المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين



تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـــول

مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023

الجزء الأول

رئيس اللجنة السيد مولاي مسعود اكناو	مقرر اللجنة السيد عابد بادل

الأمانة العامة مديرية التشريع والمراقبة قسم اللجان مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	الولاية التشريعية 2021-2027 السنة التشريعية 2021-2022 دورة أكتوبر 2022

محتوى التقرير

الجزء الأول:

* ورقة تقنية
* إحصائيات حول التعديلات الواردة على مشروع القانون المالي 2023
* التقديـــــــم
* عرض السيدة الوزيرة
* ملخص المناقشة العامة
* جواب السيدة الوزيرة
* جواب السيد الوزير المنتدب
* دراسة المـــــــــواد
* مشروع القانون كما أحيل على اللجنة

تتمة الجزء الأول:

* التعديلات المقترحة على مشروع القانون من طرف:

- الحكومة
- فرق الاغلبية
- الفريق الحركـــــــي
- الفريق الاشتراكـــي
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
- فريق الاتحـــاد المغـــربي للشغـــــل
- مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
- مجموعة العـــدالة الاجتماعيـــــة
- مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

* جدول التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي 2023
* صيغة المواد المعدلة
* ملحـــــــق:

- أوراق إثبات حضور السادة المستشارين؛
- إيضاحات حول الأسئلة المقدمة من طرف السيدات والسادة المستشارين خلال المناقشة العامة داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين؛
- بيانات مر افقة
- البرمجة الميز انياتية الاجمالية لثلاث سنوات 2023-2025

محتوى الجزء الأول

الجزء الأول:

* ورقة تقنية
* إحصائيات حول التعديلات الواردة على مشروع القانون المالي 2023
* التقديـــــــــــم
* عرض السيدة الوزيرة
* ملخص المناقشة العامة
* جواب السيدة الوزيـرة
* جواب السيد الوزير المنتدب
* دراسة المـــــــــــواد
* مشروع القانون كما أحيل على اللجنة

ورقة تقنية

ورقة تقنية

* رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية: السيد مولاي مسعود أكناو

* مقـــــرر اللجنـــــة: السيـــد عابد بادل

<u>الطاقم الإداري الذي قام بإعداد التقرير</u>:

- السيد عبد الكريم أمزلزي رئيس مصلحة اللجنة
- الآنسة صابرين سليماني - السيد زهير باحوس
- السيدة نوتة الاسماعيلي -السيد أكرم أشن
- السيد مصطفى اشكيل -السيد عبد الله حساني
- السيدة بشرى زجلي - الآنسة سناء النضضاني : كتابة اللجنة

* تاريخ إحالة مشروع القانون المالي رقم 50.22 للسنة المالية 2023: **13 نونبر 2022**

* تاريخ إنهاء الدراسة والتصويت على الجزء الاول من مشروع القانون المالي: **3 دجنبر 2022**

* عدد الاجتماعات: **5 اجتماعات**

* عدد ساعات العمل: **30 ساعة عمل و30 دقيقة**

* عدد التعديلات التي قدمت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023: **333 تعديلا**

*عدد التعديلات المقبولة في إطار مشروع قانون المالية: **60 تعديل**

*عدد التعديلات المرفوضة في إطار مشروع قانون المالية: **45 تعديل**

*عدد التعديلات المسحوبة في إطار مشروع قانون المالية: **228 تعديل**

* نتيجة التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية **كما عدّل**:

الموافقون : 11

المعارضون: 3

الممتنعون:1

إحصائيات حول التعديلات الواردة على مشروع القانون المالي 2023

مشروع قانون المالية لسنة 2023
مجلس المستشارين
التعديلات المقترحة في اللجنة

الفرق و المجموعات	تعديلات جمركية	تعديلات ضريبية	تعديلات مختلفة	المجموع
الحكومة	1	4	5	10
فرق الأغلبية	3	38	1	42
الفريق الحركي	2	19	14	35
الفريق الاشتراكي	3	22		25
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	4	46	9	59
فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	5	38		43
فريق الإتحاد المغربي للشغل		31		31
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	4	1		5
مجموعة الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل	6	24	6	36
مجموعة العدالة الاجتماعية	10	20	4	34
مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	1	15	4	20
المجموع	39	258	43	340

* سبعة تعديلات تهم الجزء الثاني.

إحصائيات حول التعديلات المتعلقة
بالجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2023

مقدم التعديل	عدد التعديلات المقدمة	عدد التعديلات المقبولة
الحكومة	8 تعديلات	8 تعديلات
فرق الاغلبية	42 تعديلا	24 تعديلا
الفريق الحركـــــي	33 تعديلا	-
الفريق الاشتراكـــي	25 تعديلا	-
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	57 تعديلا	-
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	43 تعديلا	26 تعديلا
فريق الاتحـــاد المغـــربي للشغـــل	31 تعديلا	تعديل واحد
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	5 تعديلات	-
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	35 تعديلا	-
مجموعة العـــدالة الاجتماعيـــــة	34 تعديلا	تعديل واحد
مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	20 تعديلا	-

إحصائيات حول التعديلات المقبولة

مقدم التعديل	المادة المعدلة	رقم التعديل
الأغلبية	المادة 3 البند II	2
العدالة الاجتماعية	المادة 3 البند II	7
الحكومة	المادة 3 البند III	1
الأغلبية	المادة 3 البند III	3
CGEM	المادة 5 البند I الفصل 9	4
الحكومة	المادة 6/ البند ا من المادة 6	2
الأغلبية	المادة 6/ البند ا من المادة 6	4
CGEM	المادة 6	6
CGEM	المادة 6	8
CGEM	المادة 10	9
CGEM	المادة 19	10
الأغلبية	المادة 19	8
CGEM	المادة 19 بصيغة الأغلبية	11
الأغلبية	المادة 28	9
CGEM	المادة 28	12
الأغلبية	المادة 40 - ا -	10
الأغلبية	المادة 42 مكررة	11
الأغلبية	المادة 46 غير واردة في المشروع	12
CGEM	المادة 57	17
الأغلبية	المادة 58	14
CGEM	المادة 58	18
UMT	المادة 59	10
الأغلبية	المادة 63	15
الأغلبية	المادة 65 غير واردة في المشروع	16
الأغلبية	المادة 73	17
CGEM	المادة 73	19
الأغلبية	المادة 73	18
CGEM	المادة 73	20
الأغلبية	المادة 73	19
CGEM	المادة 73	21
CGEM	المادة 73	22
الأغلبية	المادة 73	20
الأغلبية	المادة 82 مكررة ثلاث مرات	22
CGEM	المادة 82 مكررة ثلاث مرات	23
CGEM	المادة 89	24
CGEM	المادة 91	25
الأغلبية	المادة 144 بصيغة الحكومة	33
CGEM	المادة 144 بصيغة الحكومة	29
الأغلبية	المادة 156	34
الأغلبية	المادة 157	35

الأغلبية	المادة 173	36
الحكومة	المادة 179 -II-	3
الحكومة	المادة 183 ب	4
الحكومة	المادة 207	5
CGEM	المادة 232	31
CGEM	المادة 232	32
CGEM	المادة 247	36
CGEM	المادة 247	34
CGEM	المادة 247	37
CGEM	المادة 247	35
الأغلبية	المادة 247	37
CGEM	المادة 247	38
الأغلبية	المادة 247	21
CGEM	المادة 247	42
الأغلبية	البند II المادة 45 مكررة	39
الأغلبية	المادة 6 البند IV	41
CGEM	المادة 6 البند IV	41
الحكومة	المادة 17 مكررة	6
الحكومة	المادة 23	7
الحكومة	المادة 40	8

إحصائيات حول التعديلات المرفوضة

التعديلات المتشبث بها	مقدمي التعديل	رقم التعديل
المادة 3 الفصل 146	ورد بشأنها تعديل من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 3)
المادة 5 الفصل الاول البند I	ورد بشأنه تعديل مقدم من طرف الفريق الاشتراكي	(تعديل رقم 2)
المادة 5 البند I الفصل 9	ورد بشأنه تعديل مقدم من طرف الفريق الاشتراكي	(تعديل رقم 3)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 6	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	(تعديل رقم 6)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 19	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 11)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 19	طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	(تعديل رقم 4)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 19	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم12)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 19	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 13)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 24	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 17)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 28	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 20)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 31	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 21)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 47	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 23)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 56 غير واردة في المشروع	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 24)

المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 57	الاتحاد المغربي للشغل	(تعديل رقم 5) + (تعديل رقم 6) + (تعديل رقم 7) + (تعديل رقم 8)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 57	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 25)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 59	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 27)
	الاتحاد المغربي للشغل	(تعديل رقم 11) + (تعديل رقم 12) + (تعديل رقم 13)
	طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	(تعديل رقم 8)
	ورد بشأنه تعديل مقدم من طرف الفريق الاشتراكي	(تعديل رقم 12)
	الاتحاد المغربي للشغل	(تعديل رقم 14)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 60	الفريق الحركي	(تعديل رقم 14)
	الاتحاد المغربي للشغل	(تعديل رقم 15)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 73	الاتحاد المغربي للشغل	(تعديل رقم 20)
	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 29)
	طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	(تعديل رقم 10)
	الاتحاد المغربي للشغل	(تعديل رقم 21)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 74 غير واردة في المشروع	ورد بشأنه تعديل مقدم من طرف الفريق الاشتراكي	(تعديل رقم 15)
	الاتحاد المغربي للشغل	(تعديل رقم 23)
	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 30)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 91 غير واردة في المشروع	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 31)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 123 غير واردة في المشروع	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 32)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 133 غير واردة في المشروع	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 33)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادة 247	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 34)
المادة 6 المدونة العامة للضرائب المادتان 288 و289 (مادتان جديدتان) غير واردة في المشروع	تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 36)

المادة 23 من مشروع قانون المالية	تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 14 + تعديل رقم 15 + تعديل رقم 16)
	طرف مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	(تعديل رقم 18 + تعديل رقم 19)
المادة 24 من مشروع قانون المالية	تعديل مقدم من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	(تعديل رقم 18)

التقديـــم

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، بمناسبة انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، والموافقة عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت ابتداء من يوم الاثنين 14 نونبر 2022 في دراسة الجزء الأول من مشروع قانون المالية، وعقدت بشأنه 5 اجتماعات مطولة وفق التواريخ التالـــية: 14 و15 و16 نونبر و3 دجنبر 2022، حيث استغرقت الدراسة ما يناهز 30 ساعة عمل و30 دقيقة.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيدة نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، وجميع مدراء وأطر الوزارة على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة، معززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات، مما ساهم في تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون المالية وقراءة مضامينه والوقوف عند مقتضياته بشكل دقيق، حيث ساد نوع من التوافق الإيجابي والتعاون المثمر أثناء مختلف مراحل دراسة هذا مشروع قانون.

كما لا تفوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة على حسن تسييره وتدبيره لأشغالها، وللسيدات والسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة مشروع القانون بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني والإكراهات الناتجة عن كثرة الوثائق وتنوع التقارير المصاحبة لهذا المشروع والتي يتطلب الإطلاع عليها مدة زمنية أطول، وإلى جانبهم أشكر الطاقم الإداري

للجنة على كل المجهودات التي بذلها ويبذلها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

وتجدر الإشارة إلى أن مناقشة مشروع قانون المالية أمام مجلسنا الموقر، تكتسي طابعا متميزا بالنظر إلى تركيبته المتنوعة التي تضم ذوي الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة، من فاعلين اقتصاديين واجتماعيين ومنتخبي الغرف المهنية والجماعات الترابية، الأمر الذي شكل قيمة مضافة حقيقية في تدارس وتعديل مشروع قانون المالية وفي تقييم وتوجيه التدخلات الحكومية في مختلف المجالات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 المعروض على أنظارنا يستمد مرجعيته من التوجيهات المتضمنة في الخطب الملكية السامية، ومخرجات النموذج التنموي الجديد للمغرب، والبرنامج الحكومي.

وبعد تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2023 أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 20 أكتوبر 2022، والموافقة عليه من طرف مجلس النواب، تمت إحالته على مجلس المستشارين بتاريخ 13 نونبر 2022.

هذا، وفي اجتماع اللجنة المنعقد يوم 14 نونبر 2022، قدمت السيدة نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية عرضا أبرزت من خلاله سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023، بما في ذلك السياق الدولي الذي تميز بتوالي الأزمات من قبيل انتشار جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية العالمية، وبروز أزمة ارتفاع الأسعار على المستوى الدولي وارتباك سلاسل الإمدادات العالمية، قبل التعافي من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية، والتي تفاقمت نتيجة اندلاع الحرب في أوكرانيا في مستهل سنة 2022، وكذا تراجع توقعات النمو العالمي الى

3,2% سنة 2022 و 2,9 % سنة 2023، وأيضا بمنطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الأساسي لبلادنا الى 3,1 % سنة 2022 و 0,5 % سنة 2023.

كما ذكرت السيدة الوزيرة بالظرفية الوطنية التي تميزت باتخاذ قرارات سريعة وناجعة بتعليمات ملكية سامية، سواء تعلق الأمر بالحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على السلم الاجتماعي، وكذا التحكم في معدل التضخم بنسبة 6,1% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022. الى جانب الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية من خلال المبادلات الخارجية التي تشكل فيها تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج 80,8 مليار درهم، وصادرات الفوسفاط ومشتقاته 91,8 مليار درهم، وعائدات السفر 62,2 مليار درهم، مما سيمكن من الحفاظ على الاحتياطات من العملة الصعبة في مستوى يعادل 6 أشهر من الواردات.

وفي الشق المرتبط بالمالية العمومية، أبرزت أن المداخيل الجبائية بلغت متم سنة 2022 ما يقدر بـ148,46 مليار درهم، والمداخيل الجمركية 97,91 مليار درهم، والموارد برسم التمويلات المبتكرة 25 مليار درهم، بحيث ستمكن الدينامية التي تعرفها الموارد من تغطية الاعتمادات الإضافية وتقليص عجز الميزانية من 5,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2021 الى 5,3% سنة 2022.

وبخصوص الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، فقد اعتمدت التوقعات الآتية:

- نمو الناتج الداخلي الخام: 4% ؛
- محصول الحبوب: 75 مليون قنطار؛
- سعر غاز البوتان: 800 دولار للطن؛
- معدل التضخم: حوالي 2%.
- الطلب الدولي الموجه للمغرب (دون احتساب منتوجات الفوسفاط ومشتقاته): 2,5%؛
- سعر صرف الأورو مقابل الدولار: 1,044.

كما تطرقت السيدة الوزيرة للتوجهات العامة لمشروع قانون المالية رقم 50.22 لسنة 2023 الذي استند على أربع مرتكزات أساسية متمثلة في:

- تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، من خلال استكمال ورش تعميم الحماية الاجتماعية عبر مواصلة تنزيل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة العمال غير الأجراء، وتأمين انتقال المستفيدين الحالين من نظام " راميد " إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض قبل نهاية سنة 2022، وكذا تنزيل تعميم التعويضات العائلية قبل نهاية سنة 2023، بالموازاة مع العمل على السجل الاجتماعي الموحد. فضلا عن تخصيص مناصب مالية في كل من قطاع الصحة (5.500 منصب مالي بغلاف مالي يقدر بـ 28,1 مليار درهم)، وقطاع التعليم (20.344 منصب مالي بغلاف مالي يقدر بـ 69 مليار درهم)، ناهيك عن الأثر المالي للحوار الاجتماعي بزيادة تقدر بـ 6,7 مليار درهم. الى جانب نفقات المقاصة، ودعم الأشخاص في وضعية إعاقة، ودعم السكن، وتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وإنعاش ودعم التشغيل.
- إنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار، من خلال تنزيل مقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار، إطلاق الاستراتيجية الرقمية الوطنية، توطيد إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، تحسين مناخ الاعمال، مواصلة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، مواصلة توطيد الجهوية المتقدمة والتسريع بتنزيل ورش اللاتمركز الإداري، ومواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية. فضلا عن الرفع من دينامية الاستثمار العمومي بمبلغ يقدر بـ 300 مليار درهم بما في ذلك استثمارات صندوق محمد السادس للاستثمار برسم سنة 2023.
- مواجهة إشكالية تدبير الموارد المائية بتكلفة مالية تقدر بمبلغ 10,6 مليار درهم من خلال مجموعة من التدابير من قبيل البرنامج الوطني الأولوي للماء 2020 - 2027، وفقا للتوجهات الملكية السامية.

➢ استعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات من خلال تنزيل الإصلاحات الكبرى والمهيكلة، والحفاظ على التوازنات المالية الكبرى بشكل يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير على مستوى الموارد والنفقات.

أما فيما يخص أهم تدابير مشروع قانون المالية لسنة 2023، فنذكر منها على وجه الخصوص:

❖ مراجعة الأسعار الحالية للضريبة على الشركات في غضون أربع سنوات؛

❖ التخفيض التدريجي على مدى أربع سنوات لسعر الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها من 15% الى10% ؛

❖ ملائمة النظام الجبائي برسم الضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية مع إصلاح أسعار الضريبة على الشركات؛

❖ مراجعة النظام الجبائي المطبق على هيئات التوظيف الجماعي العقاري؛

❖ استثناء المقاولات المالية من الامتيازات الجبائية المنصوص عليها لفائدة الشركات المقامة في مناطق التسريع الصناعي؛

❖ توحيد سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على المهن الحرة؛

❖ إحداث إجراءات تنظيمية للاستفادة من إعفاء المعدات الفلاحية من الضريبة على القيمة المضافة؛

❖ إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2023 و2024 و2025؛

❖ التنصيص على إمكانية تبادل المعلومات بين إدارة الضرائب وباقي الإدارات أو الهيئات العمومية المخول لها قانونيا في إطار الاتفاقية؛

❖ الاعفاء من رسم الاستيراد لفائدة بعض الأدوية والمنتجات الصيدلية المعدة خصوصا لعلاج الأمراض المزمنة؛

❖ تخفيض رسم الاستيراد من 17,5 %الى 10 % المطبق على الورق المزدوج؛

❖ تخفيض رسم الاستيراد من 10% الى 2,5 % المطبق على البن غير المحمص؛

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت المناقشة العامة لمضامين مشروع القانون المالي رقم 50.22 للسنة المالية 2023 وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني على أساسها، موضوع نقاشات متباينة من طرف السيدات والسادة المستشارين الذين أبدوا عدة ملاحظات واستفسارات واقتراحات حول المقتضيات التي جاء بها مشروع قانون المالية في مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجائحة كوفيد - 19، أزمة ارتفاع الأسعار في المواد الغذائية والطاقية، وارتباك سلاسل الامدادات العالمية إبان الحرب الأوكرانية - الروسية، ناهيك عن الصعوبات التي يعرفها الاقتصاد الوطني بسبب الجفاف وأزمة الماء، وارتفاع أسعار المحروقات، نوردها مختصرة، فيما ستجدونها مفصلة في المحور المتعلق بملخص المناقشة العامة.

وقد عبر المتدخلون عن فخرهم واعتزازهم بها حققته الدبلوماسية المغربية من انتصارات ونجاحات في ظل المجهودات المبذولة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من خلال الدعم المتزايد من قبل بلدان مهمة ومؤثرة للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، وفي هذا الصدد، تمت الإشادة بالقرار الجديد لمجلس الامن رقم 2654 الذي يكرس واقعية ومصداقية المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وعدم واقعية الأطروحات المتجاوزة لخصوم الوحدة الترابية للمملكة.

وبهذه المناسبة، توجه السيدات والسادة المستشارون بتحية إجلال وتقدير للقوات المسلحة الملكية وقوات الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية على ما يقدمونه من تضحيات جسام للحفاظ على أمن واستقرار بلدنا.

وبخصوص **الفرضيات** التي انبنى عليها مشروع قانون المالية، فقد اختلفت حولها المواقف بين مختلف المكونات السياسية والنقابية، بين اتجاه يعتبرها فرضيات واقعية وموضوعية، تعتمد على مرجعيات ودراسات بالنظر للواقع الدولي ومبنية على أرقام ومعطيات دولية يصدرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال احتساب نسبة النمو ونسبة التضخم. واتجاه آخر، يعتبر أن هذه الفرضيات غير واقعية ومتجاوزة وصعبة التحقيق، وأنها لم تأخذ بعين الاعتبار تجربة السنة المالية 2022، ولا توقعات ومعطيات الأسواق العالمية.

وفيما يتعلق بمحور الإصلاح الضريبي، اعتبر العديد من المتدخلين أن مشروع قانون المالية لسنة 2023 يجسد التنزيل التدريجي لمقتضيات القانون -الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، ويعطي رؤية مستقبلية للمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين كما يساهم في تحسين مناخ الأعمال.

وقد تمت الإشارة الى ضرورة توسيع الوعاء الضريبي، من خلال اعتماد مقاربة فعالة ومحفزة من أجل الإدماج الفعلي للقطاع غير المهيكل، وفتح ورش إصلاح شمولي لمدونة الضرائب ومدونة الجمارك وإصلاح الضريبة على الشركات.

كما ثمنت مجموعة من المداخلات الإجراءات الجبائية الواردة في مشروع قانون المالية من قبيل الإجراء المتعلق بالتخفيض التدريجي على مدى 4 سنوات لسعر الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم وحصص المشاركة من 15% الى 10%، والإجراء المرتبط بالإعفاء من رسم الاستيراد على عدد من الأدوية والمنتجات الصيدلية المعدة خصوصا لعلاج الأمراض المزمنة والباهظة التكلفة.

علاوة على ذلك، تمت الدعوة إلى إصلاح الضريبة على القيمة المضافة من أجل الحفاظ على الحياد الضريبي، وكذا إلى استقرار التشريع الضريبي، فضلا عن تفعيل أدوات مراقبة الأشخاص غير المصرحين عبر وسائل التقاطع للحد من عدم التصريح، والمطالبة بتسريع إصلاح الجبايات المحلية عبر دمجها وجمعها في ضريبتين، ضريبة على العقار وضريبة على النشاط الاقتصادي. وكذا عقلنة التحفيزات الجبائية وتعزيز المراقبة القبلية للإعفاء الضريبي.

وفيما يخص المحور الاقتصادي، تمت الإشادة بالتدابير المتخذة من طرف الحكومة خلال سنة 2022 بغية الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من قبيل تخصيص 16 مليار درهم موجهة لدعم أسعار غاز البوتان، السكر، والدقيق، وتخصيص دعم استثنائي لفائدة مهنيي النقل بمبلغ 3,2 مليار درهم، ومبلغ 2 مليار درهم لإنعاش القطاع السياحي، وأداء مستحقات الضريبة على القيمة المضافة المتأخرة خلال سنة 2022 عبر ضخ 13 مليار درهم، وإطلاق البرنامج الاستعجالي للحد من أثار الجفاف بـ 10 مليار درهم، معتبرين أن هذه التدابير أدت إلى صمود الاقتصاد الوطني.

كما تم تثمين التدابير المتخذة لتدبير أزمة الماء، مع التنويه بإطلاق البرنامج الاستعجالي للحد من آثار الجفاف بمبلغ 10 مليار درهم.

علاوة على ذلك، تم الاستفسار عن سبب غياب إجراءات تستهدف تنظيم القطاع غير المهيكل وإدخاله في المنظومة الاقتصادية، مع المطالبة بدعم المقاولات الوطنية المصدرة وتقوية قدرتها التنافسية وجعلها رائدة لعلامة "صنع في المغرب" في جميع أنحاء العالم في ظل هذه الظرفية الصعبة التي تحد من قدرتها التنافسية.

كما تمت الإشارة إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2023 لا يقدم أجوبة حقيقية عن المشاكل الرئيسية للاقتصاد الوطني وفي مقدمتها السيادة الطاقية، وإشكالية الأمن المائي والأمن الغذائي، إذ لم تتخذ إجراءات دقيقة واستباقية من خلال سياسات عمومية وتشاركية، وفي هذا السياق، تمت الدعوة الى إجراء تقييم وإدخال إصلاحات على برنامج "أليوتس" و"مخطط التسريع الصناعي 2021-2025"، " الاستراتيجية الجديدة لتثمين قطاع الصناعة التقليدية 2021-2023 "، و" مخطط الجيل الأخضر".

وفيما يتعلق بالمحور المالي، اعتبر جانب من المتدخلين أن العجز الميزانياتي والتوازنات المالية والاقتراض يشكلون معطى هيكلي وبنيوي في الميزانية، مما يفرض اولوية إرجاع خدمة الدين حيث لا يبقى سوى هامش بسيط للاستثمارات، وأن مشروع قانون المالية كلاسيكي ولازال بعيدا عن قواعد القانون التنظيمي للمالية، وفي هذا

الإطار، تمت الدعوة إلى إصلاح القانون التنظيمي للمالية في اتجاه التنصيص على منهجية وضع الفرضيات التي يبنى عليها مشروع قانون المالية.

وتمت الإشارة إلى أن الحفاظ على المديونية في 70% من الناتج الداخلي الخام « PIB » هو في حد ذاته إنجاز تقوم به الدولة لتحقيق مديونية منتجة والموازنة بين الدين الداخلي والخارجي في إطار التعامل مع احتياطي العملة الصعبة.

كما طالبت العديد من المداخلات الحكومة بإجراء تقييم للتمويلات المبتكرة لهيئات التوظيف الجماعي للعقار (OPCI)، وباتخاذ تدابير حازمة اتجاه القطاع البنكي، بسبب غياب مواكبة الأبناك للعديد من المبادرات التي تهم الشباب حديثي العهد بمجال المقاولات.

هذا وقد تم التساؤل عن سبب عدم توجه مشروع القانون المالي نحو فتح وتبسيط ولوج المقاولات المتوسطة إلى سوق الرساميل، قصد تنويع مصادر تمويلها، وعن عدم اعتماد تدابير تساعد على إخراج الرأسمال الوطني إلى السوق الاستثمارية، وجلب أموال المغاربة القاطنين بالخارج دون السقوط في شبهة تبييض الأموال، مع الدعوة إلى سن تدابير لحل إشكالية تهريب الأموال إلى الخارج.

وفيما يخص المحور الاجتماعي، ثمن المتدخلون الورش الملكي المرتبط بتعميم الحماية الاجتماعية، وبجرأة الحكومة في العمل على تسريع وتيرة تنزيل هذا الورش وتعميم التغطية الصحية، ووفاءها طبقا لبرنامجها الحكومي بتعزيز ميزانية الصحة العمومية، وكذا مواصلة تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، والعمل على تجويد الخدمات العمومية في مجال الصحة.

كما تم التنويه بالمقاربة الجديدة المعتمدة في ورش إصلاح أنظمة التقاعد والإجراءات المتخذة من أجل التخفيف من أزمة الصندوق المغربي للتقاعد، والمطالبة بالإسراع في إصلاح أنظمة التقاعد وفق منظور شمولي، ومقاربة أفقية بالشكل الذي يحقق استدامة هذه الأنظمة، ويفضي إلى تنزيل منظومة القطبين قطب عام وقطب خاص.

هذا، وقد ثمن العديد من المتدخلين مخرجات الحوار الاجتماعي والتي ساهمت في التخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية، فيما أشارت بعض المداخلات إلى تنصل الحكومة من التزامات الاتفاق الاجتماعي الموقع بتاريخ 30 أبريل 2022 والمرتبطة بتحسين الدخل من خلال الزيادة العامة في الأجور ومراجعة أشطر الضريبة على الدخل.

علاوة على ذلك، تمت المطالبة بإصلاح شمولي لصندوق المقاصة، وكذا تسريع تنزيل السجل الاجتماعي باعتباره آلية قانونية تضمن استهداف الفئات والأسر المعوزة المستحقة للدعم المباشر.

وفيما يرتبط بمحور الاستثمار، اعتبر العديد من المتدخلين ان مشروع قانون المالية لسنة 2023 يعد إطارا واعدا ومحفزا للاستثمار، وأن من بين مرتكزاته إنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار، حيث تم التنويه بالمجهود الاستثماري الكبير الذي قامت به الحكومة من خلال مواصلة الأوراش الكبرى.

بالمقابل، أشار أحد المتدخلين الى أن الغلاف المالي للاستثمار العمومي والمقدر بـ 300 مليار درهم بما في ذلك استثمارات صندوق محمد السادس للاستثمار برسم سنة 2023يبقى استثمارا غير صاف، نظرا لتضمنه نفقات الدين العمومي في شقيه الداخلي والخارجي، مبرزا أنه رغم أهمية المجهود الاستثماري المبذول لسنوات إلا أنه لم يتم ربطه بالمردودية المتوقعة، كما أنه لم ينعكس على خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة.

كما أجمع المتدخلون على ضرورة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، باعتبارها دعامة رئيسية في تقديم المساعدة للمستثمرين المغاربة والأجانب، ومواكبتهم في الحصول على الرخص الضرورية للمشاريع الاستثمارية.

وفضلا عن ذلك، تمت الدعوة الى إصلاح الإدارة وتوطيد خيار الرقمنة في أفق الانتقال الرقمي، مع استكمال ورش نظام العدالة، النظام الجبائي، وإصلاح النظام البنكي. ناهيك عن معالجة مشكل البنية التحتية وتأهيل العنصر البشري، وتخفيض

الضغط الجبائي، والولوج للعقار، تقديم تحفيزات ضريبية، وكذا تتبع وتقييم أثر مشاريع الاستثمار.

كما تمت المطالبة بتشجيع مغاربة العالم على الاستثمار ببلدهم الأم، وتحفيزيهم على ذلك عبر وضع آليات وإعداد تصور حول الكيفية التي يجب التعامل بها معهم ورفع العراقيل التي تعترضهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابها، ثمنت السيد الوزيرة مداخلات السيدات والسادة المستشارين من خلال طرح القضايا والانشغالات الأساسية التي تهم المواطنين والمواطنات بكل مسؤولية وموضوعية.

وذكرت السيدة الوزيرة أن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023 يندرج في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي وكذا التزامات البرنامج الحكومي، مع الاخذ بعين الاعتبار الإكراهات الخارجية والداخلية على الاقتصاد الوطني.

كما أكدت السيدة الوزيرة أن الفرضيات التي يرتكز عليها مشروع قانون المالية لسنة 2023 توضع وفق معايير ومنهجية علمية معترف بها، مع كل ما يعنيه ذلك من حيث الدقة العلمية، وأن الحكومة ستعطي الأولوية للقطاعات الاجتماعية وفي مقدمتها مواصلة تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية وورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية. كما تلتزم الحكومة بإنجاح تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بإصلاح النظام التعليمي، وكذا إنعاش التشغيل ودعم السكن.

وبخصوص تمويل الإصلاحات وارتباطها الوطيد بالاستثمار المدر للثروة وإحداث فرص الشغل، استحضرت السيدة الوزيرة ثلاث ركائز أساسية: أولا، دعم

الاستثمار العمومي من خلال تخصيص ما مجموعه 300 مليار درهم موزعة كما يلي: 45 مليار درهم لصندوق محمد السادس للاستثمار، 95,5 مليار درهم للميزانية العامة للدولة، 140,5 مليار درهم للمؤسسات والمقاولات العمومية وأخيرا 19 مليار درهم للجماعات الترابية، ثانيا تحفيز الاستثمار الخاص من خلال تعزيز جاذبية المملكة لجعلها قطبا جهويا ودوليا في الاستثمارات، وتنزيل مقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار، ثالثا تعبئة المورد المالية اللازمة من خلال تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

وفيما يتعلق بتمويل الجماعات الترابية، أفادت بأن الحكومة ستعمل على تخصيص 10 مليار درهم للجهات، مذكرة بضعف عمل بعض الجماعات الترابية في تعبئة الموارد الذاتية نظرا للعديد من الإكراهات المتعلقة بضعف الموارد البشرية وعدم انخراط بعض هذه الجماعات في اتباع المساطر الضرورية لتعبئة الضرائب المحلية المنصوص عليها في القانون المتعلق بالجبايات المحلية.

وبخصوص النظام الضريبي المطبق على المقاول الذاتي، أوضحت السيدة الوزيرة انه سيتم إدراج ضريبة على الدخل تحجز من المنبع على رقم معاملات المقاول الذاتي الذي يتجاوز 50 000 درهم برسم الخدمات المقدمة لنفس الزبون تحقيقا لمبدأ العدالة الضريبية، كما أن إصلاح مدونة الصفقات العمومية سيمكن من تيسير ولوج المقاول الذاتي للطلبيات العمومية.

أما بخصوص إصلاح صناديق التقاعد، أكدت السيدة الوزيرة بأن جميع أنظمة التقاعد ستواجه عجزا ماليا ابتداء من سنة 2028 كما هو الحال بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد، مسجلة التزام الحكومة بضرورة تنزيل هذا الإصلاح.

وبخصوص تخفيف العبء الجبائي على الملزمين وكذا توسيع الوعاء الضريبي، ذكرت السيد الوزيرة أن الحكومة مصممة على مواصلة تنزيل القانون الإطار لتخفيف العبء الجبائي على الملزمين، بتخفيض أسعار الضريبة على الشركات، وتخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة لتخفيف العبء الجبائي على المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة من 6% إلى 4% بالنسبة للمهن

الحرة، فضلا عن اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2023 و2024 و2025.

وفيما يتعلق بالمديونية، أوضحت السيدة الوزيرة أنه تم رفع سقف التمويلات الخارجية إلى 60 مليار درهم، إلا أن هذا الارتفاع لا يعني بتاتا الاستعمال الزائد للقروض الخارجية، بل يهدف أساسا إلى الحصول على مرونة أكبر لتعبئة حجم أعلى من هذه الموارد إذا سمحت الظروف والشروط المالية في السوق المالية الدولية بذلك. وستبقى حصة الدين الداخلي هي المهيمنة وقد ناهزت 76% من مجموع دين الخزينة بمتم شتنبر 2022 مقابل 24% فقط بالنسبة للدين الخارجي.

وبخصوص تأثير القطاع الفلاحي على نسبة النمو، ذكرت بأن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام (PIB) لا تتعدى معدل 10,4% خلال الخمس السنوات السابقة، مما يعني أن هذا التأثير يبقى متحكما فيه، كما أن القطاع الفلاحي اكتسب مناعة مهمة بفضل تنويع الزراعات التي لا تتضرر كثيرا بقلة التساقطات مما لا يعرض نسبة النمو الاقتصادي لصدمات تراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

كما اعتبرت السيدة الوزيرة أن التضخم الذي تعيشه بلادنا الآن يبقى تضخما مستوردا ولا يعكس ضغوطا داخلية للاستهلاك، وأنه ومن أجل مواكبة ورش الحماية الاجتماعية ورغبة من الحكومة في تنزيل برنامجها الاجتماعي سيتم الرفع من اعتمادات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي ب 10 مليار درهم .

وفضلا عن ذلك، استعرضت السيدة الوزيرة بعض المعطيات الرقمية حول تكريس الدولة الاجتماعية التي ستعبئ لها الحكومة جميع الموارد المالية الممكنة من أجل تنزيل ورش الحماية الاجتماعية والحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية، سواء في مجال الصحة والتعليم، تدبير ندرة المياه، أو في مجال دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وكذا دعم الاستثمار والمقاولة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه، توجه السيد الوزير المنتدب بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على مساهمتهم في إغناء النقاش الذي يعتبر محطة لمقاربة سياسية لمشروع قانون المالية لترجمة السياسات العمومية والاختيارات الحكومية.

كما أفاد السيد الوزير المنتدب على أن الحكومة اختارت الإبقاء على دعم المواد الأولية وغاز البوتان وعدم الرجوع الى دعم المنتجات البترولية السائلة، بالإضافة الى دعم مهني قطاع النقل للحفاظ على استقرار أسعار النقل.

وفي نفس السياق، أكد على أن اختيار الحكومة فتح ملف الحوار الاجتماعي في ظل الظرفية الراهنة، يعبر عن مدى وفاءها بالتزاماتها، مشيرا الى مأسسة الحوار الاجتماعي الذي بلغت كلفته 9,2 مليار درهم .

وفيما يخص دعم القدرة الشرائية للمواطنين، أكد على أن الحكومة اختارت عدم الرفع من فواتير الماء والكهرباء، وتعبئة 10 ملايير درهم لمواجهة آثار الجفاف، مما سيساهم في التخفيف من وطأة وحدة الازمة على الوضعية الاقتصادية لبلادنا.

وبخصوص معدل التضخم، أفاد أنه قد تم تسجيل نسبة6,1% في نهاية شهر شتنبر، مشيرا الى ان بعض الدول قد سجلت معدلات تتراوح بين 10% و15%، معتبرا أن الازمة ليست أداة لتبرير سياسة معنية، بل هي واقع يتأثر به الجميع في كل بلدان العالم، مؤكدا على اختيار الحكومة بذل مجهودات إضافية بخصوص تنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

كما أكد السيد الوزير المنتدب على اعتماد الحكومة للسجل الاجتماعي الموحد، كآلية لاستهداف الفئات الهشة المستحقة لدعم، في إطار الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية.

وبخصوص إصلاح قطاعي التعليم والصحة، أوضح أن الحكومة في ظل الظروف الحالية الصعبة اختارت التوجه في إصلاح القطاعين الحيويين، بتخصيص مبلغ 100 مليار درهم، أي بمعدل ثلث نفقات الميزانية لفائدة قطاعي الصحة والتعليم، معتبرا ان الاشكال لا يكمن بالأساس في عدد المناصب المالية المفتوحة بقدر ما يهم عدد الأطر المكونة، وأن تحسين دخل الاجراء لن يتحقق عبر الاقتصار فقط على اصلاح الضريبة على الدخل، مبرزا أن نسبة 55% من الاجراء و86% من المتقاعدين معفية من الضريبة على الدخل، مؤكدا على اختيار الحكومة الزيادة في الأجور، عبر استكمال كل قطاع لروافد إصلاحه، مذكرا أن قطاع الصحة والتعليم قد استوفى مراحله الأخيرة.

وفيما يخص الإصلاح الضريبي، ذكر السيد الوزير المنتدب بمخرجات المناظرة الوطنية حول الجبايات المتعلقة بفرض سعر موحد للضريبة على الشركات، أما فيما يتعلق بفرض ضريبة استثنائية على الشركات البترولية، فقد أشار الى وجود ثلاث شركات كبرى هي التي تسجل أرباح في حين أن 26 شركة المتبقية لا تسجل أية أرباح، من أصل 29 شركة في هذا المجال، مؤكدا على صعوبة تضريبها بشكل مباشر.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار دراسة مواد مشروع قانون المالية لسنة 2023، انكبت اللجنة على دراسة مختلف التدابير الجمركية والضريبية والمقتضيات المتعلقة بالميزانية.

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب المالية والإقتصادية والإجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2023، والتي تجدونها مفصلة ضمن محتويات هذا التقرير، تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية ومستشارا

الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب والتي بلغ عددها 340 تعديلا، 7 تعديلات تخص الجزء الثاني من مشروع قانون المالية، نوردها كما يلي:

الحكومة: 10 تعديلات (تعديلان يهمان الجزء الثاني)
فرق الاغلبية : 42 تعديلا
الفريق الحركـــــــي: 35 تعديلا (تعديلان يهمان الجزء الثاني)
الفريق الاشتراكـــي: 25 تعديلا
فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: 59 تعديلا (تعديلان يهمان الجزء الثاني)
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 43
فريق الاتحـــاد المغـــربي للشغـــــل: 31 تعديلا
مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: 5 تعديلات
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 36 تعديلا (تعديل يهم الجزء الثاني)
مجموعة العـــدالة الاجتماعيـــــة: 34 تعديلا
مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: 20 تعديلا

وقد انصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت المادة 4 من مدونة الجمارك والمادة 6 من المدونة العامة للضرائب من مشروع قانون المالية بالنصيب الأكبر أثناء دراستها.

هذا، وقد عقـدت اللجنـة يوم السبت 3 دجنبر 2022 اجتماعـا مطـولا استغرق **8** ساعة عمل، خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2023.

وبلـغ عدد التعديلات المقبولـة من طرف اللجنة 60 تعديـلا، وتـم رفض 45 تعديلا، فيما تم سحب 228 تعديلا من طرف مقدميها.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد مشروع القانون وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 على التصويت، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

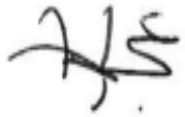
الموافقون : 11

المعارضون: 3

الممتنعون: 1

مقرر اللجنة

عابد بادل



عرض السيدة الوزيرة

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023



بعد المصادقة عليه بمجلس النواب

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

14 نونبر 2022

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

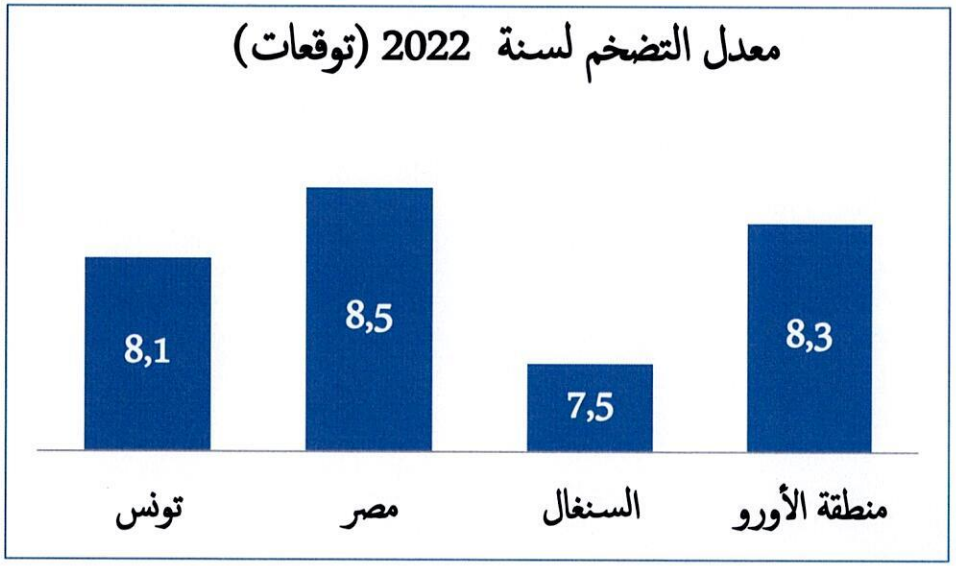
محاور العرض

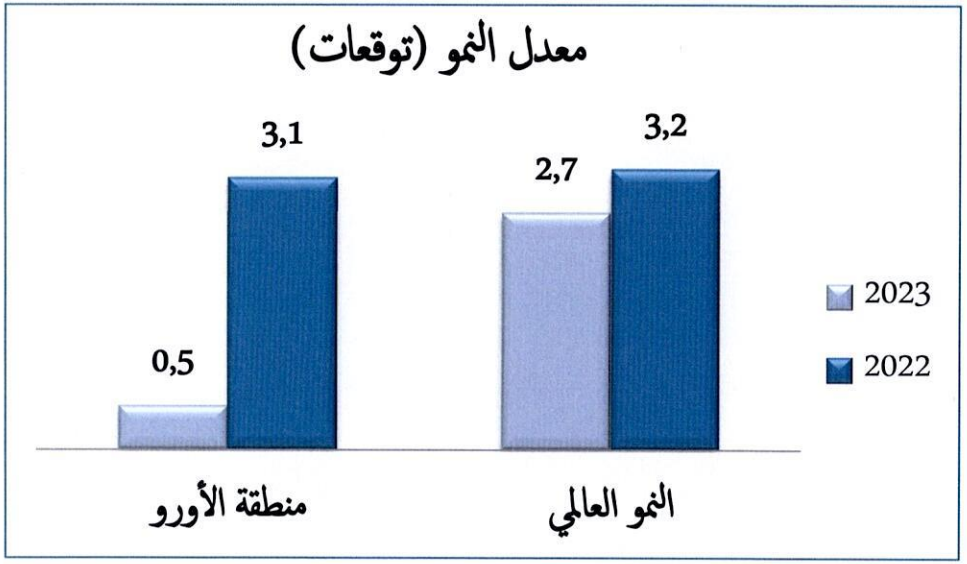
1. سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023
2. الإطار المرجعي
3. الفرضيات
4. التوجهات العامة
5. أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب
6. المعطيات المرقمة

1. سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023

على المستوى الدولي: توالي الأزمات

- اندلاع جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية العالمية؛
- بروز أزمة ارتفاع الأسعار على المستوى الدولي وارتباك سلاسل الإمدادات العالمية، قبل التعافي من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية، والتي تفاقمت نتيجة اندلاع الحرب في أوكرانيا في مستهل سنة 2022؛
- مراجعة توقعات النمو العالمي إلى 3,2% سنة 2022 و2,7% سنة 2023، وكذا بمنطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الأساسي لبلادنا إلى 3,1% سنة 2022 و0,5% سنة 2023.





المصدر: صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2022)

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية

1. سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023

على المستوى الوطني: قرارات سريعة وناجعة بتعليمات ملكية سامية

الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والسلم الاجتماعي

تغطية تحملات المقاصة	+ 16 مليار درهم (38 مليار درهم نهاية سنة 2022)
تسوية ترقيات الموظفين	+ 8 ملايير درهم بما فيها 2 ملايير إضافية لموظفي قطاع التربية الوطنية
الحوار الاجتماعي	رفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص والقطاع الفلاحي
دعم استثنائي لفائدة مهني قطاع النقل	+ 3,2 مليار درهم إلى غاية 30 أكتوبر 2022
دعم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية	+ 7 ملايير درهم
إنعاش القطاع السياحي	+ 2 ملايير درهم
البرنامج الاستعجالي للحد من آثار الجفاف	+ 10 ملايير درهم
أداء مستحقات الضريبة على القيمة المضافة	13 مليار درهم

التحكم في معدل التضخم بنسبة 6,1% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2022

1. سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023

على المستوى الوطني: قرارات سريعة وناجعة بتعليمات ملكية سامية

الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية

المبادلات الخارجية*

تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج	صادرات الفوسفاط ومشتقاته	عائدات السفر
80,8 مليار درهم	91,8 مليار درهم	62,2 مليار درهم
%11,6+	%66,6+	%150+

* معطيات مكتب الصرف عند متم شهر شتنبر 2022 (%مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021)

المالية العمومية



الحفاظ على الاحتياطات من العملة الصعبة في مستوى يعادل 6 أشهر من الواردات

ستمكن الدينامية التي تعرفها الموارد (+36,5 مليار درهم) من تغطية الاعتمادات الإضافية (+ 28 مليار درهم) وتقليص عجز الميزانية من 5,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2021 إلى 5,3% سنة 2022

حفاظ وكالة ستاندار آند بورز (Standard and Poor's) على تصنيف المغرب وتأكيدها على متانة أسس الاقتصاد الوطني

STANDARD &POOR'S

محاور العرض

1 سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023

2 **الإطار المرجعي**

3 الفرضيات

4 التوجهات العامة

5 أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

6 المعطيات المرقمة

2. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2023



التوجيهات المتضمنة في الخطب الملكية السامية

« وسيتم استكمال التغطية الصحية الإجبارية، في نهاية هذه السنة، من خلال تعميمها على المستفيدين من نظام «RAMED».

كما أننا عازمون، بعون الله وتوفيقه، على تنزيل تعميم التعويضات العائلية، تدريجيا، ابتداء من نهاية 2023، وذلك وفق البرنامج المحدد لها. »

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتاريخ 30 يوليوز 2022، بمناسبة عيد العرش المجيد

« وكيفما كان حجم التساقطات، خلال السنوات المقبلة، فإننا حريصون على تسريع إنجاز المشاريع، التي يتضمنها هذا البرنامج، في كل جهات ومناطق المملكة.

.....

فواجب المسؤولية يتطلب اليوم، اعتماد اختيارات مستدامة ومتكاملة، والتحلي بروح التضامن والفعالية، في إطار المخطط الوطني الجديد للماء، الذي ندعو إلى التعجيل بتفعيله.

.....

وإننا نراهن اليوم، على الاستثمار المنتج، كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة؛ لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية. »

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتاريخ 14 أكتوبر 2022، بمناسبة افتتاح البرلمان

مخرجات النموذج التنموي الجديد

- **تعزيز الرأسمال البشري** لبلادنا بهدف منح كل المواطنين القدرات التي تمكنهم، بكل استقلالية، من الأخذ بزمام أمورهم وتحقيق طموحاتهم والمساهمة في تنمية البلاد واندماجها في اقتصاد المعرفة والاقتصاد اللامادي استنادا إلى الكفاءات؛
- إدماج كافة المواطنين وكل المجالات الترابية في المجهود التنموي الجماعي من خلال المشاركة والولوج المتكافئ إلى الفرص الاقتصادية، ومن خلال **الحماية الاجتماعية.**

البرنامج الحكومي

- **تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية؛**
- **مواكبة تحول الاقتصاد الوطني** من أجل خلق فرص الشغل.

محاور العرض

1 سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023

2 الإطار المرجعي

3 **الفرضيات**

4 التوجهات العامة

5 أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

6 المعطيات المرقمة

3. فرضيات مشروع قانون المالية لسنة 2023

نمو الناتج الداخلي الخام	%4
محصول الحبوب	75 مليون قنطار
سعر غاز البوتان	800 دولار للطن
معدل التضخم	حوالي 2%
الطلب الدولي الموجه للمغرب (دون احتساب منتوجات الفوسفاط ومشتقاته)	%2,5
سعر صرف الأورو مقابل الدولار	1,044

محاور العرض

1 سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023

2 الإطار المرجعي

3 الفرضيات

4 التوجهات العامة

5 أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

6 المعطيات المرقمة

4. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

1	تعزيز أسس الدولة الاجتماعية
2	إنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار
3	مواجهة إشكالية تدبير الموارد المائية
4	استعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات

4. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

المحور 1 : تعزيز أسس الدولة الاجتماعية

استكمال ورش تعميم الحماية الاجتماعية



- مواصلة تنزيل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة العمال غير الأجراء
- تأمين انتقال المستفيدين حاليا من نظام "راميد" إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض قبل نهاية سنة 2022

  ← 4 ملايين أسرة في وضعية هشاشة بكلفة 9,5 ملايير درهم
- تنزيل تعميم التعويضات العائلية قبل نهاية سنة 2023

  ← 7 ملايين طفل من العائلات الهشة والفقيرة على الخصوص، و3 ملايين أسرة بدون طفل في سن التمدرس
- موازاة مع العمل على السجل الاجتماعي الموحد

4. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

المحور 1 : تعزيز أسس الدولة الاجتماعية

الصحة

المناصب المالية	الغلاف المالي
5.500 منصب	28,1 مليار درهم +4,6 مليار درهم مقارنة مع 2022

- تحسين الوضعية المادية للأطر الصحية؛
- دعم اقتناء الأدوية تزامنا مع انطلاق تعميم الحماية الاجتماعية؛
- تأهيل وتعزيز العرض الصحي: إطلاق مشروع بناء مركز جامعي جديد بالرشيدية وبرمجة الدراسات الخاصة بالمستشفى الجامعي لبني ملال؛
- تعزيز القدرات الاستيعابية لكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، وتأهيل المعاهد العليا للمهن التمريضية لمضاعفة عدد الأطباء المتخرجين مرتين وزيادة عدد الممرضين المتخرجين بثلاثة أضعاف في أفق 2026.

4. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

المحور 1 : تعزيز أسس الدولة الاجتماعية

التعليم

المناصب المالية	الغلاف المالي
20.344 منصب	69 مليار درهم +6,5 مليار درهم مقارنة مع 2022

- تنزيل خارطة الطريق 2022-2026 لإصلاح المنظومة التعليمية (الارتقاء بوضعية التلميذ والأستاذ والمؤسسة التعليمية)؛
- بناء 224 مؤسسة تعليمية جديدة؛
- تطوير استعمال تكنولوجيات المعلومات؛
- تسريع تعميم التعليم الأولي؛
- دعم تمدرس أبناء الفئات المعوزة خاصة في العالم القروي ومضاعفة المستفيدين من خدمات النقل والإطعام المدرسيين وتحسين جودة خدمات الحراسة والنظافة؛
- توطيد إصلاح نظام التكوين المتعلق بالأساتذة.

4. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

المحور 1 : تعزيز أسس الدولة الاجتماعية

الحوار الاجتماعي

الأثر المالي **+ 9,2 مليار درهم**

تمت منها برمجة 6,7 مليار درهم برسم سنة 2023

+ 4,3 مليار درهم، منها:

- **1,7 مليار درهم** لفائدة أطر وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ؛
- **1,5 مليار درهم** لتحسين الوضعية المادية للأطر الصحية؛
- **600 مليون درهم** لفائدة هيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي ومؤسسات تكوين الأطر العليا؛
- **255 مليون درهم** لرفع الأجر الأدنى بالقطاع العام إلى 3.500 درهم؛
- **170 مليون** درهم لرفع حصيص الترقي في الدرجة إلى 36%.

+ 2,4 مليار درهم

مراجعة النظام الجبائي برسم الضريبة على الدخل

- رفع نسبة الخصم الجزافي للمصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل **من 20% إلى 35% بالنسبة للأشخاص الذين يقل أو يساوي دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة 78.000 درهم. بينما تحدد هذه النسبة الجزافية في 25% بالنسبة للأشخاص الذين يفوق دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة 78.000 درهم**، مع رفع سقف الخصم من **30.000 درهم إلى 35.000 درهم**؛
- رفع نسبة الخصم الجزافي المطبق على المعاشات والايرادات العمرية **من 60% إلى 70%** من المبلغ الإجمالي الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز **168.000 درهم**.

4. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

المحور 1 : تعزيز أسس الدولة الاجتماعية

نفقات المقاصة

26 مليار درهم

لدعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين

دعم الأشخاص في وضعية إعاقة

500 مليون درهم سنويا

- إعطاء الأولوية في الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ومن التعويضات العائلية؛
- المواكبة الخاصة: مواكبة اجتماعية وطبية، التكوين والإدماج المهني، الولوج إلى الخدمات العمومية...

دعم السكن

إقرار دعم مالي مباشر للأسر لاقتناء السكن، بدل المقاربة القائمة على النفقات الضريبية وتوفير الوعاء العقاري والتي يصعب تقييم أثرها الاقتصادي والاجتماعي.

الطابع الرسمي للأمازيغية

300 مليون درهم

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العمومية

4. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

المحور 1 : تعزيز أسس الدولة الاجتماعية

إنعاش ودعم التشغيل



"أوراش"

2,25 مليار درهم : 250 ألف منصب شغل خلال سنتي 2022 و2023

استفادة ما يقارب 80 ألف شخص

"فرصة"

1,25 مليار درهم : قروض شرف تصل لـ 10 ملايين سنتيم، منها مليون سنتيم كمنحة

\+ المواكبة والتوجيه والتكوين

18.000 مشروع، حصل 1.000 منها على الدفعة الأولى من الدعم

" تحفيز"

تمديد العمل ببرنامج تحفيز إلى متم سنة 2026 عوض سنة 2022، لتشجيع المقاولات والجمعيات والتعاونيات الحديثة النشأة على التشغيل عبر تحمل الدولة، لمدة سنتين، للاشتراكات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولحصة المشغل المتعلقة بضريبة التكوين المهني، وكذا الإعفاء من الضريبة على الدخل في حدود 10.000 درهم، وذلك بالنسبة ل 10 أجراء جدد يتم تشغيلهم في إطار عقد غير محدد المدة وداخل أجل 24 شهرا ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.

4. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

المحور 2 : إنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار

القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار

تنزيل مقتضيات هذا القانون والالتزامات برسم مشاريع الاستثمار الصناعي: 3,3 مليار درهم، من أجل إعطاء دفعة ملموسة، على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية.

الاستراتيجية الرقمية الوطنية

إطلاق الاستراتيجية الرقمية الوطنية: 1 مليار درهم.

المراكز الجهوية للاستثمار

توطيد إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، لتمكينها من القيام بأدوارها في الإشراف الشامل على عملية الاستثمار، في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها، في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع، حتى إخراجها إلى حيز الوجود.

4. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

المحور 2 : إنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار

تحسين مناخ الأعمال

- تبسيط ورقمنة المساطر؛
- تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي؛
- إصلاح منظومة الصفقات؛
- التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري؛
- تسهيل الولوج إلى العقار، وإلى الطاقات الخضراء؛
- تفعيل آليات التحكيم والوساطة، لحل النزاعات.

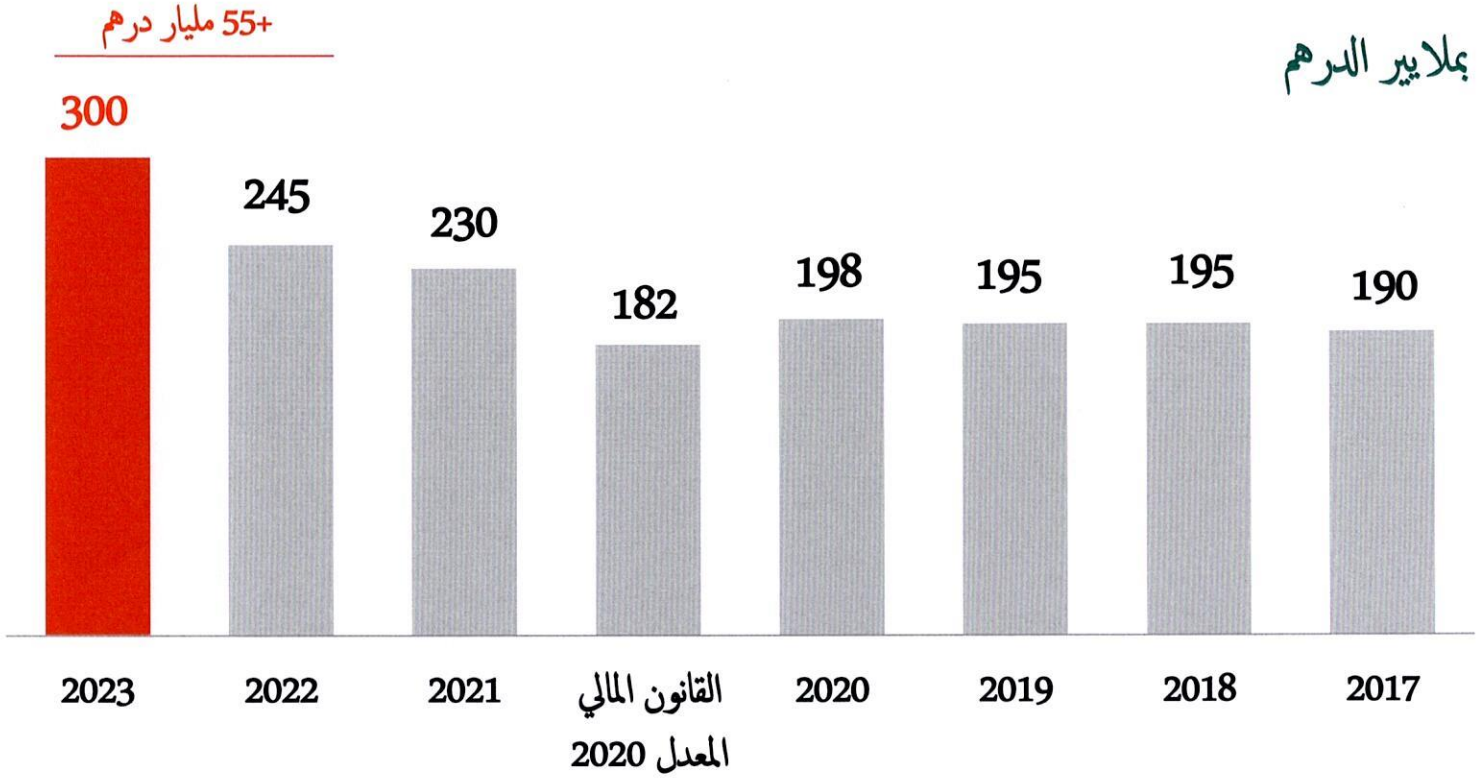
صندوق محمد السادس للاستثمار

مواصلة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

4. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

المحور 2 : إنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار

300 مليار درهم بما في ذلك استثمارات صندوق محمد السادس للاستثمار برسم سنة 2023



الرفع من دينامية الاستثمار العمومي

4. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

المحور 2 : إنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار

الجهوية المتقدمة	مواصلة توطيد الجهوية المتقدمة : 10 ملايير درهم لفائدة الجهات والتسريع بتنزيل ورش اللاتمركز الإداري.
برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية	مواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية: 6 ملايير درهم.

4. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

المحور 3 : مواجهة إشكالية تدبير الموارد المائية

الغلاف المالي

10,6 مليار درهم

+5 ملايير درهم مقارنة مع 2022

البرنامج الوطني الأولوي للماء 2020 – 2027

- تسريع إنجاز المشاريع المبرمجة في البرنامج الوطني الأولوي للماء 2020 - 2027:
  - توطيد الاعتمادات المتعلقة بإنجاز السدود الكبرى؛
  - إنجاز السدود الصغرى والتلية؛
  - تفعيل مشاريع الربط المائي بين الأحواض المائية ومحطات تحلية مياه البحر.

التزويد بالماء الصالح للشرب

تعزيز تزويد الماء الصالح للشرب بتسخير جميع الوسائل المتاحة، لفائدة الساكنة التي تعاني من نقص المياه.

4. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

المحور 3 : مواجهة إشكالية تدبير الموارد المائية

التعجيل بتفعيل المخطط الوطني الجديد للماء وفقا للتوجهات الملكية السامية

1. ضرورة إطلاق برامج ومبادرات أكثر طموحا، واستثمار الابتكارات والتكنولوجيات الحديثة، في مجال اقتصاد الماء، وإعادة استخدام المياه العادمة.
2. إعطاء عناية خاصة لترشيد استغلال المياه الجوفية، والحفاظ على الفرشات المائية، من خلال التصدي لظاهرة الضخ غير القانوني، والآبار العشوائية.
3. التأكيد على أن سياسة الماء ليست مجرد سياسة قطاعية، وإنما هي شأن مشترك يهم العديد من القطاعات. وهو ما يقتضي التحيين المستمر، للاستراتيجيات القطاعية، على ضوء الضغط على الموارد المائية، وتطورها المستقبلي.
4. ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، للتكلفة الحقيقية للموارد المائية، في كل مرحلة من مراحل تعبئتها، وما يقتضي ذلك من شفافية وتوعية، بكل جوانب هذه التكلفة.

4. التوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

المحور 4 : استعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات

تنزيل الإصلاحات الكبرى والمهيكلة

الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى

يتطلب اتخاذ مجموعة من التدابير على مستوى الموارد والنفقات

- الرفع من الموارد الجبائية؛
- تفعيل آليات التضامن : مواصلة إقرار المساهمة الاجتماعية للتضامن؛
- مواصلة تفعيل التمويلات المبتكرة؛
- عقلنة تدبير أملاك الدولة؛
- تسريع تنزيل إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- عقلنة النفقات المرتبطة بالسير العادي للإدارة.

التحكم في العجز بنسبة 4,5% من الناتج الداخلي الخام

الانخراط في مسار التقليص التدريجي لعجز الميزانية وتقليص المديونية في أفق استرجاع بلادنا لتصنيف Investment grade

محاور العرض

1 سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023

2 الإطار المرجعي

3 الفرضيات

4 التوجهات العامة

5 أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

6 المعطيات المرقمة

5. أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

- **مراجعة الأسعار الحالية للضريبة على الشركات قصد الوصول في غضون أربع سنوات إلى الأسعار المستهدفة التالية:**
  - **20%** بالنسبة لجميع الشركات التي يقل ربحها الصافي عن 100 مليون درهم برسم رقم الأعمال المحلي ورقم الأعمال الموجه للتصدير، بما في ذلك الشركات المقامة في القطب المالي للدار البيضاء ومناطق التسريع الصناعي؛
  - **35%** بالنسبة للشركات التي تحقق ربحا صافيا يساوي أو يفوق 100 مليون درهم، **ولا يطبق عليها سعر 20% إلا إذا ظل الربح الصافي المذكور يقل عن هذا المبلغ لمدة ثلاث (3) سنوات محاسبية متتالية؛**
  - **40%** بالنسبة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين.

- **التنصيص على أنه لا يمكن للشركات التي تحقق ربحا صافيا يساوي أو يفوق 100 مليون درهم أن تستفيد من سعر أدنى من الأسعار المنصوص عليها ولو حققت ربحا صافيا أقل من المبلغ المذكور برسم سنة من السنوات المحاسبية المفتوحة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026.**

- **التخفيض التدريجي على مدى أربع سنوات لسعر الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها من 15% إلى 10%.**

5. أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

- **ملاءمة النظام الجبائي برسم الضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية مع إصلاح أسعار الضريبة على الشركات، من خلال:**
  - مراجعة السعر الخاص المحدد في 20% المطبق على دخول بعض المنشآت وتعويضه بأسعار الجدول التصاعدي؛
  - التنصيص على تدبير انتقالي يسمح بمواصلة تطبيق السعر الخاص المحدد في 20% لمدة سنتين من أجل تمكين المنشآت المعنية من التحول إلى شركات والاستفادة من السعر العادي المحدد في 20% المنصوص عليه فيما يخص الضريبة على الشركات.

- **مراجعة النظام الجبائي المطبق على هيئات التوظيف الجماعي العقاري من خلال:**
  - **التطبيق بشكل دائم للنظام التحفيزي** المتعلق بتأجيل أداء الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل على صافي زائد القيمة او الربح العقاري المحقق، **مع حذف تخفيض 50%** المطبق سابقا (إلى غاية 31 دجنبر 2022) على إثر التفويت الجزئي أو الكلي للسندات المحصل عليها مقابل المساهمة بعقارات في هذه الهيئات؛
  - **حذف تخفيض 60% المطبق على العوائد المترتبة عن الأرباح الموزعة من طرف هذه الهيئات مع تقليص هذه النسبة إلى 40% بالنسبة للهيئات التي تفتح رأس مالها لمشاركة العموم عن طريق بيع الأسهم الموجودة بنسبة لا تقل عن 40%؛**
  - **إدراج العوائد المتأتية من الأرباح الموزعة من طرف هذه الهيئات على الأشخاص الذاتيين في خانة الدخول العقارية الخاضعة للضريبة على الدخل، مع تمكينهم من الاستفادة من تخفيض بنسبة 40% من مبلغ هذه العوائد عند الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل؛**
  - **إعفاء هذه الهيئات من إلزامية الحجز في المنبع على العوائد المتأتية من الأرباح الموزعة على الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.**

5. أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

- إعفاء التعويضات الممنوحة في حالة الفصل عن العمل أو المغادرة الطوعية من الضريبة على الدخل في حدود 1.000.000 درهم.

- استثناء المقاولات المالية من الامتيازات الجبائية المنصوص عليها لفائدة الشركات المقامة في مناطق التسريع الصناعي.

- تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المخولة للغير من 20% إلى 10% بالنسبة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات ومن 20% إلى 15% بالنسبة للأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.

- **استثناء أجراء مقاولات الائتمان والتأمين المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" من الامتيازات الضريبية المنصوص عليها في مجال الضريبة على الدخل،** في إطار ملاءمة الأنظمة الجبائية المطبقة في هذا القطب في مجال الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل.

- **تأطير الامتياز الضريبي الممنوح للخاضعين للضريبة في نظامي المقاول الذاتي والمساهمة المهنية الموحدة** من خلال استثناء جزء رقم الأعمال السنوي الذي يتجاوز 50.000 درهم المحقق من طرف مقدمي الخدمات مع نفس الزبون من هذين النظامين، وإخضاعه لحجز الضريبة في المنبع بسعر إبرائي محدد في 30%.

5. أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

- **مراجعة طريقة فرض الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية ومراقبتها** من خلال:
  - التنصيص لفائدة الملزمين على **إمكانية طلب الرأي المسبق لإدارة الضرائب**، داخل أجل 30 يوما من تاريخ إبرام عقد الوعد بالبيع، بخصوص عناصر تحديد أساس فرض الضريبة برسم الأرباح العقارية وكذا الواجبات المتعلقة بها أو الاستفادة من الإعفاء إن اقتضى الحال؛
  - تسليم لصاحب الطلب شهادة تصفية الضريبة أو الإعفاء إن اقتضى الحال، داخل أجل أقصاه 60 يوما الموالية لتاريخ تسلم طلبه؛
  - الإعفاء من المراقبة الجبائية بالنسبة للخاضعين للضريبة الذين يدلون بإقرارهم برسم الأرباح العقارية مع الأخذ بعين الاعتبار عناصر شهادة تصفية الضريبة المذكورة؛
  - **تخفيض النسبة المعتمدة لاحتساب المبلغ الواجب أداؤه من طرف الأشخاص الذين لم يطلبوا الرأي المسبق للإدارة فيما يتعلق بالضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية والأشخاص الذين لم يقدموا إقرارهم على أساس عناصر شهادة تصفية الضريبة، من 10% إلى 5%.**
- **حذف إعفاء عمليات تفويت عقار أو جزء من عقار يشغله مالكه على وجه سكنى رئيسية قبل انصرام أجل 6 سنوات.**

- **توحيد سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على المهن الحرة** من خلال إخضاع العمليات المنجزة من طرف المحامين والتراجمة والموثقين والعدول وأعوان القضاء والبياطرة في نطاق مزاولة مهنهم **للسعر العادي البالغ 20%** بدلا من سعر 10% المعمول به حاليا.

5. أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

- **إحداث إجراءات تنظيمية للاستفادة من إعفاء المعدات الفلاحية من الضريبة على القيمة المضافة.**

- **مواصلة تنزيل التخفيض التدريجي لأسعار الحد الأدنى للضريبة الذي انطلق بموجب قانون المالية لسنة 2022 من خلال:**
  - تخفيض الأسعار الحالية للحد الأدنى للضريبة بهدف **تطبيق سعر موحد محدد في 0,25%** بالنسبة لجميع المنشآت، دون الأخذ بعين الاعتبار للحصيلة الجارية المصرح بها؛
  - تخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة المطبق على المهن الحرة **من 6% إلى 4%**؛
  - الإبقاء على تطبيق المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة البالغ 3.000 درهم بالنسبة للأشخاص الاعتباريين و1.500 درهم بالنسبة للأشخاص الذاتيين.

- **ترشيد الإعفاء من الضريبة المحجوزة في المنبع فيما يخص الربائح المدفوعة من طرف المنشآت التي تزاول نشاطها في مناطق التسريع الصناعي وشركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"، وحصرها على الربائح وعوائد المساهمات الأخرى المماثلة ذات المنشأ الأجنبي الموزعة على أشخاص غير مقيمين.**

- حذف المادة 20 من مشروع قانون المالية المتعلقة بالإقرار بالحصيلة المفروضة عليها الضريبة المدلى به من طرف الشركات المدنية المهنية للمحاماة.

5. أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

- **مراجعة نظام فرض الضريبة على المحامين** من خلال إقرار أداء **دفعة مقدمة على الحساب المؤداة** برسم الضريبة على الدخل عن السنة المحاسبية الجارية، عند إيداع أو تسجيل مقال أو طلب أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة في قضية بمحاكم المملكة، وكذا عند تقديم المقالات المتعلقة بالأوامر المبنية على الطلب والمعاينات.
- التنصيص على إمكانية اختيار أداء دفعات مقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل تلقائيا من طرف المحامين إما لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب وإما لدى قابض إدارة الضرائب.
- مراجعة مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب وتحديده في 300 درهم كمبلغ موحد يؤدى عن جميع مراحل التقاضي.
- إعفاء المحامين الجدد من أداء الدفعات المقدمة على الحساب طوال 36 شهرا الأولى ابتداء من شهر الحصول على رقم التعريف الجبائي.
- منح الإعفاء من أداء الدفعة المقدمة على الحساب بالنسبة لـ:
  - المقالات المتعلقة بالأوامر المبنية على الطلب والمعاينات المقدمة؛
  - القضايا المعفاة من الرسوم القضائية أو المستفيدة من المساعدة القضائية، وفي هذه الحالة لا يتم الأداء عن هذه القضايا إلا عند تنفيذ الحكم الصادر بشأنها.
- التنصيص في حالة اختيار الأداء تلقائيا لدى قابض إدارة الضرائب على أداء دفعتين مقدمتين على الحساب بطريقة الكترونية قبل انقضاء الشهر الموالي للشهر السادس وللشهر الثاني عشر من السنة المحاسبية المعنية، باعتبار عدد القضايا المسجلة باسم المحامي خلال مدة الستة أشهر السالفة الذكر، مع إمكانية استنزال المبلغ الكلي للدفعات المقدمة على الحساب من الضريبة على الدخل المستحقة في آخر السنة.

5. أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

- **مراجعة تعريف الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري بتخفيض نسبة 75% إلى 50% من إجمالي أصول الشركة عوض إجمالي أصولها الثابتة.**

- **تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت غير النشيطة من خلال:**
  - الإيقاف المؤقت لتطبيق مسطرة فرض الضريبة بصورة تلقائية وإحداث مسطرة لتطبيق هذا الإيقاف؛
  - التنصيص على انقطاع التقادم لمدة 10 سنوات، لإتاحة إمكانية استئناف تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت التي لم تعد تعتبر غير نشيطة؛
  - التنصيص على عدم الحق في خصم الفواتير الصادرة عن المنشآت غير النشيطة.

- **تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت التي لم تحقق أي رقم أعمال أو التي أدت فقط المبلغ الأدنى من الحد الأدنى للضريبة برسم الأربع سنوات المحاسبية الأخيرة المختتمة،** من خلال إحداث مسطرة مبسطة مؤقتة، تسمح لها بتسوية وضعيتها الجبائية والاستفادة من الإعفاء من المراقبة الجبائية اللاحقة، **مع تخفيض المبلغ الجزافي للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل من 20.000 درهم إلى 10.000 درهم، بالنسبة للأشخاص الذين لا يحققون أي رقم أعمال أو الذين دفعوا المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة والذين يقدمون إقرارا بالتوقف الكلي عن مزاولة النشاط خلال سنة 2023.**

- **إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2023 و2024 و2025.**

5. أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

- **منح الإمكانية لمالكي المركبات الخاضعة للضريبة الخصوصية السنوية على المركبات للاستفادة من الإعفاء من أداء هذه الضريبة ومن الإلغاء التلقائي للزيادات والذعائر، بالنسبة للمركبات التي مضى على استخدامها أكثر من عشر سنوات، وفق الشروط التالية:**
  - الأداء التلقائي خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 ديسمبر 2023، للضريبة الخصوصية السنوية على المركبات برسم آخر سنة مستحقة؛
  - الإدلاء خلال نفس الفترة بوثيقة تثبت السحب النهائي للمركبة من السير طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

- **التنصيص على إمكانية تبادل المعلومات بين إدارة الضرائب وباقي الإدارات أو الهيئات العمومية المخول لها قانونيا في إطار اتفاقية.**

- **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب انسجاما مع توصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "GAFIMOAN" وتحصينا لتدخلات أعوان الجمارك في هذا المجال من خلال:**
  - إضافة الأداء نقدا إلى وسائل الأداء الأخرى؛
  - تمكين أعوان الجمارك من تحرير المحاضر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وحجز الأموال في حالة الاشتباه بارتكاب الجريمة المذكورة.

- **الرفع من الغرامة المتعلقة بعدم التصريح بالعملات النقدية والأوراق التجارية والأوراق البنكية وغيرها من وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها، من نصف المبلغ غير المصرح به إلى غرامة تساوي المبلغ غير المصرح به.**

5. أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

- **إدراج مقتضى جديد ضمن مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، خاص بالمراقبة الجمركية لمناطق التسريع الصناعي**، والذي يحدد النظام الجبائي الخاص بها وكذا سلطات أعوان الجمارك داخل هذه المناطق.

- **التنصيص على إمكانية تمديد أجل الإعفاء من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم إلى 24 شهرا، بالنسبة للسلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة من طرف أو لفائدة المقاولات التي تلتزم بإنجاز برامج استثمارية كبرى في إطار اتفاقيات مبرمة مع الحكومة.**

- **الإعفاء من رسم الاستيراد لفائدة بعض الأدوية والمنتجات الصيدلية المعدة خصوصا لعلاج الامراض المزمنة** مع إعادة الهيكلة التعريفة الجمركية للفصل 30 من التصنيفة الجمركية من أجل مواكبة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الدواء ودعم الصناعة الوطنية.

- **تخفيض رسم الاستيراد من 17,5% إلى 10% المطبق على الورق المزدوج.**

- **تخفيض رسم الاستيراد من 10% إلى 2,5% المطبق على البن غير المحمص.**

- **تخفيض رسم الاستيراد من 40% إلى 17,5% بالنسبة للمكونات المعدنية وكذلك الحلقات والفواصل المطاطية المستخدمة في تصنيع مرشحات السيارات، وتخفيض رسم الاستيراد من 40% و 17,5% إلى 2,5% بالنسبة للورق المستعمل كمادة أولية تدخل في صناعة هذه المرشحات، من أجل تشجيع ودعم إنتاجها المحلي.**

5. أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب

- الرفع من رسم الاستيراد المفروض على السجائر إلكترونية والأجهزة الكهربائية الشخصية المماثلة للتدخين من 2,5% إلى 40%.

- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجات المحتوية على السكر من خلال اعتماد تضريب تدريجي يمتد على مدى 3 سنوات ابتداء من فاتح يناير 2023، حسب المحتوى من نسب السكر المضافة في المنتجات المعنية.

- إضافة بعض المشروبات المحضرة من الماء وعصير الفواكه أو مركز عصير الفواكه والتي تحتوي على نسبة 10% أو أكثر من عصير الفواكه أو ما يعادلها من العصير المركز إلى لائحة المنتجات المحتوية على السكر.

- فرض ضريبة داخلية على الاستهلاك على ملحقات تبغ الشيشة أو الاركيلة (معسل بدون تبغ) بمقدار 675 درهم/كلغ.

- تغيير تسمية ومجال تدخل حساب النفقات من المخصصات المسمى "اشتراء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية"، وذلك بهدف تحمل النفقات المتعلقة بتطوير الصناعة الدفاعية.

محاور العرض

1. سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023
2. الإطار المرجعي
3. الفرضيات
4. التوجهات العامة
5. أهم التدابير مع التعديلات المصادق عليها بمجلس النواب
6. **المعطيات المرقمة**

6. المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2023 : التوازن المالي

المعطيات الصافية (بملايير الدراهم)	ق.م 2022 (1)	م.ق.م 2023 (2)	الفرق (القيمة) (1)-(2)	الفرق (%) (1)-(2)
المداخيل الجارية	262,91	312,72	49,82	18,9
المداخيل الجبائية	222,86	255,27	32,41	14,5
▪ الضرائب المباشرة	97,69	113,16	15,47	15,8
▪ الضرائب غير المباشرة	98,24	111,14	12,90	13,1
▪ الرسوم الجمركية	12,03	15,02	2,99	24,9
▪ رسوم التسجيل والتنبر	14,90	15,95	1,05	7,0
المداخيل غير الجبائية	35,94	54,15	18,20	50,6
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	4,10	3,30	-0,80	-19,5
النفقات الجارية	262,06	291,46	29,40	11,2
▪ الموظفون	147,54	155,75	8,21	5,6
▪ السلع والخدمات	69,43	79,16	9,73	14,0
▪ فوائد الدين	28,07	29,97	1,89	6,7
▪ المقاصة	17,02	26,58	9,56	56,2
الاستثمار	77,99	91,14	13,15	16,9
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة	4,50	4,20	-0,30	-6,7
عجز الميزانية	*-5,5%	-4,5%		

* باعتماد سنة الأساس الجديدة 2014 للحسابات الوطنية

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023



شكرا على حسن انتباهكم

ملخص المناقشة العامة

ملخص المناقشة العامة

تشكل المناقشة العامة لمضامين ومقتضيات مشروع القانون المالي فرصة سنوية ومحطة هامة تمكن السيدات والسادة المستشارين من الوقوف على برامج وإنجازات الحكومة للنهوض بالاقتصاد الوطني ومواجهة التحديات التي يواجهها، وتقييم الاختيارات التنموية التي تعتمدها، ومدى التزامها الفعلي بالتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وبالتوجهات الكبرى الواردة في البرنامج الحكومي، وكذا مناسبة لمسائلتها حول السياسة العمومية، وبسط مختلف الآراء والمواقف حول السياسة الاجتماعية والاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة.

ويبقى لتركيبة مجلس المستشارين السياسية، الإقتصادية والإجتماعية والنقابية دور متميز في دراسة مشروع القانون المالي وإضفاء الطابع المحلي والجهوي على نقاش مضامينه، إذ تم طرح مجموعة من الإشكالات الرئيسية وإبداء عدة ملاحظات واقتراحات وتسجيل مجموعة من المواقف حول السياسة العامة للحكومة وطبيعة توجهات وأهداف مشروع قانون المالية.

وبالنظر الى الآراء والمواقف المعبر عنها من قبل السيدات والسادة المستشارين والتي تعكس انتماءاتهم وتوجهاتهم الحزبية والنقابية من المقتضيات الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2023، فإن الإحاطة الإجمالية بها تقتضي إتباع التقسيم المنهجي التالي:

- **السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية؛**
- **الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية؛**
- **محور الإصلاح الضريبي؛**
- **المحور المالي؛**
- **المحور الاقتصادي؛**
- **محور الاستثمار؛**
- **المحور الاجتماعي.**

السياق العام لإعداد مشروع القانون المالي

في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، استحضر المتدخلون السياق الدولي الاستثنائي الموسوم باللايقين، وكذا أزمة ارتفاع الأسعار في المواد الغذائية والطاقية، وارتباك سلاسل الامدادات العالمية إبان الحرب الأوكرانية- الروسية، فضلا عن تداعيات جائحة كوفيد-19 الاقتصادية والاجتماعية والصحية. وكذا السياق الوطني من خلال الصعوبات التي يعرفها الاقتصاد الوطني بسبب الجفاف وأزمة الماء، وارتفاع أسعار المحروقات.

علاوة على ذلك، عبر المتدخلون عن الفخر والاعتزاز لما حققته الدبلوماسية المغربية من انتصارات ونجاحات في ظل المجهودات المبذولة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من خلال الدعم المتزايد من قبل بلدان مهمة ومؤثرة للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، وفي هذا الصدد، تمت الإشادة بالقرار الجديد لمجلس الامن رقم 2654 الذي يكرس واقعية ومصداقية المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وعدم واقعية الأطروحات المتجاوزة لخصوم الوحدة الترابية للمملكة.

وبهذه المناسبة، توجه السيدات والسادة المستشارون بتحية إجلال وتقدير للقوات المسلحة الملكية وقوات الامن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية على ما يقدمونه من تضحيات جسام للحفاظ على أمن واستقرار بلدنا.

كما استعرض العديد من المتدخلين أهمية الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة خلال السنة الأولى من عمرها للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19، مؤكدين عزم الحكومة على تفعيل وتنزيل البرنامج الحكومي المتعاقد عليه، ومواكبة توجيهات جلالة الملك، كما تم التنويه بمجهودات الحكومة في مواجهة أزمة ارتفاع أسعار المواد الأولية والمحروقات، والحفاظ على التوازنات الماكرو - اقتصادية في نفس الوقت.

وبالمقابل، اعتبرت مداخلات أخرى أن مشروع قانون المالية يغلب عليه طابع الحفاظ على التوازنات الماكرو - اقتصادية، وان الإجراءات المنجزة عاجزة عن إخراج الاقتصاد الوطني من وضعية الهشاشة المتفاقمة جراء تداعيات الازمة الوبائية في غياب وصفة متكاملة بإجراءات عملية وحلول آنية لإشكاليات وإكراهات واختلالات المنظومة الاقتصادية الوطنية. وفي هذا السياق، تم التأكيد أن وضعية الجفاف وكوفيد-19 والحرب الأوكرانية - الروسية عرّت عن اختيارات الحكومة.

الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية

تمت الاشارة أن الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية واقعية وموضوعية، وتعتمد على مرجعيات ودراسات مقارنة مع الواقع الدولي ومبنية على أرقام ومعطيات دولية يصدرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال احتساب نسبة النمو ونسبة التضخم.

وبالمقابل، اعتبرت مداخلات اخرى أن الفرضيات والمؤشرات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية غير واقعية ومتجاوزة وصعبة التحقيق، مبرزين أن جميع هذه الفرضيات لم تأخذ بعين الاعتبار تجربة السنة المالية 2022، ولا توقعات ومعطيات الأسواق العالمية.

وفي نفس السياق، تم التساؤل عن الدراسات العلمية التي أسست عليها الحكومة مشروع قانون المالية لاسيما معدل التضخم في 2% وتحديد نسبة النمو 4% وحصر نسبة عجز الميزانية في 4,5% من الناتج الداخلي الخام. وكذا عن جدوى الاستمرار في اعتماد نموذج الفرضيات المغلقة بدل اعتماد سيناريوهات تضع حدود دنيا وحدود قصوى لهذه المؤشرات.

كما تم التساؤل عن كيفية تحقيق نسبة النمو في 4% في سياق عالمي صعب وفي ظل مؤشرات وطنية تؤكد أن الطلب الداخلي في طريقه نحو التراجع، اخذا بعين الاعتبار احصائيات المندوبية السامية للتخطيط كون81 % من الأسر المغربية تعاني من تدهور كبير في وضعها الاجتماعي، مع الاشارة أن حصر معدل التضخم في نسبة 2% في سنة 2023 صعب التحقيق في ظل السياق العالمي الصعب خصوصا أن مؤشرات التضخم في عدد كبير من دول العالم لم تتراجع حتى مع الرفع من سعر الفائدة، معتبرين أن معدل التضخم العالمي المرتقب سنة 2023 هو 5% (خارج أسعار الطاقة).

وفيما يرتبط بفرضية تحقيق نسبة النمو المحدد في 4%، تم الاستفسار عن كيفية تحقيق هذه النسبة على مستوى نمو الاقتصاد الوطني في ظل قرار بنك المغرب برفع سعر الفائدة.

وفيما يتعلق بفرضية تحقيق 75 مليون قنطار من محصول الحبوب، تساءل عدة متدخلين حول مدى موضوعيتها وصلابتها في ظل مؤشرات توحي باستمرار السنة الفلاحية على نفس المستوى المسجل خلال الموسم الجاري مع تأخر التساقطات المطرية وفي ظل الاجهاد المائي للفرشة المائية والتقلبات المناخية.

وفيما يخص فرضية متوسط سعر غاز البوتان المحدد في 800 دولار للطن، تمت الدعوة الى توخي الحذر في اعتمادها، نظرا للوضع الدولي المتسم باللايقين.

وفيما يهم فرضية حصر نسبة التضخم في 2%، أشار عدة متدخلين أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو الركود بسبب استمرار التضخم وارتفاع نسبة الفائدة التي عرفتها جل الابناك العالمية، معتبرين أن تحقيق هذه الفرضية صعب في ظل سياق دولي يعرف ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأولية في الأسواق الدولية، مما سينعكس على الاقتصاد الوطني.

علاوة على ذلك، اعتبر أحد المتدخلين أن رصد اعتمادات مالية إضافية لفائدة الميزانية العامة دون اللجوء الى قانون مالي تعديلي يوحي بضعف مستوى صدقية التوقعات لاسيما نسبة النمو ومعدل التضخم اللذان استندت عليهما الحكومة في القانون المالي السابق، معتبرا أن هذا يمكن أيضا أن يسري على فرضيات وتوقعات مشروع قانون المالية الحالي.

وفي ذات الاتجاه، تم الاستفسار عن سبب عدم لجوء الحكومة الى قانون مالي تعديلي بسبب تغيير الفرضيات التي انبنى عليها قانون المالية لسنة 2022.

محور الإصلاح الضريبي

اعتبر العديد من المتدخلين أن مشروع قانون المالية لسنة 2023 يجسد التنزيل التدريجي لمقتضيات القانون -الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، مستدلين في ذلك بالتوجه التدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات، كما أنه يعطي رؤية مستقبلية للمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين ويساهم في تحسين مناخ الأعمال.

وبالمقابل، يرى بعض المتدخلين أن مشروع قانون المالية لم يتضمن أي إجراءات تهم الإصلاح الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية، وانه لا يسعى إلى تخفيف العبء الضريبي على الطبقات الهشة والمتوسطة، كما أنه أغفل توصيات المناظرة الثالثة الوطنية للإصلاح الجبائي. معتبرين أن الإجراءات الضريبية المتضمنة في مشروع قانون المالية تخدم أساسا الشركات الكبرى، من خلال التخفيف من مقدار الضريبة مقارنة مع الشركات الصغرى والمتوسطة، مقابل الزيادة في مقدار الضريبة على القيمة المضافة، وكذا على المقاول المهني، وعدم الالتزام بتقليص النفقات الجبائية، وعدم إرساء الضريبة على الثروة المنتجة.

هذا، وقد تمت الإشارة الى ضرورة توسيع الوعاء الضريبي، من خلال اعتماد مقاربة فعالة ومحفزة من أجل الإدماج الفعلي للقطاع غير المهيكل، وفتح ورش إصلاح شمولي لمدونة الضرائب ومدونة الجمارك وإصلاح الضريبة على الشركات.

وقد ثمن عدة متدخلين الإجراءات الجبائية الواردة في مشروع قانون المالية من قبيل الإجراء المتعلق بالتخفيض التدريجي على مدى 4 سنوات لسعر الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم وحصص المشاركة من 15% الى 10%، والإجراء المرتبط بالإعفاء من رسم الاستيراد على عدد من الأدوية والمنتجات الصيدلية المعدة خصوصا لعلاج الأمراض المزمنة والباهظة التكلفة، وفي هذا السياق، طالب أحد المتدخلين بإعفاء المستلزمات الطبية من الضريبة على القيمة المضافة. كما تم تثمين

الإجراء المتعلق بإعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2025-2024-2023.

من جهة أخرى، تمت الدعوة الى إصلاح الضريبة على القيمة المضافة من أجل الحفاظ على الحياد الضريبي، وكذا إلى استقرار التشريع الضريبي، فضلا عن تفعيل أدوات مراقبة الأشخاص غير المصرحين عبر وسائل التقاطع للحد من عدم التصريح.

بالإضافة إلى ذلك، تمت المطالبة بمحاربة الغش والتهرب الضريبي، وكذا الفواتير الصورية التي تضيع على الدولة ما لا تقل قيمته عن 8 مليار درهم من عائدات الضريبة على القيمة المضافة دون احتساب الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والتي تقدر بمبلغ 50مليار درهم.

وفيما يتعلق بالجبايات المحلية، تمت المطالبة بتسريع إصلاحها عبر دمجها وجمعها في ضريبتين، ضريبة على العقار وضريبة على النشاط الاقتصادي.

وفيما يرتبط بالإعفاءات الضريبية، دعا أحد المتدخلين الى عقلنة التحفيزات الجبائية وتعزيز المراقبة القبلية للإعفاء الضريبي.

فضلا عن ذلك، تمت الإشارة أن إخضاع الشركات للاقتطاع من المنبع بنسبة 10% إجراء ستتضرر منه الشركات الخاضعة للنظام الضريبي وستؤثر على تسيير وضعية ماليتها بسبب هذا الاقتطاع.

كما تمت المطالبة بفرض ضريبة استثنائية على بعض الشركات التي تمكنت من تحقيق أرباح مهمة في بعض القطاعات والمواد التي عرفت أثمنتها ارتفاعات صاروخية وغير مسبوقة.

المحور المالي

تم التساؤل عن سبب عدم توجه مشروع القانون المالي نحو فتح وتبسيط ولوج المقاولات المتوسطة إلى سوق الرساميل، قصد البحث وتنويع مصادر تمويلها، وعن عدم اعتماد تدابير تساعد على إخراج الرأسمال الوطني إلى السوق الاستثمارية، وجلب أموال المغاربة القاطنين بالخارج دون سقوط في شبهة تبييض الأموال، مع الدعوة إلى سن تدابير لحل إشكالية تهريب الأموال إلى الخارج.

وقد تمت مطالبة الحكومة بإجراء تقييم للتمويلات المبتكرة لهيئات التوظيف الجماعي للعقار (OPCI)، وباتخاذ الدولة تدابير حازمة اتجاه القطاع البنكي، بسبب غياب مواكبة الأبناك للعديد من المبادرات الحكومية اتجاه الشباب الحديث العهد بالمقاولات، مع التساؤل عن دور القطاع البنكي في تمويل المقاولات، لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة وتشجيع المقاول الذاتي.

من جهة أخرى، تم التأكيد أن التصنيف الائتماني يعد عنصرا محددا، لضمان ولوج سلس وعادي للتمويلات خاصة في الأسواق العالمية، مع التساؤل على ضوء المعطيات الاقتصادية لسنة 2022، عن كيفية الحفاظ على التصنيف لبلادنا لدى وكالات التصنيف الائتماني المرجعي.

وعن الجهود التي تقوم بها الحكومة لاسترجاع خط الوقاية والسيولة الذي يعتبر ضمانة أساسية للمستثمرين في أسواق رؤوس الأموال للثقة في السند السيادي الوطني، تمت المطالبة بمد اللجنة بتقرير حول التصنيف الائتماني، بالنظر لإجماع وكالات التصنيف على تصنيف المغرب كوجهة اقتصادية بامتياز، وفي هذا السياق تمت الإشادة باستقرار الاحتياطات من العملة الصعبة في مستوى يعادل 6 أشهر من الواردات.

واعتبر جانب من المتدخلين أن العجز الميزانياتي والتوازنات المالية والاقتراض أصبحت معطى هيكلي وبنيوي في الميزانية، وأصبحت مهمته إرجاع خدمة الدين حيث لا يبقى سوى هامش بسيط للاستثمارات، وأن مشروع قانون المالية كلاسيكي ولازال

بعيدا عن قواعد القانون التنظيمي للمالية، وفي هذا الإطار، تمت الدعوة إلى إصلاح القانون التنظيمي للمالية في اتجاه التنصيص على منهجية وضع الفرضيات التي يبنى عليها مشروع قانون المالية.

في حين اعتبرت مداخلات أخرى أن الحفاظ على المديونية في 70% من الناتج الداخلي الخام « PIB » هو في حد ذاته إنجاز تقوم به الدولة لتحقيق مديونية منتجة والموازنة بين الدين الداخلي والخارجي في إطار التعامل مع احتياط العملة الصعبة.

وتمت الإشادة بتوجه الحكومة نحو التركيز على التنشيط الفعلي للوظيفة التوزيعية للسياسة المالية للدولة عبر نظامها الجبائي والتحويلات المالية لدعم القدرة الشرائية، واستهداف بعض الفئات الاجتماعية، مع الإشارة الى أهمية الوظيفة التوزيعية للسياسة المالية للدولة، والتي تقاس على المدى القصير بالنظام الجبائي، ونظام الحماية الاجتماعية، أما على المدى المتوسط والطويل فتقاس بمستوى الاستثمار في قطاع الصحة والتعليم وبضمان المشاركة في إنتاج الثروة.

المحور الاقتصادي

شكلت مناقشة هذا المحور فرصة أشاد خلالها السادة المستشارين بالتدابير المتخذة من طرف الحكومة خلال سنة 2022 بغية الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من قبيل تخصيص 16 مليار درهم موجهة لدعم أسعار غاز البوتان، السكر، والدقيق، وتخصيص دعم استثنائي لفائدة مهني النقل بمبلغ 3,2 مليار درهم، ومبلغ 2 مليار درهم لإنعاش القطاع السياحي، وأداء مستحقات الضريبة على القيمة المضافة المتأخرة خلال سنة 2022 عبر ضخ 13 مليار درهم، وإطلاق البرنامج الاستعجالي للحد من أثار الجفاف بـ 10 مليار درهم، معتبرين أن هذه التدابير أدت إلى صمود الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، تمت الإشارة إلى التحكم في معدل التضخم حيث وصل 8,3% نهاية شتنبر سنة 2022، وكذا تقليص عجز الميزانية من 5,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2021 إلى 5,3% سنة 2022.

وفي نفس الاتجاه، أبرز أحد المتدخلين أن الاقتصاد الوطني عرف خلال صيف سنة 2022 انتعاشا نتيجة تحريك عجلة السياحة الداخلية، ورواجاً عقب توافد المغاربة المقيمين بالخارج، مستحضرا تداعيات الجفاف وتراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي اقتصاديا.

وفيما يرتبط بتعزيز الأمن المائي، تم تثمين التدابير المتخذة لتدبير أزمة الماء، مع التنويه بإطلاق البرنامج الاستعجالي للحد من آثار الجفاف بمبلغ 10 مليار درهم.

كما استعرض العديد من المتدخلين تأثير تداعيات جائحة كوفيد-19، والحرب الروسية -الأكرانية على الأسعار الدولية للمواد الأولية، المحروقات واللوجستيك، متوقعين أن تعرف مجموعة من المناطق في العالم برسم سنتي 2022 و2023 تراجعا في مؤشرات نموها الاقتصادي، مستدلين في ذلك بمنطقة اليورو الشريك الاقتصادي الأساسي للمغرب، الذي يشهد انتقال وتيرة النمو الاقتصادي من نسبة 5,3% سنة 2021 إلى 2,6% سنة 2022 ثم إلى نسبة 1,6% سنة 2023.

وقد أبرز أحد المتدخلين أن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية عرفت تحسنا خلال هذه السنة، لا سيما المداخيل الضريبية والجمركية وعائدات المكتب الشريف للفوسفاط، وفي المقابل ارتفاع صادرات مجموعة من القطاعات كالسيارات، الطيران، والصناعات الغذائية، مما يوحي أن الوضعية المالية غير مقلقة.

وسجل أحد المتدخلين التباطؤ القوي للاقتصاد الوطني سنة 2022، وأن السياق الاقتصادي الدولي يعاني من عدة اكراهات، مشيرا إلى أن هناك إيجابيات مثل انخفاض سعر البرميل مما يقتضي الاستثمار في البنية التحتية، وذلك من خلال إعادة تشغيل مصفاة "لاسامير".

من جهة ثانية، تم الاستفسار عن سبب غياب إجراءات تستهدف تنظيم القطاع غير المهيكل وإدخاله في المنظومة الاقتصادية، وارتباطا بذلك، تمت المطالبة بدعم المقاولات الوطنية المصدرة وتقوية قدرتها التنافسية وجعلها رائدة لعلامة "صنع في المغرب" في جميع أنحاء العالم في ظل هذه الظرفية الصعبة التي تحد من قدرتها التنافسية.

وقد تمت الدعوة الى إجراء تقييم وإدخال إصلاحات على برنامج "أليوتس" و "مخطط التسريع الصناعي 2021-2025"، " الاستراتيجية الجديدة لتثمين قطاع الصناعة التقليدية 2021-2023 "، و" مخطط الجيل الأخضر".

كما تمت المطالبة بضمان المنافسة في العديد من القطاعات الاقتصادية والتصدي لأي احتكار أو تركيز، مع الإشارة إلى أن أحد الأعطاب الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني هو هشاشة المنافسة في العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، فضلا عن الدعوة إلى حماية المستهلك وزجر الغش والجشع والمضاربات، وفي السياق ذاته اعتبر أحد المتدخلين أن الجهات المسؤولة على ضمان المنافسة لم تتخذ الإجراءات المناسبة للحد من الارتفاع الصاروخي لأسعار المواد الغذائية الأساسية، فضلا عن عدم فعالية آليات المنافسة الحرة في ضمان تنافسية حقيقية بين الفاعلين.

كما اعتبر أحد المتدخلين أن مشروع قانون المالية لسنة 2023 لم يتضمن أي إجراء لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين من قبيل الزيادة العامة في الأجور وتخفيض الضريبة على القيمة المضافة وتسقيف أسعار بعض المواد الأساسية.

من جانب أخر، تمت الإشارة إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2023 لا يقدم أجوبة حقيقية عن المشاكل الرئيسية للاقتصاد الوطني وفي مقدمتها السيادة الطاقية، وإشكالية الأمن المائي والأمن الغذائي، إذ لم تتخذ إجراءات دقيقة واستباقية من خلال سياسات عمومية وتشاركية.

كما تم التساؤل عن الإجراءات الحكومية المتخذة لضمان مخزون وطني من المواد الغذائية والطاقية والصحية.

محور الاستثمار

اعتبر العديد من المتدخلين ان مشروع قانون المالية لسنة 2023 يعد إطارا واعدا ومحفزا للاستثمار، مبرزين أن من بين مرتكزاته إنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار، حيث تم التنويه بالمجهود الاستثماري الكبير الذي قامت به الحكومة من خلال مواصلة الأوراش الكبرى، بالرغم من الأزمة المتعلقة بارتفاع أسعار المحروقات وأسعار المواد الأولية، إذ تم توجيه الاستثمار نحو تحقيق الأولويات الاستراتيجية للبلاد والمتعلقة بخلق فرص الشغل والسير نحو تحقيق العدالة المجالية في توزيع الاستثمار ودعم المقاولة.

بالمقابل، أشار أحد المتدخلين أن الغلاف المالي للاستثمار العمومي والمقدر بـ300 مليار درهم بما في ذلك استثمارات صندوق محمد السادس للاستثمار برسم سنة 2023يبقى استثمارا غير صاف، نظرا لتضمنه نفقات الدين العمومي في شقيه الداخلي والخارجي، مبرزا أنه رغم أهمية المجهود الاستثماري المبذول لسنوات إلا أنه لم يتم ربطه بالمردودية المتوقعة، كما أنه لم ينعكس على خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة.

وفيما يخص تعزيز جاذبية الاستثمار، تمت الدعوة الى إصلاح الإدارة وتوطيد خيار الرقمنة في أفق الانتقال الرقمي، مع استكمال ورش نظام العدالة، والنظام الجبائي، وإصلاح النظام البنكي. فضلا عن معالجة مشكل البنية التحتية وتأهيل العنصر البشري، وتخفيض الضغط الجبائي، والولوج للعقار، تقديم تحفيزات ضريبية، وكذا تتبع وتقييم أثر مشاريع الاستثمار.

من جهة ثانية، أجمع المتدخلون على ضرورة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، باعتبارها دعامة رئيسية في تقديم المساعدة للمستثمرين المغاربة والأجانب، ومواكبتهم في الحصول على الرخص الضرورية للمشاريع الاستثمارية.

وفي ذات الاتجاه، وبغية تكريس العدالة المجالية، تمت دعوة الحكومة إلى ضرورة العمل على نهج سياسة العدالة المجالية في إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة وتطوير

النجاعة الطاقية، واعتماد مقاربة تفضيلية في الضريبة والنقل في بعض المناطق الهامشية، كون الميزانية العمومية يستفيد منها محور جهوي على حساب الجهات الأخرى، وفي هذا الإطار، تمت المطالبة بالإنصاف والعدالة في توزيع الاستثمار العمومي، بما يساهم في بلوغ تنمية مجالية متوازنة بين الجهات، وبإيلاء عناية أكبر بالقرى والمناطق النائية، كما تم الاستفسار حول كيفية توزيع الاستثمار العمومي بين مختلف جهات المملكة، فضلا عن التأكيد على ضرورة عقد شراكات بين القطاع العام والخاص والجامعات الوطنية سواء تعلق الأمر بمجال الطاقات المتجددة أو التنمية المستدامة.

كما تمت المطالبة بضرورة سن تدابير إضافية لتشجيع المبادرة الفردية وتيسير الوصول إلى التمويل، دون إغفال جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي خصوصا وأن الرهان هو أن يتحول الاستثمار الخاص إلى نسبة الثلثين مقابل الثلث للاستثمار العمومي الحالي في أفق سنة 2038.

كما تمت الإشارة إلى أن التشريع المغربي يسهل عملية خلق المقاولة أو الشركة، إلا أن عملية التصفية معقدة.

وفيما يرتبط بتشجيع مغاربة العالم على الاستثمار بالمغرب، تمت الدعوة الى ضرورة تحفيزهم عبر آليات من شأنها تعزيز استثمار هذه الفئة في بلدهم الأم، وإعداد تصور حول الكيفية التي يجب التعامل بها معهم ورفع العراقيل التي يعانون منها.

المحور الاجتماعي

ثمن المتدخلون الورش الملكي المرتبط بتعميم الحماية الاجتماعية، وبجرأة الحكومة في العمل على تسريع وتيرة تنزيل هذا الورش وتعميم التغطية الصحية، ووفاء الحكومة طبقا لبرنامجها الحكومي بتعزيز ميزانية الصحة العمومية، وكذا مواصلة تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، والعمل على تجويد الخدمات العمومية في مجال الصحة.

كما تمت الإشارة الى الإكراهات التي يعاني منها القطاع الصحي لاسيما النقص في الموارد البشرية واللوجستيكية، وأنه رغم زيادة 20% في الغلاف المالي المخصص لوزارة الصحة إلا أنها لازالت تراوح مكانها من 6% إلى 7% من الميزانية العامة للدولة، وما زالت بعيدة عن معايير منظمة الصحة العالمية والمحددة في 11% من الميزانية العامة.

كما تمت المطالبة بوضع خريطة صحية خاصة بالقطاع الخاص، مع الحفاظ على الاستدامة وتمويل الحماية الاجتماعية من خلال تفعيل صندوق الزكاة كآلية إضافية لتنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

كما تم التنويه بتخصيص 9,5 مليار درهم في هذا المشروع لتحمل الاشتراكات في التغطية الصحية الاجبارية بالنسبة للأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك، وباستفادة 7 ملايين طفل من العائلات الهشة والفقيرة على الخصوص و3 ملايين أسرة في وضعية هشاشة وبدون أطفال في سن التمدرس من التعويضات العائلية.

وفي ذات السياق، اقترح أحد المتدخلين اعتماد قانون مالي خاص بالحماية الاجتماعية على غرار ما هو معتمد في بعض الدول.

وفيما يرتبط بإصلاح أنظمة التقاعد، تم التنويه بالمقاربة الجديدة المعتمدة في ورش إصلاح أنظمة التقاعد والإجراءات المتخذة من أجل التخفيف من أزمة الصندوق المغربي للتقاعد، كما تمت المطالبة بالإسراع في إصلاح أنظمة التقاعد وفق منظور

شمولي، ومقاربة أفقية بالشكل الذي يحقق استدامة هذه الأنظمة، ويفضي إلى تنزيل منظومة القطبين قطب عام وقطب خاص.

وفي الشق المرتبط بالحوار الاجتماعي، ثمن العديد من المتدخلين مخرجات الحوار الاجتماعي والتي ساهمت في التخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية، مع التنويه بتخصيص الحكومة لمبلغ 9 مليار درهم لتنفيذ مخرجات اتفاق 30 أبريل 2022، الا ان ذلك لم يمنع جانب من السادة المستشارين من الإشارة الى تنصل الحكومة من التزامات الاتفاق الاجتماعي الموقع في 30 أبريل 2022 والمرتبطة بتحسين الدخل من خلال الزيادة العامة في الأجور ومراجعة أشطر الضريبة على الدخل.

علاوة على ذلك، تمت المطالبة بإصلاح شمولي لصندوق المقاصة، وكذا تسريع تنزيل السجل الاجتماعي باعتباره آلية قانونية تضمن استهداف الفئات والأسر المعوزة المستحقة للدعم المباشر، مع التساؤل عن منحة ولادة النساء الحوامل، وعن مآل الزيادة العامة في معاشات المتقاعدين، وعن دخل كرامة الموعود للفئة العمرية 65 سنة فما فوق.

من جهة أخرى، ثمن أحد المتدخلين الزيادة في الأجور للأطباء في القطاع العمومي مع التأكيد على ضرورة تعجيل إخراج مدونة التعاضد.

كذلك، تمت الإشارة إلى أن الغلاف المالي للأشخاص في وضعية إعاقة يظل محدودا، فضلا عن عدد المناصب المدرجة لهم ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2023.

وفيما يخص أجرأة وتنزيل ورش الجهوية المتقدمة، تمت المطالبة بمواصلة برنامج تقليص الفوارق المجالية بين الجهات، وتفعيل مبدأ التدبير الحر للجماعات الترابية، مع الدعوة إلى إعفاءها من الضريبة على القيمة المضافة، وتثمين برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية من خلال رفع الغلاف المالي إلى ما يناهز 6 مليار درهم بدل 2,25 مليار درهم المبرمجة خلال سنة 2022.

وفي هذا الصدد، تمت الدعوة إلى حل إشكالية الخصاص في الموارد البشرية المؤهلة بالجهات والجماعات الترابية، مع المطالبة بمراجعة المعايير المعتمدة في توزيع موارد صندوق التضامن بين الجهات.

وفيما يرتبط بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، تمت الإشادة بتخصيص 300 مليون درهم في مشروع قانون المالية، معتبرين أن هذا المبلغ غير كاف. كما تم الاستفسار عن صندوق النهوض بالأمازيغية وعن مآل المجلس الوطني للغات والثقافة الأمازيغية، مع المطالبة بحصيلة عمل اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

من جانب آخر، سجل أحد المتدخلين تراجع الحكومة عن تنزيل الأنوية الجامعية بعدد من الجهات.

كما تمت الإشادة بتخصيص مشروع قانون المالية آلية لدعم السكن لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي عبر إحداث دعم مباشر للأسر لاقتناء السكن.

كما تم التنويه بمواصلة تنزيل برنامج "أوراش" الذي يروم إلى خلق 250 ألف منصب شغل والذي خصص له مشروع قانون مالية 2023 مبلغ 2,25 مليار درهم، في حين اعتبر أحد المتدخلين أن مبادرة "أوراش" و"انطلاقة" و"فرصة" تبقى مبادرات محتشمة، ظرفية ومؤقتة وغير قادرة على ضمان الاستقرار الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، تمت المطالبة بمراجعة المنظومة القانونية المؤطرة لمدونة الشغل، وضرورة احترام الحريات النقابية.

جواب السيدة الوزيرة

جواب السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

إنه لمن دواعي سروري أن أتقدم امام هذه اللجنة الموقرة للجواب على تدخلات السيدات والساده رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين، بمناسبة المناقشة العامة للجزء الاول من مشروع قانون المالية للسنه المالية 2023.

بداية، لا يفوتنا ان نشكركم انا وزميلي السيد الوزير، على تفانيكم وإخلاصكم في طرح القضايا والانشغالات الأساسية التي تهم المواطنين والمواطنات بكل مسؤوليه وموضوعيه، مع متمنياتنا لكم بالتوفيق في ذلك.

اسمحوا لي أن أقدم أمام لجنتكم النيابية أن هذه المداخلة ستتفاعل مع أهم ما جاء في ملاحظاتكم وتساؤلاتكم المهمة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

وقبل الإجابة عن تساؤلاتكم القيمة بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2023، أود أن أذكر بالعناصر التالية:

إذا كان إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023 يندرج في إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية ومخرجات النموذج التنموي وكذا التزامات البرنامج الحكومي، لا ينبغي إغفال أن إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود تم بنجاح رغم تأثير الإكراهات الخارجية والداخلية على الاقتصاد الوطني.

فبخصوص الإكراهات الخارجية، تجدر الإشارة إلى ثلاثة عناصر أساسية كما يلي: أولا عدم تخلص الاقتصاد العالمي كليا من تداعيات كوفيد 19، ثانيا، تأثير الأزمة في أوكرانيا مع ما يترتب عنها من تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي واضطراب سلاسل القيمة وثالثا المتغيرات الإقليمية التي على رأسها نجد ارتفاع الضغوط التضخمية وارتفاع أسعار الفائدة من طرف الأبناك المركزية الدولية.

أما من حيث الإكراهات الداخلية، فهي تتجلى أساسا في الأزمة الحادة للجفاف وندرة المياه وكذا انخفاض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي. كما لارتفاع الفاتورة الطاقية دور مهم في هذه الإكراهات حيث وصلت واردات الاقتصاد الوطني من الطاقة نهاية شهر شتنبر 2022 أكثر من 114 مليار درهم مقابل 52 مليار درهم في نفس الفترة من السنة الماضية أي بزيادة قدرها 121%.

وتفاعلا مع تساؤلاتكم وملاحظاتكم القيمة بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2023 اسمحوا لي أن أؤكد لكم النقاط العشرة التالية:

أولا بخصوص الفرضيات التي يرتكز عليها مشروع قانون المالية لسنة 2023 وكما تعلمون نحن نواجه سياق دولي معقد، مما يجعل أي تمرين لتحديد الفرضيات صعبًا. والدليل هو أن مراجعة التوقعات، أصبحت متكررة، بما في ذلك على مستوى المنظمات الدولية. وهنا يجب التذكير، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن هذه التوقعات توضع وفق معايير ومنهجية علمية ومعترف بها، مع كل ما يعنيه ذلك من حيث الدقة العلمية. ولا يمكن في أي حال من الأحوال التلاعب بها.

ثانيا، فيما يخص دور الدولة الاجتماعية، أود أن الحكومة ستعطي الأولوية للقطاعات الاجتماعية وفي مقدمتها مواصلة تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية وورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية. كما تلتزم الحكومة بإنجاح تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بإصلاح النظام التعليمي لتقوية دور المدرسة في تثمين الرأسمال البشري وفي الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل الحكومة جهودها من أجل إنعاش التشغيل ودعم السكن.

كما أذكركم بأن برنامج الحكومة يتضمن تدابير اجتماعية تستهدف في المقام الأول الفئات الأكثر هشاشة حيث يحتوي مشروع القانون على تدابير تهدف إلى حماية العاملين الغير الأجراء من تقلبات الحياة بالإضافة إلى تدابير لتحسين دخل المأجورين وتقوية قدرتهم الشرائية. كما يتضمن المشروع عددًا من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين دخل موظفي القطاع العام بالإضافة إلى تدابير تهدف إلى تحسين دخل

المتقاعدين وشروط الاستفادة من المعاشات. كما يهدف المشروع إلى تنفيذ إصلاح قطاع الصحة، بما يتماشى مع التزامات الحكومة، كما ينص على تدابير تتعلق بإصلاح التعليم، لصالح جميع الأسر المغربية. كما يتضمن تدابير لإصلاح التعليم العالي وتعزيز فرص الشباب للاندماج المهني. كما يتضمن عدة تدابير أخرى لحماية القدرة الشرائية للمغاربة. في ضوء كل هذه المشاريع الاجتماعية الكبرى، رفعت الحكومة الميزانية العامة بأكثر من 30 مليار درهم، أي + 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا، بخصوص تمويل الإصلاحات وارتباطها الوطيد بالاستثمار المدر للثروة وإحداث فرص الشغل، أود على اضع الأصبع على ثلاث ركائز أساسية: أولا، دعم الاستثمار العمومي، ثانيا تحفيز الاستثمار الخاص، ثالثا تعبئة المورد المالية اللازمة من خلال تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

في هذا الشأن، ستقوم الحكومة بالزيادة في الاستثمار العمومي بمبلغ 55 مليار درهم حيث سيصل برسم سنة 2023 ما مجموعه 300 مليار درهم موزعة كما يلي: أولا 45 مليار درهم لصندوق محمد السادس للاستثمار، ثانيا 95,5 مليار درهم للميزانية العامة للدولة، ثالثا 140,5 مليار درهم للمؤسسات والمقاولات العمومية وأخيرا 19 مليار درهم للجماعات الترابية.

أما بخصوص الاستثمار الخاص، فستعمل الحكومة على تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار بهدف تعزيز جاذبية المملكة لجعلها قطبا جهويا ودوليا في الاستثمارات. وفي هذا الإطار، ستقوم الحكومة، على وجه الخصوص بتنزيل مقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار، بعد المصادقة عليه، لاسيما، من خلال آلية رئيسية لدعم الاستثمار، وآليات خاصة لدعم المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي والمقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة، بالإضافة إلى تشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي.

ولتحقيق هذه الأهداف المنشودة، تجدر الإشارة إلى خطاب صاحب الجلالة نصره الله بتاريخ 14 أكتوبر 2022 حيث دعا الحكومة، بالتعاون مع القطاع الخاص والبنكي، لترجمة التزامات كل طرف في إطار "تعاقد وطني للاستثمار" يروم تعبئة 550

مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500.000 منصب شغل، في الفترة بين 2022 و2026.

ومواصلة لتنزيل القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، ومن أجل تعزيز العدالة الجبائية وجعل النظام الضريبي آلية أساسية تمكن من تمويل الإصلاحات الكبرى للدولة. ويتعلق الأمر أساسا بالإبقاء، برسم سنوات 2023 و2024 و2025، على المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول وتضريب الشركات التي تتجاوز أرباحها 100 مليون درهم بسعر 35%. كما أن من شأن رفع الضريبة على الشركات المطبقة على القطاع المالي من تمويل هذه الإصلاحات وذلك طبقا لمقتضيات القانون الإطار المذكور.

رابعا، فيما يتعلق بتمويل الجماعات الترابية، ستعمل الحكومة على تخصيص 10 مليار درهم للجهات التي يتم اقتطاعها أساسا من 5% من الضريبة على الشركات و5% من الضريبة على الدخل و20% من الضريبة على عقود التأمينات.

كما سيتم تخصيص 37,6 مليار درهم للجماعات والعمالات والأقاليم بزيادة قدرها 5,7 مليار درهم أي 18% مقارنة مع السنة الماضية. وبالتالي، سيصل المجهود المالي المقدم من طرف الدولة للجماعات الترابية ما مجموعه 47,6 مليار درهم أي ما يقارب 45% من نفقات الاستثمار لميزانية الدولة.

وفي هذا الصدد، لا يفوتني أن أذكر بملاحظة ضعف بعض الجماعات الترابية في تعبئة الموارد الذاتية نظرا للعديد من الإكراهات المتعلقة بضعف الموارد البشرية وعدم انخراط بعض هذه الجماعات في اتباع المساطر الضرورة لتعبئة الضرائب المحلية المنصوص عليها في القانون المتعلق بالجبايات المحلية.

خامسا، بخصوص النظام الضريبي المطبق على المقاول الذاتي، سيتم إدراج ضريبة على الدخل تحجز من المنبع على رقم معاملات المقاول الذاتي الذي يتجاوز 50 000 درهم برسم الخدمات المقدمة لنفس الزبون. ويأتي هذا الإجراء تحقيقا لمبدأ العدالة الضريبية مما سيسمح هذا بتجنب ممارسات بعض المقاولات التي تتعاقد مع

أجراء عن طريق المقاول الذاتي وذلك لأداء أدنى مبلغ من الضريبة على الدخل. وللإشارة تتناقض هذه الممارسات مع المجهودات التي تقوم بها الدولة من أجل إدماج هذه الفئة المهنية في النسيج الاقتصادي حيث سيمكن إصلاح مدونة الصفقات العمومية من تيسير ولوج المقاول الذاتي للطلبيات العمومية.

سادسا، بخصوص صناديق التقاعد الذي أثيرت حوله العديد من الملاحظات، امتلكت الحكومة الجرأة السياسية اللازمة لمباشرة هذا الإصلاح المجتمعي الذي يهم كرامة فئة واسعة من المواطنين. ويبقى الهدف الأسمى من هذا الإصلاح هو ضمان استدامة صناديق التقاعد حيث اعتبارا للتشخيص الذي قمنا به على أساس الدراسات الاكتوارية (études actuarielles) تبين بالملموس أن جميع أنظمة التقاعد ستواجه عجزا ماليا ابتداء من سنة 2028 كما هو الحال بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد. وبالتالي، اعتبارا لأهمية هذا الإصلاح الجوهري واستحضارا لمصالح جميع المؤمنين ووعيا منها لضمان استدامة أنظمة التقاعد، تلتزم الحكومة بضرورة تنزيل هذا الإصلاح.

سابعا، بخصوص تخفيف العبء الجبائي على الملزمين وكذا توسيع الوعاء الضريبي، اسمحوا لي أن أذكر أن الحكومة مصممة على مواصلة تنزيل القانون الإطار. ففي إطار تخفيف العبء الجبائي على الملزمين، يسمح مشروع قانون المالية لسنة 2023 بتخفيض أسعار الضريبة على الشركات المحددة في 31% و 26% بالنسبة لشركات التي يقل مبلغ ربحها الصافي عن مائة مليون (100 000 000) درهم، تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة من 0, 5% إلى 0,25% بالنسبة لجميع المنشآت وذلك لتخفيف العبء الجبائي على المقاولات الصغرى والمتوسطة والتالي تؤدي في أغلب الأحيان الحد الأدنى للضريبة وكذا تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة من 6% إلى 4% بالنسبة للمهن الحرة، وكذا تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها من 15% إلى 10%. كما سيكن مشروع القانون ذاته من تمديد مدة تطبيق الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للمستخدمين الجدد في إطار برنامج "تحفيز".

أما في ما يخص توسيع الوعاء الضريبي، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2023 سيمكن من تحسين مساهمة الشركات الكبرى التي تحقق أرباحا صافية تفوق 100 مليون درهم، بما فيها تلك التي تزاول أنشطة مقننة أو في وضعية احتكار أو احتكار القلة بغض النظر عن مكان إقامتها، تحسين المساهمة الضريبية لمؤسسات القطاع المالي، فرض الضريبة على الدخل الإجمالي السنوي للأشخاص الذاتيين حسب أسعار الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل، مع تطبيق حجز الضريبة في المنبع بالنسبة لبعض الدخول وأخيرا إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2023 و2024 و2025.

ثامنا، بخصوص المديونية ومن خلال الاطلاع على مشروع قانون المالية لسنة 2023 تم رفع سقف التمويلات الخارجية إلى 60 مليار درهم. إن هذا الارتفاع لا يعني بتاتا الاستعمال الزائد للقروض الخارجية، بل يهدف أساسا إلى الحصول على مرونة أكبر لتعبئة حجم أعلى من هذه الموارد إذا سمحت الظروف وكذا الشروط المالية في السوق المالية الدولية بذلك. كما أن هذا المعطى يتسم بمحدودية تأثيره على محفظة دين الخزينة بحيث ستبقى حصة الدين الداخلي هي المهيمنة وقد ناهزت 76% من مجموع دين الخزينة بمتم شتنبر 2022 مقابل 24% فقط بالنسبة للدين الخارجي. كما أن حصة الدين الخارجي ستحافظ خلال السنوات المقبلة على مستويات متماشية مع البنية المستهدفة للمحفظة المرجعية والتي تحدد هذه الحصة ما بين 20% و30% من حجم دين الخزينة.

تاسعا، بخصوص تأثير القطاع الفلاحي على نسبة النمو أود أن أذكر بأن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام (PIB) لا تتعدى معدل 10,4% خلال الخمس السنوات السابقة، مما يعني أن تأثير أداء القطاع الفلاحي ونقص التساقطات المطرية على النمو الاقتصادي يبقى متحكما فيه. ويمكن تفسير ذلك بكون أن القطاع الفلاحي اكتسب مناعة مهمة بفضل تنويع الزراعات التي لا تتضرر كثيرا بقلة التساقطات مما لا يعرض نسبة النمو الاقتصادي لصدمات تراجع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

ورغم مرحلة الجفاف الحادة التي لم يعرفها المغرب منذ عقود، فإن توقعاتنا بالنسبة للنمو الاقتصادي لسنة 2022 تقارب 1,5% تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 3,4% وانخفاض الناتج الداخلي الخام الفلاحي ب 13%.

عاشرا، بخصوص تأرجح 3 ملايين من المغاربة بين الهشاشة والفقر، أود أن أؤكد أن الدخل الوطني الخام المتاح (Revenu National Brut Disponible) لكل نسمة عرف خلال الست سنوات الأخيرة (2015-2021) ارتفاعا متوسطا قدره 2,3% رغم التأثير غير المسبوق لأزمة سنة 2020 على الاقتصاد العالمي. ويبقى هذا المستوى مرتفعا مقارنة مع مستوى تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك حيث وصل لنسبة 1,2% خلال نفس الفترة الزمنية.

كما أنه لا يجب أن ننسى أن التضخم الذي نعيشه الآن يبقى تضخما مستوردا ولا يعكس ضغوطا داخلية للاستهلاك. هذا بالإضافة أنه خلال سنة 2021 عرف الطلب الداخلي ارتفاعا مهما مما أسفر عن تحقيق نسبة نمو اقتصادي وطني بأكثر من 7% خلال نفس السنة.

من جهة أخرى، ومن أجل مواكبة ورش الحماية الاجتماعية ورغبة من الحكومة في تنزيل برنامجها الاجتماعي سيتم الرفع من اعتمادات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي ب 10 مليار درهم منها 6,5 مليار درهم متأتية من مداخيل المساهمة الاجتماعية للتضامن و 3,5 مليار درهم متأتية خصوصا من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة على بعض المنتوجات. وبالتالي، سيصل سقف التحملات لهذا الحساب سنة 2023 ما يقارب 19 مليار درهم أخذا بعين الاعتبار الرصيد المرحل (solde reporté) نهاية سنة 2022 المقدر ب 9 مليار درهم.

وسيتم توزيع التحملات سنة 2023 كما يلي: 9,5 مليار درهم برسم تعميم التغطية الصحية، 3 مليار درهم لتعميم التعويضات العائلية و 2,5 مليار درهم لبرنامج تيسير ودعم النساء الأرامل في وضعية هشة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

إذا كانت هذه النقاط العشر مدخلا أساسيا لتنوير لجنتكم الموقرة والإجابة على جل تساؤلاتكم، اسمحوا لي أن أفصل بعض المعطيات الرقمية التي لا تدع مجالا للشك حول تكريس الدولة الاجتماعية التي ستعبئ جميع الموارد المالية الممكنة من أجل تنزيل ورش الحماية الاجتماعية والحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

اسمحوا لي أن أستهل هذا المحور بلغة الاعتمادات المالية التي ما هي إلا ترجمة على أرض الميدان لرؤية الحكومة ورزانة اختياراتها كما يلي:

-تخصيص ما يناهز 9,5 مليار درهم تتكفل الدولة من خلالها بتكاليف الاشتراك في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لصالح ما يناهز 4 ملايين أسرة في وضعية هشاشة.

-تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، من خلال تخصيص 4,6 مليار درهم إضافية.

-تخصيص 2 مليار درهم لتسريع تعميم التعليم الأولي، وحوالي 1,8 مليار درهم للرفع من عدد المستفيدين من المطاعم والداخليات.

-تخصيص 4 مليار درهم للرفع من الأجور والتعويضات في قطاعات الصحة والتعليم الأساسي والتعليم العالي.

-تخفيف العبء الضريبي على الأجراء والمتقاعدين من الطبقة المتوسطة، والذي سيكلف 2,4 مليار درهم.

-تخصيص 26 مليار درهم لدعم القدرة الشرائية للمواطنين.

-تخصيص 3,3 مليار درهم إضافية لتفعيل ميثاق الاستثمار.

-رصد ما مجموعه 10,6 مليار درهم لتدبير إشكالية ندرة المياه، بزيادة حوالي 5 ملايير درهم مقارنة بالسنة الماضية منها 1,5 مليار درهم كمساهمة من الدولة في تمويل مشاريع التحلية.

-مواصلة تنفيذ برنامج "أوراش" الذي يستهدف 250.000 مستفيدا خلال سنتي 2022 و2023 بغلاف قدره 2,25 مليار درهم وكذا إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة" ومواصلة برنامج "فرصة" وفق منظور متكامل لدعم المبادرة المقاولاتية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

كانت هذه الأرقام نبذة عن إرادة الحكومة جعل مشروع قانون المالية لسنة 2023 آلية أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية.

إن هذه الأرقام تظهر بوضوح تام لا تشوبه شائبة قدرتنا على التكيف مع التقلبات، والعمل بسرعة للتعامل مع التغيرات الدولية. نحن مقتنعون أيضًا بمرونة وصلابة الاقتصاد المغربي وقدرتنا جميعًا على تحويل هذه الأزمات المتتالية إلى فرص حقيقية، كما أولويتنا هي إعطاء الأسبقية للحوار البناء لتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني.

لقد قامت الحكومة بمأسسة الحوار الاجتماعي وتخصيص 12 مليار درهم لدعم بعض المؤسسات العمومية التي تواجه عجزا حتى لا يتم عكس ارتفاع الأسعار على المواطنين كما تم تخصيص اعتمادات مالية إضافية لصندوق المقاصة حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، عملت الحكومة على مواصلة الدعم العمومي الذي من المتوقع أن يصل إلى مستوى 5 مليار درهم بمتم سنة 2022.

أما بالنسبة لسنة 2023، ستصل التكاليف المشتركة لما يناهز 38,7 مليار درهم لميزانية التسيير منها 26,5 مليار درهم لنفقات المقاصة. كما تتضمن التكاليف المشتركة 33,9 مليار درهم لميزانية الاستثمار بارتفاع قدره 9,7% منها تحويلات مهمة لبعض الحسابات الخصوصية منها ذلك المتعلق بالجهات وتشغيل الشباب.

كما لم تقم الحكومة بتجميد جزء من نفقات الاستثمار رغم تأثير الظرفية الدولية والجفاف الحاد على الاقتصاد الوطني وذلك إيمانا منها من كون الاستثمار بشقيه العمومي والخاص يبقى هو القاطرة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

إن من تمظهرات خصوصية مشروع قانون المالية لسنة 2023 أنه أتى بتدابير جديدة بخصوص دعم القدرة الشرائية وحفظ كرامة المواطنين والمواطنات. يتعلق الأمر ببرنامج دعم السكن من خلال تقديم دعم مالي مباشر للراغبين في تملك سكن رئيسي.

إن الحكومة، وبهذا الإجراء ستقوم بترسيخ الدولة الاجتماعية والدولة التي تضع المعطى الاجتماعي في صلب اهتماماتها.

جواب السيد الوزير المنتدب

جواب السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية

في معرض جوابه، توجه السيد الوزير المنتدب بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على مساهمتهم في إغناء النقاش الذي يعتبر محطة لمقاربة سياسية لمشروع قانون المالية لترجمة السياسات العمومية والاختيارات الحكومية، مؤكدا على احترام الحكومة لجميع المقاربات سواء من طرف الأغلبية أو المعارضة، مشيرا الى أن القراءة في حصيلة سنة 2022 تستوجب التأكيد على الاختيارات التي نهجتها الحكومة وتحملت فيها المسؤولية السياسية.

كما أفاد السيد الوزير المنتدب على أن الحكومة كانت امام خيارين، أحدهما الرجوع لنظام الدعم المسبق، والذي سيكلف الحكومة ما يناهز 65 مليار درهم إضافية، وهو الذي لم تنهجه الحكومة، في حين اختارت الإبقاء على دعم المواد الأولية وغاز البوتان وعدم الرجوع الى دعم المنتجات البترولية السائلة، بالإضافة الى دعم مهني قطاع النقل للحفاظ على استقرار أسعار النقل، أي ما يناهز 23 مليار درهم إضافية على نفقات صندوق المقاصة الذي تم فتحه في قانون مالية سنة 2022.

وفي نفس السياق، أكد السيد الوزير المنتدب أن اختيار الحكومة فتح ملف الحوار الاجتماعي في ظل الظرفية الراهنة، يعبر عن مدى وفاءها بالتزاماتها، مشيرا الى مأسسة الحوار الاجتماعي والذي بلغت كلفته 9,2 مليار درهم خلال السنة الأولى، والتي كانت تبلغ سابقا 14 مليار درهم خلال الولاية الحكومية.

وفيما يخص دعم القدرة الشرائية للمواطنين، أكد السيد الوزير على أن الحكومة اختارت عدم الرفع من فواتير الماء والكهرباء، بحيث تم خفض 75 درهم من ثمن كل فاتورة، وذلك بكلفة 5 ملايير درهم، مشيرا الى غياب توقع لحد الآن للتكلفة الاجمالية لهذا الاجراء.

كما أكد السيد الوزير المنتدب على أنه في ظل الظروف العالمية الحالية، ونظرا لأزمة الجفاف التي تشهدها بلادنا والتي وصفت بالأسوء منذ 30 سنة، قامت

الحكومة بتعبئة 10 ملايير درهم لمواجهة آثاره، مؤكدا على عدم كفايتها لحل مشاكل القطاع الفلاحي والاكراهات التي يواجهها الفلاح، بقدر ما تعتبر إجراءات للتخفيف من وطأة وحدة الازمة على الوضعية الاقتصادية لبلادنا.

وبخصوص معدل التضخم، أفاد السيد الوزير المنتدب على أنه قد تم تسجيل نسبة6,1% في نهاية شهر شتنبر، في حين تم تسجيل نسبة 8% في شهر غشت، مشيرا الى ان بعض الدول قد سجلت معدلات تتراوح بين 10% و15%، معتبرا أن الازمة ليست أداة لتبرير سياسة معنية، بل هي واقع يتأثر به الجميع في كل بلدان العالم، مؤكدا على اختيار الحكومة بذل مجهودات إضافية بخصوص تنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

كما أكد السيد الوزير على اعتماد الحكومة للسجل الاجتماعي الموحد، كآلية لاستهداف الفئات الهشة المستحقة لدعم، في إطار الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، مؤكدا على جاهزيته، وأنه خلال سنة 2023 سيتم تفعيل التحويلات المالية للأسر التي تتوفر على أطفال في سن التمدرس، وكذا الاسر بدون أطفال، معتبرا هذا الاجراء بمثابة ثورة اجتماعية حقيقية.

وبخصوص إصلاح قطاعي التعليم والصحة، أوضح السيد الوزير المنتدب أن الحكومة في ظل الظروف الحالية الصعبة اختارت التوجه في إصلاح القطاعين الحيويين، معتبرا أن تحميل الحكومة مسؤولية سد الخصاص الذي يبلغ 80.000 منصب شغل، والذي خلفته الحكومات المتعاقبة على مدار ستين سنة الماضية لا يعتبر موضوعيا، مؤكدا على التصور الواضح الذي تنهجه الحكومة من خلال استعراض حصيلتها السنوية.

وفي نفس السياق، أكد السيد الوزير على تخصيص الحكومة لمبلغ 100 مليار درهم، أي بمعدل ثلث نفقات الميزانية لفائدة قطاعي الصحة والتعليم، معتبرا ان الاشكال لا يكمن بالأساس في عدد المناصب المالية المفتوحة بقدر ما يهم عدد الأطر المكونة، متسائلا في الإطار ذاته عن الهوامش التي لم تقم الحكومة باستغلالها.

وبخصوص عدم اللجوء الى قانون مالي تعديلي، أوضح السيد الوزير المنتدب على عدم وجود الدوافع والمبررات الكافية للجوء إليه.

ومن جانب آخر، أكد السيد الوزير أن تحسين دخل الاجراء لن يتحقق عبر الاقتصار فقط على اصلاح الضريبة على الدخل، مبرزا أن نسبة 55% من الاجراء و86% من المتقاعدين معفية من الضريبة، مؤكدا على اختيار الحكومة الزيادة في الأجور، عبر استكمال كل قطاع لروافد إصلاحه، مذكرا أن قطاع الصحة والتعليم قد استوفى مراحله الأخيرة.

وفيما يخص الإصلاح الضريبي، ذكر السيد الوزير بمخرجات المناظرة الوطنية حول الجبايات المتعلقة بفرض سعر موحد للضريبة على الشركات، أما فيما يتعلق بفرض ضريبة استثنائية على الشركات البترولية، فقد أشار السيد الوزير الى وجود ثلاث شركات كبرى هي التي تسجل أرباح في حين أن 26 شركة المتبقية لا تسجل أية أرباح، من أصل 29 شركة في هذا المجال، مؤكدا على صعوبة تضريبها بشكل مباشر.

دراسة المواد

دراسة المواد

الجزء الأول: المعطيات العامة للتوازن المالي

الباب الأول: الأحكام المتعلقة بالموارد العمومية

ا:الضر ائب والموارد المأذون في استيفائها

المادة 1:

التقديم:

تُدرج هذه المادة كل سنة في مشروع قانون المالية، وتتضمن ثلاثة بنود:

- يأذن البند الأول للجهات المختصة بالاستمرار في استيفاء الضرائب والرسوم والحاصلات والدخول المخصصة للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والهيآت المخول لها ذلك بحكم القانون .
- في حين، يأذن البند الثاني للحكومة في التمويل بالاقتراض وكذا اللجوء الى كل اداة مالية اخرى وفق الشروط التي يحددها قانون المالية هذا في المواد **41** ، **42** و**43**

بالنسبة للتمويلات الخارجية، فيتم الاعتماد أساسا على تلك الممنوحة من طرف المقرضين الثُنَائي والمُتَعددي الأطراف. أما بالنسبة للاقتراض في السوق المالي الدولي فهي فرضية تظل دائما واردة و تدخل في إطار السياسة التمويلية المعتمدة في مجال التحكيم بين الموارد الداخلية والخارجية لتمويل عجز الميزانية.

أما بالنسبة للاقتراض الداخلي والذي يعتبر المصدر الرئيسي للتمويل، فسيتم الاعتماد أساسا على اصدار سندات الخزينة في سوق المزادات لسندات الخزينة (السوق الداخلية) مع إمكانية اللجوء إلى أدوات مالية أخرى يتم إصدارها بطريقة غير مباشرة. وينطبق هذا على عمليات شهادات الصكوك السيادية في السوق الداخلي والتي يتم إصدارها عن طريق صندوق التوظيف الجماعي للتسنيد حيث تلعب الدولة، في اطار هذه العمليات، دور المؤسسة المبادرة ، أي الجهة المحتاجة للتمويل، وذلك وفقا لمقتضيات القانون رقم 33.06 المتعلق بتسنيد الأصول والمنظم لإصدار شهادات الصكوك.

- أما البند الثالث فيمنع استيفاء أي نوع من الضرائب غير المرخص بها بموجب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وأحكام قانون المالية هذا، حيث يتعرض كل من يفرضها أو يضع جداولها أو يباشر جبايتها للمتابعة القضائية.

ويتعرض كذلك للعقوبات المشار اليها كل من يَمْنَحُ الإعفاءات من الرسوم والضرائب أو يقوم بتقديم خدمات أو منتجات صادرة عن مؤسسات الدولة مجانا، بدون إذن تشريعي أو تنظيمي.

ملخص المناقشة:

كما اقترح أحد السادة المستشارين التنصيص على ديباجة يكون جوهرها وفحواها التوجهات العامة الضابطة لمجال اشتغال مالية الدولة خلال سنة مالية معينة، باعتبارها من المحددات الأساسية لأي مشروع قانون مالي، والتي من شأنها إعطاء التزام في تنفيذ قوانين المالية.

أكد المتدخلون على أهمية مضامين هذه المادة، واعتبارها بمثابة العمود الفقري لمشروع قانون المالية، نظرا لمنحها الإدارة صلاحية التحصيل، واستيفاء الضرائب بالإضافة إلى آلية الإقتراض، وكذا تحديد العقوبات المتعلقة بجريمة الغدر.

وفي نفس السياق، أكد المتدخلون على ضرورة دعم التمويلات البديلة مذكرين بتجارب بعض الدول فيما يخص التمويلات البديلة ،كدولة ماليزيا.

كما تمت الدعوة الى تعديل القانون المتعلق بالشراكة بين القطاع العام والخاص، والذي لم يعط أكله لحد الآن بالإضافة إلى الإشارة إلى عدم كفاية ونجاعة الإصلاحات المتعلقة بسوق الرساميل مؤكدين على وجود بدائل، نظرا لإمتلاك بلادنا لهوامش تطوير هذه البدائل.

وفيما يتعلق بجريمة الغدر، إقترح أحد المتدخلين إعادة صياغة هذه العبارة في نص المادة وكذا في القانون الجنائي، وعدم جعلها مطية لبعض المتابعات الكيدية،كما تمت المطالبة بتزويد السادة المستشارين بتقرير حول "التصنيف الائتماني للمغرب"، نظرا لإنعكاسه على شروط وكيفية أداء القروض، والذي على ضوءه ستأخذ الحكومة التفويض من البرلمان للجوء إلى الأسواق العالمية،فيما تم التساؤل عن معايير اللجوء إلى الدين الخارجي والداخلي ونسبته، وكذا عن النسبة الأعلى لمعدل الناتج الداخلي الخام.

وفي نفس الإتجاه، قدم المتدخلون استفسارا حول معدلات المديونية خلال نهاية شهر أكتوبر لهذه السنة، وكذا معدلات المديونية المتوقع تسجيلها في سنة 2023 وتأثيرها على السيادة المالية لبلادنا.

كما ثمن السادة المتدخلون الزيادة التي عرفتها ميزانية الاستثمار العمومي والتي بلغت 55 مليار درهم، متسائلين عن مصادر تمويلها.

ومن جانب آخر، تم التساؤل عن الأساس القانوني للدفع المسبق الذي تم فرضه على بعض المهن،فيما اعتبر أحد المتدخلين أن اعتماد الحكومة لآلية الإقتراض جاءت نتيجة العجز، مشيرا إلى أن ارتفاع الموارد من القرض الخارجي لتمويل الميزانية قد يؤثر سلبا، الشيء الذي سيؤدي إلى التبعية للمانحين الدوليين.

جواب الحكومة:

في معرض جوابها على تساؤلات السادة المستشارين، أشارت السيدة الوزيرة إلى وجود جميع المعطيات المتعلقة بالمديونية في الملف الخاص بمشروع قانون المالية بشكل مفصل، مشيرة إلى أن معدلات المديونية تتجاوز 70% كنسبة الدين.

كما أكدت السيدة الوزيرة على أن أهداف الحكومة تتمثل في تقليص نسبة عجز الميزانية من 5,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2021 إلى 5,3% سنة 2022، مشيرة إلى أن 78% من المديونية هي داخلية، نظرا للاضطرابات التي تعيشها الأسواق العالمية وكذا غياب رؤية واضحة بالنسبة للمستثمرين المغاربة بالخارج.

أما بخصوص تصنيف المغرب، فقد أشارت السيدة الوزيرة إلى التقرير الذي صدر عن وكالة " standard and poors" والذي أكد على متانة الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تقريري شركة "MODIS" و "FITSH" والتي أشارت إلى استقرار تصنيف المغرب، إذ رغم تراجع بلادنا بالنسبة لتصنيف "investement grade" إلا أن التنقيط مازال جيدا حسب التقارير الأخرى، مؤكدة على إمكانية تزويد السادة المستشارين بهذه التقارير.

كما أشارت إلى التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي والذي يصدر سنويا، والذي ثمن تدبير الميزانية، وخاصة المديونية كأحد المؤشرات المهمة، مشددة على أهمية مكانة التصنيف الائتماني في ضمان سيادة الدولة.

وفي نفس الإطار، أكدت السيدة الوزيرة على رغبة الحكومة في خلق آليات جديدة وطموحة للتأكيد على التدبير السليم فيما يخص المديونية بالإضافة إلى التحكم التدريجي في عجز الميزانية، والذي تسعى الحكومة إلى خفضه بمعدل 0,5% سنويا خلال السنوات الثلاث المقبلة.

أما فيما يتعلق باللجوء إلى تمويلات بديلة، أكدت السيدة الوزيرة على مواصلة الحكومة تفعيل التمويلات المبتكرة، مشيرة إلى ضرورة العمل على تقوية الترسانة القانونية و البحث عن الآليات المتاحة بالأسواق خاصة فيما يتعلق بالانتقال الطاقي.

الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة

المادة 2:

التقديم:

I- التأهيل:

بمقتضى الفصلين 5 و183 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-339 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) كما تم تعديلها وتتميمها، يمكن أن تقوم الحكومة بتغيير أو وقف استيفاء، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك بناء على قانون إذن بإصدار وذلك وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

في هذا الإطار، ينص البند I من الفصل 2 من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، على تأهيل الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية بمقتضى مراسيم وذلك خلال السنة المالية 2023:

- تغيير أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة؛

- تغيير أو تتميم كذلك بمراسيم قوائم المنتجات التي يعود أصلها ومصدرها إلى بعض البلدان الإفريقية المستفيدة من الإعفاء من رسم الاستيرادوكذا قائمة الدول المذكورة.

- IIIالمصادقة:

إن المراسيم المتخذة بموجب التأهيل التشريعي المشار إليه أعلاه، يجب أن تخضع للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه في قانون التأهيل.

لذا، فإن البند II من المادة 2 من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، يرمي إلى المصادقة على المرسومين التاليين، المتخذين عملا بأحكام المادة 2 من قانون المالية للسنة المالية 2022:

و للمزيد من الإيضاحات تجدون رفقته جذاذة مفصلة حول التدابير موضوع المرسومين المذكورين.

ملخص المناقشة:

اقترح السادة المستشارون فيما يخص الإذن للحكومة بالتمويل بالاقتراض واللجوء إلى كل أداة مالية، فتح حوار بين البرلمان والحكومة في القضايا التي تهم رسم الاستيراد وفرض ضرائب، واللائحة الخاصة بالضريبة على الاستهلاك الداخلي في إطار التشاور، بحيث أجمع المتدخلون على ضرورة تأطير الإذن الممنوح للحكومة بتقنيات تشريعية.

وبخصوص الشق الخاص بالمراسيم المتعلقة برسم وقف استيفاء رسم الاستيراد، تساءل المتدخلون عن مدى إعداد دراسة قبلية متعلقة بالأثر القانوني لتنزيل المراسيم، وكذا أثر تفعيلها على المنتوج الوطني، كما تم اقتراح إعفاء الأعلاف من الرسوم الجمركية حماية للفلاح الصغير والمتوسط، بحيث تمت الإشارة إلى أن هذا القطاع لا يعرف تنافسية كبيرة، معبرين عن تخوفهم بأن يفضي رفع استيفاء رسم الاستيراد على الأبقار إلى الإثراء غير المشروع لبعض المستفيدين، فيما اعتبر جانب آخر أن تغيير المراسيم التي يتم التنصيص عليها في قوانين المالية يمكن أن يكون سيفا ذو حدين، داعيا إلى مراقبة آلية تفويض الإذن للحكومة. كما تم التساؤل عن عدم إدراج الضريبة على التجارة الإلكترونية ضمن هذا المقتضى نظرا للنقاش الكبير الذي عرفته.

وفي سياق آخر، طالب أحد المتدخلين بتزويد السادة المستشارين بالمرفقات الخاصة بقانون المالية قبل انعقاد الاجتماعات، بغية الإطلاع عليها للإسهام في النقاش بكل تفصيل.

جواب الحكومة:

في معرض جوابها على تساؤلات السادة المستشارين، أكدت السيدة الوزيرة فيما يخص الإذن الممنوح للحكومة لاتخاذ مراسيم، أنه يأتي في الحالات الإستعجالية، كما أنه يخص المواد الأساسية لضمان التمويل وتزويد الأسواق الوطنية بهدف ضمان وفرة المنتوج والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

أما بخصوص المرسوم المتعلق بوقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على بعض البذور الزيتية والزيتون الخام، أشارت السيدة الوزيرة إلى أنه قد جاء نتيجة ارتفاع أسعار زيوت المائدة في السوق العالمية، وبالنسبة للمرسوم المتعلق بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأبقار الأليفة، فيرجع إلى أزمة الجفاف مشيرة إلى وجود نقص بالأعلاف منذ شهر شتنبر.

وفي نفس السياق، أفادت السيدة الوزيرة على أن أثر هذه المراسيم يرجع بالنفع على كل المغاربة، كما أن عملية التتبع تتم بإشراف القطاعات المعنية وبناء على دراسات مسبقة بالإضافة إلى تتبع الآثار للتدابير المتخذة.

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3:

التقديم:

تهم هذه المادة تعديل 14 فصلا وإضافة 4 فصول ونسخ بند من فصل و3 فصول من مدونة الجمارك و الضرائب غير المباشرة.

وتهم التعديلات المقترحة:

1- وضع قاعدة منشأ لمنتجات الاستزراع المائي أو تربية الأحياء البحرية (الفصل 16) ؛

2- التجريد المادي للمساطر (الفصلين 18-1 و117) ؛

3- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الفصول45 المكرر ثلاث مرات و66 المكرر و235 و240 و297 المكرر)؛

4- تدبير مهنة المعشرين في الجمرك (الفصلان 68 و 70 المكرر) ؛

5- تمديد أجل تنفيذ البرامج الاستثمارية الكبرى (الفصل 164 -1- ط))؛

6- الإعفاء من رسم الاستيراد لفائدة بعض الأدوية والمنتجات الصيدلية (الفصل 164-ن)؛

7- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجات المحتوية على السكر(الفصل 182-1)؛

8- تصحيح بعض الأخطاء المادية ونسخ بعض الفصول (252 و294 و81-4 و82 و83 و84)؛

9- توضيح مقتضيات الفصل 294المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛

10- المراقبة الجمركية لمناطق التسريع الصناعي (الفصول 166 المكرر ثلاث مرات و 166 المكرر أربع مرات و166 المكرر خمس مرات)؛

ويمكن تعليل التعديلات المقترحة لأحكام هذه الفصول كما يلي:

-I تغير وتتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام الفصول16 و18-1 و45 المكرر ثلاث مرات و66 المكرر و68 و117 و164-1 و182-1 و235 و240 و252 و294 و294 المكرر و297 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.339 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977):

الفصل 16:

التقديم:

3-I-1- تحديد قاعدة المنشأ بالنسبة لمنتجات الاستزراع المائي أو تربية الأحياء البحرية.

يعرف قطاع الاستزراع المائي أو تربية الأحياء البحرية نموا متسارعا بالمغرب ويستأثر باستثمارات مهمة خصوصا في الأقاليم الجنوبية والشمالية من المملكة.

وحتى يتسنى مواكبة تطور صادرات هذا القطاع من منتجات (القشريات واللافقاريات المائية والأسماك) وتسهيل ولوجها للأسواق الدولية مع تثمين المنشأ المغربي وعلامة "منتج في المغرب"، يقترح تعديل الفصل 16 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، قصد تمكين منتجات هذا القطاع، التي يتم انتاجها من بيض أو يرقات أو صغار القشريات واللافقاريات المائية والأسماك المستوردة، من الاستفادة من المنشأ المغربي بتطبيق قاعدة التحصيل الكلي.

ملخص المناقشة:

تمت الإشادة بمقتضيات هذه المادة، خاصة فيما يخص منتجات الاستزراع المائي وتطور قطاع الاستزراع، باعتباره مساهما في الأمن الغذائي سواء على المستوى الوطني أو الدولي، خاصة فيما يتعلق بالصادرات، كما تم التساؤل عن مسار وسم "صنع بالمغرب" والدعوة إلى بذل مجهود أكبر لتسجيل علامة "made in morocco" بهذا الخصوص على مستوى جميع القطاعات وخاصة في المجال الغذائي.

ومن جهة أخرى، استفسر أحد المتدخلين عن مدى ملائمة مقتضيات هذه المادة في الشق المتعلق بمنتجات الاستزراع المائي بمشروع القانون المتعلق بالأحياء المائية البحرية ومشروع القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للأحياء البحرية.

جواب الحكومة:

أكدت السيدة الوزيرة فيما يخص علامة "صنع بالمغرب" أن إدارة الجمارك مسؤولة عن متابعة تنفيذها فيما تتم متابعة أخرى من طرف وزارة التجارة والصناعة.

أما فيما يتعلق بالتنسيق مع القطاع الوصي، أشارت السيدة الوزيرة أن هذا التعديل جاء بناء على طلب وزارة الفلاحة والصيد البحري لتثمين الصادرات المغربية على هذا المنتوج.

الفصل 18:

تقديم:

3-I -2- التجريد المادي للمساطر.

يروم هذا الاقتراح تحيين هذا الفصل من أجل الأخذ بعين الاعتبار تجريد إجراءات إحداث واعتماد شهادات المنشأ للمنتجات المغربية المصدَّرة من الطابع المادي. حيث إن الشركة المستفيدة، هي التي تصدر حاليا، عوض الإدارة الجمركية، شهادة المنشأ التي سبق قبولها من طرف مصلحة الجمارك، والتي تحمل البصمات الرقمية لختم وتوقيع أعوان الجمارك.

و قد أدخل مجلس النواب تعديلا على هذا الفصل لإضافة عبارة " أو المعدة للتصدير" و ذلك من أجل تجويد النص.

ملخص المناقشة:

نوه السادة المستشارون بمقتضيات هذه المادة، باعتبارها تتجه نحو رقمنة الإدارة، كما تم الاستفسار حول الإجراءات التي تتخذها إدارة الجمارك للحد من عمليات الغش في إطار المعاملات الرقمية.

وفيما يخص صياغة التعديل الذي أضيف على المادة، تساءل المتدخلون عن عبارة" المعدة للتصدير" في آخر النص، بحيث أصبح المعنى يحيل إلى وجود عمليتين للتصدير، في حين يشير التعديل إلى وجود عملية واحدة.

كما تم التساؤل عن مدى اعتبار الشهادة التي تمنحها إدارة الجمارك بهذا الخصوص بمثابة شهادة المنشأ التي تمنحها الغرف لإثبات منشأ المنتوج.

جواب الحكومة:

في معرض جوابها على استفسارات السادة المستشارين، أكدت السيدة الوزيرة أن عبارة "المعدة للتصدير" تهم المواد المصدرة، عبر إرساء لائحة بالمواد الموجهة للتصدير تعتمدها إدارة الجمارك، مشيرة إلى أن هذا الإجراء يروم تبسيط المساطر والاستفادة من رقمنة المعطيات، كما أنه جاء لصالح الشركات بهدف تجويد المساطر، وفيما يخص شهادة الإشهاد أكدت السيدة الوزيرة على أنها لا تحل محل شهادة المنشأ التي تمنحها الغرف.

الفصل 45 المكرر ثلاث مرات:

تقديم:

I-3 -3- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

اعتبر تقرير المتابعة المعززة للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في نسخته المقدمة خلال الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN-ماي 2022) أن الفصل 66 المكرر بصيغته الحالية لا يشمل صراحة العملات النقدية ضمن وسائل الأداء، وبالتالي فهو غير منطبق مع توصية مجموعة العمل المالي(GAFI)المتعلقة بحركة الأموال عبر الحدود.

وانسجاما مع توصيات "GAFIMOAN" المشار إليها أعلاه، وتحصينا لتدخلات أعوان الجمارك في هذا المجال، اقترح المشروع تعديل الفصول 66 المكرر و235 و240 من مدونة الجمارك الضرائب غير المباشرة بهدف:

- إضافة الموجودات في شكل أوراق بنكية إلى وسائل الأداء الأخرى؛
- تمكين أعوان الجمارك من:
  - تحرير المحاضر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
  - حجز الأموال في حالة الاشتباه بارتكاب الجريمة المذكورة.

وقد تقدم مجلس النواب باقتراح في هذا الصدد يرمي إلى تعديل الفصل 45 المكرر ثلاث مرات والفصول 66 المكرر و 235 و240 و297 المكرر المذكورة وذلك بالتنصيص على:

-النقل المادي للعملات النقدية عوض "الموجودات"؛

- تقييد استعمال المعلومات والبيانات التي يتم جمعها من نظام المراقبة إلا للأغراض التي جمعت من أجلها وفقا للقوانين الجاري بها العمل.

ملخص المناقشة:

تساءل المتدخلون فيما يخص منع استعمال المعلومات والبيانات التي يتم جمعها من نظم المراقبة، ومدى تعارضه مع القانون رقم 13.31 المتعلق بحق الحصول على المعلومة، وعما إذا كان المقصود المعطيات أم المعلومات.

جواب الحكومة:

أكدت السيدة الوزيرة على أن هذا الإجراء يهدف إلى حماية المعطيات والبيانات الشخصية.

الفصل 66 المكرر:

تقديم:

نفس التعليل أعلاه المتعلق بالفصل 45المكرر ثلاث مرات.

ملخص المناقشة:

نوه المتدخلون بوضعية المغرب لدى مختلف الهيئات الدولية، وبالإجراءات التي تم القيام بها للخروج من المنطقة الرمادية على مدار سنوات، كما تمت الدعوة إلى العمل على تطوير الإجراءات الخاصة برقمنة المعاملات التجارية.

وفي نفس الإطار، تمت الإشادة بإجراءات مكاتب الصرف عبر تسهيل التعامل بالعملات الرقمية في مختلف المعاملات، كما تم التساؤل عن وسائل مراقبة البطائق البنكية عندما تساوي قيمتها 100.000 درهم، وعن المقصود بعبارة "وغيرها".

جواب الحكومة:

أكدت السيدة الوزيرة على المجهودات المبذولة فيما يخص الخروج من المنطقة الرمادية، مشيرة إلى عقد لقاءين مع مجموعة العمل المالي **GAFI** المتعلقة بحركة الأموال عبر الحدود للخروج من المنطقة الرمادية سنة 2022، بالإضافة إلى الزيارة الميدانية التي تمت برمجتها لتفعيل الآليات التي تم القيام بها، وكذا تجويد الترسانة القانونية في هذا الإطار.

أما فيما يخص وسائل مراقبة الأوراق البنكية، فقد أشارت إلى تفعيل المراقبة البعدية.

وفيما يتعلق باستفسارات السادة المستشارين حول عبارة "وغيرها" أشارت السيدة الوزيرة إلى أن المقصود بها كل ما هو من قبيل الأوراق البنكية ووسائل الأداء والأدوات القابلة للتداول بما فيها بطائق الأداء المسبق " **Pre- payes**" .

الفصل 68 :

تقديم:

I-3-4- تيسير شروط الولوج إلى مهنة المعشرين في الجمرك.

يندرج هذا الاقتراح في إطار التزام الحكومة أمام البرلمان بإدخال بعض المقتضيات الهامة لمشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة الوكيل في الجمرك في مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة عبر قانون المالية وذلك إثر سحب المشروع المذكور.

ويهدف تعديل الفصل 68 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة من جهة إلى التذكير بالنظام العام الاساسي للوظيفة العمومية بخصوص شرط ترتيب أعوان الجمارك في سلم الاجور رقم 10 ومن جهة أخرى إعفاء مسيري شركات التعشير من شرط الدبلوم وذلك على غرار ما هو منصوص عليه بالنسبة لأعوان الجمارك.

وموازاة مع هذا الاقتراح، سوف يتم تعديل المرسوم رقم2.77.862 بتاريخ 25 شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتطبيق مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة من أجل ملائمة بعض المقتضيات المنظمة لمهنة المعشرين المقبولين في الجمرك مع متطلبات ممارسة المهنة.

ملخص المناقشة:

تساءل المتدخلون عن التخصصات المطلوبة لشهادة الإجازة بالنسبة لمهنة المعشرين، و فيما يخص أعوان الإدارة طالب المتدخلون بخفض شرط 15سنة، باعتباره شرطا تعجيزيا، وبخصوص مسيري الأشخاص الاعتبارية، اعتبر المتدخلون أن اشتراط الشهادة لا يكفي بحيث تم اقتراح إجراء اختبار.

ومن جانب آخر، اتجه بعض المتدخلون إلى اعتبار أن تأطير مهنة " المعشر" ضمن نصوص القانون المالي تحمله أكثر مما يجب أن يتحمل، فيما تم التساؤل عن المقصود بمفهوم "المسير" بالنسبة للشخص الاعتباري.

كما تمت الإشارة إلى غياب ملائمة مقتضيات هذه المادة مع مدونة التجارة.

جواب الحكومة:

أشارت السيدة الوزيرة إلى أن التنصيص على مهنة المعشر يتم في إطار مدونة الجمارك، كما هو معمول به في عدة دول، نظرا لارتباط هذه المهنة بشكل مباشر مع إدارة الجمارك بفضل امتلاكها الصلاحية والخبرة والكفاءة للتعامل مع هذه الفئة، مشيدة بأهمية هذه المهنة وارتباطها بالاقتصاد الوطني عامة سواء فيما يخص الصادرات أو الواردات.

وفيما يتعلق بشرط الإجازة فقد أشارت السيدة الوزيرة أنه لا يعني الإعفاء من شرط المباراة.

الفصل 117 :

تقديم:

3-I-5- التجريد المادي للمساطر.

يهدف هذا الاقتراح إلى تجريد مسطرة منح شهادة الإبراء المتعلقة بالأنظمة الاقتصادية الخاصة بالجمارك من طابعها المادي وفق مقتضيات الفصل 203 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

بدون نقاش

الفصل 164 :

تقديم:

I-3 -6- التنصيص على إمكانية تمديد أجل تنفيذ البرامج الاستثمارية الكبرى.

طبقا لمقتضيات الفصل 164 -1- ط) من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة تعفى من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم، السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة من طرف أو لفائدة المقاولات التي تلتزم بإنجاز برنامج استثماري يساوي مبلغه أو يفوق خمسون مليون 50.000.000,00 درهم في إطار اتفاقيات مبرمة مع الحكومة، ويشمل هذا الإعفاء كذلك الأجزاء والقطع المنفصلة واللوازم المستوردة عند استيراد السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المخصصة لها واللازمة لإنجاز البرنامج الاستثماري المذكور.

ويمنح هذا الإعفاء لمدة 36 شهرا تحتسب من تاريخ أول عملية استيراد منجزة في إطار اتفاقية سارية المفعول. وللإشارة، فقد كان ينص الفصل 7-2° من قانون المالية رقم 12.98 للسنة المالية 1997-1998 والذي تقرر إلغاؤه بمقتضى الفصل 5 المكرر من قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 على إمكانية منح آجال إضافية في حالة القوة القاهرة أو ظروف غير متوقعة.

ولتمكين المستثمرين من الاستفادة من آجال إضافية على غرار ما كان معمولا به بمقتضى الفصل 7-2° من قانون المالية 12.98، يقترح تعديل الفصل 164-1- ط° من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة لمنح أجل إضافي. وسعيا إلى ملاءمة مقتضيات مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة مع المدونة العامة للضرائب، يقترح في هذا الصدد، الاحتفاظ بالصياغة الواردة في الفصل 123-22-ب) من المدونة العامة للضرائب، وتمديد هذه المدة إلى أربع وعشرون شهرا (24).

I-3 -7- الإعفاء من رسم الاستيراد لفائدة بعض الأدوية والمنتجات الصيدلية.

في إطار مواكبة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الدواء الرامية الى تشجيع الصناعة الوطنية و تيسير حصول المواطنين على هذه المواد، تم بالتنسيق مع باقي الشركاء، إعادة هيكلة التعريفة الجمركية للفصل 30 من التصنيفة الجمركية، حيث تم تحديد مجموعة من الأدوية

والمنتجات الصيدلية المعدة خصوصا لعلاج الامراض المزمنة والتي تتطلب مصاريف مهمة من أجل الحصول عليها.

وللاعتبارات المذكورة أعلاه، يقترح إعفاء هذه الادوية والمنتجات الصيدلية كليا من رسم الاستيراد، علما أن بعضها يستفيد من تعرفة دنيا (2,5%) من رسم الاستيراد.

وقد أدخل مجلس النواب تعديلا على هذا الفصل يرمي إلى ملاءمة بعض البنود التعريفية المتعلقة ببعض الأدوية والمنتجات الصيدلية الواردة في الفقرة "ن" من الفصل 164 مع التعديل المتعلق بإعادة هيكلة الفصل 30 من التعريفة الجمركية.

ملخص المناقشة :

أشار بعض المتدخلين في مناقشتهم لهذه المادة لإشكالية الإعفاءات الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة فيما يخص الجمارك، بحيث تمت الإشارة إلى أنه حسب الاتفاقيات المبرمة مع اللجنة الوزارية يتم منح الإعفاءات بشكل تلقائي، مطالبين بحصر الاستفادة من الإعفاءات لتشمل المواد ذات الصبغة الإستراتيجية أو الصبغة الأساسية وتحديدها في المواد غير المنتجة محليا حماية للمنتوج الوطني.

وفي نفس الاتجاه، تمت الدعوة المتدخلون إلى ملائمة مضامين هذا الإجراء مع القانون الإطار الخاص بالاستثمار.

وبخصوص احتساب آجال الدفع، تمت المطالبة بعدم بدء الاحتساب من أول عملية استيراد تشجيعا للمستثمرين.

وفيما يخص الشق الثاني من المادة المتعلق بالأدوية والمنتجات الصيدلية، تمت الاشارة إلى إشكالية تحديد هامش الربح بالنسبة للصيدليات، وإلى مسألة ندرة بعض الأدوية وخاصة الأدوية مرتفعة الثمن، كما تمت الدعوة إلى ضرورة وجود تنسيق بين وزارة الصحة والوكالة الوطنية للتأمين الصحي **L'ANAM** فيما يخص الأدوية المستوردة، بالإضافة إلى عملية تحديد أثمنة البيع.

كما تم التساؤل حول مدى وجود تنسيق بين إدارة الجمارك وإدارة الأدوية والصيدلة لمراقبة مدى انعكاس الإعفاء الضريبي على المواطنين.

جواب الحكومة:

ردا على تساؤلات السادة المستشارين بخصوص إعفاء البرامج الاستثمارية في إطار اتفاقيات، أشارت السيدة الوزيرة إلى أن مدة 34 شهر كافية بالنسبة لأول عملية استيراد، كما أكدت على عدم استفادة الجميع من الإعفاءات، وحصرها بالنسبة للمواد المصنعة محليا لتشجيع الصناعة المحلية.

وفيما يتعلق بالأدوية والمنتجات الصيدلية، أكدت على أنه تم وضع اللائحة الخاصة بالأدوية بتنسيق مع مديرية الأدوية بوزارة الصحة ومع وزارة الصناعة، بالإضافة إلى مشاركة الوكالة الوطنية للتأمين الصحي **L'ANAM** والصندوق الوطني للاحتياط الاجتماعي **cnops**.

أما فيما يتعلق بتحديد هامش الربح بالنسبة للأدوية و وفرتها، أشارت السيدة الوزيرة إلى مشاريع القوانين التي تمت المصادقة عليها في إطار الإصلاح الشامل لقطاع الصحة، مذكرة بالهيئة الخاصة بالأدوية التي تم إحداثها والتي سيعهد إليها وضع إستراتيجية لضمان وفرة الأدوية وتحديد الأسعار.

الفصل 182 :

تقديم:

3-I-8- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجـات المحتوية على الســكر.

يندرج هذا الإجراء في إطار التزامات وزارة الاقتصاد والمالية أثناء مناقشات قانون المالية لسنة 2022 أخذا بعين الاعتبار للاقتراحات الصادرة عن مجموعة من البرلمانيين الرامية إلى إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجات المحتوية على السكر مثل البسكويت والشكولاتة ومنتجات الألبان...، بهدف الحفاظ على صحة المواطنات والمواطنين وتفادي الأمراض الناتجة عن التناول المفرط للمواد المحتوية على نسب عالية من السكر.

وقد أدخل مجلس النواب تعديلا على هذا الفصل يهدف إلى إضافة ملحقات تبغ الشيشة أو الأركيلة (معسل بدون تبغ) إلى المنتجات التي تخضع للضرائب الداخلية للاستهلاك.

ملخص المناقشة:

ثمن السادة المستشارون توجه الحكومة فيما يخص تضريب المواد المحتوية على السكر، وكذا الإجراء المتعلق بالسجائر الإلكترونية ورفع ثمن الشيشة، لما تتضمنه هذه الإجراءات من الحفاظ على صحة المواطنين.

كما تم التساؤل حول النسبة المئوية للتركيبة المعفاة، وكذا نوع السكر المعفي في هذه المادة وأصله هل هو كيميائي أم لا، فيما أثار جانب من التدخلات إشكالية المفارقة في دعم السكر من جهة، وتضريب المواد المحتوية على السكر من جهة أخرى معتبرا أن هذا التناقض المجتمعي هو مسؤولية مشتركة بين كل الفاعلين السياسيين.

ومن جهة أخرى، تمت المطالبة بموافاة أعضاء اللجنة بمذكرة تقديمية حول كل نص معدل وتوضيح الهدف من كل تعديل لتسهيل فهم النص للمساهمة في رفع مستوى النقاش. وفيما يخص السجائر الإلكترونية تمت الدعوة إلى تقنين بيعها، وكذا تنظيم عملية البيع حفاظا على صحة الشباب.

ومن جانب آخر، آثار أحد المتدخلين إشكالية صندوق المقاصة، مطالبا بتوجيهه للجهات المستهدفة، وكذا الاستفسار حول عدم تضريب المنتجات الكحولية والجعة والخمور.

جواب الحكومة:

ردا على مداخلات السادة المستشارين بخصوص هذه المادة، أشارت السيدة الوزيرة إلى أنها تهم بالأساس مبدأ إحداث الضرائب الداخلية على الاستهلاك، فيما سيتم في إطار المادة 5 التطرق إلى اللائحة والنص على سن هذه الإجراءات بشكل تدريجي.

أما فيما يتعلق بدعم السكر وعلاقته بهذه المادة، فقد أشارت السيدة الوزيرة إلى اختلاف الأهداف، بحيث أن الدعم يتم توجيهه إلى الطبقات التي هي في حاجة إليه.

وفيما يخص الأسعار، ذكرت السيدة الوزيرة بعملية دراسة الأثار التي قامت بها إدارة الجمارك ووزارة الصناعة، مؤكدة على ضرورة خلق ضريبة على الاستهلاك بخصوص المنتجات الموجهة للأطفال حفاظا على صحة هذه الشريحة.

وبخصوص صندوق المقاصة، أشارت السيدة الوزيرة إلى تفعيل السجل الاجتماعي الموحد، مشيرة إلى نجاح التجارب المنجزة في مدينتي الرباط والقنيطرة وبدء العمل على تعميمها في كافة التراب الوطني.

الفصل 235 :

التقديم:

نفس التعليل أعلاه المتعلق بالفصل 45المكرر ثلاث مرات.

ملخص المناقشة:

أجمع السادة المتدخلون على ضرورة التفريق بين مصطلحي " الحجز" و المصادرة"، بحيث تم التساؤل حول الجهة التي يعهد لها معاينة حالات الاشتباه في غسل الأموال والإرهاب، وعن مدى امتلاك أعوان الجمارك للصفة الضبطية، موضحين على أن عملية الحجز لا تكون بأمر من وكيل الملك في حين أن رفع الحجز تكون بأمر منه، كما تمت الدعوة إلى ضرورة إحالة هذه المادة على مقتضيات المادة 27 من قانون المسطرة الجنائية، والتي تنص على أنه" يمارس الموظف وأعوان الإدارات والمرافق العمومية الذين تسند إليهم بعض مهام الشرطة القضائية بموجب نصوص خاصة، هذه المهام حسب الشروط وضمن الحدود المبنية في النصوص" داعيين إلى ضرورة تدقيق المصطلحات القانونية لتفادي المس بحريات الأشخاص وممتلكاتهم.

جواب الحكومة:

أشارت السيدة الوزيرة إلى أن مضامين هذه المادة تدخل في إطار الملائمة مع الفصلين 40 و 41.

الفصل 240 :

التقديم:

نفس التعليل أعلاهالمتعلق بالفصل 45المكرر ثلاث مرات.

بدون نقاش

الفصل 252 :

تقديم:

3-I- 9- نسخ بعض المقتضيات.

- الفصل 252: ينص هذا الفصل على ما يلي:

"ترفع الجنح والمخالفات الجمركية إلى المحاكم وفقا للقواعد القانونية العادية، غير أن المحاكم المرفوعة إليها الدعوى قبل فاتح ماي 1984 تظل مختصة وفقا للنصوص المطبقة قبل هذا التاريخ.

ونظرًا لعدم وجود قضايا قيد النظر أمام المحاكم يعود تاريخها إلى عام 1984، يُقترح حذف الفقرة الثانية الموضحة بالبند العريض أعلاه من هذا الفصل.

ملخص المناقشة :

تمن المتدخلون مقتضيات هذه المادة الخاصة بحذف العبارة المتعلقة بالدعاوى قبل سنة 1984، كما تمت المطالبة في نفس السياق بإعادة صياغة الفقرة بعد الحذف بغية تحسين مقروئية النص وتجويده.

جواب الحكومة:

أكدت السيدة الوزيرة على اعتماد العمل بهذه المقتضيات منذ سنة 1977، مرحبة في هذا الإطار بالتعديلات الخاصة بتجويد النص.

الفصل 294 :

تقديم:

3-I-10- تصحيح بعض الأخطاء المادية.

يهدف هذا التعديل إلى حذف الإحالةعلى الفصل 47 الذي يحيل على دائرة الجمارك والذي تم نسخه بموجب قانون المالية لسنة 2022.

ملخص المناقشة :

تساءل بعض المتدخلين عن معنى لفظ "تجانف"، مطالبين بإعادة صياغة بعض النصوص القانونية، فضلا عن إصلاح المدونة العامة للجمارك وإعادة تبويبها.

جواب الحكومة:

أشارت السيدة الوزيرة إلى أن عبارة "تجانف" يقصد بها " مال إلى".

الفصل 294 المكرر:

تقديم:

3-I-11- توضيح مقتضيات الفصل 294المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

يرمي هذا الاقتراح إلى تدقيق نطاق تطبيق العقوبات المطبقة على المخالفات المشار إليها في الفقرة 4 من الفصل 294 وذلك بالتأكيد على اعتماد وعاء احتساب الغرامة على أساس الرسوم والمكوس المتجانف أو المتملص منها فقط، بدل مجموع الرسوم والمكوس المستحقة.

ملخص المناقشة :

أجمع المتدخلون على ضرورة تحيين المصطلحات المتضمنة في المدونة العامة للجمارك بهدف مطابقتها لقوانين المالية، وفي نفس الإطار أثار بعض المتدخلين مسألة الرجوع إلى النصوص الأصلية باللغة الفرنسية لشرح بعض المصطلحات، بحيث تمت المطالبة بتجويد النصوص في نسختها العربية، فضلا عن التساؤل عن مدى وجود تأطير زمني لإعمال هذا المقتضى.

ومن جانب آخر، تساءل أحد المتدخلين عن منطق تحديد العقوبات وانسجامها مع المسطرة التصالحية.

جواب الحكومة:

في معرض جوابها على مداخلات السادة المستشارين، أكدت السيدة الوزيرة على إمكانية فهم والعمل بالتدابير المنصوص عليها سواء بالنسبة لقانون المالية أو المدونة العامة للجمارك باعتبارها تدابير عملية ومفهومة. وبخصوص الغرامات تمت الإشارة أن التفاوت يكون باختلاف المبالغ و العقوبة.

الفصل 297 المكرر:

تقديم:

يرمي هذا التعديل الذي أدخله مجلس النواب إلى الرفع من الغرامة المتعلقة بعدم التصريح بالعملات النقدية والأوراق التجارية والأوراق البنكية و غيرها من وسائل الأداء و الأدوات المالية

القابلة للتداول لحاملها، من نصف المبلغ غير المصرح به إلى غرامة تساوي كامل المبلغ غير المصرح به.

-II ابتداء من فاتح يناير 2023، تتمم على النحو التالي مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، السالفة الذكر، بالفصل 70 المكرر وبالجزء السادس المكرر مرتين بعنوان "مناطق التسريع الصناعي" المكون من الفصول 166 المكرر ثلاث مرات و166 المكرر أربع مرات و166 المكرر خمس مرات:

ملخص المناقشة:

تساءل أحد المتدخلين عن المخالفات الجمركية من الدرجة الثالثة المتعلقة بالأوراق النقدية، والتي تهم شرط التصريح هل تشمل تصدير واستيراد الأوراق النقدية على حد سواء.

الفصل 70 المكرر:

تقديم:

3-II-1- تحديد حالات بطلان رخصة التعشير والحد الأدنى السنوي لعدد التصاريح الجمركية الواجب تسجيلها من طرف كل معشر المقبول في الجمرك (الفصل 70 المكرر).

يرمي هذا المقتضى الذي كان مضمنا في الفصل 22 من المرسوم رقم 862-77-2 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) المتخذ لتطبيق مدونة الجمارك و الضرائب غير المباشرة إلى تحديد الحالات التي تصبح فيها رخصة التعشير لاغية و هي تخلي المعشر عن رخصة قبوله و وفاته و حل شركة التعشير.

كما أنه في إطار ملائمة المقتضيات التشريعية الخاصة بالمعشرين المقبولين في الجمرك مع متطلبات المهنة، خاصة ما يتعلق بتعزيز المهنية و جودة الخدمات المقدمة، يقترح تتميم مدونة الجمارك بالفصل 70 المكرر و التنصيص فيه على أن الحد الأدنى لعدد التصاريح الواجب على كل معشر مقبول في الجمرك تسجيله كل سنة هو 250 تصريحا. وسيترتب عن إضافة هذا الفصل الجديد إلى المدونة نسخ الفصل 22 من المرسوم رقم 862-77-2 السالف الذكر، ذات الصلة.

وقد أدخل مجلس النواب على هذا الفصل تعديلا يهدف إلى:

- إضافة عبارة "أو في حالة ما تعذر على المعشر مزاولة مهامه" إلى القوة القاهرة؛

- التخفيض من عدد التصاريح الواجب تسجيلها من 250 إلى 200 تصريح؛

- الرفع من مدة السماح من 12 شهرا إلى 24 شهرا.

ملخص المناقشة:

في إطار مناقشة السادة المستشارين لمضامين هذه المادة، أشار المتدخلون إلى أن القانون المدني يميز بين مفهومي "البطلان" و"القابلية للإبطال"، مقترحا تعديل عبارة " تعد رخصة قبول المعشر باطلة" وتعويضها ب تعتبر لاغية الرخصة الممنوحة للمعشر".

ومن جهة أخرى، تم التساؤل حول 200 عملية المنجزة، هل ستتم بناء على توزيع جغرافي وعن مدى اعتماد الجودة في التصاريح المنجزة، وحول تحديد الحد الأدنى المحدد في عدد التصاريح السنوية لكل معشر دون ربطه بالموظفين الذي يمتلكون خبرة 15 سنة.

وبخصوص عدد التصاريح تساءل المتدخلون حول مدى إعداد دراسة في هذا الاطار أم أنه تم الاعتماد على فرضيات.

كما استفسر أحد المتدخلين حول إجراء حل الشركة الحاصلة على رخصة القبول وربطه بعدم المزاولة، مشيرا إلى أنه إجراء يتم الاتفاق عليه من طرف الشركاء.

جواب الحكومة:

ردا على تساؤلات السادة المستشارين بخصوص التصاريح، أكدت السيدة الوزيرة بأن 200 تصريح يتم احتسابها بعد مدة سنتين بهدف إعطاء الفرصة لهذه الفئة، مؤكدة على أن 200 هو عدد كافي نظرا لعدد التصاريح السنوية المقدمة والتي تقدر ب 1,6 مليون تصريح، مشيرة إلى أن السقف الأدنى أقل بعشر مرات من المتوسط السنوي المسجل.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، أشارت السيدة الوزيرة لأهمية عملية الرقمنة في تمكين المعشر من الاشتغال في جميع موانئ المملكة وإعطائه فرصة أكبر.

وبخصوص حالة حل الشركة، أكدت السيدة الوزيرة على أن عملية التعشير تصبح باطلة بعد حل الشركة وليس العكس.

الجزء السادس المكرر مرتين

مناطق التسريع الصناعي

الفصول 166 المكرر ثلاث مرات و 166 المكرر أربع مرات و الفصل 166 المكرر خمس مرات :

تقديم:

3-II-2- المر اقبة الجمركية لمناطق التسريع الصناعي.

في إطار التطور الذي تعرفه مناطق التسريع الصناعي، وعلى غرار التشريعات الجمركية لبعض الدول، يقترح إدراج مقتضى جديد، ضمن مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، خاص بمناطق التسريع الصناعي، يحدد النظام الجبائي الخاص بها وكذا سلطات أعوان الجمارك داخل هذه المناطق.

وسيعنون هذا المقتضى الجديد بـ "الجزء السادس المكرر مرتين" "مناطق التسريع الصناعي" ويشتمل على 3 فصول (من الفصل 166 المكرر ثلاث مرات إلى الفصل 166 المكرر خمس مرات).

ملخص المناقشة الفصل 166مكرر ثلاث مرات

قدم المتدخلون تساؤلا حول الامتيازات الممنوحة لمناطق التسريع الصناعي.

جواب الحكومة

أكدت السيدة الوزيرة على أن هذا الإجراء من شأنه حماية المناطق الصناعية خاصة على المستوى الداخلي ، كاستغلال التواجد ضمن هذه المناطق و عدم احترام مبدأ التنافسية، فضلا عن استفادتها من عدة امتيازات كالضمانات البنكية و غيرها.

ملخص المناقشة الفصل 166 مكرر أربع مرات:

تساءل بعض المتدخلون عن الهيئة التي تمتلك السلطة التقديرية لتحديد تبرير السبب، كما تم اقتراح توضيح نوع الهيئة المكلفة بنص تنظيمي أو بدوريات.

جواب الحكومة:

أكدت السيدة الوزيرة أن الشركة هي التي يعهد لها برهنا و إثبات عدم إمكانية بيع البضائع و إعطاء فرصة بيعها داخل التراب الوطني.

الفصول 81 و82 و83 و84 :

تقديم:

III- نسخ بعض الفصول.

تنص الفصول 81-4 و 82 و 83 و 84 من المدونة على أن يكون الشغالون في الجمرك (المعبؤون، الحمالون، الحراس، إلخ) مقبولون من طرف الجمارك لولوج مختلف المباني الجمركية للقيام بأنشطتهم. غير أن المؤسسات المشرفة على تسيير الموانئ والمطارات هي التي تتكفل في الوقت الراهن بمنح الفئة المشار إليها أعلاه تصاريح الولوج إلى هذه المرافق. لذلك يُقترح نسخ هذه الفصول.

ملخص المناقشة الفصل 81:

تم التساؤل إن كانت هنالك مراقبة لشروط العمل اللائق للعاملين داخل المطارات والموانئ، الحاصلين على رخصة العمل من طرف إدارة الجمارك، بالإضافة إلى إثارة إشكالية التلاعبات التي تقوم بها بعض المختبرات أثناء عملية فحص البضائع المقتناة والمطالبة بإيجاد صيغة مناسبة لمحاربة هذه الإشكالية.

جواب الحكومة:

أشارت السيدة الوزيرة إلى أن إدارة الجمارك كانت المسؤولة سابقا عن منح الرخص للعاملين داخل المطارات والموانئ، إلا أن المؤسسات المشرفة على تدبير المطارات والموانئ أصبحت المسؤولة عن إصدار هذه الرخص حاليا، كما أفادت انه تم التنسيق ما بين الوزارة الوصية وبين قطاع الصناعة من أجل تجويد المراقبة فيما يخص المختبرات التي تقوم بتحليل البضائع المستوردة.

تعريفة الرسوم الجمركية

المادة 4:

التقديم:

ابتداء من فاتح يناير 2023، تغير على النحو التالي، تعريفة رسوم الاستيراد المحددة بالمادة 4 (البند I) من قانون المالية رقم 25.00 للفترة الممتدة من فاتح يوليو إلى 31 ديسمبر 2000، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.241 بتاريخ 25 من ربيع الأول 1421 (28 يونيو 2000)، كما وقع تغييره وتتميمه:

4-1- تخفيض رسم الاستيراد من 10% إلى 2,5% المطبق على البن غير المحمص.

يهدف هذا التدبير إلى خفض تكاليف الإنتاج من القهوة المحضرة، خاصة أن البن غير المحمص يشكل مادته الأولية وذلك من أجل تعزيز تنافسية القطاع، علما أن جل الواردات تستفيد من الإعفاء الكلي من رسم الاستيراد في إطار النظام التفضيلي المنبثق عن الاتفاقيات الدولية للتبادل الحر الموقعة من طرف المغرب.

4-2- إعادة هيكلة الفصل 30 المخصص لمنتجات الصيدلة ومراجعة رسم الاستيراد لبعض المواد التامة الصنع.

يتسم الفصل 30 المخصص للمواد الصيدلانية ببنيته المعقدة وبتباين رسوم الاستيراد المطبقة على هذه المواد التي تتراوح ما بين % 2,5 إلى 40% وبتواجد عدة اختلالات في نسب رسوم الاستيراد.

وتروم هذه الهيكلة إلى مراجعة بعض النسب تماشيا مع السياسة التعريفية الوطنية. كما تهدف هذه الهيكلة إلى مواكبة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الدواء الرامية الى تيسير الحصول على هذه المواد، ودعم الصناعة الوطنية وتحقيق السيادة والأمن الدوائي بصفة عامة.

وبالتنسيق مع باقي الشركاء، يقترح إعادة هيكلة التعريفة الجمركية للفصل 30 و تخفيض رسم الاستيراد على بعض المنتجات غير المصنعة محليا إلى رسم أدنى بمقدار 2,5%، في حين سيتم

رفع هذا الرسم إلى 40% بالنسبة للمواد المصنعة محليا أو تلك التي ستكون موضوع استشارات وطنية خاصة صناعة اللقاحات تماشيا مع الاستراتيجية الوطنية المشار إليها سابقا.

وقد أدخل مجلس النواب تعديلا في هذا الصدد يرمي إلى استكمال إعادة هيكلة الفصل 30 من تعريفة الرسوم الجمركية المتعلق بمنتجات الصيدلة.

4-3- تتميم البند التعريفي رقم 34.02 الخاص بمحضرات التنظيف غير المُعدة للبيع بالتقسيط مع تخصيصه في التعريفة الجمركية.

يضم حاليا البند التعريفي 34.02 البضائع المتعلقة بمحضرات الغواسل ومحضرات للغسيل ومحضرات التنظيف. إلا أنه قد لوحظ عدم وجود بند تعريفي خاص بمحضرات التنظيف. وفي غياب سطر خاص بهذه المواد ضمن التصنيفة الجمركية، يقترح إدراج سطر تعريفي خاص مشفوع برسم استيراد بمقدار 40% بالنسبة للمواد السالفة الذكر المدرجة بالبند التعريفي رقم 34.02.

4-4- تخفيض رسم الاستيراد من 17,5% إلى 10% المطبق على الورق المزدوج.

يعاني قطاع التغليف من نقص في المواد الأولية سواء على المستوى الوطني أو في السوق الدولية، ومن أجل دعم هذا القطاع الذي يساهم بشكل فعال في النشاط الاقتصادي وخاصة في تنشيط الصادرات، يقترح خفض رسم الاستيراد من 17,5% إلى 10% المطبق على الورق المزدوج مع تخصيص بند خاص به في التعريفة الجمركية.

4-5- تخفيض رسم الاستيراد المطبق على مدخلات تصنيع مرشحات السيارات

يهدف هذا الإجراء إلى تشجيع ودعم الإنتاج المحلي لمرشحات السيارات من أجل مواجهة منافسة المرشحات المستوردة المستفيدة من الاعفاء من رسم الاستيراد في إطار اتفاقيات التبادل الحر عبر خفض كلفة الانتاج، و ذلك من خلال تخفيض رسم الاستيراد من 40٪ إلى 17.5٪ بالنسبة للمكونات المعدنية وكذلك الحلقات والفواصل المطاطية المستخدمة في تصنيع هذه المرشحات و تخفيض رسم الاستيراد من 40٪ و 17.5٪ إلى 2.5٪. بالنسبة للورق المستعمل كمادة اولية تدخل في صناعة مرشحات السيارات، مع تخصيص بند خاص بها في التعريفة الجمركية.

4-6- أدخل مجلس النواب تعديلا على تعريفة الرسوم الجمركية يهدف إلى الرفع من رسم الاستيراد المفروض على السجائر الإلكترونية والأجهزة الكهربائية الشخصية المماثلة للتدخين من 2,5 % إلى 40 %.

ملخص المناقشة:

ثمن أحد السادة المتدخلين هذا الإجراء المهم المتمثل في تخفيض رسم استيراد البن من 10% إلى 2,5% خصوصا بعد الارتفاع الكبير الذي عرفه مما سيمكن المستوردين من استيراد البن ذو الجودة العالية بعدما كان الأمر مقتصرا على البن العادي القادم من سيراليون وغينيا كوناكري.

كما تمت المطالبة بدعم الصناعة الدوائية على المستوى الوطني، في إطار إستراتيجية الدولة فيما يخص الأمن الصحي، ومنح دعم مباشر للمستثمرين في هذا القطاع وخفض نسبة الواردات.

وقد تساءل أحد السادة المستشارين إن كانت هنالك مراقبة على منتجات الأدوية التي يتم تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة عليها، وانعكاسها على المواطن.

كما تم اقتراح منح دعم مباشر للمستثمرين لتصنيع الورق المزدوج والحلقات والفواصل المستعملة في صناعة مرشحات العربات محليا، بدل تخفيض الرسوم الجمركية على واردات هذه المنتجات.

أما بخصوص قطاع السيارات، فقد تمت المطالبة بمنح الإمكانات اللازمة لمراكز الفحص التقني.

جواب الحكومة:

أكدت السيدة الوزيرة أنه تم إدراج سطر تعريفي في هذا المقتضى خاص برسم استيراد 40% للمواد المنتجة داخليا قصد حماية صناعة الأدوية، مفيدة أن الأثر الفعلي لهذا التخفيض إنعكس على المواطن فيما يخص الإنخفاض في أسعار العديد من الأدوية، كما أوضحت من جانبها أن تصور الحكومة يهدف إلى رفع من الاستثمارات المتعلقة بقطاع السيارات والطائرات، بالإضافة إلى قطاع النسيج، إلى جانب الاستثمار في مجال النظام البيئي، موازاة مع ميثاق الاستثمار، مشيرة إلى أن الشركتان الأجنبيتان لصناعة السيارات في المغرب، أعلنتا عن عدد السيارات المصنعة، مؤكدة في نفس السياق أن العمل الحالي منصب على مواكبة الإستراتيجية الكبرى لهذه الشركات حتى لا يبقى الأمر مقتصرا فقط على صناعة بعض أجزاء السيارات.

الضرائب الداخلية على الاستهلاك

المادة 5:

تقديم:

I- ابتداء من فاتح يناير2023، تغير أو تتمم على النحو التالي أحكام **الفصول** الأول و9و**10** من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي وكذا المقتضيات الخاصة بهذه البضائع والمصوغات، كما تم تغييره و تتميمه:

الفصل الأول

تقديم:

1-I-5 فرض ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجات المحتوية على السكر.

يرمي هذا التدبير إلى فرض ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجات المحتوية على السكر، على غرار المشروبات غير الكحولية المعطرة أو المحضرة بعصير الفواكه (صودا و نكتار). و تهم منتجات البسكويت و الشكولاتة و الحلويات و منتجات الألبان و المربى و الخبيص.

يأتي هذا الإجراء استجابة لطلبات بعض الفرق البرلمانية خلال دراسة تدابير مشروع قانون المالية للسنة 2022،و تماشيا مع توصيات منظمة الصحة العالمية التي توصي بفرض الضرائب على المنتجات المحتوية على نسب عالية من السكر. ويندرج التخفيض من نسبة السكر في إطار مجهودات السلطات العمومية الرامية إلى مكافحة الأمراض غير المُعدية التي تتطلب مصاريف صحية مهمة جدا.

ويهدف هذا الاقتراح إلى اعتماد تضريب تدريجي يمتد على مدى 3 سنوات ابتداء من فاتح يناير 2023، حسب المحتوى من نسب السكر المضافة في المنتجات المعنية المشار إليه أعلاه.

وقد أخل مجلس النواب تعديلا على الفصل 182 من مدونة الجمارك يرمي إلى إضافة ملحقات تبغ الشيشة أو الاركيله (معسل بدون تبغ) إلى لائحة المواد الخاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك.

الفصل 9 :

تقديم:

2-I-5 إعادة صياغة المقتضيات المتعلقة بالغاز الطبيعي في الجدول ت) من الفصل 9 للظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340.

لضمان تتبع عمليات استيراد الغاز الطبيعي، لا سيما بعد انتهاء صلاحية عقد خط أنابيب الغاز "المغرب العربي-أوروبا"، يُقترح إعادة صياغة الجدول ت) من الفصل 9 للظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 بتحديد المكوس الداخلية على الاستهلاك المفروضة على بعض منتجات الطاقة، من أجل الإشارة إلى واردات هذه المادة حسب حالة استيرادها (سائل أو غازي).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء ليس له أي وقع ضريبي على المنتجات المعنية.

وقد أدخل مجلس النواب تعديلا على الجدول "ظ" من الفصل 9 يرمي إلى فرض ضريبة داخلية على الاستهلاك على ملحقات تبغ الشيشة أو الاركيله (معسل بدون تبغ) إلى لائحة المواد الخاضعة للضريبة الداخلية على الاستهلاك بمقدار 675 درهم للكيلوغرام.

- وقد أدخل مجلس النواب تعديلا على الجدول "ض" من الفصل 9 يهدف إلى إضافة بعض المشروبات المحضرة من الماء وعصير الفواكه أو مركز عصير الفواكه والتي تحتوي على نسبة عشرة بالمئة (10%) أو أكثر من عصير الفواكه أو ما يعادلها من العصير المركز إلى لائحة المنتجات المحتوية على السكر.

و قد ترتب عن هذا التعديل :

- نسخ ب) من 1 من الجدول أ) من الفصل 9 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340.

- تعديل الفصل 10 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 لإضافة هذه المشروبات.

II- ابتداء من فاتح يناير2023، تنسخ ب) من 1 من الجدول أ) من الفصل 9 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340بتاريخ 25 شوال 1397 (9 أكتوبر1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي وكذا المقتضيات الخاصة بهذه البضائع والمصوغات كما وقع تغييره وتتميمه.

تقديم

- أدخل مجلس النواب تعديلا يهدف إلى نسخ ب) من 1 من الجدول أ) من الفصل 9 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340بتاريخ 25 شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) على إثر إدماج المشروبات المحضرة من الماء وعصير الفواكه أو مركز عصير الفواكه والتي تحتوي على نسبة عشرة بالمئة (10%) أو أكثر من عصير الفواكه ضمن المنتجات المحتوية على سكر.

III- يتم تحصيل الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على المنتوجات المحتوية على السكر المنصوص عليها في الجدول "ض" من الفصل 9 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 السالف الذكر حسب المقادير والمحتوى من السكر طبقا للبيانات الواردة في الجدول بعده كما تمت إضافته بالبند (I) أعلاه:

تقديم:

- أدخل مجلس النواب تعديلا يرمي إلى إضافة بعض المشروبات المحضرة من الماء وعصير الفواكه أو مركز عصير الفواكه والتي تحتوي على نسبة عشرة بالمئة (10%) أو أكثر من عصير الفواكه أو ما يعادلها من العصير المركز إلى لائحة المنتجات المحتوية على السكر، مع ترقيم المنتجات حتى تسهل الإحالة عليها.

ملخص المناقشة المادة 5:

أشار أحد المتدخلين إلى أن الاستمرار في الرفع من الضريبة على الاستهلاك المطبقة على المشروبات الكحولية والتبغ سيشجع دون شك القطاع الغير المهيكل والتهريب، مقترحا في نفس الوقت تطبيق الضريبة على الاستهلاك على ملحقات التبغ، الشيشة والاركيلة بشكل تصاعدي وفق ما يحتمله السوق.

كما تمت المطالبة بإعادة النظر في اعتماد التضريب التدريجي الذي يمتد على مدى 3سنوات ابتداء من فاتح يناير 2023، حسب المحتوى من نسب السكر المضافة إلى المنتجات المعنية الشيء الذي سيتيح إمكانية الحد من دعم السكر الذي يكلف ميزانية الدولة مبالغ طائلة مستقبلا.

وفي نفس السياق، أوضح أحد السادة المستشارين أن هذه الإجراءات ترمي إلى دفع الصناعة الغذائية الوطنية إلى خفض استعمال مادة السكر وتغييره بوسائل بديلة، متسائلا عن مدى قدرة الصناعة الوطنية في الصمود أمام المنتجات المستوردة التي ستحتكر السوق الوطني وبالتالي ضرب الصناعة الوطنية.

ومن جهة أخرى، تم الاستفسار عن أسباب التفاوت في مبالغ الضريبة، في ظل توجه الدولة نحو إرساء مبادئ العدالة الضريبية، فضلا عن مدى استفادة المصنعين للمنتجات المكونة من السكر من الإعفاءات في إطار التصدير نحو الخارج.

وفي نفس الصدد، أبرز أحد المتدخلين أن تخفيض استعمال مادة السكر قد يدفع المصنعين إلى استبداله بمواد أخرى مضرة تغير من نفس مذاق المنتوج وتنعكس سلبا على صحة المواطن، متسائلا في الآن ذاته عن مدى وجود أية مراقبة في هذا الشأن.

جواب الحكومة:

أكدت السيدة الوزيرة على ضرورة معالجه القطاع غير المهيكل الذي يمثل 75% من مجموع العاملين في تصنيع المنتجات المحتوية على السكر، بطريقه أخرى بعيدا عن مضامين هذا القانون مبرزة أن السنة المقبلة ستعرف تنزيل بعض الإجراءات الصارمة لمحاربة هذه الظاهرة.

كما أوضحت من جانبها أن الوقت قد حان لتطبيق الضريبة على استهلاك السكر، مع مراعاة الدعم الذي سيمنح للطبقات الاجتماعية التي تستحقه، والذي سيتم التطرق إليه في سياق آخر وبمقاربة جديدة.

وقد أبرزت السيدة الوزيرة أن التعود على طعم المنتوج المصنع بنسبة منخفضة من السكر أو بمقادير بديلة عنه، سيكون تدريجيا خلال الثلاث سنوات المقبلة، موضحة أن الهدف من وراء هذا الإجراء، هو التشجيع على خفض استعمال هذه المادة بغية الحد من أضرارها على صحة المواطن، وإرساء عدالة ضريبة متمثلة في اعتماد10دراهم بالنسبة لأقل من5غرام ، و12,5 دراهم مما بين5و 10 غرام، ثم 15 دراهم بالنسبة لأكثر من 10 غرام.

كما أفادت أن مديرية الجمارك عملت بالتنسيق مع المعهد المغربي للتقييس ووزارة الصناعة على الوقوف عند محتويات المواد المنتجة داخل المغرب.

هذا، وقد أكدت أن المنتوجات المصدرة إلى الخارج التي تحتوي على كمية أكبر من السكر معفية من الضرائب، لأن الضرائب المنصوص عليها في هذه المادة داخلية على الاستهلاك.

المدونة العامة للضرائب

تقديم المادة 6

حجز الضريبة في المنبع على المكافآت المخولة للغير

المواد 4-IV و15 المكررة و19 (IV-"باء") و45 المكررة-اوI و73 (II-"جيم"-5°) وI-82 و151 وI-157 و171 وV-174 و194 و222-"ألف" وI-228 و241 المكررة-I

يهدف هذا التدبير إلى تحقيق العدالة الجبائية ومساهمة جميع الفئات كل حسب قدرته، من خلال فرض الضريبة عن طريق الحجز في المنبع على المكافآت المخولة للغير المدفوعة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات أو للأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو المبسطة.

وسيطبق هذا الحجز في المنبع بسعر غير إبرائي محدد في10% بالنسبة للمكافآت المخولة للأشخاص الاعتباريين وفي 15% بالنسبة للأشخاص الذاتيين، وذلك بعد مصادقة مجلس النواب على تعديل تم بموجبه تخفيض سعر 20% المقترح في المشروع الأصلي.

وقد تم اعتماد هذا التعديل من أجل :

- التخفيف من عبء هذه الضريبة المدفوعة مسبقا على خزينة الملزمين المعنيين؛
- تقريب سعر الضريبة المحجوزة في المنبع من النسبة الفعليةللضريبة الواجب أداؤها، من أجل تخفيف التدبير الإداري للاستردادات في آخر السنة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاقتطاع في المنبع، الذي سيطبق من طرف الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، يعتبر كتسبيق فقط على

الضريبة لأنه يبقى قابلا للخصم من الضريبة المستحقة في آخر السنة بعد وضع الإقرار السنوي بمجموع الدخل، كما يمكن كذلك الاستفادة من الحق في استرداد المبلغ المتبقى ان اقتضى الحال.

وللإشارة تعتبر كمكافآت مخولة للغير جميع الأتعاب والعمولات وأجور السمسرة والمكافآت الأخرى من نفس النوع.

وفي هذا الصدد، يقترح تغيير وتتميم مجموعة من مواد المدونة العامة للضرائب:

- المادة 4-IV للتنصيص على إخضاع هذه المكافآت المخولة للغير للحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل؛
- المادة 15 المكررة للتنصيص فيما يخص الضريبة على الشركات وفي المادة 45 المكررة-I فيما يخص الضريبة على الدخل، على أن المكافآت المخولة للغير السالفة الذكر يراد بها الأتعاب والعمولات وأجور السمسرة والمكافآت الأخرى من نفس النوع المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في حساب الأشخاص الاعتباريين أو الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظامي النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة الصافية المبسطة؛
- المادة 19-IV-باء فيما يخص الضريبة على الشركات والمادة 73 (II-"جيم"-5°)فيما يخص الضريبة على الدخل، للتنصيص على السعر غير الإبرائي المطبق على هذه المكافآت؛
- المادة 82-I لإعادة صياغة الأحكام المتعلقة بالبيانات الخاصة بالضريبة المحجوزة في المنبع الواجب تضمينها في الإقرار السنوي بمجموع الدخل وذلك لتشمل الضريبة المحجوزة الخاصة بهذه المكافآت؛
- المادة 151-I للتنصيص على المعلومات التي يجب أن يتضمنها الإقرار المتعلق بالمكافآت المخولة للغير والتي تخص مبلغ المكافآت الخاضعة للحجز في المنبع وكذا مبلغ الضريبة المحجوزة؛
- نسخ أحكام المادة 151-II المتعلقة بالإقرار السنوي المدلى بهمن طرف المصحات والمؤسسات المعتبرة في حكمها والمتعلق بالأعمال الجراحية والطبية التي ينجزها بداخلها الأطباء الخاضعون للرسم المهني، والتي ستصبح مشمولة بأحكام البند I من هذه المادة المتعلقة بالمكافآت المخولة للغير؛
- المادة 157-اللتنصيص على:

- الزامية حجز الضريبة في المنبع على هذه المكافآت من لدن الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة؛
- استنزال الضريبة المحجوزة في المنبع من مبلغ الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل مع الحق في الاسترداد؛

- المادة 171 للتنصيص على كيفية وأجل دفع مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع لدى إدارة الضرائب من طرف الأشخاص المكلفين بالحجز، وذلك بإضافة الاحالة على المادة 15 المكررة المتعلقة بهذه المكافآت؛
- المادة 174-V للتنصيص على كيفية وأجل دفع مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع لدى إدارة الضرائب من طرف الأشخاص المكلفين بالحجز؛
- المادة 194-اللتنصيصعلى أساس احتساب الجزاءات المترتبة على المخالفات فيما يخص الإقرارات المتعلقة بالمكافآت المخولة للغير كما يلي:
  - الضريبة المحجوزة في المنبع على هذه المكافآت؛
  - أو الضريبة التي كان من الواجب حجزها بالنسبة للمكافآت غير الخاضعة للحجز في المنبع.
- نسخ أحكام المادة 194-II المتعلقة بالجزاءات المترتبة على المخالفات فيما يخص الإقرار السنوي المدلى به من طرف المصحات والمؤسسات المعتبرة في حكمها والمتعلق بالأعمال الجراحية والطبية التي ينجزها بداخلها الأطباء الخاضعون للرسم المهني، والتي ستصبح مشمولة بأحكام البند I من هذه المادة المتعلقة بالمكافآت المخولة للغير؛
- المادة 222-ألف للتنصيص على الأحكام الخاصة بتسوية مبلغ الضريبة المحجوز في المنبع بالنسبة لهذه المكافآت إذا ما لاحظ مفتش الضرائب ما يستوجب تصحيحه؛
- المادة 228-I للتنصيص على فرض الضريبة بصورة تلقائية في حالة:
  - عدم تقديم الإقرار المتعلق بالمكافآت المخولة للغير؛
  - عدم إنجاز أو دفع المبالغ المحجوزة في المنبع فيما يخص المكافآت المخولة للغير إلى الخزينة؛

- المادة 241 المكررة-اللتنصيص على الحق في الاستفادة تلقائيا من استرداد الضريبة إذا كان مجموع المبالغ المحجوزة في المنبع يتجاوز مبلغ الضريبة المطابق لمجموع الدخل السنوي للخاضع للضريبة، وذلك استنادا إلى الإقرار بمجموع الدخل الخاضع للضريبة؛
- البند IVامن المادة6من مشروع هذا القانون المالي للتنصيص على تطبيق هذه التدابير على المكافآت المخولة للغير ابتداء من فاتح يناير2023.

مراجعة أسعار الضريبة على الشركات في إطار التوجه التدريجي نحو سعر موحد

المواد 6و 19 و247-XXXVII

تحتسب حاليا الضريبة على الشركات بعدة أسعار متباينة محددة في 10% و 15% و 20% و 26% و 31% و 37% حسب مستوى الربح المحقق أو طبيعة النشاط أو القطاع الاقتصادي المعني، مما يعتبر مسا بمبدأ العدالة الجبائية وقواعد المنافسة الحرة والممارسات الدولية الفضلى التي تقتضي فرض هذه الضريبة على الأرباح المحققة من طرف الشركات بسعر نسبي موحد يضمن الحياد الضريبي للفاعلين الاقتصاديين وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار.

وفي إطار مواصلة تنزيل القانون-الإطار، يقترح إدراج إصلاح شامل لأسعار الضريبة على الشركات يعطي رؤية واضحة حول منظومة هذه الضريبة في أفق سنة 2026 وفق منهجية تدريجية على مدى أربع (4) سنوات.

وفي هذا الصدد، يقترح تحديد الأسعار الموحدة المستهدفة كما يلي:

- 20% بالنسبة للشركات التي يقل ربحها الصافي عن مائة (100) مليون درهم، برسم رقم الأعمال المحلي ورقم الأعمال الموجه للتصدير، بما في ذلك الشركات التي تزاول أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي وشركات الخدمات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء؛
- 35%بالنسبة لباقي الشركات التي تحقق ربحا صافيا يساوي أو يفوق 100 مليون درهم؛

- 40%بالنسبة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين.

وتبع التعديل صادق عليه مجلس النواب تم التنصيص على أنه عندما يقل الربح الصافي المحقق من طرف الشركات عن مائة مليون(000 000 100) درهم، لا يطبق عليها سعر 20% إلا إذا ظل الربح الصافي المذكور يقل عن هذا المبلغ لمدة ثلاث (3) سنوات محاسبية متتالية، وذلك لتفادي التهرب الضريبي من طرف الشركات الكبرى للاستفادة من سعر 20%عوض سعر 35%.

كما يقترح من جهة أخرى تحديد الأسعار التي ستطبق خلال الفترة الانتقالية الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026 في المادة 247-XXXVII-ألف من المدونة العامة للضرائب.

وبموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب، تم التنصيص كذلك على أنه لا يمكن للشركات التي تحقق ربحا صافيا يساوي أو يفوق مائة مليون (000 000 100) درهم أن تستفيد من سعر أدنى من الأسعار المنصوص عليها في المادة 247-XXXVII -ألف السالفة الذكر ولو حققت ربحا صافيا أقل من المبلغ المذكور برسم سنة من السنوات المحاسبية المفتوحة خلال هذه الفترة الانتقالية.

ولتوضيح وتجويد النص، صادق مجلس النواب على تعديل آخر ينص على أنه من أجل التطبيق التدريجي للأحكام الواردة في ألف وباء وجيم من البندXXXVII من المادة 247، تظل سارية المفعول أحكام المواد 6 (I-باء ودال و II-باء وجيم) و7 (II وIV وVI وX)و19 (I وII وIV-"دال") و165-I و170-III وVIIIو191-II من المدونة العامة للضرائب المعمولة بها في 31 ديسمبر 2022.

وفي هذا الصدد تم إدراج بعض التدابير من أجل الملاءمة:

- تحيين عناوين البندين I وII من المادة 6 من المدونة العامة للضرائب؛
- نسخ أحكام الفقرة "باء" من البند I من المادة 6 من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بالإعفاءات المتبوعة بفرض دائم للضريبة بأسعار مخفضة ونقل أحكامها إلى الفقرة "باء" من البند II من نفس المادة المتعلقة بالإعفاءات المؤقتة؛

- نسخ أحكام المادة 6-I "دال" من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بالفرض الدائم للضريبة بأسعار مخفضة وكذا أحكام المادة 6-II- جيم المتعلقة بالفرض المؤقت للضريبة بأسعار مخفضة؛
- نسخ أحكام البنود II وIV وVI وX من المادة 7 من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بشروط الإعفاء؛
- نقل أحكام البند VI من المادة 7 المتعلقة بشروط إعفاء المنشآت الفندقية إلى المادة 6-II-باء-5° (الفقرة الثالثة)؛
- نسخ أحكام المادة 19-II المتعلقة بالسعر النوعي للضريبة المطبق على الشركات التي تزاول أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي وشركات الخدمات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء؛
- تحيين بعض الإحالات المنصوص عليها في المواد 165-Iو 170(III وVIII) و191-II و268 من المدونة العامة للضرائب؛
- التنصيص على أن أحكام المواد 6 (I-باء و دال و II-باء و جيم) و7 (II وIVوVI وX)و 19 (I وII وIV-"دال") و165-I و170-III وVIII و 191-II من المدونة العامة للضرائب المعمولة بها في 31 ديسمبر 2022، تظل سارية المفعول من أجل التطبيق التدريجي للأحكام الواردة في ألف وباء وجيم من البند XXXVII من المادة 247 من المدونة السالفة الذكر المتعلقة بتحديد أسعار الضريبة على الشركات خلال الفترة الانتقالية الممتدة إلى غاية 31 ديسمبر 2026.

مراجعة النظام الجبائي المطبق على هيئات التوظيف الجماعي العقاري

المواد 6 و61-I-دال و64-II و66-Iو 82-I و160 المكررة و161 المكررة أربع مرات و232-VIII (الفقرة °21)

تستفيد حاليا هيئات التوظيف الجماعي العقاري من نظام جبائي تحفيزي دائم يعتمد على مبدأ الشفافية الجبائية الذي يخول لها الإعفاء الكلي من الضريبة على الشركات بالنسبة لأرباحها المحققة، مع فرض الضريبة على هذه الأرباح عند توزيعها على المستثمرين المساهمين بعد تطبيق تخفيض نسبته 60%.

كما تستفيد حاليا عمليات المساهمة بعقارات في هيئات التوظيف الجماعي العقاري من نظام تحفيزي مؤقت إلى غاية 31 ديسمبر 2022 يسمح بتأجيل أداء الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل المستحقة على صافي زائد القيمة أو الربح العقاري المحقق من المساهمة المذكورة، مع تطبيق تخفيض نسبته 50% على هذه الضريبة، في حالة تفويت جزئي أو كلي للسندات المحصل عليها مقابل هذه المساهمة.

ومن أجل ترشيد هذا النظام الجبائي وتحقيق العدالة الجبائية مع الحرص على استمرارية دعم الدولة لتحفيز هذه الهيئات، يُقترح إدراج التدبيرين التاليين:

أولا: تقليص نسبة التخفيض المطبق على العائدات الموزعة على المستثمرين الخاضعين للضريبة على الشركات من 60% إلى 40% عندما تتأتى هذه العائدات من الأرباح المتعلقة بكراء العقارات المبنية من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري التي تفتح رأس مالها لمشاركة العموم عن طريق بيع الأسهم الموجودة بنسبة لا تقل عن 40%، وذلك بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب.

كما تم بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواباعتبار هذه العوائد كدخول عقارية عندما توزع على الأشخاص الذاتيين المستثمرين في هذه الهيئات، مع إمكانية الاستفادة من تخفيض بنسبة 40% من مبلغ هذه العوائد، عند الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل.

ثانيا :تحويل النظام التحفيزي المؤقت السالف الذكر إلى نظام دائم، مع حذف تخفيض 50% المذكور الذي يعتبر كنفقة جبائية غير مبررة تتعارض مع مبدأ العدالة الجبائية وتوجهات القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي. وذلك حرصا على استمرارية دعم الدولة لتشجيع عمليات المساهمة بعقارات في هيئات التوظيف الجماعي العقاري مع ترشيد التحفيزات المخولة لضمان تحقيق العدالة الجبائية.

وفي هذا الصدد يُقترح إدراج عدة تغييرات في مواد المدونة العامة للضرائب :

- تغيير أحكام المادة 6 (I-جيم -1°)من المدونة العامة للضرائب للتنصيص على تقليص نسبة التخفيض من 60% إلى 40%.

- تتميم المدونة العامة للضرائب بالمادة 161 المكررة أربع مرات التي تنص على تحويل النظام التحفيزي المؤقت السالف الذكر إلى نظام دائم، مع حذف تخفيض 50%.

- التنصيص في المادة 232 -VIII (الفقرة 21°) على أنه استثناء من الأحكام المتعلقة بآجال التقادم يصدر ويستحق حالا مبلغ الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل وكذا الذعيرة والزيادات المرتبطة بهما المستحقة على الخاضعين للضريبة المخالفين لأحكام المادة 161 المكررة أربع مرات السالفة الذكر ولو تم انقضاء أجل التقادم.

- التنصيص في المادة 61 من المدونة العامة للضرائب على إدراج العوائد المتأتية من الأرباح الموزعة من طرف الهيئات المذكورة في خانة الدخول العقارية الخاضعة للضريبة على الدخل؛

- التنصيص في المادة 64 من نفس المدونة على تمكين الأشخاص الذاتيين أصحاب العوائد السالفة الذكر من الاستفادة من تخفيض بنسبة 40% من مبلغ هذه العوائد، عند الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل؛

- التنصيص في المادة 66-I من المدونة المذكورة على استثناء العوائد المتأتية من الأرباح الموزعة من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري على الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل من عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها الخاضعة للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع برسم الدخول الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة؛

- التنصيص في المادة 82-I من المدونة العامة للضرائب، من أجل الملاءمة، على إضافة العنوان التجاري لهيئة التوظيف الجماعي كأحد البيانات الواجب تضمينها في الإقرار السنوي بمجموع الدخل واستبدال عبارة "الأكرية" بعبارة "الدخول العقارية"؛
- التنصيص في المادة 160 المكررة من نفس المدونة على إعفاء هيئات التوظيف الجماعي العقاري من إلزامية الحجز في المنبع على العوائد المتأتية من الأرباح الموزعة على الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.

دخول حيز التطبيق:

سيطبق التدبير المتعلق بتقليص التخفيض على العوائد المتأتية من الأرباح الموزعة من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري ابتداء من فاتح يناير 2023.

وستطبق الأحكام المتعلقة بعمليات المساهمة بعقارات في هيئات التوظيف الجماعي على العمليات المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2023.

كما ستطبق الأحكام المتعلقة بإدراج العوائد المتأتية من الأرباح الموزعة من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري في خانة الدخول العقارية على العوائد المتأتية من الأرباح الموزعة من طرف الهيئات المذكورة ابتداء من فاتح يناير 2023.

ترشيد الإعفاء من الضريبة المحجوزة في المنبع بالنسبة للأرباح الموزعة من طرف المنشآت المقامة في مناطق التسريع الصناعي والشركات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء

المواد 6 (I-جيم -1°) و 13- II و 68-III

تستفيد حاليا الأرباح الموزعة من قبل الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" من الإعفاء الدائم من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع، باستثناء المقاولات المالية المتكونة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها ومقاولات التأمين وإعادة التأمين وشركات السمسرة.

وتستفيد كذلك هذه الأرباح الموزعة على أشخاص غير مقيمين من قبل الشركات المقامة في مناطق التسريع الصناعي من الإعفاء الدائم من الضريبة المحجوزة في المنبع.

غير أن المعاهدات الجبائية الدولية تخول للبلد منشأ الربائح الموزعة (المغرب) الحق في حجز الضريبة في المنبع، كما يمنح لبلد إقامة المستثمر الأجنبي (الدولة الأجنبية) كذلك الحق في فرض الضريبة على مجموع دخله بعد استنزال الضريبة المحجوزة في المنبع في المغرب، وبالتالي فإن الإعفاء من هذا الحجز في المنبع يعتبر بمثابة تنازل من طرف المغرب عن حقه في فرض الضريبة الذي تخوله له المعاهدات الضريبية الدولية المذكورة. لذا فإن الإعفاء المذكور تستفيد منه فقط دولة الإقامة وليس المستثمر الأجنبي في المغرب.

وفي إطار ملاءمة التشريع الجبائي الوطني مع أحكام المعاهدات الجبائية الدولية ومع معايير العالمية للحكامة الجبائية الجيدة، يُقترح ترشيد الإعفاءات المذكورة وحصرها على الربائح وعوائد المساهمات الأخرى المماثلة ذات المنشأ الأجنبي الموزعة على أشخاص غير مقيمين.

وتبعا لذلك، يقترح تغيير وتتميم عدة مواد:

- تغيير وتتميم المادة 6 (I-جيم -1°) من المدونة العامة للضرائب لحصر إعفاء الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع على:

  - الربائح وغيرها من عوائد المساهمة المماثلة ذات مصدر أجنبي المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في حساب أشخاص غير مقيمين من لدن الشركات المقامة في مناطق التسريع الصناعي؛

  - الربائح وغيرها من عوائد المساهمة المماثلة ذات مصدر أجنبي المدفوعة لأشخاص غير مقيمين من قبل الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"، باستثناء المقاولات المالية المشار إليها في البندين1 و2 من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665 المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء؛

- تغيير البند IIIمن المادة 68 من المدونة العامة للضرائب للتنصيص على نفس التدبير في مجال الضريبة على الدخل.

وللملاءمة مع هذا التدبير، يقترح كذلك:

- تغيير البند II من المادة 13من المدونة العامة للضرائب التي تحدد عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها الخاضعة للحجز في المنبع.
- التنصيص في البند IVامن المادة6 من مشروع هذا القانون على تطبيق هذا التدبير على الربائح وغيرها من عوائد المساهمة المماثلة الموزعة والناتجة عن السنوات المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023.

ترشيد الامتيازات المخولة للمقاولات المالية المقامة بمناطق التسريع الصناعي

المادتان 6-II –باء- °8 و 31- باء-°3

تستفيد حاليا بعض مقاولات الخدمات المقامة بمناطق التسريع الصناعي من الامتيازات الجبائية المخولة لهذه المناطق، في حين تخضع المقاولات المماثلة التي تقدم نفس الخدمات لهذه المناطق للضريبة وفق قواعد النظام العام.

ومن أجل تحقيق العدالة الجبائية بين المقاولات السالفة الذكر، يقترح استثناء المقاولات المالية من الاستفادة من الامتيازات المخولة لمناطق التسريع الصناعي، وذلك من أجل الملاءمة مع ما نص عليه قانون المالية لسنة 2021 بالنسبة للمقاولات المالية المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء".

ويتعلق الأمر بالمقاولات المالية التالية:

- مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المكتسبة لهذه الصفة وفقا للتشريع الجاري به العمل؛
- مقاولات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين المكتسبة لهذه الصفة وفقا للتشريع الجاري به العمل.

وتبعا لذلك يقترح إدراج التدابير التالية :

1) التنصيص في المادة 6-II –باء-°8 (الفقرة الثانية) من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بالإعفاءات المؤقتة، على استثناء المقاولات المالية السالفة الذكر من الإعفاء من

الضريبة على الشركات المخول لمدة خمس 5 سنوات للمقاولات المقامة بمناطق التسريع الصناعي؛

2) التنصيص للملاءمة في المادة 31- باء-3° (الفقرة الثانية) المتعلقة بالإعفاءات المؤقتة، على استثناء وسطاء التأمين المتوفرين على هذه الصفة طبقا للتشريع الجاري به العمل من الاعفاء الكليطوال5 سنوات الأولى من الضريبة على الدخل، الممنوح للمنشآت التي تزاول أنشطتها داخل مناطق التسريع الصناعي.

3) التنصيص في البند IVامن المادة 6 من مشروع هذا القانون المالي على تطبيق هذين التدبيرين برسم السنوات المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023، كيفما كان تاريخ إقامة المقاولات المالية المعنية في مناطق التسريع الصناعي. وسيتم احتساب الدفعات المقدمة على الحساب المستحقة برسم كل سنة محاسبية مفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023 حسب أسعار الضريبة على الشركات المطبقة على هذه السنة المحاسبية.

التخفيض التدريجي لسعر الضريبة المحجوزة في المنبع على الربائح الموزعة

المادتان IV-19 – باء وXXXVII-247– جيم

من أجل التخفيف من تأثير الزيادة في أسعار الضريبة على الشركات، يقترح تخفيض سعر الضريبة المحجوزة في المنبع المطبق على مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها من 15% إلى10% بشكل تدريجي خلال الفترة الانتقالية المحددة في أربع سنوات (2023-2026).

وبالتالي يقترح تحديد السعر المستهدف في 10% الذي سيطبق ابتداء من سنة 2026 أي بعد انقضاء الفترة الانتقالية (المادة IV-19 – باء).

كما يقترح التنصيص في المادة XXXVII-247– جيم على تخفيض سعر15% السالف الذكر سنويا كما يلي:

- 13,75%برسم سنة 2023؛

- 12,50% برسم سنة 2024؛
- 11,25% برسم سنة 2025؛
- 10% برسم سنة 2026.

كما أن عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها الموزعة والمتأتية من الأرباح المحققة برسم السنوات المحاسبية المفتوحة قبل فاتح يناير 2023 ستظل خاضعة لسعر 15%.

وللملاءمة، يقترح إدراج التدابير التالية:

- التنصيص على مستوى المادة 73-II-"باء"-7° من المدونة العامة للضرائب على تطبيق السعر الخاص بالضريبة على الدخل المحدد في 10% فيما يخص مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13 من نفس المدونة عوض سعر 15% المطبق حاليا؛
- التنصيص على مستوى البند I من المادة 152 المتعلقة بالإقرار بعوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها على ضرورة تضمين هذا الإقرار بالإضافة إلى المبلغ الإجمالي للعوائد الموزعة، السنوات المحاسبية التي تم برسمها اقتطاع هذه العوائد؛
- نسخ أحكام المادتين 19-IV-دال و73- II-جيم-3°من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بتطبيق سعر 15% المطبق على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13 من المدونة العامة للضرائب.
- التنصيص على أن أحكام المادتين 19-IV-دال و73 - -IIجيم-3° من المدونة العامة للضرائب الجاري بها العمل في 31 ديسمبر 2022 تظل سارية المفعول بالنسبة لعوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها الموزعة والمتأتية من السنوات المحاسبية المفتوحة قبل فاتح يناير 2023.

مراجعة طريقة فرض الضريبة على الدخل عند استرداد الأقساط والاشتراكات المتعلقة بعقود تأمين التقاعد الفردية أو الجماعية

المادتين 28-III -ألف و73-II-زاي -°8

عندما يقوم حاليا المؤمن له باسترداد اشتراكاته قبل انتهاء مدة 8 سنوات أو قبل بلوغه سن الخمسين أو قبلهما معا، تفرض الضريبة على مبلغ الاسترداد عن طريق الحجز في المنبع وفق السعر الوارد في الجدول التصاعدي، بعد تقسيم (étalement) المبلغ المسترد على مدة أربع سنوات أو على مدة الإرجاع الفعلية إن كانت أقل من أربع سنوات.

إلا أنهتم رصد مجموعة من الممارسات التي جعلت من هذه الأحكام مدخلا للتهرب الضريبي من خلال اللجوء إلى الاسترداد الفوري للأقساط والاشتراكات الشهرية المدفوعة التي لا تتعدى 30.000 درهم نظرا لاستفادتها من شريحة الجدول التصاعدي المعفاة من الضريبة على الدخل.

ومن أجل ترشيد التحفيزات الجبائية والحد من هذه الممارسات، يقترح فرض الضريبة على مجموع مبلغ الاسترداد عن طريق الحجز في المنبع بسعر غير إبرائي محدد في30%، مع إمكانية الحق في استنزال مبلغ الضريبة المحجوز في المنبع من مبلغ الضريبة المستحق في آخر السنة بعد الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل الذي يهم جميع الدخول المكتسبة خلال السنة وكذا إمكانية الاستفادة من الحق في الاسترجاع.

وبموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب، تم تجويد صياغة المادتين 28-III–ألف و73-II-زاي -°8 من المدونة العامة للضرائب من خلال حذف عبارة "أو قبلهما معا".

وفي هذا الصدد، يقترح إدراج التدابير التالية:

- التنصيص في المادة 28-III -ألف على أنه عندما يقوم المؤمن له باسترداد اشتراكاته قبل انتهاء مدة ثماني سنوات أو قبل بلوغه سن الخمسين، تفرض الضريبة على مجموع مبلغ الاسترداد عن طريق حجز في المنبع يقوم به المدين بالإيراد المعني بالأمر وفق السعر غير الإبرائي المحدد في30%؛
- التنصيص في المادة 73-II-زاي -°8 على السعر غير الإبرائي المطبق على المبالغ الإجمالية لاسترداد الاشتراكات والأقساط والمحدد في30%؛

- التنصيصفيالبند IVامن المادة 6 من مشروع هذا القانون المالي على تطبيق أحكام هذا التدبير على المبالغ الإجمالية لاسترداد الاشتراكات المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023.

مراجعة السعر الخاص 20% المطبق برسم الضريبة على الدخل للملاءمة مع التدبير المتعلق بمراجعة أسعار الضريبة على الشركات المواد 31 و47-IIو 73 (II-"واو"-°7)

في إطار ملاءمة النظام الجبائي المطبق برسم الضريبة على الدخل مع إصلاح أسعار الضريبة على الشركات، يقترح:

- نسخ أحكام المتعلقة بالفرض الدائم للضريبة بالسعر الخاص المحدد في 20% وتعويضه بأسعار الجدول التصاعدي ؛
- التنصيص على تدبير انتقالي يسمح باستمرارية تطبيق هذا السعر لمدة سنتين إضافيتين 2023 و 2024 بالنسبة لبعض المنشآت، وذلك من أجل تمكينها من التحول إلى شركات خلال هذه الفترة الانتقالية.

ويتعلق الأمر بالمنشآت التالية:

- المنشآت الفندقية ومؤسسات التنشيط السياحي؛
- المنشآت التي تزاول أنشطتها داخل مناطق التسريع الصناعي؛
- المنشآت المنجمية المصدرة؛
- المنشآت المصدرة للمنتجات أو الخدمات؛
- المنشآت الحرفية؛
- المؤسسات الخاصة للتعليم أو التكوين المهني؛
- المنعشين العقاريين برسم الدخول المتأتية من إيجار أحياء وإقامات ومبان جامعية؛

– المستغلين الفلاحيين الخاضعين للضريبة.

وفي هذا الصدد، يقترح إدراج التدابير التالية:

- نسخ أحكام الفقرة "جيم" من البند I من المادة 31 من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بالفرض الدائم للضريبة بالسعر الخاص المحدد في 20% وتعويضه بأسعار الجدول التصاعدي ؛
- نسخ أحكام البند IIامن المادة 31 من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بالفرض المؤقت للضريبة بالسعر الخاص السالف الذكر؛
- التنصيص في البند IVامن المادة 6 من مشروع هذا القانون المالي على تدبير انتقالي لمدة سنتين يسمح باستمرارية تطبيق السعر الخاص المحدد في 20% المنصوص عليه في المادة 73 (II-"واو"-7°) بالنسبة دخول بعض المنشآت، وذلك من أجل تمكينها من التحول إلى شركات قبل نسخ هذا السعر الخاص.
- اعتماد تدابير أخرى للملاءمة:

- تحيين عنوان المادة 31 من المدونة العامة للضرائب وعنوان البند I منها وعنوان الفقرة "باء" منه وكذا أحكام الفقرتين 2° و3° من "باء" السالف الذكر؛
- حذف الإحالة في المادة 31 من المدونة العامة للضرائب على المادة 6 (I – "باء" -3°) مننفس المدونة التي تم نسخها، وتحيين الإحالة على المادة7-VI منهذه المدونة المتعلقة بشروط الإعفاء التي تم نسخها ونقل أحكامها الى المادة 6 (II-باء-5°) من المدونة العامة للضرائب؛
- تحيين عنوان المادة 47 ونسخ أحكام البند II منها المتعلقة بالفرض الدائم للضريبة على الدخل.

تحسين نظامي المقاول الذاتيوالمساهمة المهنية الموحدة

المواد 40-I و42 المكررة و45 المكررة-II و73 (II-زاي-°9) و82 المكررة ثلاث مرات–I و151-IVو157-II و174-V و194-Iو222-ألف و228-I

يجب التذكير بأن إحداث نظام المقاول الذاتي بموجب قانون المالية لسنة 2014 يهدف إلى الحد من القطاع غير المهيكل وتنمية روح المبادرة لدى الشباب وتسهيل ولوجهم إلى سوق الشغل عن طريق خلق مقاولات وأنشطة مستقلة، وذلك من خلال عدة تحفيزات اجتماعية وضريبية.

كما أن نظام المساهمة المهنية الموحدة المحدث بموجب قانون المالية لسنة 2021 يهدف إلى تبسيط النظام الجبائي المطبق على الأشخاص الذاتيين الذين يمارسون أنشطة القرب ذات الدخل المحدود وكذا توسيع نطاق التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

غير أنه لوحظ أن بعض الأشخاص يقومون ببعض الممارسات للتملص من أداء الضريبة على دخول الأجور حسب أسعار الجدول التصاعدي التي تصل إلى 38%، وذلك من خلال دفع الأجراء الدائمين للشركة إلى تحويل صفتهم لمقاولين ذاتيين، خصوصا الأطر والتقنيين المتخصصين، مع الاستمرار في القيام بنفس المهام المنوطة بهم في إطار عقود خدمات عوض عقود عمل.

حيث أن الأجير الذي يتحول إلى مقاول ذاتي يبقى في هذه الحالة في وضعية تبعية تامة للشركة ويحقق معظم رقم أعماله مع هذه الشركة كما لو كان أجير لديها، مع الاستفادة من امتيازات نظام المقاول الذاتي التي تتجلى خصوصا في فرض الضريبة على الدخل بالسعر الإبرائي المحدد في 1%من رقم الاعمال المحقق بدلاً من أسعار جدول الضريبة على الدخل التي تصل إلى38%.

ومن أجل الحد من هذه الممارسات وتحقيق العدالة الجبائية بين جميع الخاضعين للضريبة، يُقترح تأطير النظامين الجبائيين السالفي الذكر، من خلال التنصيص على استثناء جزء رقم الأعمال السنوي الذي يتجاوز 000 50 درهم المحقق من طرف مقدمي الخدمات مع نفس الزبون من هذين النظامين.

وسيخضع ما زاد عن مبلغ 50 000 درهم برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون المذكور بسعر إبرائي محدد في 30%.

ويقترح في هذا الصدد إدراج التدابير التالية:

- التنصيص في المادتين40-I و42 المكررة من المدونة العامة للضرائب على أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ 50.000 درهم، يخضع ما زاد عن هذا المبلغ للضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر الإبرائي المحدد في 30% المنصوص عليه في المادة 73 (II-زاي-°9) ؛
- التنصيص في المادة 45 المكررة-IIمن المدونة العامة للضرائب المقترح إضافتها بموجب مشروع هذا القانون المالي على الأساس الخاضع للضريبة عبر الحجز في المنبع والذي يشمل مبلغ رقم الأعمال المحقق من طرف الأشخاص الذاتيين المحدد دخلهم المهني وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة أو نظام المقاول الذاتي لحساب نفس الزبون فيما يتعلق بتقديم الخدمات والذي يفوق خمسين ألف (50.000) درهم.
- التنصيص في المادة 73 (II-زاي-°9) من المدونة العامة للضرائب على تطبيق السعر الإبرائي المحدد في 30% على ما زاد عن مبلغ رقم الأعمال السالف الذكر؛
- تتميم أحكام المادة 82 المكررة ثلاث مرات-I من المدونة السالفة الذكر المتعلقة بالبيانات الواجب تضمينها في الإقرار برقم الأعمال المحقق من طرف الخاضع للضريبة المحدد دخله المهني وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة، وذلك لتشمل مبلغ رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون والذي يفوق خمسين ألف (50.000) درهم؛
- التنصيص في المادة 151-IV من المدونة العامة للضرائب على أن المنشآت التي تدفع مكافآت برسم الخدمات المقدمة إلى الأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم المهنية وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة أو نظام المقاول الذاتي ملزمة بإرفاق الإقرار المتعلق بالمكافآت المخولة للغير ببيان مفصل لهذه المكافآت؛

- التنصيص في المادة 157-II من المدونة العامة للضرائب على إحداث الزامية الحجز في المنبع برسم مبلغ رقم الأعمال الزائد عن 50.000 درهم، بالنسبة للأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو المبسطة؛
- التنصيص في المادة 174-V من المدونة العامة للضرائب على أن مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع يجب أن يدفع لدى إدارة الضرائب قبل انصرام الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه الحجز في المنبع؛
- بالتنصيص في المادة194-Iعلى أساس احتساب الجزاءات المترتبة على المخالفات فيما يخص الإقرارات المتعلقة بالمكافآت المخولة للغير بما فيها تلك المخولة للأشخاص الذاتيين المحدد دخلهم المهني وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة أو نظام المقاول الذاتي لحساب نفس الزبون فيما يتعلق بتقديم الخدمات؛
- التنصيص في المادة 222-ألفعلى الأحكام الخاصة بتسوية مبلغ الضريبة المحجوز في المنبع بالنسبة لهذه المكافآت إذا ما لاحظ مفتش الضرائب ما يستوجب تصحيحه؛
- التنصيصفي المادة 228-I على فرض الضريبة بصورة تلقائية في حالة:
  - عدم تقديم الإقرار المتعلق بالمكافآت المخولة للغير؛
  - عدم إنجاز أو دفع إلى الخزينة المبالغ المحجوزة في المنبع فيما يخص هذه المكافآت؛
- التنصيص فيالبند IVمن المادة 6 من مشروع هذا القانون على تطبيق أحكام هذا التدبير على مكافآت تقديم الخدمات المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023.

تحديد سقف التعويضات الممنوحة في حالة الفصل عن العمل أو المغادرة الطوعية المعفاة من الضريبة على الدخل

المادة 57-7°

تنص الأحكام الحالية للمادة 57-7° من المدونة العامة للضرائب على إعفاء، ضمن الحدود المقررة في النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في مجال الفصل عن العمل، من الضريبة على الدخل:

- التعويض عن الفصل عن العمل؛
- التعويض عن المغادرة الطوعية للعمل؛
- وجميع التعويضات عن الضرر الممنوحة في حالة الفصل عن العمل.

غير أنه لوحظ على المستوى العملي تباين في تأويل هذه الأحكام وارتفاع حجم المناعات المرتبطة بها.

وفي إطار تفعيل أهداف القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي لاسيما فيما يتعلق بتعزيز علاقة الثقة بين الإدارة الجبائية والملزمين من خلال توضيح وتحسين مقروئية النصوص الجبائية من أجل ضمان حسن تطبيقها وتقليص الاختلاف في تأويلها، تم بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب:

- التنصيص في المادة 57-7° من المدونة العامة للضرائب على:

- إعفاء التعويضات الممنوحة في حالة الفصل عن العمل أو المغادرة الطوعية من الضريبة على الدخل في حدود 1000000 درهم؛
- وعلى أنه في حالة الجمع بين أكثر من تعويض لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن يتعدى مجموع مبلغ التعويضات المعفى من الضريبة على الدخل حد 1.000.000 درهم السالف الذكر.

- التنصيص في البند IV من المادة 6 من مشروع هذا القانون المالي على تطبيق أحكام هذا التدبير على التعويضات المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2023.

تمديد مدة تطبيق الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للمستخدمين الجدد الممنوح في إطار نظام "تحفيز" المادة 57-20°

تنص حاليا أحكامالمادة 57 -20° من المدونة العامة للضرائب على الإعفاء من الضريبة على الدخل برسم الأجر الإجمالي الشهري في حدود 10.000 درهم والمدفوع من طرف المقاولة أو الجمعية أو التعاونية المحدثة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2022 في حدود 10 أجراء. ويمنح هذا الإعفاء لمدة 24 شهرا تبتدئ من تاريخ تشغيل الأجير شريطة استيفاء الشروط التالية:

- أن يتم تشغيل الأجير في إطار عقد شغل غير محدد المدة؛
- أن يتم التشغيل خلال السنتين الأوليتين ابتداء من تاريخ شروع المنشأة أو الجمعية أو التعاونية في الاستغلال.

وفي إطار التدابير الرامية إلى تشجيع ودعم الشغل وتحسين القدرة التنافسية للمنشآت، يُقترح تمديد مدة تطبيق هذا التدبير على المنشآت أو الجمعيات أو التعاونيات المحدثة إلى غاية 31 ديسمبر 2026.

مراجعة سعر الحجز في المنبع على المكافآت والتعويضات التي تدفعها مؤسسات التعليم أو التأهيل المهني إلى المدرسين الذين لا ينتمون لمستخدميها الدائمين المواد 58-II-جيم و73-II-دال و156-I

تفرض حاليا الضريبة على المكافآت والتعويضات التي تدفعها مؤسسات التعليم أو التأهيل المهني إلى الأشخاص الذين يقومون فيها بوظيفة التدريس ولا ينتمون لمستخدميها الدائمين، حسب السعر الإبرائي المحدد في 17% عن طريق الحجز في المنبع، في حين تخضع باقي المكافآت والتعويضات التي تدفعها المنشآت إلى أشخاص ليسوا من مأجوريها للضريبة وفق السعر غير الإبرائي المحدد في 30%.

ومن أجل تحقيق المساواة بين جميع الخاضعين للضريبة وفق مبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي السنوي للأشخاص الذاتيين، يقترح اخضاع جميع هذه المكافآت والتعويضات بما فيها تلك التي تدفعها مؤسسات التعليم أو التأهيل المهني للضريبة عن طريق الحجز في المنبع بسعر غير إبرائي محدد في30%، مع إمكانية استنزال الضريبة المحجوزة في المنبعمن مبلغ الضريبة المستحق في آخر السنة بعد الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل الذي يهم جميع الدخول المكتسبة خلال هذه السنة وكذا إمكانية الاستفادة من الحق في الاسترداد.

وتبعا لذلك، يقترح إدراج التدابير التالية:

- نسخ الأحكام الخاصة بحجز الضريبة في المنبع بالسعر الإبرائي17%بالنسبة للمكافآت والتعويضات المدفوعة إلى الأشخاص الذين يقومون بوظيفة التدريس ولا ينتمون للمستخدمين الدائمين المنصوص عليها في المادتين58-II-جيم و156-امن المدونة العامة للضرائب، وذلك نظرا لإدراج هذه الدخول في نطاق الأحكام المتعلقة بالمكافآت والتعويضات الطارئة أو غير الطارئة المفروضة عليها الضريبة بالسعر غير الإبرائي المحدد في 30%؛
- نسخ الفقرة دال من المادة 73-II المتعلقة بالسعر الإبرائي المحدد في 17% وحذف الإحالة على هذه الفقرة على مستوى البند II-زاي-°1 من نفس المادة للملاءمة.
- التنصيص في البند IVامن المادة 6 من مشروع هذا القانون المالي على تطبيق أحكام هذا التدبير على المكافآت و التعويضات المكتسبة ابتداء من فاتح يناير2023.

التدبير المتعلق بتخفيض العبء الضريبي على أصحاب الأجور والدخول المعتبرة في حكمها والمتقاعدين

المادتان 59-اوI-60

في إطار تنزيل التزامات الحكومة الناتجة عن الحوار الاجتماعي والهادفة إلى تحسين القدرة الشرائية للأجراء والمتقاعدين، عبر تخفيض العبء الضريبي عليهمكما أوصى بذلك القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، يُقترح مراجعة النظام الجبائي المطبق عليهم برسم الضريبة على الدخل كما يلي:

- رفع نسبة الخصم الجزافي للمصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل من 20% إلى 35% بالنسبة للأشخاص الذين يقل أو يساوي دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين ألف (000 78) درهم.

غير أنه تحدد هذه النسبة الجزافية في 25% بالنسبة للأشخاص الذين يفوق دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين ألف (000 78) درهم، مع رفع سقف الخصم من 30.000 إلى 35.000 درهم؛

- رفع نسبة الخصم الجزافي المطبق على المعاشات والايرادات العمرية، من 60% إلى 70% من المبلغ الإجمالي الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز168.000 درهم.

كما يقترح التنصيص فيالبند IV من المادة6من مشروع هذا القانون المالي على تطبيق أحكام هذين التدبيرين على الدخول المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2023.

مراجعة تعريف الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري

المادة61-II

تنص حاليا أحكام المدونة العامة للضرائب على تعريف الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري باعتبارها شركات يتكون إجمالي أصولها الثابتة بنسبة 75% على الأقل من قيمتها من عقارات أو سندات مشاركة صادرة عن شركات ذات غرض عقاري المعتبرة ضريبيا شفافة أو عن شركات أخرى يغلب عليها الطابع العقاري، باستثناء العقارات المخصصة لمزاولة النشاط أو لإسكان مستخدميها المأجورين.

ويجدر التذكير بأن الأرباح المحققة من عمليات تفويت الأسهم أو الحصص في هذه الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري، غير المسعرة ببورصة القيم، تعتبر من الناحية الجبائية كأرباح عقارية تطبق عليها أحكام الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية. كما تخضع عمليات تفويت الأسهم أو الحصص في هذه الشركات لواجبات التسجيل بنسبة 6 %.

وفي إطار الانفتاح على الممارسات الدولية الفضلى في المجال الجبائيكما هو منصوص عليه في القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي،يقترح إعادة تعريف الشركات التي

يغلب عليها الطابع العقاري السالفة الذكر، وذلك بتخفيض نسبة 75% إلى 50% من إجمالي أصول الشركة عوض إجمالي أصولها الثابتة.

مراجعة نظام فرض الضريبة على الدخول العقارية

للملاءمة مع التدبير المتعلق بالتنزيل التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الذاتيين

المواد 63-I و64-II والفقرة الأخيرة من المادة 73 و82-Iو82 المكررة مرتين و160المكررة و173-I و184 و228-I-1° و241 المكررة-I

تفرض حاليا الضريبة على الدخول العقارية حسب السعر الإبرائي 10% أو 15% مع خضوع الدخول المدفوعة من لدن الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة للحجز في المنبع.

وقد مكن هذا النظام أصحاب الدخول المرتفعة من الاستفادة من السعر المحدد في 15% عوض فرض الضريبة عليها وفق الجدول التصاعدي الذي يصل سعره الهامشي إلى 38%، بينما حرم العديد من أصحاب الدخول الضعيفة من الاستفادة من الإعفاء المترتب عن استفادتهم من خصم 40% المطبق سابقا على الدخول العقارية في إطار الإقرار السنوي بمجموع الدخل.

ومن أجل تحقيق العدالة الجبائية وفق مبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي السنوي للأشخاص الذاتيين حسب أسعار الجدول التصاعدي، يقترح:

- الإبقاء على كيفية التحصيل الحالية عن طريق حجز الضريبة في المنبع من المبلغ الإجمالي لهذه الدخول، مع توضيح أن هذه الأسعار غير إبرائية؛
- إعادة تطبيق خصم40% برسم الدخول الناشئة عن إيجار العقارات المبنية وغير المبنية والبناءات مهما كان نوعها ما عدا الدخول المتعلقة بكراء العقارات الزراعية، وذلك لتحديد صافي الدخل العقاري المفروضة عليه الضريبة عند الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل؛
- نسخ إمكانية اختيار أداء الضريبة بصورة تلقائية عوض الحجز من المنبع؛

- استنزال الضريبة المحجوزة في المنبع من مبلغ الضريبة المستحق في آخر السنة عند الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل الذي يهم جميع الدخول المكتسبة خلال هذه السنةمع إمكانية الحق في الاسترداد.

وتبعا لذلك، يقترح إدراج التدابير التالية:

- التنصيص في المادة 63-I على نسخ إعفاء مبلغ الدخول العقارية الذي لا يتجاوز 30.000 درهم بحكم أن هذه الدخول ستستفيد من هذا الإعفاء على مستوى الجدول التصاعدي؛
- التنصيص في المادة 64-II على إعادة تطبيق خصم 40% برسم الدخول الناشئة عن إيجار العقارات المبنية وغير المبنية والبناءات مهما كان نوعها باستثناء العقارات الزراعية، وذلك لتحديد صافي الدخل العقاري المفروضة عليه الضريبة عند الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل؛
- التنصيص في الفقرة الأخيرة من المادة 73 على أن الاقتطاعاتفي المنبع بالسعرين 10% و 15% لا تبرئ من الضريبة على الدخل حسب أسعار الجدول؛
- التنصيص في المادة 82-I على المعلومات المتعلقة بالدخول العقارية التي يجب أن يتضمنها الإقرار السنوي بمجموع الدخل مع نسخ أحكام المادة 82 المكررة مرتين الخاصة بأحكام الإقرار السنوي للدخول العقارية؛
- التنصيص في المادة 160 المكررة على نسخ إمكانية اختيار أداء الضريبة بصورة تلقائية مع التنصيص في نفس المادة على الإعفاء من الحجز في المنبع عندما لا يتجاوز المبلغ الإجمالي السنوي للدخول العقارية المفروضة عليه الضريبة المدفوع الى المالك 30.000 درهم؛
- التنصيص في المادة 241 المكررة-Iعلى الحق في الاستفادة تلقائيا من استرداد الضريبة إذا كان مجموع المبالغ المحجوزة في المنبع يتجاوز مبلغ الضريبة المطابق لمجموع الدخل السنوي للخاضع للضريبة، وذلك استنادا إلى الإقرار بمجموع الدخل الخاضع للضريبة؛
- التنصيص في البند IVمن المادة6 من مشروع هذا القانون على تطبيق أحكام هذه التدابير ابتداء من فاتح يناير2023.

وللملاءمة مع هذا التدبير، يقترح نسخ الأحكام الخاصة بالدخول العقارية المنصوص عليها في المواد 173-I و184 و228-I-1° نظرا لإدراج هذه الدخول في نطاق الإقرار السنوي بمجموع الدخل.

نسخ إعفاء عمليات تفويت العقارات المخصصة للسكنى رئيسية قبل انصرام أجل 6 سنوات

المادة 63-II-باء والمادة 241 المكررة—IIباء

في إطار مراجعة وترشيد نظام فرض الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية، يقترح نسخ إعفاء عمليات تفويت العقارات المخصصة للسكنى الرئيسية قبل انصرام أجل 6 سنوات الذي يثير العديد من الصعوبات من حيث المراقبة والتحصيل والمنازعات والذي أبان عن محدوديته على أرض الواقع.

وللملاءمة، يقترح التنصيص على نسخ أحكام المادة 241 المكررة -II-باء من نفس المدونة المتعلقة باسترداد الضريبة المدفوعة تلقائيا برسم الربح العقاري الناتج عن العمليات المذكورة.

ترشيد التحفيزات الضريبية في مجال الضريبة على الدخل برسم دخول أجراء المقاولات المالية المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"

المادة73-II-واو-9°

تخضع حاليا المرتبات والمكافآت والأجور الإجمالية المدفوعة لأجراء الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" للضريبة على الدخل حسب السعر الخاص المحدد في 20% لمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ توليهم لمهامهم.

وللتذكير فقد استثنى قانون المالية لسنة 2021 المقاولات المالية المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء من الاستفادة من النظام الضريبي التحفيزي المطبق في هذا القطب المالي بالنسبة للضريبة على الشركات، ويتعلق الأمر بالمقاولات المالية التالية:

- مؤسسات الائتمان المكتسبة لهذه الصفة وفق التشريع الجاري به العمل؛
- مقاولات التأمين وإعادة التأمين وشركات السمسرة في التأمين وإعادة التأمين المكتسبة لهذه الصفة وفق التشريع الجاري به العمل.

غير أن قانون المالية السالف الذكر لم يستثن أجراء المقاولات المالية المذكورة من الاستفادة من النظام الضريبي التحفيزي المطبق في هذا القطب فيما يخص الضريبة على الدخل برسم دخول الأجور والدخول المماثلة.

وفي إطار تنزيل الأهداف الأساسية للقانون الإطار المتعلقة بترشيد التحفيزات الجبائية ومن أجل ملاءمة الأنظمة الجبائية المطبقة في مجال الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، يقترح استثناء أجراء المقاولات المالية المذكورة المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" من الاستفادة من السعر الخاص المحدد في 20% المطبق على الأجراء العاملين بهذا القطب المالي.

من أجل ذلك يقترح:

- التنصيص في المادة73-II-واو-9° من المدونة العامة للضرائب على استثناءأجراء المقاولات المالية المشار إليها في البندين1 و2 من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665 المتعلق بالقطب المالي للدار البيضاء من الاستفادة من السعر الخاص المحدد في 20%.
- التنصيص في البند IVمن المادة6من مشروع هذا القانون المالي على تطبيق أحكام هذا التدبير على المرتبات والمكافآت والأجور المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2023.

مراجعة نظام فرض الضريبة على الأتعاب والمكافآت المدفوعة للأطباء غير الخاضعين للرسم المهني في إطار التنزيل التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الذاتيين

المواد 73-II-زاي-2° و151-III و157 و174-I و194-III

تفرض حاليا الضريبة على الأتعاب والمكافآت المدفوعة للأطباء غير الخاضعين للرسم المهني عن طريق الحجز في المنبع حسب سعر إبرائي محدد في 30%، في حين تخضع باقي المكافآت والتعويضات التي تدفعها المنشآت إلى أشخاص ليسوا من مأجوريها للضريبة وفق سعر غير إبرائي محدد في 30%.

ومن أجل تحقيق المساواة بين جميع الخاضعين للضريبة وفق مبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي السنوي للأشخاص الذاتيين، يقترح تحويل سعر 30% السالف الذكر من سعر

إبرائي إلى سعر غير إبرائي، مع إمكانية استنزال مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع من مبلغ الضريبة المستحق في آخر السنة بعد الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل الذي يهم جميع الدخول المكتسبة خلال هذه السنة و مع إمكانية الاستفادة من الحق في الاسترداد.

وتبعا لذلك، يقترح إدراج التدابير التالية:

- نسخ أحكام المادة 73-II-زاي-°2التي تنص على السعر الإبرائي المحدد في30% المطبق على الأتعاب والمكافآت المدفوعة للأطباء غير الخاضعين للرسم المهني وإخضاع هذه الدخول للسعر غير الإبرائي المحدد في30% المطبق على باقي المكافآت والتعويضات التي تدفعها المنشآت إلى أشخاص ليسوا من مأجوريها المنصوص عليه في المادة 73-II-زاي-°1؛
- نسخ الأحكام الخاصة بالأتعاب والمكافآت المدفوعة للأطباء غير الخاضعين للرسم المهني المنصوص عليها في المواد 151-III و157 و174-I و194-III نظرا لإدراج هذه الدخول في نطاق الأحكام المتعلقة بالمكافآت والتعويضات التي تدفعها المنشآت إلى أشخاص ليسوا من مأجوريها؛
- التنصيص فيالبند IVمن المادة6من مشروع هذا القانون المالي على تطبيق أحكام هذا التدبير على الأتعاب والمكافآت المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2023.

إلزامية الإدلاء بالإقرارالسنوي فيما يخص الدخول الفلاحية في إطارالتنزيل التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الذاتيين المادة 86

يعفى حاليا المستغلون الفلاحون من الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل بالنسبة لدخولهم الفلاحية المعفاة من الضريبة على الدخل، عندما يحققون رقم أعمال سنوي برسم هذه الدخول يقل عن 5.000.000 درهم.

وفي إطار تعميم إلزاميةالإدلاء بالإقرار بمجموع الدخل الخاضع للضريبة وملاءمة مع الزامية الإقرار المنصوص عليها بالنسبة للشركات الفلاحية المعفاة من الضريبة على الشركات، يقترح إلغاء هذا الإعفاء من الادلاء بالإقرار.

وبالتالي، سيتعين على الخاضعين للضريبة أصحاب الدخول الفلاحية المعفاة أن يدلو بإقرار سنوي وفق نموذج مبسط تعده الإدارة.

وتبعا لذلك، يقترح إدراج التدابير التالية:

- نسخ أحكام المادة 86-1° التي تنص على الإعفاء من الادلاء بالإقرار المتعلق بالدخل الفلاحي المعفى؛
- التنصيص فيالبند IVامن المادة6 من مشروع هذا القانون المالي على تطبيق أحكام هذا التدبير على السنوات المحاسبية المفتوحةابتداء من فاتح يناير 2023.

توحيد أسعار الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المهن الحرة

المادة 99-2°

في إطار تكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة، يقترح ملاءمة النظام الضريبي فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على بعض المهن الحرة المنظمة.

وتحقيقا لهذه الغاية، يقترح إخضاع العمليات المنجزة من طرف المحامين والتراجمة والموثقين والعدول وأعوان القضاء والبياطرة في إطار مزاولة مهنهم للسعر العادي البالغ 20٪ على غرار المهندسين و المستشارين و الخبراء في جميع الميادين و المحاسبين المعتمدين، بدلا من سعر 10٪ المعمول به حاليا طبقا لمقتضيات المادة 99-2° من المدونة العامة للضرائب.

وستمكن هذه الملاءمة من تكريس مبدأ العدالة الضريبية ومواصلة العمل على تقليص عدد الأسعار تماشيا مع أحكام القانون الإطار رقم 19-69 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

وتبعا لذلك، يقترح تغيير أحكام المادة 99 من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بالأسعار المخفضة.

إحداث إجراءات تنظيمية للاستفادة من إعفاء المعدات الفلاحية من الضريبة على القيمة المضافة

المادة124

تستفيد حاليا المنتجات والمعدات المخصصة حصريا لأغراض فلاحية والمحددة لائحتها في المادة 92-I-5° من المدونة العامة للضرائب، من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وحين الاستيراد دون الخضوع لأي إجراءات تنظيمية مسبقة.

في إطار ترشيد التحفيزات الجبائية وتعزيز المراقبة القبلية لهذا الإعفاء، يقترح إحداث مسطرة تمكن من التأكد من وجهة المعدات والمنتجات الفلاحية المعفاة.

وعليه، فإن الاستفادة من الإعفاء المذكور ستصبح مرتبطة بشرط القيام بالإجراءات التنظيمية التي سيتم التنصيص عليها في المرسوم الصادر في شأن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

ولذلك يقترح تتميم أحكام **المادة 124** من المدونة العامة للضرائب المتعلقة بإجراءات الإعفاءات وذلك بإضافة الإحالة على المادة 92-I-5° السالفة الذكر.

تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة

المادة رقم 144-I- دال و جيم

في إطار تفعيل توجهات القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، نص قانون المالية لسنة 2022 على تخفيض أولي لأسعار الحد الأدنى للضريبة من 0,50٪ إلى 0,40٪ بالنسبة للمنشآت التي تصرح بحصيلة جارية إيجابية دون احتساب الاهتلاك.

وفي إطار مواصلة النهج التدرجي المعتمد لتخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة ومن أجل تبسيط هذا النظام، يُقترح اعتماد التدابير التالية:

1) تخفيض الأسعار الحالية للحد الأدنى للضريبة بهدف تطبيق سعر موحد محدد في 0,25% بالنسبة لجميع المنشآت، دون الأخذ بعين الاعتبار للحصيلة الجارية المصرح بها؛
2) تخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة المطبق على المهن الحرة من 6% إلى 4%.

وفي هذا الصدد، يُقترح:

- التنصيص في المادة رقم 144-I- د المن المدونة العامة للضرائبعلى التخفيض السالف الذكر؛
- تحيين الإحالة الواردة في المادة 144-I-جيم-3° بتعويض عبارة (الفقرة الثالثة) بعبارة (الفقرة الثانية)، وذلك للملائمة بعد حذف الفقرة الثانية من المادة 144-I-دال التي تنص على رفع أو خفض سعر الحد الأدنى للضريبة المحدد في 0,50% حسب الحصيلة الجارية المصرح بها.
- التنصيص في البند IV من المادة 6 من مشروع هذا القانون على تطبيق أحكام هذا التدبير برسم السنوات المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023.

تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت غير النشيطة التي لا تتقيد بالالتزامات المتعلقة بالإقرارات وأداء الضرائب المواد 146 و228 المكررة و232-VIII

لقد تبين من خلال الممارسة أن عدد كبير من المنشآت غير النشيطة التي توقفت كليا منذ عدة سنوات عن ممارسة أنشطتها لم تقدم الإقرار بالتوقف الكلي عن مزاولة النشاط المنصوص عليه في المادة 150 من المدونة العامة للضرائب ولا تتقيد بالتزاماتها المتعلقة بالإقرارات وأداء الضرائب.

في ظل هذه الوضعية، تعتبر هذه المنشآت حسب التشريع الجبائي الجاري به العمل، مخلة بالتزاماتها الضريبية وتطبق عليها مسطرةفرضالضريبةبصورةتلقائية المنصوص عليها في المادة 228 من المدونة العامة للضرائب ويتم إصدار الواجبات المتعلقة بالحد الأدنى للضريبة والغرامات عليها سنويا دون إمكانية تحصيلها، مما يزيد من عبء الديون غير قابلة للتحصيل.

ولمعالجة هذا الوضع، يُقترح بالنسبة للمنشآت غير النشيطة التي لا تتقيد بالالتزامات المتعلقة بالإقرارات وأداء الضرائب المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب برسم الثلاث (3) سنوات المحاسبية الأخيرة المختتمة والتي لم تقم بإنجاز أي عملية أو مزاولة أي نشاط برسم هذه الفترة، بناء على المعلومات المتوفرة لدى الإدارة، اعتماد التدابير التالية:

- عدم خصم الفواتير الصادرة عن هذه المنشآت غير النشيطة؛

- الإيقاف المؤقت لتطبيق مسطرة فرض الضريبة بصورة تلقائية عليها، مع إحداث مسطرة خاصة بهذا الإجراء لضمان حقوق المنشآت المذكورة والخزينة؛
- تسجيل المنشآت التي لا تستجيب لطلب الإدارة بعد هذه المسطرة في سجل المنشآت غير النشيطة مع إيقاف مسطرة فرض الضريبة بصورة تلقائية عليها؛
- إمكانية سحب المنشأة من سجل المنشآت غير النشيطة ومباشرة مسطرة فرضالضريبةبصورةتلقائية عندما تعاين الإدارة أن هذه منشأة قامت بإنجاز عمليات أو استأنفت مزاولة نشاط خاضع للضريبة؛
- التنصيص على انقطاع التقادم لمدة 10 سنوات، لإتاحة إمكانية استئناف تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت التي لم تعد تعتبر غير نشيطة.

مراجعة نظام فرض الضريبة على المحامين

المادتين 82-اوIII –173

يجب التذكير بأن الحكومة تقدمت بهذا التدبير المتعلق بأداء تسبيق تلقائي عن الضريبة على الدخل من طرف المحامين باقتراح وتشاور مع وزارة العدل، من أجل تبسيط وتسهيل كيفية الأداء من طرف هذه الفئة التي تبقى خاضعة للضريبة وفق قواعد النظام العام على أساس الإقرار بمجموع الدخل السنوي دون أي تغيير.

وبعد عقد عدة لقاءات تشاورية مع جمعية هيئات المحامين ووزارة العدل تم الاتفاق على إدراج عدة تعديلات صادق عليها مجلس النواب كما يلي:

1. إمكانية اختيار أداء دفعات مقدمة على الحساب برسم الضريبة على الدخل تلقائيا من طرف المحامين حسب أحد النظامين التاليين:

- إما الأداء تلقائيا لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب للدفعات المذكورة المحدد مبلغها في ثلاثمائة (300) درهم عن كل قضية وعن جميع مراحل التقاضي؛

- وإما الأداء تلقائيا لدى قابض إدارة الضرائب لدفعتين مقدمتين على الحساب بطريقة الكترونية كل ستة أشهر، باعتبار عدد القضايا المسجلة باسم المحامي خلال هذه الفترة المضروب في ثلاثمائة (300) درهم، وذلك على أساس لوائح الملفات التي تدلي بها السلطة الحكومية المكلفة بالعدل لإدارة الضرائب.

2. مراجعة مبلغ الأداء المسبق وتحديده في 300درهم عن كل قضية يشمل جميع مراحل التقاضي، عوض أداء 300 درهم في المرحلة الابتدائية و400 درهم في مرحلة الاستئناف و500 درهم في مرحلة النقض.

3. إعفاء المحامين الجدد من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب طوال 36 شهرا الأولى ابتداء من شهر الحصول على رقم التعريف الجبائي.

4. منح الإعفاء من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب بالنسبة:

-للمقالات المتعلقة بالأوامر المبنية على الطلب والمعاينات المقدمة وفق أحكام الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية؛

-وللقضايا المعفاة من الرسوم القضائية أو المستفيدة من المساعدة القضائية. وفي هذه الحالة لا يتم الأداء عن هذه القضايا إلا عند تنفيذ الحكم الصادر بشأنها؛

5. حذف الشركات المهنية للمحاماة من نطاق تطبيق هذا التدبير والاقتصار على تطبيقه فقط على المحامين الأشخاص الذاتيين، على اعتبار أن هذه الشركات ملزمة حاليا بأداء أربع دفعات مقدمة على الحساب برسم الضريبة على الشركات. وعليه تم حذف الأحكام المتعلقة بهذا التدبير من المادتين 20-I و170-I من المدونة العامة للضرائب.

وفي هذا الصدد، يقترح إدراج بعض التغييرات للملاءمة:

- تغيير أحكام المادة 173 -IIIمن المدونة العامة للضرائب مع الإبقاء على إمكانية استنزال مبلغ الدفعة المقدمة على الحساب من الضريبة على الدخل المستحق في آخر السنة عند وضع الإقرار السنوي بمجموع الدخل الذي يهم جميع الدخول والعائدات المكتسبة خلال هذه السنة والخاضعة للضريبة على الدخل.

ويتم استنزال مبلغ الدفعة المقدمة على الحساب الذي تم أداؤه خلال السنة المحاسبية من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الدخل المستحق برسم هذه السنة. غير أنه عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى المذكور من استنزال المبلغ الكلي للتسبيق المدفوع برسم الضريبة على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا للخزينة.

- التنصيص للملائمة في المادة 82-امن المدونة العامة للضرائبعلى:
  - إلزامية تضمين الإقرار السنوي بمجموع دخل المحامي (الدخول أو العائدات المكتسبة خلال السنة) لمبلغ الدفعة المقدمة على الحساب خلال السنة المحاسبية المختتمة؛
  - استبدال عبارة "التسبيقات المدفوعة" بعبارة " الدفعات المقدمة على الحساب المؤداة".

- التنصيص في البند IVامن المادة 6 من مشروع هذا القانون على تطبيق أحكام هذا التدبير ابتداء من فاتح يناير 2023 وكذا على أحكام انتقالية تقضي باعتبار الأداء التلقائي لأول دفعة مقدمة على الحساب لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب بمثابة اختيار لنظام هذا الأداء.

الأداء بطريقة إلكترونية لواجبات التمبر المتعلقة بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية وببطاقة السوابق (جذاذة القيس الجسماني)

المادة 179- II

تخضع حاليا البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية لواجب التمبر الثابت قدره 75 درهما، كما تخضع بطاقة السوابق (جذاذة القيس الجسماني) لواجب التمبر الثابت قدره 30 درهما.

وتؤدى واجبات التمبر المذكورة حاليا لدى مصالح المديرية العامة للأمن الوطني بطريقة الدفع المادي، وترصد حصيلة هذه الواجبات لفائدة "الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر" الذي أحدث بموجب قانون المالية لسنة 2005.

وبموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب تم التنصيص في المادة 179 -II من المدونة العامة للضرائب على تدبير يسمح بأداء واجبات التمبر المتعلقة بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية وببطاقة السوابق (جذاذة القيس الجسماني) بطريقة إلكترونية بواسطة التمبر البديل (التمبر الإلكتروني) على غرار واجبات التمبر المتعلقة بجواز السفر ورخصة الصيد البري ورخصة حمل السلاح ورخصة السياقة الدولية.

تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت التي لم تحقق أي رقم أعمال أو التي تؤدي فقط المبلغ الأدنى من الحد الأدنى للضريبة

المادة XXXVIII-247

لقد تبين من خلال الممارسة أن بعض المنشآت التي لا تحقق أي رقم أعمال أو التي تدفع فقط المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة منذ عدة سنواتتجد صعوبة في تسوية وضعيتها وتفضل عدم التصريح لدى إدارة الضرائب بالتوقف الكلي عن مزاولة أنشطتها، وذلك خوفا من أن يفضي هذا التصريح إلى برمجتها للمراقبة الجبائية.

ومن أجل مواكبة هذه المنشآت لتسوية وضعيتها الجبائية، يقترح التنصيصفيالمادة XXXVIII-247 على التدابير التالية:

1) إحداث مسطرة مبسطة مؤقتة تسمح للمنشآت التي لم تحقق أي رقم أعمال أو التي أدت المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة، برسم الأربع (4) سنوات المحاسبية الأخيرة والتي ترغب في التوقف نهائيا عن مزاولة أنشطتها، بتسوية وضعيتها الجبائية والاستفادة من الإعفاء من المراقبة الجبائية اللاحقة، وذلك وفق الشروط التالية:

- تقديم الإقرار بالتوقف الكلي عن مزاولة النشاط المنصوص عليه في المادة 150 من المدونة العامة للضرائب خلال سنة 2023؛

- الأداء التلقائي داخل نفس أجل الإقرار السالف الذكر لمبلغ جزافي للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل، حسب الحالة، يحدد في عشرةآلف (000 10) درهم عن كل سنة محاسبية غير متقادمة.

وبموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب، تم تخفيض هذا المبلغ الجزافي من عشرين ألف (20.000) درهم إلى عشرة آلاف (10.000) درهم.

2) إخضاع زائد القيمةالناتج عن تفويت أو سحب العناصر المجسدة أو غير المجسدة من الأصول الثابتة وكذا التعويضات المقبوضة في مقابل الانقطاع عن مزاولة المهنة أو نقل الزبناء، حسب الحالة، للضريبة على الشركات أو للضريبة على الدخل وفق القواعد العامة.

3) إمكانية التراجع على الإعفاء من المراقبة الجبائية السالف الذكر، عندما تعاين الإدارة عملياتتدليسأوتزويرأو استعمالفواتيروهمية.

4) استثناء السنوات المحاسبية التي كانت موضوع إحدى مساطر تصحيح أسس الضريبة المنصوص عليها في المادتين 220 و 221 من المدونة العامة للضرائب منهذا النظام الانتقالي.

منح عفو شامل من الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات لفائدة مالكي المركبات التي أصبحت غير صالحة للاستخدام

المادة XXXIX-247

تخضع حاليا المركبات غير الصالحة للاستخدام والتي لم يتم سحبها من السير طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل للضريبة الخصوصية السنوية على المركبات وفقا للقواعد العامة للقانون.

ولتمكين مالكي هذه المركبات من تسوية وضعيتهم الجبائية فيما يخص الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات، تم بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب التنصيص في المادة XXXIX-247 من المدونة العامة للضرائب على تدبير انتقالي يروم منح عفو شامل من الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات لفائدة مالكي المركبات التي أصبحت غير صالحة

للاستخدام، شريطة الأداء التلقائي خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية 31 ديسمبر 2023، للضريبة الخصوصية السنوية على المركبات برسم آخر سنة مستحقة وكذا القيام بإجراءات سحبها من السير أمام المصالح المختصة طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2023 و2024 و2025

المواد 268 و270و273

وفي إطار تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد الذي نص على التعبئة بشكل أكبر للموارد الجبائية لخدمة التماسك الاجتماعي وفي ظل السياق المالي الصعب الذي يطبعه ضرورة تفعيل مبدأ التضامن، يقترح إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2023 و2024 و2025 وفق نفس الشروط المعمول بها سابقا.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه المساهمة لا تطبق إلا على الشركات الكبرى والأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية، الذين يحققون أرباحا أو دخولا يساوي أو يفوق مبلغها مليون (1.000.000) درهم، حيث تم استثناء الشركات الصغرى والمتوسطة والأجراء من نطاق تطبيق هذه المساهمة.

ولذلك يقترح:

- التنصيص في المادة 273 على تطبيق هذه المساهمة التضامنية برسم سنوات 2023 و2024 و2025؛
- وللملاءمة، يقترح تحيين أحكام المادتان 268 و 270 .

تبادل المعلومات بين إدارة الضرائب والإدارات والهيئات العمومية الأخرى

المادة 169 المكررة مرتين

من أجل تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات، تطبيقا للتعليمات الملكية السامية الهادفة إلى تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق للرفع من جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين، يقترح التنصيص على إمكانية تبادل المعلومات بين إدارة الضرائب وباقي الإدارات أو الهيئات العمومية التي تخول لها نصوصها التشريعية والتنظيمية القيام بهذا التبادل في إطار اتفاقية، طبقا للتشريع المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، مع مراعاة إلزامية كتمان السر المهني وفق أحكام التشريع الجنائي الجاري به العمل.

ويندرج أيضا هذا التدبير في إطار تنزيل أحكام المادة 16 من القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، التي تنص على تعزيز علاقات التعاون مع شركاء الإدارة الجبائية وإغناء قاعدة بياناتها من خلال تطوير آليات التبادل بين نظم المعلومات مع التقيد بالأحكام التشريعية الجاري بها العمل في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

كما يجب التذكير بأن المادة 25 من القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية تلزم الإدارات برقمنة مساطرها وتبادل جميع الوثائق والمستندات الإدارية التي توجد في حوزتها والتي تتطلبها دراسة القرارات الإدارية بكل وسيلة من وسائل التواصل الملائمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية الرقمنة التي باشرتها مختلف الإدارات تجعل من الضروري تبادل المعلومات لتحسين أداء الإدارة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

مراجعة مسطرة مراقبة الأرباح العقارية

المواد 139-VIو 173-I و224و 241 المكررة-II-"جيم" و234 المكررة أربع مرات

يجب حاليا على الملاك أو أصحاب حق الانتفاع الإدلاء بالإقرار بالأرباح العقارية ودفع الضريبة على الدخل المطابقة له عند تفويت الممتلكات العقارية أو الحقوق العينية المرتبطة بها.

ومقابل هذا الإقرار التلقائي يبقى لإدارة الضرائب حق مباشر مسطرة التصحيح المنصوص عليها في المادة 224 من المدونة العامة للضرائب.

غير أن هذا النظام يثير العديد من الصعوبات من حيث المراقبة والتحصيل، لأن أغلبية التصحيحات التي تقوم بها الإدارة تكون موضوع منازعات من طرف الخاضعين للضريبة.

وفي إطار تعزيز نجاعة وفعالية الإدارة الجبائية وتوطيد الثقة المتبادلة مع المرتفقين، يقترح مراجعة هذا النظام لفرض الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية على النحو التالي:

- منح الملزمين إمكانية طلب الرأي المسبق لإدارة الضرائب، داخل أجل 30 يوما من تاريخ إبرام عقد الوعد بالبيع، بخصوص عناصر تحديد أساس فرض الضريبة برسم الأرباح العقارية وكذا الواجبات المتعلقة بها أو الاستفادة من الإعفاء إن اقتضى الحال؛
- تسليم صاحب الطلب شهادة تصفية الضريبة أو الإعفاء، إن اقتضى الحال، داخل أجل أقصاه 60 يوما بعد تاريخ تسلم طلبه؛
- الإعفاء من المراقبة الجبائية بالنسبة للخاضعين للضريبة الذين يضعون إقرارهم برسم الأرباح العقارية مع الأخذ بعين الاعتبار لجميع عناصر شهادة تصفية الضريبة المذكورة؛
- إلزامالأشخاص الذين لم يقدموا الإقرار السالف الذكر على أساس عناصر شهادة تصفية الضريبة وكذا الأشخاص الذين لم يطلبوا الرأي المسبق لإدارة الضرائب، بدفع بصفة مؤقتة لدى قابض إدارة الضرائب الفرق بين مبلغ الضريبة المصرح بهو5% من ثمن التفويت، مع الحق في الاسترداد بعد مباشرة مسطرة التصحيح، وذلك بموجب تعديل صادق عليه مجلس النواب عوض10%.

وفي هذا الصدد تم تغيير وملاءمة بعض المواد:

1) التنصيص في المادة 224 من المدونة العامة للضرائب على أن التصحيح فيما يتعلق بالأرباح العقارية لا يباشر إلا بعد مراعاة أحكام الفقرة الأخيرة من المادة 234 المكررة أربع مرات أدناه والتي تنص على الإعفاء من المراقبة الجبائية السالف الذكر.
2) التنصيص في المادة 173-امن نفس المدونة على أن الأشخاص الذين لم يقدموا الإقرار السالف الذكر على أساس عناصر شهادة تصفية الضريبة وكذا الأشخاص الذين لم

يطلبوا الرأي المسبق لإدارة الضرائب، ملزمون بدفع بصفة مؤقتة لدى قابض إدارة الضرائب الفرق بين مبلغ الضريبة المصرح به 5% من ثمن التفويت مع الحق في الاسترداد بعد مباشرة مسطرة التصحيح.

3) التنصيص في المادة 241 المكررة-II-جيم من نفس المدونة، على أن باقي المبلغ المدفوع بصفة مؤقتة يسترد تلقائيا بعد خصم مبلغ الضريبة الإضافي الذي تم إصداره بعد مباشرة مسطرة التصحيح. ويسترد كذلك تلقائيا المبلغ المدفوع بصفة مؤقتة، إذا لم تباشر الإدارة مسطرة التصحيح.

4) التنصيص في المادة 139-VIمن نفس المدونة،على أن الموثقين والموظفين الذين يزاولون مهام التوثيق وكل شخص حرر أو ساهم في تحرير عقد ملزمون باطلاع أطراف العقد بالأحكام المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب والمتعلقة بهذا النظام الجديد.

5) التنصيص في البند IVمن المادة 6 من مشروع هذا القانون المالي على تطبيق أحكام هذا النظام الجديد على العمليات المنجزة ابتداء من فاتح يوليو2023،وذلك قصد فتح المجال للملزمين بأخذ علم بهذا النظام الجديد وتمكين الإدارة من توفير هذه الخدمة بطريقة الكترونية.

ملخص المناقشة المادة 6 (المدونة العامة للضرائب):

المادة 4:

بدون نقاش.

المادة 6:

ملخص المناقشة:

أشاد أحد السادة المستشارين بالإجراء المتمثل في فتح هيئات التوظيف الجماعي العقاري رأس مالها لمشاركة العموم، مفيدا أن نسبة التخفيض المعتمدة في 40% المتأتية من العائدات المذكورة من الأرباح المتعلقة بكراء العقارات غير كافية، مما سيحول دون تشجيع المستثمرين، مطالبا في نفس الوقت بمعطيات وشروحات في هذا الإطار.

كما تم التساؤل عن مدى جاذبية القطب المالي للدار البيضاء، إذا كانت الإجراءات الضريبية المطبقة على الشركات المقامة في هذا الأخير هي نفس الإجراءات المطبقة على باقي الشركات العادية، بالإضافة إلى أن النسبية في النظام الضريبي للقطب المالي من شأنه زعزعة الثقة بين المستثمر والمديرية العامة للضرائب.

من جهة أخرى، تم الاستفسار عن المقصود بالشركات التي تزاول أنشطتها في مناطق التسريع الصناعي في إطار ورش أشغال البناء والتركيب المستثناة من الإعفاء.

جواب الحكومة :

أكد السيد الوزير المنتدب أنه تم اللجوء إلى هذا الإجراء لتشجيع الادخار من خلال فتح المجال أمام المشغلين والقيام بعد ذلك بعملية التقييم.

وفيما يخص القطب المالي للدار البيضاء، أفاد أنه تم اعتماد نسبة 20% كضريبة على الدخل بدل 15% بهدف توحيد السعر، كما أن الظروف الجبائية للقطب المالي ببلادنا تضمن الجاذبية القصوى للمستثمرين الراغبين في مواكبة الاستثمارات المغربية في افريقيا، مبرزا في الوقت ذاته أن الضريبة على الشركات ككل تتمثل في حدود 330 مليون درهم، وبالتالي فإن التحدي ليس ضريبي بالأساس.

كما أوضح أن النظام الضريبي للقطب المالي ليس نسبيا، وأن سعر الضريبة الفعلي الموحد هو 20%.

من جهة أخرى، أكد السيد الوزير المنتدب أن الشركات والمقاولات العاملة في إطار بناء أو تركيب المناطق الصناعية هي المعنية بهذا الاستثناء من الإعفاء.

المادة 13 :

بدون نقاش.

المادة 19:

ملخص المناقشة:

ثمن أحد المتدخلين هذا الإجراء الذي يتماشى مع تنزيل مناظرة الجبايات، معربا عن تخوفه من الحيف الذي سيطال الشركات التي ستمر من سعر الضريبة المحدد في 10% إلى 20%.

كما أشار إلى أن الشركات الكبرى التي ستطبق عليها نسبة 35% ستؤدي 40% كضريبة فعلية إذا أضيفت لها 5% كضريبة للتضامن، وفي قطاعات معينة كقطاع السيارات، فإن الضريبة المطبقة والمحددة في 40% ستحول دون تشجيع المستثمرين في هذا القطاع للاستثمار بالمغرب، مفيدا أن الشركات الكبرى التي سيطبق عليها نسبة الضريبة المحددة في 35% و40%، سينخفض ربائحها من 15% إلى 10% بينما الشركات ذات الربح الصافي الذي يقل أو يساوي 300.000,00 درهم، والتي كانت تطبق عليها نسبة الضريبة المحددة في 10% ستمر إلى نسبة ضريبة 20%.

من جهة أخرى، تم الاستفسار عن توجه الحكومة فيما يخص القطاعات الاستراتيجية على غرار شركات التصدير وما توفره من قيمة مضافة فيما يخص جلب العملة الصعبة، فضلا عما إذا كانت مناطق التسريع الصناعي معنية بالارتفاع في سعر الضريبة على الشركات.

كما تمت الإشادة بعمل الحكومة فيما يخص التنزيل الفعلي لمخرجات المناظرة الوطنية للجبايات والقانون الإطار باقتراح السعر الموحد للضريبة على الشركات، كخطوة جريئة من شأنها العمل على تشجيع المقاولات وتوسيع الوعاء الضريبي خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة.

كما أشار أحد المتدخلين إلى أن النسيج المقاولاتي المغربي محدود ومنحصر في 300.000شركة، منها 143 شركة ستتحول إلى مصاف الشركات التي سيطبق عليها سعر الضريبة المحدد في 35%، مطالبا في نفس الصدد العمل على جلب المستثمرين الكبار لمضاعفة عدد هذه الشركات موازاة مع الطموحات التي جاء بها ميثاق الاستثمار، والخطب الملكية السامية التي حثت على جلب المستثمرين وتحسين جاذبية الاستثمار.

وفي نفس الإطار، تم التساؤل عن مرجعية الحكومة من وراء هذا المقتضى فيما يخص الشركات الصغرى والصغيرة جدا، فضلا عما إذا كان لهذا الأخير تأثير سلبي على هذه الفئة من الشركات، بالإضافة إلى اقتراح السير تدريجيا في الرفع من الضريبة من 10% إلى 15% تم بعد ذلك إلى 20%.

كما اعتبر أحد السادة المستشارين أن تخفيض الضريبة على الشركات التي يقل أو يساوي ربحها الصافي 300.000,00 درهم من 15% إلى 10%، من شأنه تقوية

تنافسية بلادنا أمام مجموعة من الدول، مطالبا في نفس الوقت بتوفير احصائيات حول عدد الشركات التي يفوق ربحها الصافي 100.000.000,00 درهم، وكذا الأرباح المقدرة من وراء هذه الشركات.

المادة 28:

ملخص المناقشة:

أوضح أحد المتدخلين أن هذا الاجراء جاء لتشجيع الادخار بالدرجة الأولى، إلا أن نسبة 30% من مجموع الاشتراكات المحجوزة عليها من المنبع في حالة عدم استكمال 8 سنوات من طرف المؤمنة له تعتبر نسبة مرتفعة، مطالبا بإيجاد صيغة تمكن من الفصل بين المتلاعبين وبين المؤمن لهم الذين يريدون استيراد اشتراكاتهم، مقترحا في نفس الوقت جعل نسبة 30% ابرائية.

كما تم التساؤل عن السبب وراء اعتماد مرور 8 سنوات أو بلوغ المؤمن له سن الخمسين بالتحديد كشرطين لاسترداد الاشتراكات، فضلا عما إذا كان هذا الاجراء سيسري على المؤمن لهم الذين قاموا بتعاقداتهم في ظل القانون السابق، مستغربا اعتماد 8 سنوات بعدما كانت المدة منحصرة في 4 سنوات في ظل النص الحالي للمدونة.

فيما أشار أحد السادة المستشارين الى أن الطبقة المتوسطة هي الأكثر إقبالا على هذا النوع من العقود، وأن المقتضيات التي جاء بها هذا الاجراء قد تكون لها عواقب عكسية من خلال دفع المواطنين الى نهج طرق أخرى للادخار، من قبيل حساب الدفتر لدى الابناك التي تخول لهم الادخار، واسترجاع أموالهم كلما أرادوا.

جواب الحكومة:

أوضحت السيدة الوزيرة ان المؤمن له يخبر بجميع الشروط التي يتضمنها عقد تأمين التقاعد اثناء توقيعه، بما في ذلك ضرورة مرور 8 سنوات وبلوغ سن الخمسين في حالة إقدامه على استرجاع اشتراكاته، مبرزة ان المستجد في هذا القانون هو الحجز من المنبع في حالة عدم احترام أحد الشرطين.

كما أفاد أنه تم القيام بمجهود كبير لاعتماد نسبة 30% تطبق ابتداء من 5000 درهم كاشتراك شهري مقارنة مع سقف 38% فيما ان غالبية العقود المبرمة في هذا

الاطار لا تتعدى 200 درهم كاشتراط شهري، وبالتالي لن تطبق نسبة 30% أو 38% في 8 سنوات على هذه الفئة.

المادة 31:

ملخص المناقشة:

تمت الإشارة الى ان هذا الاجراء سيدفع نحو نسخ قانون الاقامات العقارية ذات الاستعمال السياحي.

جواب الحكومة:

أوضح السيد الوزير أن قانون الوحدات الموجهة للسياحة قانون عام ينظم اطار اشتغالها، اما هذا الاجراء فيتناول الشق الضريبي لملاءمة أصحاب هذه الوحدات مع الضريبة على الشركات.

المادة 40-I:

ملخص المناقشة:

دعا احد المتدخلين الى تشجيع الشباب للانخراط في الصناعة الثقافية والابداعية من خلال تنظيم وهيكلة هذا القطاع، من أجل خلق فرص شغل للشباب، لاسيما وأن هذا القطاع لا يحتاج الى إمكانيات كبيرة فما يخص التكوين، مطالبا في الآن ذاته إيجاد حلول مناسبة لهذا القطاع، لإتاحة الفرصة امام المقاولين الذاتيين الذين يشتغلون في هذا الميدان لتجاوز تداعيات جائحة كورونا، وعدم الدفع بهذه الفئة للعمل في القطاع غير المهيكل.

هذا، وقد تمت الإشارة الى ان تجربة المقاول الذاتي كانت ناجحة من حيث العدد نظرا للتسهيلات الكبيرة التي منحت لها، غير أنها عرفت بعض العيوب والنواقص على مستوى الممارسات، مفيدا أنه عوض معاقبة المتلاعبين تمت معاقبة التجربة ككل.

من جهة أخرى، تمت المطالبة باحصائيات حول عدد المتلاعبين على مستوى برنامج المقاول الذاتي، والاتيان بمقتضيات زجرية للحد من هذا التلاعب.

وفي نفس السياق، تم التساؤل عن ارقام معاملات المقاولين الذاتيين، خاصة وأن عددا كبيرا منهم توقفوا عن العمل ابان جائحة كورونا، ورغم ذلك واصلوا دفع

ضرائبهم، فضلا على أن نسبة 30% المطبقة كضريبة عندما يفوق رقم الاعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ 50.000 درهم.

فيما اعتبر احد السادة المستشارين ان الحكومة تشرع خارج إطار التعاقد السياسي، مبرزا انه كان من الاجدر تطبيق هذا الاجراء، وفرض الضريبة على المقاولين الذاتيين بالتدرج وعدم اعتماد نسبة 30% مرة واحدة، مقترحا في نفس الوقت وضع معايير دقيقة ومضبوطة مرتبطة باشتغال المقاول الذاتي.

وفي نفس الصدد، تم اقتراح تطبيق هذه الضريبة على مبلغ 100.000 درهم بدل 50.000 درهم، إن لم يكن في ذلك أي أثر سلبي من الناحية الضريبية.

جواب الحكومة:

أكد السيد الوزير أن التضريب بالنسبة للمقاول الذاتي لم تغير، وأنه في إطار تطوير المقاولة الذاتية قامت الحكومة بمبادرات من قبيل برنامج فرصة، مبرزا أن 400.000 من المقاولات يوجد 40.000 فقط ممن يصرحون وبمبلغ 8000 درهم سنويا، موضحا أن رقم المعاملات المحدد في 50.000 درهم تطبق عليه فقط 1% من الضريبة، والمبلغ ما فوق 50.000 درهم هو المعني بنسبة الضريبة المحددة في 30%.

المادة 42 المكررة والمادة 47:

بدون نقاش

المادة 57:

ملخص المناقشة:

تمت المطالبة بتجويد الصياغة المتعلقة بالبند 7 من هذه المادة.

كما اقترح فتح مجال الاستفادة من هذا الاجراء بالنسبة لجميع الشركات مهما كان تاريخ إحداثها، عوض الاقتصار على الشركات المحدثة منذ سنة 2015.

من جهة أخرى، تم الاستفسار عما إذا كانت المدة التي تمت الاستفادة فيها من هذا التحفيز إيجابية بهدف تمديدها.

جواب الحكومة:

أوضح السيد الوزير أن المقاولات التي استفادت من هذا التحفيز بلغت 5254 مقاولة، أما بالنسبة للاجراء الذين شملهم التشغيل في هذا الإطار بلغ 15559 أجير.

المادة 58:

ملخص المناقشة:

ثمن العديد من المتدخلين الاجراء الضريبي الذي يقضي برفع سعر الضريبة على الدخل من 17 في المائة إلى 30 في المئة بالنسبة للضريبة التي تحجز في المنبع بالنسبة للأشخاص الذين يقومون بوظيفة التدريس في مؤسسات التعليم الخصوصي أو التكوين المهني ولا ينتمون لمستخدميها الدائمين، علاوة على أن توحيد سعر الضريبة المحجوزة في المنبع في 30 في المئة منها يعد تكريسا للعدالة الضريبية، في حين دعا أحد المتدخلين إلى ضرورة مراعاة التدرج في فرض الضريبة على الدخل.

وبخصوص الجهة التي تتحمل العبء الضريبي، تم التساؤل عما إذا كان الأمر يتعلق بمؤسسات التعليم الخصوصي أم الأشخاص الذين يقومون بوظيفة التدريس ولا ينتمون لمستخدميها الدائمين مع المطالبة بتقييم أثر هذا الإجراء مستقبلا.

كما استفسر أحد المتدخلين عن النسبة التي يشكلها الأشخاص الذين يقومون بوظيفة التدريس ولا ينتمون إلى المستخدمين الدائمين.

من جهة أخرى، لوحظ أن بعض مؤسسات التعليم الخصوصي لا تقوم بالتصريح بمستخدميها لدى الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي ، وفي نفس الاتجاه، أشار أحد المتدخلين أن هناك بعض الأشخاص في مؤسسة التكوين المهني يحصلون على تقاعد غير كافي، مسجلا الخصاص في بعض التخصصات، مما يدفع مؤسسة التكوين المهني إلى التعاقد مع المتقاعدين الذين يشتغلون بمؤسسة التكوين المهني ولا ينتمون لمستخدميها الدائمين، مشيرا أن أجرتهم غير كافية، وان عدد المتعاقدين قليل، مع إمكانية التحاق عدد كبير منهم بمؤسسة التكوين المهني لفترة مؤقتة ،مما سيخلق إشكالية تتمة المقررات والبرامج الدراسية.

جواب الحكومة:

أكد السيد الوزير المنتدب أن عدد المتعاقدين هو 35975، معتبرا أن الهدف من هذا الإجراء ليس رفض الحكومة لجوء مؤسسات التعليم الخصوصي إلى التعاقد واللجوء إلى خبراء،

وإنما أداء هذه المؤسسات أجور هؤلاء المتعاقدين وأيضا أداء الضريبة على الدخل للدولة أسوة بالأشخاص الدائمين بالمؤسسة.

المادة 59:

ملخص المناقشة:

ثمن العديد من المتدخلين الإجراء الضريبي الذي يهدف إلى إصلاح الضريبة على الدخل وتخفيف العبء الضريبي على بعض الفئات من الموظفين.

وبخصوص فرض خصم 35 في المئة من الضريبة على الدخل على الأشخاص غير المنتمين إلى الفئات المهنية الذين يقل أو يساوي دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليهم الضريبة 78000 درهم، تمت المطالبة بعدم منح الخصم لأصحاب الدخول المرتفعة.

كما تمت الدعوة إلى تخفيض سعر الضريبة على الدخل من 35 في المئة إلى 30 في المئة على غرار الضريبة على الشركات وذلك من أجل تحقيق العدالة الضريبية.

في حين اعتبر أحد المتدخلين أن فئة الأجراء والطبقة العاملة غير راضية على هذا الإجراء لأنه لا يرمي إلى تحقيق العدالة الضريبية، مشيرا أن 75 في المئة من الضريبة على الدخل متأتية من الأجراء، ويتم حجزها في المنبع، متسائلا عن أثر هذا الإجراء.

كما تمت الإشارة إلى أن الميزانية المخصصة لهذا الإجراء والتي تبلغ 2.4 مليار درهم كان حريا أن تحول إلى انخفاض أسعار المحروقات وبالتالي أسعار المواد الأساسية، فضلا عن كون إصلاح التقاعد أدى إلى زيادة الاشتراكات على الطبقة العاملة.

وفيما يخص إعفاء الثلثين من الأجراء من الضريبة على الدخل، تمت الدعوة إلى زيادة أجرتهم الشهرية ورد الاعتبار للطبقة العاملة.

واستفسر أحد المتدخلين عن المبلغ الأدنى والأقصى جراء الإصلاح المتعلق بالضريبة على الدخل.

كما تم التساؤل عما إذا كان تخفيض الضريبة على الدخل بمثابة بداية تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي لـــ 30 أبريل 2022، وعن تأثير هذا الإجراء المتعلق بالضريبة على الدخل على وضعية المتقاعدين نظرا لارتفاع الأسعار، مطالبا بتحسين وضعيتهم المالية.

جواب الحكومة

أكد السيد الوزير المنتدب أن المبلغ الذي ستتم زيادته للموظفين والأجراء برسم مراجعة الضريبة على الدخل هو 75درهم شهريا كحد أدنى، ومبلغ 158درهم شهريا كحد أقصى، وبخصوص المتقاعدين أوضح أن 89 في المئة معفيين من الضريبة على الدخل وان 11 في المئة فقط هم الخاضعين للضريبة على الدخل.

وأضاف أن إصلاح الضريبة على الدخل ليس نهائيا، وإنما هو تجسيد لتصور شامل من أجل المرور من نظام التصريح التلقائي بالدخول إلى نظام الحجز في المنبع لجميع المهن أسوة بالأجراء في إطار العدالة الضريبية وسيتم إجراء تقييم مرحلي ومستمر لهذا النظام، مبرزا أن الثلثين من الأجراء غير معنيين بالضريبة على الدخل، وأن تكلفة الحوار الاجتماعي بلغت 9.2 مليار درهم في السنة، كما أن الحوار القطاعي مع وزارة التربية والتكوين في أطواره النهائية.

المادة 60

بدون نقاش

المادة 61

ملخص المناقشة:

بخصوص الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري ويكون إجمالي أصولها الثابتة بنسبة 75 في المئة على الأقل، استفسر أحد المتدخلين عن سبب الانتقال من نسبة 75 في المئة إلى نسبة 50 في المئة. مطالبا بإحصائيات حول عدد هذه الشركات التي تشتغل وفق هذا النظام.

جواب الحكومة:

أشار السيد الوزير المنتدب أن عدد الشركات هو 2356 شركة تشتغل وفق هذا النظام، كما أن الهدف من هذا الإجراء هو تشجيع هذه الشركات.

المواد 63 و64 و66 -I و 68

ملخص المناقشة:

ثمن أحد المتدخلين الإجراء المتعلق بالإبقاء على خصم 40 % من مبلغ إجمالي الدخل العقاري مع الحفاظ على الاجراء المتعلق بالإعفاء من الضريبة على المبلغ الإجمالي للدخول العقارية السنوية الذي لا يتجاوز مبلغ 30.000 درهم.

كما تمت الإشارة إلى إشكالية تقويم العقارات المتأتية من الإرث، والمطالبة بإجراء تقويم لها أثناء الحصول على الإرث وليس بناء على الثمن الذي اشترى به الهالك، مع الدعوة إلى الإعفاء من ضريبة العقارات المتأتية من الإرث.

وفيما يخص الدخول العقارية الخاضعة للضريبة والتي تضم شطرين، شطر أول يخضع لخصم 40 % وسعر الضريبة يحدد في 10 %، والشطر الثاني يرتبط بسعر ضريبي في 15 %، تساءل أحد المتدخلين عما إذا كانت الإدارة لا تزال تعتمد هذا الاجراء، وعن مدلول عبارة " ابرائي "، مستفسرا عما إذا كان إجراء الحجز في المنبع للمكتري اختياري أم أصبح إجباريا، لاسيما وأن الإدارة لها الحق في المراجعة الضريبية، مثيرا إشكالية السومة الكرائية التي تكون منخفضة بين الأصول والفروع مقارنة مع الأغيار.

وفيما يرتبط بالإجراء المتعلق بتحسين الولوج إلى السكن الرئيسي، طالب مجموعة من المتدخلين بخفض ثمن تفويت العقار إلى مبلغ مليون درهم بدل مبلغ 4 مليون درهم ومنح امتياز لمدة ست (6) سنوات من أجل استهداف فئات أخرى، وفي السياق ذاته، تمت الإشادة بالإجراء المعمول به حاليا نظرا للنتائج التي حققها.

وفي هذا الإطار، تم التساؤل عن مدلول " السكن الرئيسي" بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، وعن مدلول " السكن الرئيسي" بالنسبة للزوجة في حالة الالتحاق بالسكن الرئيسي للزوج. مع المطالبة بتدقيق هذا المدلول وتحديد معايير ووسائل الاثبات.

وفيما يرتبط بإعفاء الأراضي التي شيد فوقها البناء في حدود مساحة مغطاة خمس (5) مرات، تمت المطالبة بالرفع من هذه النسبة خاصة في المدار القروي.

في حين طالب أحد المتدخلين بمنح الاعفاء على السكن الرئيسي عدة مرات بدل مرة واحدة، مستفسرا عن سبب الالتزام بإعادة الاستثمار في اقتناء عقار مخصص للسكنى داخل أجل لا يتعدى ست (6) أشهر من تاريخ تفويت العقار الأول المخصص للسكنى الرئيسية.

في حين اعتبر أحد المتدخلين أن مدة ست (6) أشهر غير كافية، مطالبا بتمديد هذا الأجل لاسيما في بعض المدن.

من جهة أخرى، وبخصوص إيداع مبلغ شراء العقار لدى الموثق، تم التساؤل عن سبب حصر ايداعه لدى الموثق، مطالبا بإيداعه أيضا لدى المحامي أو العدول.

جواب الحكومة:

أشار السيد الوزير المنتدب أن القيمة المحاسبية أثناء التملك هي التي تعتمد أثناء احتساب الضريبة وليس الثمن الذي اشترى به الهالك بعد انصرام 50 أو 60 سنة، وأن الضريبة تحتسب على الفرد أثناء لحظة التملك ولحظة البيع.

وفيما يخص مدلول عبارة " ابرائي " أكد أن الإدارة لها الحق في مراجعة الضريبة، وفي حالة الغش فإن الإدارة تتدخل لإصلاح الوضعية.

وفيما يرتبط بالضريبة على العقارات المتأتية من الإرث، أوضح أنها معفية من الضريبة.

وفي الشق المرتبط بالأصول والفروع، أفاد أنه في حالة ما إذا كان الفارق للسومة الكرائية للمحل تقل عن السومة الكرائية للمحلات المجاورة بشكل كبير، فإن الإدارة تعمد على إجراء مراقبة التصريحات للدخول العقارية المصرح بها، مستدلا في ذلك بكون الهبات بين الأصول والفروع معفية من الضريبة.

من جهة أخرى، أوضح أن مدلول السكن الرئيسي واضح، الا انه يطرح بعض الإشكاليات في بعض الحالات الخاصة، والحكومة والبرلمان يجب أن يعملوا على اقتراح حلول من أجل تقليص الحالات الاستثنائية، مشيرا الى أن المغاربة المقيمين بالخارج لهم الحق في اختيار السكن الرئيسي فوق التراب الوطني، كما أنهم يستفيدون من نفس الامتيازات التي يستفيدون منها المواطنون المغاربة. مضيفا أن عملية تفويت العقار المخصص للسكنى الرئيسية قبل انصرام أجل ست (6) سنوات إجراء تقوم به الدولة من أجل تشديد مراقبة البائع حتى لا يقوم بالمضاربة، أما في حالة انصرام أجل ست (6) سنوات فإن الحكومة لا يمكنها متابعة مسار الأشخاص بخصوص سكناهم الرئيسية، مشيرا أنه تم إجراء 1264 عملية تفويت في السنة، مبرزا أن هناك مليون مواطن مغربي يقطن بدور الصفيح ويعاني من الهشاشة، ويجب البحث عن سبل حصولهم عن سكن لائق، مضيفا أن الحكومة تهدف من خلال هذا الاجراء استفادة حوالي 4 مليون شخص من السكن الرئيسي، وفي حالة ما إذا أراد الحصول على سكن رئيسي للمرة الثانية فإنه يخضع للقانون العام.

المادة 73:

ملخص المناقشة:

تم الاستفسار عما إذا كان الأجراء الذين يشتغلون لدى شركات التأمين وإعادة التأمين المكتسبة لصفة " القطب المالي للدار البيضاء " معفيين من أداء الضريبة على الدخل المحددة في مبلغ 4 مليون درهم.

فيما اعتبر أحد المتدخلين أن نسبة الضريبة على الشركات المحددة ظاهريا من الدخول الإجمالية الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ الأجنبي والمكتسبة لصفة " القطب المالي للدار البيضاء " هي 20 % بينما النسبة المحددة باطنيا هي 15 %، وفي هذا الإطار، تم التساؤل عما إذا كانت هذه النسبة المحددة في 15 % ظاهرة للمستثمرين الأجانب أم لا، وعن كيفية تفسير هذا الاختلاف لهم.

وفيما يخص تحديد السعر الإبرائي بنسبة 30 %في الضريبة على الدخل بالنسبة للأتعاب والمكافآت المدفوعة إلى الأطباء غير الخاضعين للرسم المهني والذين يقومون بأعمال جراحية في المصحات والمؤسسات الاستشفائية، أثار أحد المتدخلين إشكالية ضبط إدارة الضرائب للقيمة

الحقيقية للأتعاب المتقاضاة في المصحات التي يشتغلون بها كونهم يؤدون نسبة 30 % بصيغة إبرائية، مما يحول دون القيام بالمراجعة الضريبية من طرف إدارة الضرائب.

جواب الحكومة:

أوضح السيد الوزير المنتدب أن الأجراء لدى شركات التأمين وإعادة التأمين المكتسبة لصفة " القطب المالي للدار البيضاء " معفيين من أداء الضريبة على الدخل.

وفيما يرتبط بتحديد نسبة الضريبة على الدخل على الشركات المحددة في 15 % من الدخول الإجمالية الناتجة عن رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ الأجنبي والمكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"، أشار السيد الوزير المنتدب الى أن القطب المالي للدار البيضاء يتوفر على خصومات "Déductions " إسوة بنماذج أقطاب مالية عالمية من قبيل " Place de Paris" و " Place de Londres" تمكن من ضبط تحقيق نسبة 15 % بغية الحفاظ على القدرة التنافسية لهذا القطب، مبرزا أنه يتم الاشتغال على ذلك مع القطب المالي للدار البيضاء، معتبرا أن الرهان المطروح اليوم ليس الضريبة على الشركات في هذا القطب والتي يقدر مدخولها الكامل بمبلغ 300 مليون درهم، وإنما هو تعزيز موقعه في الساحة العالمية وبين الأقطاب العالمية، خاصة وأن المنافسة اليوم قوية في إفريقيا، مستدلا في ذلك بنموذج رواندا، نيجريا، مصر وغيرها ممن اشتغلت على إحداث أقطاب مالية، مضيفا أن القطب المالي للدار البيضاء يحظى بموقع جيد ومتميز افريقيا.

المادة 82-I:

بدون نقاش

المادة 82 مكررة ثلاث مرات-I:

بدون نقاش

المادة 86:

ملخص المناقشة

نوه بعض المتدخلين بالإجراء المتعلق بالإدلاء بالإقرار السنوي وفق نموذج مبسط تعده الإدارة، فيما دعا آخرون إلى تعميم هذا الإعفاء على جميع المهن و الحرف.

كما تم التساؤل عن الإمكانيات المتاحة للفلاح البسيط من أجل تعبئة الاستمارة، مشيرا إلى صعوبة عملية التصريح بالنسبة لهذه الشريحة.

ومن جهة أخرى، تم الاستفسار حول علاقة السجل الوطني الموحد بالتصريح المتضمن في هذه المادة، مع الدعوة إلى تعميم إجراء التحفيظ الجماعي.

فيما عبر جانب آخر عن التخوف من أن يصبح هذا الإجراء ملاذا للتهرب الضريبي لبعض الأشخاص الذين يمتلكون صنفين من المهن.

جواب الحكومة:

في معرض جوابه على تساؤلات السادة المستشارين، أكد السيد الوزير المنتدب أن هذا الإجراء لا يهم فرض ضريبة جديدة بقدر ما هو إجراء تقني، مشيرا إلى أن الأشخاص الذاتيين في المجال الفلاحي يساهمون بما يقارب 55 مليون درهم سنويا، في حين أن مساهمات الأشخاص المعنويين تبلغ ما يقارب 550 مليون درهم، أي أن القطاع الفلاحي يساهم بحوالي 600 مليون درهم كمدا خيل ضريبية، موضحا أن هذا الإجراء يهدف إلى تحقيق العدالة الضريبية و ضمان حقوق الفلاح الصغير.

المادة 99:

ملخص المناقشة:

في معرض مناقشتهم لمضامين هذه المادة، اتجه بعض المتدخلون إلى اعتبار أن الإجراء الذي تنص عليه يأتي في إطار الإصلاح الشمولي للضريبة على القيمة المضافة الذي تمت المطالبة به والذي يعتبر من مخرجات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح

الضريبي وكذا المناظرة الوطنية للجبايات، عبر تطبيق سعر موحد للضريبة على القيمة المضافة.

ومن جانب آخر، تساءل بعض المتدخلون عن السبب في إعفاء مهن "الأطباء "من الضريبة على القيمة المضافة وعدم استفادة "المحاميين" من هذا الإعفاء، و عن أساس المفاضلة بين المهنتين، كما تم الاستفسار عن مبرر رفع الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لفئة المحامين الذين يتجاوز رقم معاملاتهم مليون درهم والذين يؤدون الضريبة على القيمة المضافة بصفة شهرية، في حين لا يتم استفادتهم من الإعفاء على الضريبة على القيمة المضافة في حالة شراء بعض المقتنيات كالسيارات مثلا.

كما تمت الإشـــارة إلى اختلاف طبيعة مهنة المحاماة بالنظر للمهن الأخرى الخاضـــعة لنفس التضـــريب، على أســـاس أن المعدات التي يتم اقتناءها كالتجهيزات المكتبية و البرامج المعلوماتية لا يتم بشكل سنوي بخلاف المهن الحرة الأخرى.

وفي نفس الإطار، تم اقتراح الإبقاء على نسبة 10في المائة مع الحق في الخصم نظرا لخصوصية مهنة المحاماة، فضلا عن كلفة التقاضي التي هي في الأصل تنبني على مبدأ مجانية التقاضي.

المادة 124:

بدون نقاش

المادة 139 -VI

بدون نقاش

المادة 144-I-(جيم ودال)

ملخص المناقشة

ثمن أحد المتدخلين الإجراء المتضمن في هذه المادة باعتباره تنزيلا لمقتضيات المناظرة الوطنية حول الجبايات، في إطار تنزيل الحد الأدنى للضريبة من 0.5 في المائة إلى 0.25 في المائة مشيرا إلى أن الشريحة التي كانت تدخل في 0.25 في المائة؛ معظمها تختص ببيع المواد الأولية والأدوية، داعيا إلى الخفض من نسبة الحد الأدنى للضريبة لهذه الفئة لرفع هامش الربح لديها.

تساءل أحد المتدخلين حول مدى وجود معطيات حول العدد الإجمالي للشركات النائمة، والشركات التي تمت مراقبتها من طرف الإدارة العامة للضرائب.

كما تمت الدعوة إلى توحيد نسبة الحد الأدنى للضريبة وتحديده في 25في المائة بالنسبة للمهن الحرة، وذلك لتطبيق سعر موحد.

جواب الحكومة

أوضح السيد الوزير أن الجواب على هذه المداخلات مضمن في تقديم المادة 173.

المواد 146 و151 و152 و156 و157 و160 المكررة و165 و170 و171:

بدون نقاش

المادة 173 III:

ملخص المناقشة:

أفاد أحد المتدخلين أن المقتضى الضريبي المتعلق بمراجعة نظام فرض الضريبة على المحامين أضحى يشكل نقاشا مجتمعيا، مشيرا أن منهجية كما أن الصورة التي تم تسويقها لدى المجتمع توحي أن المحامي يرفض أداء الضريبة.

وأضاف أن إدارة الحكومة لهذا الموضوع كانت خاطئة، حيث أوضح أنه كان من الأجدر مناقشة الموضوع بشكل هادئ عكس أن يتم خارج المؤسسات الدستورية مما

خلق حالة احتقان كان من الممكن تفاديها، فضلا عن عدم احترام المقاربة التشاركية كون وزارة العدل ليست لها الوصاية على مجالس هيئة المحامين وأن هذه المهنة مستقلة ومؤطرة بقانون.

واعتبر من جهة نظره أن الاشكال لا يقتصر على المبلغ الذي سيؤديه المحامي وإنما يتعلق بمسألة المبدأ، موضحا أن الإجراء الجديد أقرب إلى مبدأ التضريب ولا يقتصر على مسألة التحصيل فقط، مستحضرا النموذج الذي ستعده الإدارة لهذا الغرض والذي يتضمن بيانات من بينها الرقم الوطني المهني ورقم التعريف الضريبي للمحامي.

وفي نفس السياق، أشار السيد المستشار أنه في إطار التحول الذي تعرفه منظومة العدالة ومخرجات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، ستكون مراجعة للقانون المؤطر لمهنة المحاماة وكذا لقانون المسطرة المدنية والذي من الأجدر أن تتم فيه دراسة بعض الأمور التي تخص شروط مزاولة هذه المهنة وكذا البيانات المتعلقة بالمحامي.

من جهة أخرى، تمت الإشارة إلى أنه من خلال التدبير المتعلق بأداء تسبيق عن الضريبة على الدخل سيتحمل المتقاضي جزءا من الضريبة المفروضة على أرباح المحامي زيادة على الرسوم القضائية التي يتحملها.

كما تساءل أحد المتدخلين إن كانت من صلاحيات كتابة الضبط أن تقوم باستخلاص هذه الضريبة، علما أن المحامين يعرفون إشكالات فيما يخص أداء الرسوم القضائية الخاصة بملفاتهم مما سيزيد من عرقلة العمل القضائي بالمحاكم، مضيفا أن بعض الملفات يكون التعويض عنها ضعيفا مما لا يترك هامشا للمحامي مما سيشجع على التهرب الضريبي والتعامل ب "noir" باستثناء المكاتب التي تتعامل مع المؤسسات الكبرى والشركات، حيث تمت المطالبة بتأجيل هذا الإجراء الضريبي للسنة المقبلة. في المقابل، اعتبر أحد السادة المستشارين أن النقاش الذي يعرفه المجتمع بخصوص هذا التدبير مسألة صحية تعبر عن الجو الديمقراطي الذي تعيشه بلادنا.

كما تمت الإشارة أن هذا الإجراء هو بمثابة وسيلة لتمكين الإدارة الضريبية من تتبع النشاط المهني حيث أوضح أحد المتدخلين أنه وعلى الرغم من تزايد عدد المحامين إلا أن المداخيل الضريبية التي تحصلها الدولة لا تعكس التطور الذي تعرفه هذه المهنة.

هذا، وثمن بعض المتدخلون مقاربة الحكومة بخصوص إيجاد حل توافقي لهذا الملف.

جواب الحكومة:

أكد السيد الوزير أنه وبمبادرة من رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس النواب والحكومة منفتحة على الحوار، مشيرا أنه تم عقد عدة لقاءات مع جمعية هيئات المحامين ووزارة العدل مع إشراك الإدارة الضريبية، حيث أوضح أن الحكومة في إطار منهجية تواصلها فضلت عدم التواصل مع الرأي العام حول مخرجات اللقاءات إلى حين التوصل إلى حل نهائي وعندئذ سيتم إعطاء التفاصيل والتدقيقات الضرورية.

كما أضاف أن الدولة توفر المساعدة القضائية ومن واجبها أن تضمن التقاضي لمن لا دخل له (60 مليون درهم من الميزانية العامة للدولة)، وبالتالي فالمواطن الهش معفى من أداء هذه الرسوم، مشيرا أن مسألة الجانب الاجتماعي للمحامي خارج نطاق هذا القانون.

المواد من 174 و179 II و184 و191 و194 و222و224 و228 و232 VIII و241 المكررة و247 (XXXVIIو XXXVIII وXXXIX) و268 و270 و273 :

بدون نقاش

البند II المتعلق بتميم المدونة العامة للضرائب بمواد جديدة

البند II :

بدون نقاش

المادة 15 المكررة:

ملخص المناقشة:

أشار أحد المتدخلين أن هذا التدبير سيشكل عبئا إضافيا على المقاولات، حيث ستقوم بمعالجة إضافية من أجل الاقتطاع في المنبع، كما أنه ستنتج عنه نزاعات ضريبية بين الملزمين والإدارة مما سيجعل الموظف منهمكا في حل مشاكل الاستردادات الضريبية عوض التركيز على مهمة المراقبة، مما سيفوت على الإدارة الضريبية مهمة التحصيل.

هذا، واستغرب السيد المستشار أن يكون الحجز في المنبع مطبقا حتى على المكافآت المدفوعة بين الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات خصوصا أن هذه الأخيرة تؤدي الضريبة على الشركات من خلال تسبيقات (Acomptes de l'IS).

كما تمت الإشارة إلى صعوبة تطبيق هذا الإجراء على أصحاب المهن الحرة على خلاف الأجراء كون هاته الفئة يمكنها الاشتغال مع العديد من الأطراف، فضلا عن التأخر في الأداء المعروفة به المؤسسات والإدارات العمومية مما سينعكس سلبا على مستوى السيولة لأصحاب هاته المهن وخاصة الفئات الصغيرة منها، بالإضافة إلى الدور المحوري الذي تلعبه أصحاب المهن الحرة التي تدخل في إطار الطبقة المتوسطة باعتبارها صمام أمان المجتمع.

من جهة أخرى، طالب بعض المتدخلين بضرورة تحقيق العدالة الجبائية ومساهمة كل الفئات، حيث تمت المطالبة بالتفكير في آليات لتقييم المتهربين من أداء الضرائب.

جواب الحكومة:

أوضح السيد الوزير أن الهدف من هذه الإجراءات هو تحويل الضريبة على الدخل مبنية على التصريح التلقائي إلى ضريبة مبنية على الحجز المنبع، مشيرا أن هذا الإجراء يأتي تنزيلا لمقتضيات القانون الإطار المتعلق بالجبايات، مضيفا أن الأمر لا يتعلق بتقديم تسبيقات للإدارة وإنما فرض ضريبة عن طريق الحجز من المنبع حين يستخلص الملزم المكافآة وليس حتى يقوم بوضع الإقرار بمجموع الدخل السنوي في آخر السنة.

هذا، وأفاد أن الهدف الأساسي هو توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض نسب الضريبة في المستقبل بغية جعل وجهة بلادنا أكتر استقطابا بالنسبة للمستثمرين.

المادة 45 المكررة :

بدون نقاش

المادة 161 المكررة أربع مرات:

بدون نقاش

مادة 169 المكررة مرتين:

ملخص المناقشة:

تمت المطالب بتقديم توضيحات بشأن مقتضيات هذه المادة

جواب الحكومة:

أوضح السيد الوزير أن القانون يخول للإدارة حق في الاطلاع على المعلومات التي تحتاجها، مشيرا أن هاته الأخيرة تتوصل بعدة طلبات من مختلف الإدارات والهيئات العمومية (مكتب الصرف، بنك المغرب ...)، حيث أن الإجراء من شأنه تقنين هذا الإطار ومنحه السند القانوني وتحديد ما يمكنها الحصول عليه.

المادة 228 المكررة :

بدون نقاش

المادة 234 المكررة أربع مرات :

ملخص المناقشة:

أشار أحد المتدخلين إلى صعوبة تطبيق هذا الإجراء على أرض الواقع نظرا لطبيعة الواقع المغربي، مشيرا إلى أن الملزم ليس من عادته طلب الرأي المسبق لإدارة الضرائب وتبليغها بعملية البيع، بالإضافة إلى كون أجل 60 يوما بعد تسليم الطلب يبقى طويلا بالنسبة للمالك أو المنعش العقاري.

كما تم التساؤل على أي أساس ستعتمد الإدارة في جوابها في تحديد ثمن البيع، وإن كان هذا الإجراء يمس مبدأ حرية الأسعار ومنطق السوق.

من جهة أخرى، ثمن أحد السادة المستشارين هذا الإجراء الذي سيعمل على حل إشكالية بيع العقارات وكذا المنازعات الضريبية التي تصاحبها.

جواب الحكومة:

أفاد السيد الوزير أن نسبة كبيرة من المبادلات العقارية تعرف منازعات مع إدارة الضرائب وتعرف إشكاليات، مما يضع عدد كبير من المواطنين في صعوبات (آلاف الأشخاص تأتيهم مراجعات ضريبية)، مشيرا أنه للحد من هذا الإشكال وتجاوز المراجعة الضريبية بعد مرور أربع سنوات أو أكثر)، يتعين على المالك طلب الرأي المسبق لإدارة الضرائب داخل أجل 30 يوما من تاريخ إبرام عقد الوعد بالبيع، والتي تسلمه شهادة تصفية الضريبة أو الإعفاء حسب الحالة، أما في حالة ما إذا لم يرد طلب الرأي المسبق، فعليه بدفع الفرق بين مبلغ الضريبة المصرح به و 5% من ثمن التفويت كضمانة إذا تبين أن ثمن البيع المصرح معقول وليس هناك إشكال.

أضاف أن ما يقارب 71% من هؤلاء الأشخاص لا يؤدون ما عليهم، مستحضرا أن الباقي استخلاصه من هذه العمليات بلغ 24,7 مليار درهم، وهو ما يعادل مداخيل الضريبة على الشركات.

البند III المتعلق بنسخ احكام بعض مواد المدونة العامة للضرائب

البند III:

بدون نقاش

المادة 7 III:

بدون نقاش

المادة 82 المكررة مرتين :

بدون نقاش

البند IV: المتعلق بدخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية

البند IV:

بدون نقاش

تحفيز التشغيل

المادة 7:

تقديم:

يهدف هذا التدبير الى تمديد أجل الاستفادة من آلية تحفيز التشغيل المحدثة بموجب المادة 7 من قانون المالية لسنة 2015 لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات، إلى غاية 31 دجنبر2026. وذلك في إطار التدابير المتعلقة بتحفيز ودعم التشغيل وكذا تحسين تنافسية المقاولات.

حيث تستفيد المقاولات والجمعيات والتعاونيات، من المزايا التي يخولها برنامج تحفيز التشغيل، في حدود عشرة (10) أجراء على الأكثر ولمدة 24 شهر، وتتمثل هذه التحفيزات في:

- تحمل الدولة لحصة المشغل المتعلقة بالاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكذا المتعلقة برسم التكوين المهني؛

- الإعفاء من الضريبة على الدخل في حدود أجر لا يتعدى 10.000 درهم.

تمنح هذه المزايا، ابتداء من تاريخ تشغيل الأجير، وفق الشروط التالية:

- أن يتم تشغيل طالب العمل في إطار عقود الشغل غير محددة المدة؛

- أن يتم تشغيل طالب العمل داخل أجل 24 شهرا ابتداء من تاريخ استغلال المقاولة أو الجمعية أو التعاونية.

وللإشارة، بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج، منذ انطلاقته وإلى متم شهر يونيو 2022، ما يناهز 55.600 أجير، كما بلغ عدد المقاولات والجمعيات والتعاونيات المستفيدة ما مجموعه 15.842 منشأة.

بدون نقاش

إعانة الدولة لدعم السكن

المادة 8:

تقديم:

يهدف هذا التدبير إلى إحداث إعانة الدولة لدعم السكن لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي وذلك وفق الشروط الواردة في هذه المادة.

ويندرج تقديم هذا الدعم في إطار مقاربة جديدة تروم إعادة توجيه سياسة الدولة المتعلقة بالتحفيزات في هذا المجال من سياسة قائمة على التحفيزات الضريبية وتوفير الوعاء العقاري العمومي لفائدة المنعشين العقاريين نحو سياسة قائمة على الإعانات المالية الموجهة للفئات المستهدفة والمؤهلة لذلك.

وسيمكن هذا الإجراء الجديد من دعم الطلب على اقتناء السكن ، وذلك بهدف إعطاء دينامية لقطاع العقار الذي يضطلع بدور مهم في التنمية الاقتصادية، وضمان استعمال أمثل وأكثر استهدافا للموارد العمومية.

ملخص المناقشة

أثارت هذه المادة مجموعة من التساؤلات والتي نبرزها على الشكل التالي :

- ما هي المعايير التي حددتها الحكومة للإستفادة من هذا الدعم؛

- هل ستبقى أثمنة السكن الاجتماعي كما هي عليه حاليا أم سيطبق عليها منطق السوق، مما قد يؤدي إلى حرمان الفئات ذات الدخل المحدود؛

- - هل سيستفيد صاحب السكن الرئيسي من الإمتيازات الضريبية الممنوحة لهذا النوع من السكن في حالة بيعه؛

- هل سيستمر الإرجاع الضريبي (الضريبة على الدخل) الممنوحة عند الإقتناء للسكن الرئيسي؛

- لماذا تم استثناء العدول والمحامون من هذا الإجراء والاقتصار على الموثقين.

كما أفاد أحد المتدخلين أن الرهن يعطي حق الأولوية والتتبع في حالة البيع، حيث يمكن للإدارة الضريبية تتبعه، مقترحا منع التفويت خلال الأربع سنوات، كون الرهن لا يمنع من التفويت، وبالتالي القطع مع حالات الريع التي تعرفها هذه العمليات.

هذا، وأشار أحد السادة المستشارين إلى ضرورة التنصيص على أن هذه المساعدة تمنح مرة واحدة مع تخصيص هذا السكن كسكن رئيسي لأربع سنوات على الأقل.

جواب الحكومة:

أفاد السيد الوزير أن النصوص التنظيمية المتعلقة بهذا الدعم في طور الدراسة من قبل الوزارة الوصية، مشيرا أن الأساس هو إستفادة المواطن في أحسن الظروف لإقتناء سكنه الرئيسي مع مراعاة خصوصيات كل جهة في أثمنة العقار.

II. - الموارد المرصدة

الموارد المرصدة للجهات

المادة 9:

تقديم:

تطبيقا لأحكام المادة 188 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، ترصد نسبة 5% من حصيلة الضريبة على الشركات لفائدة الجهات، وتقدر الحصة العائدة للجهات من هذه الضريبة برسم 2023 ب 3,239 مليار درهم توزع كالتالي :

- 2,915 مليار درهم لفائدة الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات؛

- 324 مليون درهم لفائدة صندوق التضامن بين الجهات.

بدون نقاش

المادة 10:

تقديم:

تطبيقا لأحكام المادة 188 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، ترصد نسبة 5% من حصيلة الضريبة على الدخل لفائدة الجهات، ويبلغ اجمالي الموارد المتأتية من الضريبة على الدخل والمرصودة للجهات برسم سنة 2023، مبلغ 2,530 مليار درهم ويوزع كالتالي:

- 2,277 مليار درهم لفائدة الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات؛
- 253 مليون درهم لفائدة صندوق التضامن بين الجهات.

ويجب التذكير أنه سيتم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023 تعبئة موارد اضافية لفائدة الجهات لبلوغ 10 ملايير درهم، وذلك تطبيقا للالتزامات التي نص عليها الفصل 141 من الدستور وكذا المادة 188 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

وتتمثل هذه الموارد الإضافية في:

- 3,617 مليار درهم برسم مساهمة الميزانية العامة؛
- و614 مليون درهم برسم حصة الجهات من الرسم المفروض على عقود التأمين.

بدون نقاش

تثبيت المبالغ المرصدة في ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

المادة 11

تقديم

تهدف هذه المادة الى الترخيص بتثبيت المبالغ المرصدة في ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة.

وتجدر الإشارة أنه وفقا للفقرة الرابعة من المادة 8 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، يمكن رصد بعض المداخيل لبعض النفقات في إطار ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة .

وهو ما يشكل استثناءً لمبدأ عدم تخصيص موارد معينة لنفقات محددة باعتباره احد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها تدبير المالية العمومية.

ولتجديد هذا الإذن يتم كل سنة، إدراج مادة في هذا الشأن، في قانون المالية.

بدون نقاش

مر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تغيير مر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

المادة 12

تقديم

تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، تغير تسمية مر افق الدولة المسير بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني على الشكل التالي:

-"المستشفى العسكري بالعيون" ب "المستشفى العسكري الحسن الثاني بالعيون"؛

-"المستشفى العسكري بالداخلة" ب "المستشفى العسكري محمد السادس بالداخلة"؛

-"المستشفى العسكري بكلميم" ب "المستشفى العسكري مولاي الحسن بكلميم"؛

-"المركز الطبي الجراحي العسكري بأكادير" ب "المستشفى العسكري وادي الذهب بأكادير".

بدون نقاش

حذف مر افق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

المادة 13

تقديم

يهدف هذا المقترح الى حذف مرفقي الدولة المسيرين بصورة مستقلة التاليين:

- **مصلحة تقييم المنتوجات الغابوية؛**
- **المنتزه الوطني لسوس ماسة.**

وتجدر الإشارة ان هذين المرفقين المسيرين بصورة مستقلة كانا تابعين للهياكل التنظيمية لإدارة المياه والغابات وتدرج ميزانياتهما بميزانية الدولة. إلا انه بعد إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات كمؤسسة عمومية ذات استقلال مالي بموجب القانون رقم 52.20 ، يستوجب حذف هذين المرفقين(الحوامل الميزانياتية) من ميزانية الدولة،

وستباشر الوكالة الوطنية للمياه والغابات تنفيذ وتمويل المهام التي كان يضطلع بها هذان المرفقان في اطار ميزانيتها الخاصة.

بدون نقاش

الحسابات الخصوصية للخزينة

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى

" صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات"

المادة 14

تقديم

يهدف هذا التدبير الى:

- تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى

" صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات" لتمكينه من تحمل تكاليف المنافع الممنوحة للمستثمرين في إطار أنظمة دعم الاستثمار المنصوص عليها في الميثاق الجديد للاستثمار مع مراعاة مواصلة تنفيذ واحتساب الاتفاقيات وعقود الاستثمارات المبرمة مع الحكومة في إطار تنزيل مخطط تسريع التنمية الصناعية وكذا الاتفاقيات المتعلقة

بإنعاش الاستثمارات الموقعة في إطار القانون الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق للاستثمارات.

- تغيير تسمية هذا الحساب ليصبح "صندوق إنعاش الاستثمارات" نظرا للطابع المتعدد القطاعات لعمليات الاستثمار التي سيتحملها هذا الحساب .

وتجدر الإشارة الى انه تم برسم مشروع قانون المالية هذا، رصد مبلغ 3,353 مليار درهم لفائدة هذا الحساب لدعم الاستثمارات خاصة المنتجة منها، باعتبارها رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وانفتاحه على القطاعات الواعدة، الكفيلة بخلق أكبر عدد من فرص الشغل القارة.

بدون نقاش

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة"

المادة 15 :

تقديم

يهدف هذا التدبير إلى تمكين الحساب المسمى "حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" من تحمل النفقات المتعلقة بمساهمة الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها لفائدة مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي هذه الجماعات **وذلك تطبيقا لمقتضيات المادة 12 من القانون رقم 37.18 المتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية التي تنص على أن من بين موارد هذه المؤسسة** مساهمات الجماعات الترابية.

ملخص المناقشة:

تمت المطالبة بتقديم معطيات حول كيفية التمويل.

جواب الحكومة:

أفاد السيد الوزير أن القانون المتعلق بمؤسسات الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية قد خرج حيز الوجود، وبالتالي كان من الضروري إحداث تحويل في

باب النفقات حتى يتم تحويل الموارد والإمكانيات اللازمة لهذه المؤسسة حتى تؤدي مهامها وفق البرامج المسطرة.

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها"

المادة 16:

التقديم:

يهدف هذا التدبير تغيير الحساب المسمى "صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها" بغية توسيع مجال تدخل هذا الحساب، ليشمل النفقات المتعلقة بالعمليات المرتبطة بمجال التطهير الصلب، لاسيما الفرز والتدوير وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها.

وبالموازاة مع ذلك سيتم تغيير تسميته وذلك على النحو التالي: "صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها".

بدون نقاش

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى " الصندوق الوطني لتنمية الرياضة"

المادة 17:

التقديم:

يهدف هذا المقترح الى تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى" الصندوق الوطني لتنمية الرياضة" من اجل تمكينه من تحمل النفقات المرتبطة بخدمات الحراسة والنظافة وأعمال صيانة المنشآت الرياضية من أجل الحفاظ على الاستثمارات التي تمت تعبئتها لإنجاز المنشآت المذكورة، وتخفيف العبء على الميزانية العامة.

ملخص المناقشة:

أشار أحد المتدخلين إلى أن تحويل قطاع الرياضة من وزارة الشباب إلى وزارة التعليم صاحبته مجموعة من الإشكالات، حيث أن الأكاديميات الجهوية غير قادرة على تتبع المسائل المتعلقة بالرياضة، مما خلق نوعا من الارتجالية في التدبير.

جواب الحكومة:

أكد السيد الوزير أن الإشكالات التي عرفها القطاع في البداية سيتم التغلب عليها مع مرور الوقت، مشيرا أن الأهم هو أنه تم تسخير الإمكانيات الضرورية حتى تتم صيانة المنشآت الرياضية.

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق تحديث الإدارة العمومية"

المادة 18:

تقديم:

يهدف تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق تحديث الإدارة العمومية" الى:

- توسيع مجال تدخل هذا الحساب لتمكينه من تحمل تنفيد العمليات والمشاريع الكبرى والمبادرات المرتبطة بتحديث المرافق العمومية والتحول الرقمي و استعمال الأمازيغية .
- تغيير تسميته إلى: "صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية".

وتجدر الإشارة الى انه تم في إطار هذا الحساب رصد مبلغ 1.179 مليون درهم لمواصلة تنفيذ كافة الأوراش الكبرى لإصلاح وتحديث الإدارة العمومية ورقمنتها والمساهمة في تنفيد الاستراتيجية الوطنية للانتقال الرقمي وكذا تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العمومية باعتبارها من اولويات العمل الحكومي .

بدون نقاش

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري"

المادة 19:

التقديم:

يقترح تغيير الحساب المسمى "صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري" من أجل تمكينه من تحمل النفقات المتعلقة بإعانة الدولة لدعم السكن المحدثة بموجب المادة 8 من "قانون المالية هذا، كما يقترح أيضا تغيير تسميته إلى "صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري".

بدون نقاش

تغيير حساب النفقات من المخصصات المسمى "اقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية"

المادة 20:

التقديم:

تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية القاضية بوضع اطار قانوني حديث ومتكامل لتطوير الأنشطة الصناعية المخصصة للدفاع، صدر القانون رقم 10.20 المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، الذي وضع اللبنة الأساسية والإطار القانوني لتطوير الصناعة في مجال الدفاع ونص على استفادة مصنعي عتاد وتجهيزات الدفاع من تدابير دعم الاستثمار اسوة بالقطاعات الاخرى

لذا وعلى غرار المنافع الممنوحة للمستثمرين في المشاريع الاستراتيجية، سيتم منح إعانات الدولة لتطوير الصناعات الدفاعية، مما يستوجب **توسيع مجال تدخل هذا الح**ساب لتمكينه من تحمل النفقات المتعلقة بنظام الدعم الخاص الموجه للمستثمرين المحتملين في إطار تطوير صناعة الدفاع.

وسيتم ايضا تغيير تسمية هذا الحساب إلى "اقتناء وإصلاح معدات القوات

المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع".

ملخص المناقشة:

أفاد أحد المتدخلين أنه في إطار ميثاق الاستثمار تعتبر الصناعة الدفاعية صناعة استراتيجية، متسائلا في هذا الصدد إن كانت منح الاستثمار ستؤدى من هذا الصندوق.

جواب الحكومة:

أكد السيد الوزير المنتدب أن منح الاستثمار ستؤدي من هذا الصندوق.

المادة 21:

تقديم:

تهدف هذه المادة إلى تنزيل مبدأ التأهيل الذي ينص عليه الفصل 70 من الدستور، و إعمالا للمادة 60 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية التي **تنص على أنه يمكن، في حالة ضرورة ملحة وغير متوقعة ذات مصلحة وطنية، أن تفتح اعتمادات إضافية بمرسوم أثناء السنة**. ويتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا بذلك.

وتدرج هذه المراسيم في أقرب قانون للمالية من أجل مصادقة البرلمان عليها.

بدون نقاش

المصادقة

المادة 22:

التقديم:

يهدف هذا المقتضى إلى المصادقة على المرسومين المتعلقين بفتح اعتمادات إضافية اللذين تم اتخاذهما خلال سنة 2022 وذلك تطبيقا للفصل 70 من الدستور والمادة 60 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية ، ووفقا للتأهيل الممنوح للحكومة بموجب المادة 19 من قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 ويتعلق الأمر ب:

- المرسوم رقم 2.22.410 الصادر في 13 من ذي القعدة 1443 (13 يونيو 2022) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة ميزانية التسيير - التكاليف المشتركة بمبلغ 16

مليار درهم من أجل تغطية الزيادة في نفقات المقاصة.

ويندرج فتح هذه الاعتمادات الإضافية بموجب هذا المرسوم في إطار مواصلة سياسة الحكومة التي تهدف إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين في ظل ارتفاع الأسعار العالمية لكل من غاز البوتان والسكر ودقيق القمح اللين وذلك لضمان استقرار أسعار المواد المذكورة.

- المرسوم رقم 2.22.780 الصادر في 10 ربيع الأول 1444 (7 اكتوبر 2022) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة بمبلغ 12 مليار درهم.

يكتسي فتح هذه الاعتمادات الإضافية بموجب هذا المرسوم طابعا استعجاليا وملحا من أجل:

- دعم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي تأثرت وضعيتها المالية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، مقابل الإبقاء على أسعار خدماتها في مستوياتها الحالية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين؛
- معالجة إشكالية الإستدامة المالية للصندوق المغربي للتقاعد في انتظار الإصلاح الشمولي بالتنسيق مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

بدون نقاش

إحداث مناصب مالية

المادة 23:

التقديم:

تهدف هذه المادة الى :

- إحداث 28.212 منصبا ماليا، برسم السنة المالية 2023، موزعة على الوزارات والمؤسسات، منها 550 منصبا ماليا لفائدة رئيس الحكومة المؤهل لتوزيعها على مختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات، وتخصص 200 من هذه المناصب المالية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- وبالإضافة الى ذلك سيتم، ابتداء من فاتح يناير 2023، إحداث 4.300 منصبا ماليا إضافيا لفائدة المجلس الأعلى للسلطة القضائية تخصص حصريا

للقضاة الذين يشغلون مناصب مالية على مستوى وزارة العدل و150 منصبا ماليا إضافيا، للملحقين القضائيين، وبالموازاة مع ذلك سيتم ابتداء من نفس التاريخ، حذف المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر بوزارة العدل؛

- كما سيتم ابتداء من فاتح يناير2023، حذف المناصب المالية التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات التي يشغلها الموظفون التابعون لإدارة المياه والغابات، بالموازاة مع إلحاقهم تلقائيا بالوكالة الوطنية للمياه والغابات.

كما تجدر الاشارة الى انه سيتم خلال سنة 2023 إحداث 20.000 منصبا ماليا لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين منها 18.000 منصبا ماليا لتوظيف الأساتذة و2.000 منصب مالي لتوظيف أطر الدعم التربوي والأطر الادارية على مستوى المؤسسات التعليمية.

وقد تم تعديل هذه المادة بمجلس النواب وذلك تبعا لدخول القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها حيز التنفيذ بعد تعيين اعضائها من طرف صاحب الجلالة نصره الله، حيث تم:

- إحداث 15 منصبا ماليا لفائدة هذه الهيئة والتي كانت مدرجة ضمن المناصب المالية المحدثة لدى رئيس الحكومة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023؛
- وإضافة البند 6 المتعلق بإحداث 49 منصبا ماليا إضافيا على إثر نقل الموظفين والمستخدمين والاعوان المتعاقدين العاملين بالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة التابعة لرئيس الحكومة لفائدة هذه الهيئة.

<u>ملخص المناقشة</u>

ثمن بعض المتدخلين التوجه الاجتماعي للحكومة فيما يخص خلق مناصب الشغل.

كما تم التساؤل عن مدى استعمال مناصب الشغل في السنوات الماضية، خصوصا في قطاع الصحة في ظل غياب جاذبية هذا القطاع العمومي، مع المطالبة بإحصائيات حول كيفية استعمال هذا القطاع لمناصب السنة الماضية.

كما أشار أحد السادة المستشارين أن الخصاص في فئة الأطباء أكبر بكثير من الأرقام المقدمة من طرف الحكومة.

جواب الحكومة

أفاد السيد الوزير أن استعمال المناصب المالية يمتد إلى غاية 18 شهر (من 01/01 إلى 31/12 من السنة الموالية)، مشيرا أن قطاع التعليم يستهلك جميع المناصب عن آخرها.

أما بخصوص قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، أشار أن فئة الممرضين تتجاوب إيجابيا مع المناصب المفتوحة عكس الأطباء، مما يستدعي على الحكومة معالجة هذا الإشكال، حيت أوضح أن النقص في الأطقم الطبية لم يتم شغله بإحداث مناصب للشغل وإنما بتكوين العدد الكافي من الأطباء، مستحضرا الاتفاق الثلاثي بين وزارة التعليم العالي وقطاع الصحة ووزارة المالية قصد بلوغ العتبة التي تنص عليها منظمة الصحة العالمية في غضون 2030.

كما أضاف أن إصلاح النظام الخاص بالأطباء مع فتح الإمكانية أمام الأطباء الأجانب أو المقيمين بالخارج لممارسة المهنة ببلادنا من شأنه أن يجعل المغرب أكثر جاذبية وبالتالي استقطاب أعداد مهمة من الأطباء.

حذف المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغلونها على التقاعد

المادة 24

التقديم

يقترح الترخيص للمجلس الأعلى للسلطة القضائية باستعمال المناصب المالية التي أصبحت شاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين كانوا يشغلونها على التقاعد، وذلك لتمكينه من الاستفادة من هذا الإجراء على غرار وزارة العدل، بعد نقل المناصب المالية للقضاة لهذا المجلس برسم قانون المالية هذا.

ملخص المناقشة

تم التساؤل إن كان قد أنجزت دراسة بشأن هذا الإجراء القائم منذ سنة 1996، وإن كان لا يضر بعض القطاعات الأخرى.

كما طالب بعض المتدخلون الحكومة بتسوية ملف الدكاترة المعطلين عن العمل والمعنيون بمحضر 20يوليوز 2012.

جواب الحكومة:

أفاد السيد الوزير أن القطاعات الوزارية التي لا تستهلك المناصب المالية الممنوحة لها يمكنها تجديد طلبها إبان المفاوضات مع وزارة المالية خلال شهر ماي بخصوص الميزانية المقبلة، وبالتالي يعاد منح المناصب مرة أخرى.

كما أشار أنه سيتدارس ملف الدكاترة المعطلين حين توصله بالمعطيات الكافية.

ترشيد استعمال المناصب المالية التي أصبحت شاغرة خلال السنة المالية

المادة 25:

التقديم

يقترح الترخيص للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بإستعمال المناصب المالية التي أصبحت شاغرة خلال السنة المالية لنفس الغاية المذكورة سلفا.

بدون نقاش

إلغاء اعتمادات الأداء التي لم تكن محل التزام

المادة 26

التقديم

يرمي هذا التدبير الى الغاء اعتمادات الأداء فيما يتعلق بنفقات الاستثمار من الميزانية العامة المفتوحة بموجب قانون المالية عن السنة المالية 2022 التي لم تكن الى تاريخ 31 ديسمبر 2022 محل التزامات بالنفقات مؤشر عليها ، ولا يطبق هذا الالغاء على اعتمادات الأداء برسم نفس السنة لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة.

لا يطبق سقف 30%، المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 63 من القانون

التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، على اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية العامة وأرصدة الالتزام لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة ، المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها.

ويرمي أيضا هذا التدبير إلى إلغاء، بقوة القانون، اعتمادات الاستثمار المرحلة والمتعلقة:

- بالصفقات المنتهية الإنجاز و تلغى كذلك الالتزامات المتعلقة بهذه الاعتمادات؛

- بالمشاريع المنتهية الإنجاز المستفيدة من أموال المساعدة.

ملخص المناقشة

تمت المطالبة بتقديم إيضاحات بشأن هذا الإجراء.

جواب الحكومة:

أفاد السيد الوزير أن بعض القطاعات الوزارية تلتزم ولا تؤدي، مستحضرا أن الاعتمادات المخصصة للاستثمار عادلت في فترة معينة الاعتمادات المرحلة بما مجموعه 21 مليار درهم.

كما أضاف أنه بفضل هذا الاجراء بلغ مستوى الإنجاز نسبة 85% باستثناء الهبات، مشيرا الى أن القطاعات الوزارية مطالبة بتنفيذ المشاريع خلال السنة.

II.- مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

التأهيل

المادة 27

التقديم

تهدف هذه المادة الى تنزيل أحكام الفصل 70 من الدستور، الذي بموجبه يؤذن للحكومة بإحداث مرافق جديدة للدولة مسيرة بصورة مستقلة، بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2023 .

وتدرج هذه المراسيم في أقرب قانون للمالية من أجل مصادقة البرلمان عليها.

بدون نقاش

III.- الحسابات الخصوصية للخزينة

التأهيل

المادة 28

التقديم

يهدف مقترح التأهيل هذا إلى الترخيص للحكومة قصد إحداث حسابات خصوصية للخزينة بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2023، وذلك في حالة الاستعجال والضرورة الملحة وغير المتوقعة. ويتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا بذلك على أن يتم عرض هذه المراسيم على البرلمان للمصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

بدون نقاش

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمورخصوصية المسمى " صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"

المادة 29

التقديم

يحدد بمقتضى هذه المادة مبلغ النفقات المأذون لرئيس الحكومة، بصفته آمرا بالصرف للحساب المذكور، الالتزام بها مقدما خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد له في السنة المالية 2024 برسم هـذا الحساب .

يبرر اللجوء إلى آلية الالتزام مقدما بالنفقات المتعلقة بهذا الحساب إلى كون معظم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تمتد لأكثر من سنة وبالتالي تستدعي توفير الاعتمادات اللازمة للأداء والالتزام لتحمل النفقات موضوع البرامج التي توجد قيد الإنجاز.

بدون نقاش

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمورخصوصية المسمى "صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني"

المادة 30

التقديم

يحدد بمقتضى هذه المادة مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية الالتزام بها مقدما من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني" خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2024 برسم الحساب المذكور.

ونظرا لطبيعة بعض الأوراش التي يمولها هذا الحساب مثل بناء وتجديد وترميم وتجهيز البنايات التقنية والإدارية للمديرية العامة للأمن الوطني والتي تمتد في غالبها لأكثر من سنة، تم رصد اعتمادات الالتزام مقدما بالنفقات لتحمل الصفقات و غيرها من النفقات موضوع البرامج السالفة الذكر والتي توجد قيد الإنجاز.

بدون نقاش

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمورخصوصية المسمى "الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر"

المادة 31

التقديم

يحدد بمقتضى هذه المادة مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية الالتزام بها مقدما من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الالكترونية ووثائق السفر" وذلك خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2024.

ويبرر اللجوء إلى الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المسمى "الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر"، بكون الصفقات المبرمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني من أجل اقتناء أنظمة انتاج الوثائق المتعلقة بالهوية الإلكترونية ووثائق السفر تمتد لأكثر من سنة.

بدون نقاش

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمورخصوصية المسمى "الحساب الخاص بالصيدلية المركزية"

المادة 32

التقديم

يحدد بمقتضى هذه المادة مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة الالتزام بها مقدما من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الخاص بالصيدلية المركزية" وذلك خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2024.

ويبرر اللجوء إلى الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المسمى "الصندوق الخاص بالصيدلية المركزية"، بكون بعض الصفقات المبرمة من طرف هذه الوزارة تمتد لأكثر من سنة، وخاصة تلك المتعلقة بالمنتجات الصيدلية والمعدات الطبية.

بدون نقاش

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمورخصوصية المسمى "الصندوق الخاص بالطرق"

المادة 33

التقديم

يحدد بمقتضى هذه المادة مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز الخاص بالطرق" خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2024 برسم الحساب المذكور.

ونظرا لطبيعة الأوراش التي يتكفل هذا الصندوق بتمويلها والمتعلقة ببناء وتهيئة وصيانة البنية الطرقية والتي تستلزم إبرام صفقات يمتد انجازها على مدى عدة سنوات، تم رصد اعتمادات الالتزام مقدما بالنفقات لتحمل الصفقات وغيرها من النفقات موضوع البرامج السالفة الذكر والتي توجد قيد الإنجاز.

بدون نقاش

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية"

المادة 34

التقديم

يحدد بمقتضى هذه المادة مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالتنمية القروية الالتزام بها مقدما من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية" خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2024.

ونظرا لطبيعة الأشغال التي يمولها هذا الحساب مثل البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية للعالم القروي والمناطق الجبلية والتي يمتد انجازها لأكثر من سنة، وخاصة النفقات المتعلقة ببرنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي، تم رصد اعتمادات الالتزام مقدما بالنفقات لتحمل الصفقات وغيرها من النفقات موضوع البرامج السالفة الذكر والتي توجد قيد الإنجاز.

بدون نقاش

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الوطني لتنمية الرياضة"

المادة 35

التقديم

يحدد بمقتضى هذه المادة مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالرياضة الالتزام بها مقدما من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق

الوطني لتنمية الرياضة" وذلك خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2024.

ولتمكين هذا الصندوق من تمويل تأهيل الرياضة الوطنية وعلى الخصوص تشييد البنيات التحتية الرياضية التي يتطلب إنجازها أزيد من سنة، تم رصد اعتمادات الالتزام مقدما بالنفقات لتحمل الصفقات و غيرها من النفقات موضوع البرامج السالفة الذكر والتي توجد قيد الإنجاز.

بدون نقاش

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الوطني للعمل الثقافي"

المادة 36

التقديم

يحدد بمقتضى هذه المادة مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالثقافة الالتزام بها مسبقا من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الوطني للعمل الثقافي" وذلك خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2024 برسم الحساب المذكور.

نظرا لطبيعة الأشغال التي يمولها هذا الحساب مثل إنجاز مشاريع بناء المتاحف ومعاهد الفنون والمسارح والتي تفوق مدة إنجازها عموما السنة، تم رصد اعتمادات الالتزام مقدما بالنفقات لتحمل الصفقات و غيرها من النفقات موضوع البرامج السالفة الذكر والتي توجد قيد الإنجاز.

ملخص المناقشة

تمت الإشارة الى أن الميزانية المخصصة لهذا الصندوق تبقى ضعيفة بالمقارنة مع بعض الصناديق، كما تمت المطالبة بإيلاء عناية خاصة للمكون الثقافي واللامادي.

جواب الحكومة:

أفاد السيد الوزير المنتدب أن بناء المجتمع لا يمكن أن يتأتى بدون تنمية المجال الثقافي، مستحضرا أنه تم إنجاز مسرحين بمواصفات عالمية على مستوى الرباط والدار البيضاء، بالإضافة الى تشييد متاحف في مستوى عال، موضحا أن هذا المجهود لا تترجمه تبويب ميزانية وزارة الثقافة.

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمورخصوصية المسمى "الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون"

المادة 37

التقديم:

يحدد بمقتضى هذه المادة مبلغ النفقات المأذون للمندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج الالتزام بها مسبقا من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون" ، وذلك خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد له في السنة المالية 2024 برسم الحساب المذكور.

ولتسهيل برنامج ترحيل المؤسسات السجنية المتواجدة داخل النسيج الحضري وبناء مؤسسات سجنية جديدة تتماشى مع المعايير المعتمدة دوليا والمزمع إنجازه على مراحل تمتد لعدة سنوات، تم رصد اعتمادات الالتزام مقدما بالنفقات لتحمل الصفقات وغيرها من النفقات موضوع البرامج السالفة الذكر والتي توجد قيد الإنجاز.

بدون نقاش

الالتزام مقدما بالنفقات من حساب النفقات من المخصصات المسمى "اقتناء واصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطويرصناعة الدفاع"

المادة 38

التقديم:

يحدد بمقتضى هذه المادة مبلغ النفقات المأذون للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني الالتزام بها مسبقا من حساب النفقات من المخصصات المسمى "اقتناء واصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير

صناعة الدفاع" وذلك خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد له في السنة المالية 2024 برسم الحساب المذكور .

بدون نقاش

عمليات الحسابات الخصوصية للخزينة

المادة 39

التقديم:

تهدف هذه المادة إلى إِعْمَال الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة السادسة من المادة 28 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

وتنظم المادة 28 السالفة الذكر في فقرتها السادسة عمليات الحسابات الخصوصية للخزينة وأحكامها وتنص على أنه يمنع أن تدرج في حساب خصوصي للخزينة النفقات الناتجة عن صرف مرتبات أو أجور أو تعويضات إلى موظفي وأعوان الدولة والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية ما عدا في حالة استثناءات منصوص عليها في قانون المالية **بدون نقاش**

الباب الثالث :

أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة

المادة 40

التقديم:

وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية خاصة المادتين 9 و36 منه، يتم تقديم جدول توازن موارد وتكاليف الدولة بطريقة تبرز مجموعة من البيانات والمؤشرات من أهمها :

1- الرصيد العادي للميزانية العامة الذي يُبَين مستوى تغطية المداخيل العادية للنفقات العادية وكذا توفير هامش مالي لتوجيهه لتغطية بعض نفقات الاستثمار ؛

2- رصيد الميزانية العامة دون احتساب حصيلة الاقتراضات واستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل بعد تقييم حاجيات الاستثمار ؛

3- رصيد الحسابات الخصوصية ورصيد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛

4- رصيد ميزانية الدولة دون احتساب حصيلة الاقتراضات واستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل ؛
5- الحاجيات الاجمالية لتمويل ميزانية الدولة، بعد احتساب نفقات استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل ؛
6- الحاجيات المتبقية لتمويل ميزانية الدولة للسنة المقبلة، بعد احتساب موارد الاقتراضات .

بدون نقاش

الإذن في التمويل بالاقتراض وبكل أداة مالية أخرى

المادة 41

التقديم: تهدف هذه المادة إلى الترخيص للحكومة باللجوء إلى الاقتراض الخارجي والى كل أداة مالية أخرى من الخارج في حدود المبلغ المقدر للمداخيل المسجلة بجدول موارد الميزانية العامة الملحق بمشروع قانون المالية (الجدول "أ").

المادة 42

التقديم:

تهدف هذه المادة إلى الترخيص للحكومة باللجوء إلى الاقتراض الداخلي واللجوء إلى كل أداة مالية أخرى من اجل تمويل عجز الميزانية وتغطية استحقاقات أصل الدين.

ملخص المناقشة

تم التساؤل ان كانت الحكومة تتوفر على سيناريوهات في حالة ارتفاع أثمنة غاز البوتان، وفيما إذا كان سينعكس على تكاليف صندوق المقاصة.

كما تساءل أحد المتدخلين عن معايير الاقتراض سواء من السوق الداخلي أو الخارجي.

جواب الحكومة:

أفاد السيد الوزير المنتدب أن السوق يخضع لمنطق العرض والطلب، مشيرا أن الوزارة تقوم بالتتبع اليومي للسوق الداخلية (salle des marchés)، موضحا أن الخروج للسوق الخارجية يجب أن يتم بأسعار مواتية للسوق الداخلي، حيث أن مجموعة من

المحددات تدخل في إطار تحديد تنقيط كل بلد (rating) ، معتبرا أن وضعية المغرب جيدة حسب آخر تنقيط لبعض المؤسسات SxP و fitch .

التدبير الفعال للدين الداخلي

المادة 43

التقديم:

تهدف هذه المادة الترخيص للحكومة من أجل القيام بعمليات إعادة شراء وتبادل سندات الخزينة في السوق الثانوي وذلك من خلال:

- الرفع من حجم خطوط الاقتراض والتقليص من عددها لأجل دعم نشاط السوق الثانوي الشيء الذي سيؤدي إلى خفض تكلفة الدين الداخلي على المدى المتوسط؛
- تقليص مخاطر إعادة التمويل الناتجة عن تمركز التسديدات وذلك بإعادة شراء وتبادل قسط من حجم هذه الخطوط قبل حلول أجل تسديدها.

كما ترخص هذه المادة للحكومة إصدار سندات للخزينة وإقراضها عبر الإستحفاظ، للبنوك في إطار عمليات تسهيل إقراض سندات الخزينة أو ما يسمى دوليا ب «Repo Facility ».

وبموجب هذا الترخيص تلعب الخزينة دور "المقرض الأخير" لسندات الخزينة لصالح البنوك ووسطاء قيم الخزينة، في إطار التزام هاته البنوك بتسعير سندات الخزينة، في حالة عدم تمكنها من اقتنائها في السوق الثانوي وذلك لضمان نجاعة السوق.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم السندات المصدرة في إطار هذه العمليات سيحدد في سقف منخفض يتم إقراضه لأجل جد قصير (يوم واحد قابل للتجديد لمدة لا تتعدى 22 يوم عمل).

بدون نقاش

التدبير الفعال لنفقات الاستثمار

المادة 44

التقديم:

في اطار السياسة الاستباقية التي تنهجها الحكومة لتدبير أنجع للمالية العمومية وترشيد نفقات الاستثمار، يؤذن للحكومة، خلال السنة المالية 2023، في تطبيق احتياطات اعتراضية لاعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار من الميزانية العامة.

تحدد نسبة الاحتياطات للاعتمادات المذكورة في 15%.

بدون نقاش

مشروع القانون كما أحيل على اللجنة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

مشروع قانون المالية رقم 50.22
للسنة المالية 2023

(كما وافق عليه مجلس النواب في 11 نونبر 2022)

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

راشيدة الطالبي العلمي
رئيس مجلس النواب

مشروع
قانون المالية
رقم 50.22
للسنة المالية 2023

(كما وافق عليه مجلس النواب)

مشروع قانون المالية رقم 50.22

للسنة المالية 2023

الجزء الأول

المعطيات العامة للتوازن المالي

الباب الأول

الأحكام المتعلقة بالموارد العمومية

I. - الضرائب والموارد المأذون في استيفائها

المادة الأولى

I. - تستمر الجهات المختصة، وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ومع مراعاة أحكام هذا القانون، في القيام خلال السنة المالية 2023 :

1 - باستيفاء الضرائب والحاصلات والدخول المخصصة للدولة؛

2 - باستيفاء الضرائب والحاصلات والرسوم والدخول المخصصة للجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والهيئات المخول لها ذلك بحكم القانون.

II. - يؤذن للحكومة في التمويل بالاقتراض واللجوء إلى كل أداة مالية أخرى وفق الشروط المقررة في هذا القانون.

III. - كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة سوى الضرائب المأذون فيها بموجب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها وأحكام هذا القانون تعتبر، مهما كان الوصف أو الإسم الذي تجبى به، محظورة بتاتا، وتتعرض السلطات التي تفرضها والمستخدمون الذين يضعون جداولها وتعاريفها أو يباشرون جبايتها للمتابعة باعتبارهم مرتكبين لجريمة الغدر، بصرف النظر عن إقامة دعوى الاسترداد خلال ثلاث سنوات على الجباة أو المحصلين أو غيرهم من الأشخاص الذين قاموا بأعمال الجباية.

ويتعرض كذلك للعقوبات المقررة في شأن مرتكبي جريمة الغدر جميع الممارسين للسلطة العمومية أو الموظفين العموميين الذين يمنحون بصورة من الصور ولأي سبب من الأسباب، دون إذن وارد في نص تشريعي أو تنظيمي، إعفاءات من الرسوم أو الضرائب العامة أو يقدمون مجانا منتجات أو خدمات صادرة عن مؤسسات الدولة.

الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة

المادة 2

I. - وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور، يؤذن للحكومة أن تقوم بمقتضى مراسيم خلال السنة المالية 2023 :

- بتغيير أسعار أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الضرائب الداخلية على الاستهلاك، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، المنصوص عليها في الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم 1.77.340 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي وكذا المقتضيات الخاصة بهذه البضائع والمصوغات؛

- بتغيير أو تتميم قوائم المنتجات المتأصلة والواردة من بعض الدول الإفريقية والمتمتعة بالإعفاء من رسم الاستيراد وكذا قائمة الدول المذكورة.

يجب أن تعرض المراسيم المشار إليها أعلاه على البرلمان للمصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

II. - طبقا لأحكام الفصل 70 من الدستور، يصادق على المرسومين التاليين، المتخذين عملا بأحكام المادة 2 من قانون المالية للسنة المالية 2022 :

- المرسوم رقم 2.22.393 الصادر في 2 ذي القعدة 1443 (2 يونيو 2022) المتعلق بوقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على بعض البذور الزيتية والزيوت الخام ؛

- المرسوم رقم 2.22.818 الصادر في 22 من ربيع الأول 1444 (19 أكتوبر 2022) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الأبقار الأليفة.

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

المادة 3

I. - تغير وتتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام الفصول 16 و 18-1 و 45 المكرر ثلاث مرات و 66 المكرر و 68 و 117 و 164-1 و 182-1 و 235 و 240 و252 و 294 و 294 المكرر و 297 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.339 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) :

«الفصل 16. - 1 - تعتبر متأصلة ..... تلك الاتفاقات.

«يقصد من بضائع تم الحصول عليها بأكملها في بلد ما :

«أ) .....

«.....

«.....

«ر) البضائع ..... مرحلة كانت ؛

«ز) منتجات الاستزراع المائي أو تربية الأحياء البحرية شريطة «أن تكون الأسماك والقشريات وغيرها من اللافقاريات المائية «الأخرى قد ولدت فيه أو تمت تربيتها فيه من البيض أو اليرقات «أو صغار القشريات واللافقاريات المائية والأسماك.

«2 - تحدد.....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«الفصل 18. - 1 - عند التصدير تؤشر الإدارة، عند الاقتضاء، «بطلب من المصدرين الشهادات المثبتة للأصل المغربي للمنتجات «المصدرة أو المعدة للتصدير.»

«الفصل 45 المكرر ثلاث مرات. - يحدد ..... الاستهلاك.

«يمدد هذا الأجل إلى عشر سنوات حينما يتعلق الأمر بالنقل «المادي للعملات النقدية والأوراق التجارية والأوراق البنكية وغيرها «من وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها.

«ولا يجب أن تستعمل المعلومات والبيانات التي يتم جمعها من «نظام المراقبة إلا للأغراض التي جمعت من أجلها وفقا للقوانين «الجاري بها العمل.

«ويسري .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«الفصل 66 المكرر. - تخضع العملات النقدية والأوراق التجارية «والأوراق البنكية وغيرها من وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة «للتداول لحاملها عند الدخول ..... قيمتها مبلغ «100.000 درهم.»

«الفصل 68. - 1 - لا يمكن لأحد ..... في الجمرك.

«2 - تسلم رخصة ..... المعني بالأمر:

«أ) .....

«ب) أن يكون حائزا على شهادة الإجازة أو أي شهادة معترف «بمعادلتها لها. غير أنه، يعفى من هذا الشرط :

«- أعوان الإدارة المرتبون على الأقل في سلم الأجور رقم 10 من «النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والذين مارسوا داخل «هذه الإدارة بصفة فعلية لمدة خمسة عشرة (15) سنة ؛

«- مسيرو الأشخاص الاعتبارية التي تمارس نشاط التعشير والذين «يتوفرون على خمسة عشر (15) سنة من التجربة على الأقل «بهذه الصفة.

«ت) أن يتوفر .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«الفصل 117. - تبرأ ذمة المتعهد ..... بعد الاطلاع «على "شهادة الإبراء".

«غير أنه في حالة.....بعد الاطلاع على "شهادة «الإبراء الجزئي" وذلك عند انتهاء كل عملية.....وقعت «تصفيتها.»

«الفصل 164. - 1 - تستورد..... من الضرائب «والرسوم:

« أ) .....

«.....

«.....

«.....

«ط).....المخصصة لها.

«ويمنح هذا الإعفاء .....

«.....بالاتفاقية السارية المفعول، مع

«إمكانية تمديد هذه المدة إلى أربع وعشرين (24) شهرا ؛

«تستثنى، السلع التجهيزية .....الصادر بتنفيذه

«الظهير الشريف رقم 1.11.44 الصادر في 29 من جمادى الآخرة 1432

«(2 يونيو 2011).

«ظ) التجهيزات .....

«.....

«.....

«.....

«م) .....(3 أكتوبر 1963)؛

«ن) الأدوية والمنتجات الصيدلية الواردة في البنود التعريفية

«التالية:

«- 30.01 ؛

«- 30.02 باستثناء البندين التعريفيين 3002.42.91.00

«و 3002.42.10.00 ؛

«- 3003.10.90.10 و3003.20.90.10 و3003.31.00.10 و3003.39.80.10

«و3003.41.90.00 و3003.43.90.00 و3003.49.90.10 و3003.60.80.90

«و 3003.90.94.00 و 3003.90.95.00 ؛

«- 3004.10.00.20 و3004.10.00.40 و3004.20.00.20 و3004.20.00.50

«و3004.31.00.30و3004.32.00.20و3004.32.00.60 و3004.39.00.20

«و3004.39.00.70و3004.41.00.80و3004.43.00.80 و3004.49.00.20

«و3004.49.00.35و3004.50.00.81و3004.60.00.80و3004.90.00.20

«و3004.90.00.70.»

«الفصل 182. - 1 - تكلف الإدارة ..... بالتراب الخاضع :

« - أنواع الليموناداً .....

«.....

«.....

«- التبغ المصنع ؛

«- سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة.....والأجهزة المماثلة،

«وكذا ملحقات تبغ الشيشة أو الأركيلة (معسل بدون تبغ) ؛

«- الإطارات المطاطية .....

«.....

«.....

«- البطاريات المخصصة للمركبات ؛

«- المنتجات المحتوية على السكر.

«الفصل 235. - 1 - يحق للأعوان محرري المحاضر أن يحجزوا في

«كل مكان :

«- العملات النقدية والأوراق التجارية والأوراق البنكية وغيرها من

«وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها في حالة

«عدم تقديم تصريح بها أو تقديم تصريح غير صحيح أو في حالة

«الاشتباه في غسل للأموال أو تمويل للإرهاب. وفي هذه الحالة

«الأخيرة لا يرفع الحجز إلا بأمر من النيابة العامة أو قاضي

«التحقيق أو بحكم قضائي ؛

«- البضائع ووسائل النقل القابلة للمصادرة وكذا جميع الوثائق

«المتعلقة بهذه البضائع ووسائل النقل.

«2 - أ) يجب أن تسلم للآمر بالصرف في مكتب الحجز العملات

«النقدية والأوراق التجارية والأوراق البنكية وغيرها من وسائل

«الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها المحجوزة ؛

«ب) إن البضائع ووسائل النقل المحجوزة يجب :

«- إما أن تساق وتودع بمكتب أو مركز الجمرك الأقرب لمكان «الحجز؛

«- و إما أن يتعهد الظنين أو شخص آخر بحراستها في مكان الحجز «أو في مكان آخر.

«كما يجب على الحارس.....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«الفصل 240.- إن الأفعال المثبتة..... محاضر «متى أمكن.

«ويجب أن تنص هذه المحاضر على :

«.....

«.....

«ويجب علاوة .....الحجز على :

«-.....

«- وصف.....وكميتها ؛

«- العملات النقدية والأوراق التجارية والأوراق البنكية وغيرها من «وسائل الأداء والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها ؛

«- التدابير المتخذة .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«الفصل 252.- ترفع الجنح ..... القانونية العادية.»

«الفصل 294.- تشكل مخالفات من الطبقة الثانية :

«1 - كل تحويل لبضائع ..... بدون إذن؛

«.....

«.....

«4 - بصرف النظر..... التملص منهما ؛

«5 -خرق مقتضيات الفصول 46 (2) و49 (3) .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«الفصل 294 المكرر.- يعاقب عن المخالفات الجمركية من الطبقة «الثانية :

«- بغرامة ..... هذا المبلغ :

«*فيما يخص المخالفات المشار إليها في 1 و2 و3 من الفصل 294 «أعلاه .....(9 أكتوبر 1977)؛

«*فيما يخص ..... الفصل 294 السالف «الذكر؛

«- بغرامة تعادل مرة ونصف مبلغ الرسوم و المكوس المتجانف «عنها أو المتملص منها بالنسبة للمخالفة المشار إليها في البند 4 «من الفصل 294 أعلاه ؛

«- بغرامة تتراوح بين 3000 و30.000 .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«الفصل 297 المكرر.- يعاقب عن المخالفات الجمركية من الطبقة «الثالثة :

«- .....

«- .....

«- بغرامة تتراوح بين 200.000 و 400.000 درهم .....السالف «الذكر؛

«- بغرامة تساوي المبلغ غير المصرح به بالنسبة للمخالفة المشار «إليها في البند 7 من الفصل 297 السالف الذكر.

II. - ابتداء من فاتح يناير2023، تتمم على النحو التالي مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة، السالفة الذكر، بالفصل 70 المكرر وبالجزء السادس المكرر مرتين بعنوان "مناطق التسريع الصناعي" المكون من الفصول 166 المكرر ثلاث مرات و166 المكرر أربع مرات و166 المكرر خمس مرات :

«الفصل 70 المكرر. - تعد رخصة قبول المعشر باطلة في الحالات «التالية :

«- تخلي المعشر عن الرخصة ؛

«- وفاة المعشر ؛

«- حل الشركة الحاصلة على رخصة القبول.

«ويعتبر كذلك متخليا عن رخصة القبول، كل معشر لم يودع «ويسجل لدى الجمرك كل سنة، باستثناء حالة قوة قاهرة أو في حالة «ما تعذر على المعشر مزاولة مهامه، مائتي (200) تصريح على الأقل «ابتداء من تاريخ انصرام أجل أربعة وعشرين (24) شهرا من حصوله «على رخصة القبول.»

«الجزء السادس المكرر مرتين

«مناطق التسريع الصناعي

«الفصل 166 المكرر ثلاث مرات. - 1- دون الإخلال بالأحكام «التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، تخضع لحراسة دائمة من «طرف مصلحة الجمارك، مداخل ومخارج مناطق التسريع الصناعي.

«2 - يخضع الأشخاص وكذا وسائل النقل الذين يدخلون «أو يخرجون من مناطق التسريع الصناعي للمراقبة الجمركية.

«3 - يرخص لمصلحة الجمارك، في أي وقت، القيام بالمراقبة عند «الدخول أو الخروج أو بقاء البضائع في مناطق التسريع الصناعي.

«الفصل 166 المكرر أربع مرات. - إن البضائع الخارجة من مناطق «التسريع الصناعي، يمكن :

«- تصديرها أو إعادة تصديرها خارج التراب الخاضع ؛

«- إدخالها للتراب الخاضع تحت أحد الأنظمة الجمركية وفق «الشروط الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري «بها العمل. غير أنه لا يمكن الترخيص لعرض البضائع المذكورة «للاستهلاك في التراب الخاضع إلا إذا تعذر تصدير هذه البضائع «لأسباب تجارية مبررة.

«الفصل 166 المكرر خمس مرات. -1 - إن البضائع الخارجة من «مناطق التسريع الصناعي تعرض للاستهلاك حسب الصنف التعريفي «والقيمة المعترف بها أو المقبولة من طرف المصلحة يوم تسجيل «تصريح العرض للاستهلاك.

«مع مراعاة أحكام الفصل 164 المكرر (1) - ص أعلاه، تعتبر نسبة «الرسوم والمكوس المستحقة عند الاستيراد هي تلك المعمول بها يوم «تسجيل تصريح العرض للاستهلاك.

«2 - عندما يتم الحصول على هذه البضائع بإضافة مواد ذات «أصل مغربي أو ممغربة بأداء الرسوم والمكوس عنها، تخصم قيمة «المواد المذكورة من القيمة المطبقة عليها الرسوم والمكوس الجاري «بها العمل يوم عرضها للاستهلاك.»

III. - ابتداء من فاتح يناير 2023، ينسخ البند 4 من الفصل 81 والفصول 82 و 83 و 84 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة الراجعة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة السالفة الذكر.

تعريفة الرسوم الجمركية

المادة 4

ابتداء من فاتح يناير2023، تغير على النحو التالي، تعريفة رسوم الاستيراد المحددة بالمادة 4 (البندا) من قانون المالية رقم 25.00 للفترة الممتدة من فاتح يوليو إلى 31 ديسمبر2000، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.241 بتاريخ 25 من ربيع الأول 1421 (28 يونيو 2000)، كما وقع تغييره وتتميمه :

«الفصل الثلاثون

«منتجات صيدلة

«ملاحظات:

.....»

«ملاحظات البنود الفرعية:

.....»

"ملاحظـــات تكميلية:

« 1- .....

«2- أ / - أ / لا تدخل في البنود الفرعية 3003.10.80.10 و 3004.10.00.40 إلا الأدوية التي تحتوي على بنسلينات أو على مشتقاتها، ذات بنية حمض بنسليني، أو على ستربتومايسينات أو مشتقاتها التالية:

1) - خليط معقّم من بوتاسيوم كلافولانات وأموكسيسيلين صوديوم معقّم -Mélange stérile de Clavulanate de potassium et d'amoxiciline sodique stérile

2) - - لوتبريدنول إيتابوناتي // توبراميسين (ت د م) - Loteprednol Etabonate // Tobramycine (DCI)

- بيبيراسيلين "" DCI - Piperacilline

- بيبيراسيلين // تازوباكتام "" "" - Piperacilline // Tazobactam

- توبراميسين // ديكساميثازون "" "" - Tobramycine // Dexamethasone

ب-/ لا تدخل في البنود الفرعية 3003.20.90.10 و 3004.20.00.50 إلا الأدوية التي تحتوي على المضادات الحيوية الأخرى التالية:

1) - مقدمة في شكل حقن:

- أزيثروميسين ت د م DCI - Azithromycine

- سيفتازيديم "" "" - Ceftazidime

سيبروفلوكساسين		
- Ciprofloxacine	""	
ليفوفلوكساسين	"" ""	- Levofloxacine ""
موكسيفلوكساسين	""	-Moxifloxacine ""

2) - مقدمة على شكل قطرات:

- حمض الفوسيديك	ت د م	- Acide Fusidique DCI
- أزيثروميسين	""	- Azithromycine ""
سيبروفلوكساسين		- Ciprofloxacine ""
- جنتاميسين	""	- Gentamicine ""
موكسيفلوكساسين	""	- Moxifloxacine ""
نورفلوكساسين	""	- Norfloxacine ""
أوفلوكساسين	"	- Ofloxacine ""

3) – أساساها ت د م التالية، مقدمة بأي شكل صيدلاني:

- أميكاسين	ت د م	- Amikacine DCI
- بليوميسين	"	- Bleomycine "
- سيفديتورين بيفوكسيل	"	- Cefditoren Pivoxil "
- سيفيبيمي	"	- Cefepime "
- سيفوتاكسيم	"	- Cefotaxime "
- سيفبودوكسيم بروكسيتيل	"	- Cefpodoxime Proxetil "
- سيفوروكسيم	"	- Cefuroxime "
- ارتابينيمي	"	- Ertapeneme "
- ديكساميثازون // جنتاميسين كبريتات الصوديوم)		--Dexamethasone // Gentamicine Sodium Sulfate (DCI)"
- ديكساميثازون // نيومايسين	"	- Dexamethasone // Neomycine (DCI)
- ديكساميثازون // نيومايسين // بوليميكسين ب "		- Dexamethasone // Neomycine // Polymyxine B (DCI)
- دوكسوروبيسين (هيدروكلوريد) (ت د م		- Doxorubicine (Chlorhydrate) ""
- فراميسيتين (كبريتات) // ديكساميثازون (ت د م)"		- Framycetine (Sulfate) // Dexamethasone ""
- جميفلوكساسين (من ميسيلات)	"	- Gemifloxacine) "
- الإيميبينيم // سيلاستاتين	"	- Imipeneme // Cilastatine "
- ليفوفلوكساسين هيمهيدرات	"	- Levofloxacine Hemihydratee "
- لينزوليد	"	- Linezolide "
- لايمسيكلين	"	- Lymecycline "
- ميروبينم	"	- Meropeneme "
- موبيروسين	"	- Mupirocine "
- نيومايسين // بوليميكسين ب // نيستاتين "		- Neomycine // Polymyxine B // Nystatine "
-سلفاديازين الفضة	"	- Sulfadiazine Argentique "
-سلفاديازين	"	- Sulfadiazine "
- تيكوبلانين	"	- Teicoplanine "
- تتراسيكلين / ميترونيدازول // تحت سيترات البوتاسيوم البزموت "		- Tetracycline / Metronidazole // Sous Citrate de Bismuth Potassique "
- فانكومايسين	"	- Vancomycine "

2 مكرر. - لا تدخل في البند 3004.20.00.60 إلا الأدوية التي تحتوي على مضادات حيوية أخرى:

- سيفوروكسيم أكسيتيل	ت د م	DCI - Cefuroxime Axetil
- كلاريثروميسين	""	-Clarithromycine
- سيفيكسيم ثلاثي الهيدرات	""	- Cefixime Trihydrate

3- لا تدخل في البنود الفرعية 3003.31.00.10، 3003.39.80.10، 3004.31.00.30، 3004.32.00.60 و 3004.39.00.70 إلا الأدوية التي تحتوي على هرمونات أو منتجات أخر من البند 29.37 التالية:

أ- تحتوي على الأنسولين

- أنسولين أسبارت	ت د م	DCI - Insuline Aspart
- أنسولين ديجلوديك	"	" - Insuline Degludec
- أنسولين ديجلوديك	انسولين اسبرات "	" - Insuline Degludec // Asprate
- أنسولين ديتمير	"	" - Insuline Detemir
- أنسولين جلارجين	"	" - Insuline Glargine
- أنسولين جلوليزين	"	" - Insuline Glulisine
- أنسولين ليسبرو	"	" - Insuline Lispro

ب – تحتوي على هرمونات القشرة فوق الكلوية، مشتقاتها أو نظائرها البنيوية

1) - مقدمة في شكل حقن:

- بيتاميثازون	ت د م	DCI - Betamethasone
- ميثيل بريدنيزولون	""	"" - Methylprednisolone

2) - مقدمة على شكل قطرات:

- ديكساميثازون	ت د م	DCI - Dexamethasone
- بريدنيزولون	""	"" - Prednisolone

3) – أساسها ت د م التالية، مقدمة بأي شكل صيدلاني:

- بيتاميثازون	ت د م	DCI - Betamethasone
- بوديزونيد	""	"" -Budésonide
- كلوبيتاسول	""	"" - Clobétasol
- استراديول	""	"" - Estradiol
- استراديول // ديدروجستيرون	""	"" -Estradiol // Dydrogesterone
- استراديول // نوريثيستيرون	""	"" -Estradiol // Norethisterone
- استريول	""	"" -Estriol
- هيدروكسي بروجستيرون كابروات	""	"" -Hydroxyprogesterone Caproate
- عصية اللبنية الحمضية// استريول	""	"" -Lactobacillus Acidophilus // Estriol
- ميدروجستون	""	"" -Medrogestone
- بروجسترون	""	"" -Progesterone
- برومسترين	""	"" -Promestriene
- التستوستيرون (إينونثات)	""	"" - Testosterone (Enanthate)

ج- تحتوي على هرمونات أو منتجات أخرى تدخل في البند 29.37

- فوليتروبين ألفا	ت د م	DCI -Follitropine Alfa
- فوليتروبين ألفا // لوتروبين ألفا	""	"" -Follitropine alfa // Lutropine Alfa
- غانيريليكس	""	"" -Ganirelix
- مينوتروبين	""	"" -Menotropine
- نورادرينالين	""	

- الأوكسيتوسين	""	""	-Noradrenaline
- سوماتروبين	""	""	-Oxytocine
			- Somatropine

3 مكرر / لا تدخل في البنود الفرعية 3004.31.00.40 و 3004.32.00.70 إلا الأدوية التي تحتوي على هرمونات أو منتجات أخر من البند 29.37 التالية

أ) محتوية على أنسولين

- الأنسولين البشري الوراثي	ت د م	DCI - Insuline Humaine Biogenetiq

ب) - تحتوي على هرمونات الكورتيكوستيرويد ومشتقاتها أو نظائرها التركيبية

-ديسوجيستريل	ت د م	DCI - Desogestrel
-فلوتيكاسون	""	"" - Fluticasone
- فلوتيكاسون) // سالميتيرول	""	"" - Fluticasone // Salmeterol

3 ثلاثي) لا تدخل في البنود الفرعية 3004.32.00.80 و 3004.39.00.80 إلا الأدوية التي تحتوي على هرمونات أو منتجات أخر من البند 29.37 التالية

أ) تحتوي على هرمونات الكورتيكوستيرويد ومشتقاتها أو نظائرها التركيبية

-بتاميثازون	ت د م	DCI - Betamethasone
- الليفونورجيستريل ايثينيل استراديول	""	"" - Levonorgestrel // Ethinylestradiol
- بريدنيزون	""	"" - Prednisone

ب) تحتوي على هرمونات أخر أو منتجات أخر من البند 29.37

- ديسوجيستريل // إيثينيل إستراديول	ت د م	DCI - Desogestrel // Ethinylestradiol

4- لا تدخل في البنود الفرعية 3003.49.90.10 و 3004.49.00.35 إلا الأدوية التي تحتوي على القلويات أو مشتقاتها التالية:

- الفيرين / سيميثيكون	ت د م	DCI - Alverine // Simethicone
- أرتيكايين // أدرينالين	""	"" -Articaine // Adrenaline
- أتينولول // كلورتاليدون	""	"" -Atenolol // Chlortalidone
- الفحم المنشط // بابافيرين (هيدروكلوريد)		"" - Charbon Active // Papaverine (Chlorhydrate)
- أرتيكاين هيدروكلوريد // أدرينالين	""	"" - Chlorhydrate Articaine // Adrenaline
- ميبيفاكين هيدروكلوريد	""	"" -Chlorydrate de Mepivacaine
- الديجوكسين (ت د م)		"" - Digoxine
- ليدوكائين // كلوريد بنزالكونيوم	""	"" - Lidocaine // Benzalkonium Chlorure
- ليدوكائين // بريلوكائين	""	"" -Lidocaine // Prilocaine
- بيسك ليدوكائين // سيتريميد	""	"" -Lidocaine de base // Cetrimid
أوكسيتاكين // أكسيد المغنيسيوم الخفيف // أكسيد الألومنيوم)""		- Oxetacaine // Magnesium Oxyde Leger // Aluminium Oxyde ""
- أوكسيبوبروكين	""	
- فينكريستين (كبريتات)	""	"" - Oxybuprocaine
		" " - Vincristine (Sulfate)

4مكرر) لا تدخل في البند الفرعي 3004.41.00.30 إلا الأدوية التي تحتوي على القلويات أو مشتقاتها التالية:

ثنائي هيدرات (ت د م)

بيتاكسولول(ت د م)

- بيكالوتاميد (ت د م)

- بيميبارين (ت د م)

- بيتا سيتوستيرول (ت د م)

- بيتاميثازون (ديبروبيونات) // بيثاميثازون ثنائي فوسفات الصوديوم (ت د م)

- بيتاكسولول (ت د م)

- ديوسميكتايت (ت د م)

- بيكلوميثازون ديبروبيونات اللامائية // فورموتيرول فومارات ثنائي هيدرات (ت د م)

- دوسيتاكسيل (ت د م)

- دونيبيزيل (هيدروكلوريد) (ت د م)

- دورزولاميد (ت د م)

- دورزولاميد (هيدروكلوريد) (ت د م)

- دورزولاميد (هيدروكلوريد) // تيمولول (ماليات) (ت د م)

- دورزولاميد // تيمولول (ت د م)

- دروسبيرينون // إيثينيل إستراديول (ت د م)

- دولوكستين (هيدروكلوريد) (ت د م)

- دوتاستيريد (ت د م)

- إليتريبتان (ت د م)

- التروميوباك أولامين (ت د م)

- إنتاكابون // ليفودوبا // كاربيدوبا (ت د م)

- انتكافير (ت د م)

- إنزالوتاميد (ت د م)

- إيبروبيسين (هيدروكلوريد) (ت د م)

- إيبوبتين ألفا (ت د م)

- إيبوبتين بيتا (ت د م)

- المؤتلف التخثر عامل فيبا (ت د م)

- إريبيلين ميسيلات (ت د م)

- إريثروبويتين (ت د م)

- إيثينيل إستراديول دينوجيست (ت د م)

- إتوميدیت (ت د م)

- إيتونوجيستريل (ت د م)

- إيتوبوسيد (ت د م)

- إكسيميستان (ت د م)

- إزتيميب (ت د م)

- عامل التخثر البشري التاسع (ت د م)

- عامل التخثر الثامن (ت د م)

-فالبروات الصوديوم (ت د م)

- الفوزوسين (ت د م)

- الفوزوسين (هيدروكلوريد) (ت د م)

- أمبينونيوم (كلوريد) (ت د م)

- ميغلومين أميدوتريزوات // أميدوتريزوات الصوديوم (ت د م)

- أملوديبين // أتروفاستاتين (ت د م)

- أملوديبين // هيدروكلوروثيازيد // فالسارتان (ت د م)

- أملوديبين // بيريندوبريل (ت د م)

ميكرونيز (ت د م)

- كلوريد الصوديوم // كلوريد البوتاسيوم // ثنائي هيدرات كلوريد الكالسيوم // هيكساهيدرات كلوريد المغنيسيوم // خلات الصوديوم // حمض ال ماليك (ت د م)

- كلوريد الصوديوم // لاكتات الصوديوم // كلوريد

الكالسيوم // هيكساهيدرات كلوريد المغنيسيوم // الجلوكوز مونوهيدرات (لامائي) (ت د م)

- كوريوجونادوتروبين ألفا (ت د م)

- سيكلوسبورين (ت د م)

- سيناكالسيت (ت د م)

- سيزاتراكوريوم (بيسيلات) (ت د م)

- سيسيلاتين (ت د م)

- كلونازيبام (ت د م)

- كلوستريديوم بوتولينوم من النوع أ (ت د م)

- كلوزابين (ت د م)

- مركب السكروز هيدروكسيد الحديديك (ت د م)

- مركب السكروز هيدروكسيد الحديديك (ت د م)

- مركب الحديد والسكروز (ت د م)

- كروموجليكات الصوديوم (ت د م)

- سيكلوفوسفاميد (ت د م)

- سيبروتيرون (أسيتات) (ت د م)

- سيتارابين (ت د م)

- دابيغاتران (ت د م)

- دابيجاتران إتكسيلاتي (ميسيلات) (ت د م)

- داربيبويتين ألفا (ت د م)

- دونوروبيسين هيدروكلورید (ت د م)

- ديفيراسيروكس (ت د م)

- ديفيريبرون (ت د م)

- ديفيروكسامين ميثان (سلفونات) (ت د م)

- ديفلازاكورت (ت د م)

- ديلابريل // إنداباميد (ت د م)

هيكساهيدرات ، هيدرات جليسيروفوسفات الصوديوم. // محلول الجلوكوز + الكاكليوم: الجلوكوز مونوهيدرات (ما يعادل الجلوكوز اللامائي) ، ثنائي هيدرات كلوريد الكالسيوم (ت د م)

حمض أسيتيل الساليسيليك (ت د م)

- حمض الجادوتريك (ت د م)

- حمض الإيباندرونيك المكافئ لصوديوم إيباندرونات مونوهيدرات (ت د م)

- N- أسيتيل الأسبارتيل حمض الجلوتاميك

- بيكلوثيمول (ت د م)

- بيماتوبروست (ت د م)

- بيماتوبروست // تيمولول (ت د م)

- بيسوبرولول (هيميفومارات) (ت د م)

- بيسوبرولول (هيميفومارات) // هيدروكلوروثيازيد (ت د م)

- بيسوبرولول // أملوديبين (ت د م)

- بورتيزوميب (ت د م)

- بريمونيدين (طرطرات) (ت د م)

- بريمونيدين (طرطرات) // تيمولول ماليات (ت د م)

- برينزولاميد (ت د م)

- برينزولاميد // تيمولول (ماليات) (ت د م)

- جليكوبيرونيوم بروميد (ت د م)

- بوديزونيد // فورموتيرول فومارات ثنائي هيدرات (ت د م)

- بوديزونيد // سالميتيرول (ت د م)

- بوبروبيون (هيدروكلوريد) (ت د م)

- كابيرجولين (ت د م)

- كالسيبوتريول // بيتاميثازون (ت د م)

- كالسيوم (جلوكوهيتونيت) // كالسيوم (جلوكونات) (ت د م)

- الكالسيوم / الحديد (ت د م)

- كانديسارتان سيليكستيل (ت د م)

- كانديسارتان سيليكسيتيل // هيدروكلوروثيازيد (ت د م)

- كابسيتابين (ت د م)

كاربامازيبين(ت د م)

- كاربومير P974 (ت د م)

- كاربومير 980 (ت د م)

- كاربوبلاتين (ت د م)

- كارفيلزوميب (ت د م)

- كارميلوز (الصوديوم) (ت د م)

- كارتولول (هيدروكلوريد) (ت د م)

- كارفيديلول // إيفابرادين (ت د م)

- فينلافاكسين (هيدروكلوريد) (ت د م)
- فيبوكسوستات (ت د م)
- فينوفايبرات (ت د م)
- الفنتانيل (ت د م)
- الفينوباربيتال (ت د م)
- حديد (ت د م)
- فلوسيتوزين (ت د م)
- فلودارابين (فوسفات) (ت د م)
- فلوريسنين (صوديوم) (ت د م)
- فلوروميثولون (ت د م)

مولنوبيرافير (ت د م)

- مولسيدومين (ت د م)
- موميتازون (فوروات) (ت د م)
- مونتيلوكاست (ت د م)
- مونتيلوكاست الصوديوم (ت د م)
- ميكوفينولات موفيتيل (ت د م)
- نادروبارين كالسيوم (ت د م)
- نيبفولول (ت د م)
- نيفوبام (ت د م)
- نيوستيجمين (ميثيل كبريتات) (ت د م)
- نيكارديبين (هيدروكلوريد) (ت د م)
- نيكوراندیل (ت د م)
- نيفيديبين // أتينولول (ت د م)
- نيلوتينيب (ت د م)

-نيرماتريلفير / ريتونافير(ت د م)

- نوناكوج ألفا (عامل التخثر المؤتلف IX) (ت د م)
- أوكتوكوج ألفا (ت د م)
- اوكتريوتيد (ت د م)
- أولميسارتان ميدوكسوميل (ت د م)
- أولوباتادين (ت د م)
- أوندانسيترون (ت د م)
- أوندانسيترون (هيدروكلوريد) (ت د م)
- أورليستات (ت د م)
- بروميد أوتيلونيوم (ت د م)
- أوكساليبلاتين (ت د م)
- اوكسكاربازيبين (ت د م)
- أكسيد الألومنيوم // هيدروكسيد المغنيسيوم (ت د م)
- باكليتاكسيل (ت د م)
- بالبوسيكليب (ت د م)
- ثنائي الصوديوم بيميتريكسيد (ت د م)
- بيميتريكسيد ثنائي الصوديوم
- ديكوالينيوم (هيدروكلوريد) (ت د م)
- ديزموبريسين (ت د م)
- ديكسبانتينول (ت د م)
- ديكسبانتينول // كحول بولي فينيل (ت د م)
- دياسرين (ت د م)
- دينوجيست (ت د م)
- دينوجيست // استراديول فاليرتي (ت د م)
- انترفيرون بيتا 1 بي (ت د م)
- يوديكسانول (ت د م)
- إيوهكسول (ت د م)
- يوبروميد (ت د م)
- الابراتروبيوم (بروميد) (ت د م)
- إبراتروبيوم // فينوتيرول (ت د م)
- إيربيسارتان // أملوديبين (ت د م)
- إرينوتيكان ثلاثي هيدرات هيدروكلوريد (ت د م)
- إيفابرادين (هيدروكلوريد) (ت د م)
- كيتوكونازول (ت د م)
- كيتورولاك // ترومیثامين (ت د م)
- كيتوتيفين فومارات (ت د م)
- لاتربوتيد (ت د م)
- لارونيداز (ت د م)
- لاتانوبروست (ت د م)
- لاتانوبروست // تيمولول (ت د م)
- ليديباسفير // سوفوسبوفير (ت د م)
- ليفلونوميد (ت د م)
- لينوجراستيم (ت د م)
- ليفيتيراسيتام (ت د م)
- ليفوكاباستين (هيدروكلوريد) (ت د م)
- ليفودوبا // بينزرزيد (ت د م)
- الليفونورجيستريل (ت د م)
- ليزينوبريل ثنائي هيدرات // أميلوديبين (ت د م)
- لوتبريدنول إيتابوناتي (ت د م)
- لوتروبين ألفا (ت د م)
- ماكروغول 4000 (ت د م)
- المغنيسيوم (كبريتات) (ت د م)
- مانيديبين هيدروكلوريد (ت د م)
- ملفلان (ت د م)
- ميمانتين (ت د م)
- ميمانتين هيدروكلوريد (ت د م)
- ميركابتوبورين (ت د م)
- ميسالازين (ت د م)
- سيتروريليكس (ت د م)
- الكربون المنشط // ديميتيكون (ت د م)
- فحم نباتي // مستخلص راوند // أوراق سيني // كبريت (ت د م)
- بندامستين هيدروكلوريد (ت د م)
- سيكلوبنتولات هيدروكلوريد (ت د م)
- كلورمادينون (أسيتات) // إيثينيل إستراديول (ت د م)
- كلورماديون أسيتات // إيثينيل استراديول
- فلوروبوراسيل (ت د م)
- فلوتيكاسون (ت د م)
- فلوتيكاسون فوروات (ت د م)
- فلوفوكسامين (ماليات) (ت د م)
- فولينات (من الكالسيوم) (ت د م)
- فوندابارينوكس (الصوديوم) (ت د م)
- فورموتيرول (فومارات) (ت د م)
- جزء فوسفوليبيد الرئة (ت د م)
- فولفيسترانت (ت د م)
- فورموتيرول فومارات ثنائي هيدرات // بوديزونيد (ت د م)
- فلوتيكاسون فوروات // فيلانتيرول (ت د م)
- جابابنتين (ت د م)
- جادوبوترول (ت د م)
- جانسيكلوفير (ت د م)
- جيفيتينيب (ت د م)
- الجيلاتين السائل المعدل (ت د م)
- جيمسيتابين (ت د م)
- جيمسيتابين هيدروكلوريد (ت د م)
- الجلوكاجون الوراثي الحيوي (ت د م)
- الجلوكوزامين (ت د م)
- الجلوكوزامين (كبريتات) (ت د م)
- جوسريلين (أسيتات) (ت د م)
- هيبارين الصوديوم (ت د م)
- هومو (ت د م)
- هيالورونات (الصوديوم) (ت د م)
- هيدروكورتيزون (هيدروجينوسكسينات) (ت د م)
- هيدروكسي كاربامید (ت د م)
- هيدروكسيد السكروز الحديديك (ت د م)
- هيدروكسي إيثيل النشا 130،000 // كلوريد الصوديوم (ت د م)
- هيبروميلوز (ت د م)
- إبروتينيب (ت د م)

(هيبتاهيدراتي) (ت د م)

- بيربندوبريل (أرجينين) // أملوديبين (بيسيلات) (ت د م)

- بيربندوبريل أرجينين // بيزوبرولول فومارات (ت د م)

- بيربندوبريل أرجينين // إنداباميد // أملوديبين (ت د م)

- البنزويل بيروكسيد (ت د م)

pHENOBABITAL

- فينيل افرين (ت د م)

- تيموزولوميد (ت د م)

- تيرازوسين (ت د م)

- تيريفلونوميد (ت د م)

- الثاليدومايد (ت د م)

- ثيامازول (ت د م)

- تيكاجريلور (ت د م)

- تيمولول (ماليات) (ت د م)

- تيوتروبيوم // أولوديا تيرول (ت د م)

- بروميد تيوتروبيوم (ت د م)

- تيوتروبيوم بروميد مونوهيدرات (ت د م)

- تيروفيبان (ت د م)

- تيزانيدين (ت د م)

- تولبيريسون (ت د م)

- تولتيرودين (ت د م)

- توبيراميت (ت د م)

- توبوتيكان (هيدروكلوريد) (ت د م)

- تراندولابريل (ت د م)

- ترافوبروست (ت د م)

- ترافوبروست // تيمولول (ماليات) (ت د م)

- تريتينوين (ت د م)

- تريامسينولون أسيتونيد (ت د م)

- تريميبرامين (ماليات) (ت د م)

- ترينترين (ت د م)

- تريبتوريلين (ت د م)

- تروبيكاميد (ت د م)

- التوبركولين المنقى (ت د م)

- أودنافيل (ت د م)

- خلات البوليبريستال (ت د م)

- اليوريا 13 سي (ت د م)

فلفرات الصوديوم

هيدروكلوريد فينلافاكسين

- الفارينكلين (طرطرات) (ت د م)

- فيراباميل (هيدروكلوريد) (ت د م)

- ميسنا (ت د م)

- ميثوتريكسات (ت د م)

- ميثيل ثيونيميوم هيدروكسيد // نفازولين نترات (ت د م)

- ميتوبرولول (ت د م)

- ميكونازول (ت د م)

- ميدازولام (ت د م)

- موفيتيل ميكوفينولات (ت د م)

- بيبوتيازين (ت د م)

- بوليسترين كالسيوم سلفونات (ت د م)

- سلفونات بوليسترين الصوديوم (ت د م)

- براميبيكسول (ت د م)

- براڤاستاتين // فينوفايبرات (ت د م)

- بروبيريكازين (ت د م)

- البروبوفول (ت د م)

- بروتامين (كبريتات) (ت د م)

- بيريدوستيغمين (بروميد) (ت د م)

- كيتيابين (ت د م)

كيتيابين (فومارات) (ت د م)

- رابيبرازول (ت د م)

- راسيكادوتريل (ت د م)

- ريفاكسيمين (ت د م)

- ريلمينيدين فوسفات ثنائي الهيدروجين (ت د م)

- ريسبيريدون (ت د م)

- ريفاستيجمين (ت د م)

- ريزاتريبتان بنزوات (ت د م)

- روكورونيوم (بروميد) (ت د م)

- روبينيرول (هيدروكلوريد) (ت د م)

- السكريات بولاردي (ت د م)

"- ساكوبيتريل فالسارتان (ت د م) "

-سالبوتامول ت د م

- سالميتيرول إكسينافوات // فلوتيكاسون (بروبيونات) (ت د م)

- سيفيلامير هيدروكلوريد (ت د م)

- سيفوفلوران (ت د م)

- سوفوسبوفير // فيلاتاسفير (ت د م)

- سبرينولاكتون (ت د م)

- جراثيم عصية كلاوسي (ت د م)

- مقاومة المضادات الحيوية المتعددة (ت د م) جراثيم عصية كلاوسي

- سوغاممادكس (الصوديوم) (ت د م)

- تاكروليموس (ت د م)

- تافلوبروست (ت د م)

- إيفوسفاميد (ت د م)

- إماتينيب (ت د م)

- إميجولسيراز (ت د م)

- إنداكاتيرول ماليات (ت د م)

- جليكوبيرونيوم بروميد//إنداكاتيرول ماليات (ت د م)

- إنداباميد // أملوديبين (ت د م)

- زيت الأفوكادو غير القابل للتصبن - فول الصويا (ت د م)

- مضاد للفيروسات بيتا A1 (ت د م)

- فينورلبين (ديترترات) (ت د م)
- فوريكونازول (ت د م)
- فورتيوكستين (ت د م)
- زوفينوبريل (ت د م)
- زوفينوبريل كالسيوم // هيدروكلوروثيازيد (ت د م)
- تاموكسيفين (ت د م)
- تامسولوسين هيدروكلوريد // دوتاستيريد (ت د م)
- تلميسارتان (ت د م)
- تلميسارتان // أملوديبين (ت د م)
- تيلميسارتان// هيدروكلوروثيازيد (ت د م)

ج- الفيتامينات التالية:

- الكالسيوم كولي كالسيفيرول ت د م)
- كولي كالسيفيرول// كربونات الكالسيوم ""

c- des vitamines suivantes :

- Calcium // Cholecalciferol DCI
- Cholecalciferol // carbonate de Calcium ""

د- مضادات داء السكري التالية:

- داباجليفلوزين (ت د م)	DCI	- Dapagliflozine
- دولاجلوتيد ""	""	- Dulaglutide
- إمباغليفلوزين ""	""	- Empagliflozine
- لیناجليبتين ""	""	- Linagliptine
- لیناجليبتين ميتفورمين ""	""	- Linagliptine // Metformine
- ليراجلوتايد ""	""	- Liraglutide
- ميتفورمين جليبنكلاميد ""	""	- Metformine // Glibenclamide
- سيتاجليبتين ""	""	- Sitagliptine
- سيتاجليبتين ميتفورمين ""	""	- Sitagliptine // Metformine

5 مكرر)- لا تدخل في البنود الفرعية 3004.50.00.82. و 3004.90.00.75 إلا الأدوية المحتوية على:

أ) - ت د م التالية:

- اسكيتالوبرام ت د م	DCI	- Escitalopram
- أناسترزول ""	""	- Anastrozole
- بيكربونات الصوديوم ""	""	- Bicarbonate De Sodium
- كبريتات شوندروتن الصوديوم ""	""	- Chondroitine Sulfate Sodique
- إيتوريكوكسيب ""	""	- Etoricoxib
- لاموتريجين ""	""	- Lamotrigine
- ريفاروكسابان ""	""	- Rivaroxaban
- تادالافيل ""	""	- Tadalafil
- فالسارتان ""	""	- Valsartan
- سيترات كلوميفين ""	""	- Clomifene Citrate
- بريجابالين ""	""	- Pregabaline

ب) الفيتامينات التالية

- الايزوتريتنون ت د م	**DCI**
- Isotretinoine	

5 ثلاثي)- لا تدخل في البند الفرعي 3004.90.00.80 إلا الأدوية المحتوية على ت د م التالية:

ألفا أميلاز ت د م	DCI
كلوبيدوقرل ""	""
ديلتيازيم هيدروكلوريد) ""	""
دونيبيزيل ""	""
إنالابريل ماليات) ""	""
إيزوميبرازول مغنيسيوم ""	""
إيربيسارتان هيدروكلوروثيازيد ""	""
ليتروزول ""	""
ميثيل دوبا ""	""
باروكستين هيدروكلوريد) ""	""
	Alpha-Amylase
	Clopidogrel
	Diltiazem (Chlorhydrate)
	Donepezil
	Enalapril (Maleate)
	Esomeprazole Magnesium
	Irbesartan // Hydrochlorothiazide
	Letrozole
	Methyldopa
	Paroxetine (Chlorhydrate)

Repaglinide	""	ريباجلينيد	""
Rosuvastatine	""	رسيوفاستاتين	""
Solifenacine Succinate	""	سوليفيناسين سكسينات	""
Trolamine	""	ترولامين	""
Valsartan// Hydrochlorothiazide	""	فالسارتان هيدروكلوروثيازيد	""
Albendazole	""	ألبيندازول	""
Amisulpride	""	أميسلبريد	""
Atorvastatine	""	أتورفاستاتين	""
Carvedilol	""	كارفيديلول	""
Olanzapine	""	أولانزابين	""

6- لا يدخل في البند 3003.90.94.00 إلا الأدوية المضادة لداء السكري التالية :

a- Biguanides (activateurs de l'AMP-kinase)		أ- مركبات البايجوانيد (منشطات AMP كيناز)
Metformine	(DCI)	الميتفورمين
b- Sulfonylurées (bloqueurs des canaux KATP membranaires des cellules β)		ب- سلفونيل يوريا (مثبطات قنوات KATP الغشائية لخلايا β)
Glibenclamide	(DCI)	غليبنكلاميد
Gliclazide	"	غليكلازيد
Glimépiride	"	غليميبيريد
Glipizide	"	غليبيزيد
c- Glinides (bloqueurs des canaux KATP membranaires des cellules β)		ج- غلينيد (مثبطات قنوات KATP الغشائية لخلايا β)
Natéglinide	(DCI)	ناتيغلينيد
Répaglinide	"	ريباغلينيد
d- Gliptines (inhibiteurs de la dipeptidylpeptidase-4 ou DPP-4)		د- غليبتينز (مثبطات ثنائي ببتيديلببتيداز-4 أ و DPP-4)
Sitagliptine	(DCI)	سيتاغليبتين
Vildagliptine	"	فيلداغليبتين
Saxagliptine	"	ساكساغليبتين
Linagliptine	"	ليناغليبتين
e- Incrétinomimétiques (agonistes/analogues du GLP-1).		ه- مقلدات Incretinomimétiques (مضادات / نظائر GLP-1)
Liraglutide	(DCI)	ليراغلوتيد
Dulaglutide	"	دولاغلوتيد
f- Gliflozines (Inhibiteurs du SGLT2)		و- غليفلوزين (مُثبطات SGLT2)
Canagliflozine	(DCI)	كاناغليفلوزين
Dapagliflozine	"	داباغليفلوزين
Empagliflozine	"	إمباغليفلوزين
g- Inhibiteurs des α–glucosidases Acarbose	(DCI)	ز- مثبطات α جلوكوزيداز أكاربوز

(DCI) Dénomination Commune Internationale (ت.د.م) التسمية الدولية المشتركة

ترميز حسب النظام المنسق					نوع البضائع	رسم الاستيراد	وحدة الكمية حسب المواصفة	الوحدات التكميلية
					بن، وإن كان محمصا، أو منزوعا منه الكافيين؛ قشور وغلالات من بن؛ أبدال بن محتوية على بن بأية نسبة كانت .			
				09.01	- بن غير محمص :			
1	00	00	0901.11		- - غير منزوع منه الكافيين.....	2,5	كلغ	-
1	00	00	0901.12		- - منزوع منه الكافيين.....	2,5	كلغ	-
					.....			
					.....			
				30.01	غدد وغيرها من أعضاء معدة للعلاج العضوي، مجففة، وإن كانت مسحوقة؛ خلاصات من غدد أو من أعضاء أخر أو من إفرازاتها، معدة للعلاج العضوي؛ كبدين (هيبارين) وأملاحه؛ مواد بشرية أو حيوانية أخر محضرة للاستعمال في الطب العلاجي أو الوقائي، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر.			
8	00	00	3001.20		- - خلاصات من غدد أو من أعضاء أخر أو من إفرازاتها.....	2,5	كلغ	-
		00	3001.90		- - غيرها			
8	10				- - - غدد وغيرها من أعضاء معدة للعلاج العضوي، مجففة، وإن كانت مسحوقة:	2,5	كلغ	-
					- - - كبدين (هيبارين) وأملاحه:			
5	21				- - - - هينوكساباربن.....	2,5	كلغ	-
5	29				- - - -			
					غيرها.....	2,5	كلغ	-
					- - - قطع من العظام والأعضاء والأنسجة البشرية أو الحيوانية الحية أو المحفوظة ، صالحة للترقيع أو الزرع الدائم:			
8	31				- - - -			
					القرنية.....	2,5	كلغ	-
8	32				- - - -			
					النخاع.....	2,5	كلغ	-
8	33				- - - - القلب.....	2,5	كلغ	-
8	34				- - - - الكلي.....	2,5	كلغ	-
8	35				- - - -			
					الكبد.....	2,5	كلغ	-
8	38				- - - - غيرها.....	2,5	كلغ	-
8	90				- - - غيرها	2,5	كلغ	-
				30.02	دم بشرى؛ دم حيواني محضر للاستعمال فى الطب العلاجي أو الوقائي أو للتشخيص الطبي؛ أمصال مضادة وغيرها من مكونات الدم والمنتجات المناعية وإن كانت معدلة، أو متحصلاً عليها بعمليات التقنية الحيوية؛ لقاحات، توكسينات، كائنات مجهرية مزروعة (باستثناء الخمائر) والمنتجات المماثلة ؛ مزارع للخلايا وإن كانت معدلة.			
					- أمصال مضادة وغيرها من مكونات الدم والمنتجات المناعية وإن كانت معدلة، أو متحصلاً عليها بعمليات التقنية الحيوية:			
			3002.12		- - أمصال مضادة وغيرها من مكونات الدم			
5	00	10			- - - الإيموجلوبين، جلوبولين الدم، جلوبولين الأمصال	2.5	كلغ	-
8	00	20			- - - أمصال عادية و أمصال اصطناعية.....	2.5	كلغ	-
					- - - غيرها:			
8	00	92			- - - - من أصل حيواني.....	2.5	كلغ	-
		98			- - - - غيرها:			

8	10				- - - - - مهيأة للبيع بالتجزئة	2.5	كلغ	-
8	90				- - - - - غير مهيأة للبيع بالتجزئة.....	2.5	كلغ	-
8	00	00	**3002.13**		**- - منتجات المناعية غير المخلوطة، غير مهيأة بجرعات محددة أو بأشكال أو أغلفة للبيع بالتجزئة .....**	2.5	كلغ	-
8	00	00	**3002.14**		**- - المنتجات المناعية المخلوطة، غير مهيأة في مقادير معايرة أو بأشكال أو في أغلفة للبيع بالتجزئة .....**	2.5	كلغ	-
8	00	00	**3002.15**		**- - المنتجات المناعية المهيأة بجرعات محددة أو بأشكال أو أغلفة للبيع بالتجزئة**	2.5	كلغ	-
					- لقاحات، توكسينات، كائنات مجهرية مزروعة (باستثناء الخمائر) والمنتجات المماثلة			
8	00	00	**3002.41**		**- - لقاحات للطب البشرى.....**	2,5	كلغ	-
			3002.42		**- - لقاحات للطب البيطرى**			
8	00	10			- - - لقاحات ضد الحمى القلاعية	10	كلغ	-
					- - - غيرها:			
8	00	91			- - - - لقاحات مذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 1 من هذا الفصل	40	كلغ	-
8	00	99			- - - - غيرها.....	2,5	كلغ	-
8		00	**3002.49**		**- - غيرها**			
					- - - توكسينات :			
8	11				- - - - ساكسوتوكسينات من اصل حيواني.....	2,5	كلغ	-
8	12				- - - - ريسين.....	2,5	كلغ	-
8	19				- - - - غيرها.....	2,5	كلغ	-
					- - - كائنات مجهرية مزروعة (باستثناء الخمائر) :			
8	21				- - - - خمائر لبنية.....	2,5	كلغ	-
8	29				- - - - غيرها.....	2,5	كلغ	-
8	30				- - - الفيروسات البشرية أو الحيوانية أو النباتية ، وكذلك مضادات الفيروسات	2,5	كلغ	-
					- - - غيرها:			
8	91				- - - - من أصل حيواني.....	2,5	كلغ	-
8	99				- - - - غيرها.....	2,5	كلغ	-
					- مزارع للخلايا وإن كانت معدلة:			
8	00	00	**3002.51**		**- - منتجات علاج بالخلايا.....**	2,5	كلغ	-
8	00	00	**3002.59**		**- - غيرها.....**	2,5	كلغ	-
			3002.90		**- - غيرها**			
8	10	00			- - - دم بشرى.....	2,5	كلغ	-
8	20	00			- - - دم حيواني محضر للاستعمال فى الطب العلاجي أو الوقائي أو للتشخيص الطبي.....	2,5	كلغ	-
8	90	00			- - - غيرها.....	2,5	كلغ	-
				30.03	**أدوية (باستثناء الاصناف المذكورة في البنود 30.02 أو30.05 أو 30.06) مؤلفة من مكونين او اكثر مخلوطة فيما بينها للاستعمال في الطب العلاجي أو الوقائي، ولكن غير مهيـأة بمقادير معايرة أو بأشكال أو في أغلفة معدة للبيع بالتجزئة**			
			3003.10		**- تحتوي على بنسلينات أو على مشتقاتها، ذات بنية حمض بنسليني، أو على ستربتومايسينات أو مشتقاتها**			
8	00	10			- - - للطب البيطري.....	10	كلغ	-
		90			- - - غيرها:			
8	10				- - - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 2 أ من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-

			8	90	- - - - غيرها.....	17,5	كلغ	-
		3003.20			**- غيرها، تحتوي على مضادات حيوية (أنتي بيوتيك)**			
			8	00	10 - - - للطب البيطري.....	10	كلغ	-
					90 - - - غيرها:			
			8	10	- - - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 2 ب من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-
			8	90	- - - - غيرها.....	17,5	كلغ	-
					- غيرها، تحتوى على هرمونات أو على منتجات أخر داخلة فى البند 29.37:			
		3003.31		00	**- - تحتوي على أنسولين**			
			8	10	- - - المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 أ من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-
			8	90	- - - غيرها.....	10	كلغ	-
		3003.39			**- - غيرها**			
			8	00	10 - - - للطب البيطري.....	10	كلغ	-
					80 - - - غيرها:			
			8	10	- - - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية 3 ب أو 3 ج من هذا الفصل..	2,5	كلغ	-
			8	90	- - - - غيرها.....	17,5	كلغ	-
					- غيرها، تحتوي على أشباه قلويات أو مشتقاتها:			
		3003.41			**- - تحتوي على الافيدرين أو أملاحه**			
			8	00	10 - - - للطب البيطري	10	كلغ	-
			8	00	90 - - - غيرها	2,5	كلغ	-
		3003.42			..... **- - تحتوي على السودوإيفيدرين (DCI) أو أملاحها**			
			8	00	10 - - - للطب البيطري	10	كلغ	-
			8	00	90 - - - غيرها	17,5	كلغ	-
		3003.43			**- - تحتوي نورإيفيدرين أو أملاحه**			
			8	00	10 - - - للطب البيطري	10	كلغ	-
			8	00	90 - - - غيرها	2,5	كلغ	-
		3003.49			**- - غيرها**			
			8	00	10 - - - للطب البيطري	10	كلغ	-
					90 - - - غيرها:			
			8	10	- - - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 4 من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-
			8	90	- - - - غيرها.....	17,5	كلغ	-
		3003.60			**- غيرها، تحتوي على المكونات الفعالة المضادة للملاريا المذكورة في ملاحظة البنود الفرعية (2) لهذا الفصل**			
			8	00	10 - - - للطب البيطري	10	كلغ	-
					80 - - - غيرها :			
			8	10	- - - - كلوروكين.....	17,5	كلغ	-
			8	90	- - - - غيرها.....	2,5	كلغ	-
		3003.90			**- غيرها**			
			8	00	10 - - - للطب البيطري	10	كلغ	-
					- - - غيرها:			

8	00	94			- - - - أدوية مذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 6 من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-
8	00	95			- - - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 5 من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-
8	00	98			- - - - غيرها	17,5	كلغ	-
				30.04	**أدوية (باستثناء الأصنـاف المذكورة في البنود 30.02 أو30.05 أو 30.06) مكونة من منتجـات مخلوطة أو غير مخلوطة معدة للاستعمال في الطب العلاجي أو الوقـائي، مهيأة بمقادير معايرة، بما فيها تلك المعدة لإعطائها عبر الجلد أو بأشكال أو في أغلفة معدة للبيع بالتجزئة**			
	00		3004.10		**- تحتوي على بنسيلينات أو على مشتقاتها، ذات بنية حمض بنسلينى، أو على ستربتوميسينات أو مشتقاتها**			
8	10				- - - للطب البيطري	10	كلغ	-
8	20				- - - غيرها، مضادات انقسام الخلايا الحية بما فيها المنتجات الخاصة بالعلاج ما قبل و ما بعد العمليات الجراحية في نطاق العلاج بالمواد الكيميائية أو بالأشعة	2,5	كلغ	-
8	40				- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 2 أ (2 من هذا الفصل...	2,5	كلغ	-
8	80				- - - غيرها	40	كلغ	-
	00		3004.20		**- غيرها، تحتوي على مضادات حيوية**			
8	10				- - - للطب البيطري	10	كلغ	-
8	20				- - - غيرها، مضادات انقسام الخلايا الحية بما فيها المنتجات الخاصة بالعلاج ما قبل و ما بعد العمليات الجراحية في نطاق العلاج بالمواد الكيميائية أو بالأشعة	2,5	كلغ	-
8	50				- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 2 ب من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-
8	60				- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 2 مكرر من هذا الفصل....	17,5	كلغ	-
8	80				- - - غيرها	40	كلغ	-
					- - غيرها، تحتوى على هرمونات أو على منتجات أخر داخلة فى البند 29.37:			
8		00	3004.31		**- - تحتوي على أنسولين**			
8	30				- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 أ من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-
8	40				- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 مكرر أ من هذا الفصل..	10	كلغ	-
8	80				- - - غيرها	40	كلغ	-
		00	3004.32		**- - تحتوي على هرمونات القشرة فوق الكلوية، مشتقاتها أو نظائرها البنيوية**			
8	10				- - - للطب البيطري	10	كلغ	-
8	20				- - - غيرها، مضادات انقسام الخلايا الحية بما فيها المنتجات الخاصة بالعلاج ما قبل و ما بعد العمليات الجراحية في نطاق العلاج بالمواد الكيميائية أو بالأشعة	2,5	كلغ	-
8	60				- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 ب من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-
8	70				- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 مكرر ب من هذا الفصل	10	كلغ	-
8	80				- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 ثلاثي أ من هذا الفصل..	17,5	كلغ	-
8	90				- - - غيرها.....	40	كلغ	-
		00	3004.39		**- - غيرها:**			
8	10				- - - للطب البيطري	10	كلغ	-
8	20				- - - غيرها، مضادات انقسام الخلايا الحية بما فيها المنتجات الخاصة بالعلاج ما قبل و ما بعد العمليات الجراحية في نطاق العلاج بالمواد الكيميائية أو بالأشعة	2,5	كلغ	-
8	70				- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 ج من هذا الفصل.....	2,5	كلغ	-
8	80				- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 3 ثلاثي ب من هذا الفصل	17,5	كلغ	-
8	90				- - - غيرها.....	40	كلغ	-

				- غيرها، تحتوي على أشباه قلويات أو على مشتقاتها :					
				- - تحتوي على الافيدرين أو أملاحه	3004.41	00			
8	10			- - - للطب البيطري			10	كلغ	-
8	30			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 4 مكرر من هذا الفصل....			10	كلغ	-
8	80			- - - غيرها			2,5	كلغ	-
				- - تحتوي على بسيودوإيفردين(DCI) أو أملاحه	3004.42	00			
8	10			- - - للطب البيطري			10	كلغ	-
8	80			- - - غيرها			17,5	كلغ	-
				- - تحتوي على نورايفردين أو أملاحه	3004.43	00			
8	10			- - - للطب البيطري			10	كلغ	-
8	80			- - - غيرها			2,5	كلغ	-
				- - غيرها	3004.49	00			
8	10			- - - للطب البيطري			10	كلغ	-
8	20			- - - غيرها، مضادات انقسام الخلايا الحية بما فيها المنتجات الخاصة بالعلاج ما قبل و ما بعد العمليات الجراحية في نطاق العلاج بالمواد الكيميائية أو بالأشعة			2,5	كلغ	-
8	35			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 4 من هذا الفصل.....			2,5	كلغ	-
8	45			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 4 ثلاثي من هذا الفصل...			17,5	كلغ	-
8	80			- - - غيرها.....			40	كلغ	-
				- غيرها، تحتوى على فيتامينات أو منتجات أخر مذكورة فى البند 29.36	3004.50	00			
8	10			- - - للطب البيطري			10	كلغ	-
				- - - غيرها:					
8	81			- - - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 5ج من هذا الفصل.....			2,5	كلغ	-
8	82			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 5 مكرر ب من هذا الفصل			10	كلغ	-
8	89			- - - - غيرها			40	كلغ	-
				- غيرها، تحتوي على المواد الفعالة المضادة للملاريا المذكورة في ملاحظة البنود الفرعية (2) لهذا الفصل	3004.60	00			
8	10			- - - للطب البيطري			10	كلغ	-
				- - - غيرها :					
8	40			- - - - كلوروكين.....			40	كلغ	-
8	80			- - - - غيرها.....			2,5	كلغ	-
				- غيرها	3004.90	00			
8	10			- - - للطب البيطري			10	كلغ	-
8	20			- - - غيرها، مضادات انقسام الخلايا الحية بما فيها المنتجات الخاصة بالعلاج ما قبل و ما بعد العمليات الجراحية في نطاق العلاج بالمواد الكيميائية أو بالأشعة			2,5	كلغ	-
8	70			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 5 أ أو 5 ب أو 5 د من هذا الفصل.....			2,5	كلغ	-
8	75			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 5 مكرر أ من هذا الفصل			10	كلغ	-
8	80			- - - غيرها، المذكورة في الملاحظة التكميلية رقم 5 ثلاثي من هذا الفصل...			17,5	كلغ	-
8	90			- - - غيرها			40	كلغ	-
			30.05	حشو، شاش (غزى)، أربطة وأصناف مماثلة (مثل الضمادات واللصقات و الكمادات)، مشربة أو مغطاة بمواد صيدلة أو مهيأة للبيع بالتجزئة، لاستعمالات طبية أو جراحية أو لطب الأسنان أو البيطرة					

			- ضمادات لاصقة وغيرها من أصناف ذات طبقة لاصقة		**3005.10**				
			- - - مشربة أو مطلية بالمواد الصيدلية (بما في ذلك الرقع الملصقة على الأدمة أو "باتش"):			10			
8	10		- - - - اللصاقات	2,5			كلغ		-
8	90		- - - - غيرها	2,5			كلغ		-
			- - - غيرها:			90			
8	11		- - - - حشو.....	40			كلغ		-
8	12		- - - - شاش (غزى)	40			كلغ		-
8	19		- - - - غيرها	40			كلغ		-
			- غيرها		**3005.90**				
8	00	10	- - - مشربة أو مطلية بالمواد الصيدلية.....	40			كلغ		-
		90	- - - غيرها:						
8	11		- - - - حشو	40			كلغ		-
8	12		- - - - شاش (غزى)	40			كلغ		-
8	13		- - - - الأربطة المجصصة	2,5			كلغ		-
8	19		- - - - غيرها	40			كلغ		-
			محضرات، وأصناف صيدلة، مذكورة في الملاحظة (4) من هذا الفصل		**30.06**				
			- خيوط جراحية معقمة، أربطة معقمة مماثلة لخياطة الجروح (بما في ذلك الخيوط القابلة للامتصاص المعقمة المستعملة في الجراحة أو طب الأسنان)، اللواصق المعقمة للأنسجة العضوية المستعملة في الجراحة لإغلاق الجروح، الرقائق و الفتائل المعقمة، موقفات النزيف المعقمة الخاصة المستعملة في الجراحة أو طب الأسنان، حواجز ضد الالتحام معقمة المستعملة في الجراحة أو طب الأسنان		**3006.10**				
8	00	10	- - - خيوط جراحية معقمة.....	40			كلغ		-
8	00	50	- - - أربطة معقمة مماثلة لخياطة الجروح (بما في ذلك الخيوط القابلة للامتصاص المعقمة المستعملة في الجراحة أو طب الأسنان).....	40			كلغ		-
8	00	80	- - - غيرها.....	2,5			كلغ		-
			- محضرات معتمة للفحص بالأشعة السينية ؛ مواد كاشفة تعطى للمرضى للتشخيص الطبي		**3006.30**				
8	00	10	- - - محضرات معتمة للفحص بالأشعة السينية.....	2,5			كلغ		-
8	00	20	- - - مواد كاشفة تعطى للمرضى للتشخيص الطبي.....	2,5			كلغ		-
			- أسمنت وغيره من منتجات مستعملة في حشو الأسنان؛ أسمنت لترميم العظام		**3006.40**				
8	00	10	- - - أسمنت وغيره من منتجات مستعملة في حشو الأسنان	2,5			كلغ		-
8	00	20	- - - أسمنت لترميم العظام.....	2,5			كلغ		-
8	00	00	**- الحقائب و العلب المعدة للإسعاف الأولي .....**	2,5	**3006.50**		كلغ		-
			- محضرات كيميائية لمنع الحمل أساسها الهرمونات أو المنتجات الأخر الداخلة في البند 29.37 أو المبيدات المنوية		**3006.60**				
8	00	10	- - - محضرات كيميائية لمنع الحمل أساسها الهرمونات	2,5			كلغ		-
8	00	90	- - - غيرها.....	2,5			كلغ		-
8	00	00	**- محضرات مقدمة بشكل هلام، معدة للاستعمال في الطب البشري أو الطب البيطري كمادة مزيتة لبعض أجزاء الجسم أثناء العمليات الجراحية أو الفحوصات الطبية أو كعامل ربط بين الجسم و الأدوات الطبية .....**	2,5	**3006.70**		كلغ		-
			- غيرها:						
8	00	00	**- - الأدوات المعدة للاستعمال في الفتحات الجراحية (المفاغرة).....**	2,5	**3006.91**		كلغ		-
8	00	00	**- - نفايا محضرات الصيدلة.....**	2,5	**3006.92**		كلغ		-
			- - الأدوية الوهمية ومجموعات التجارب السريرية القائمة على التعمية (أو التعمية المزدوجة) المعدة لتجربة سريرية معترف بها ، مقدمة في شكل جرعات		**3006.93**				
8	00	10	- - - أدوية وهمية.....	2,5			كلغ		-

8	00	20			- - - مجموعات التجارب السريرية	2,5	كلغ	-
					.....			
			34.02		عوامل عضوية ذات نشاط سطحي (عدا الصـابون)؛ محضرات غواسل، ومحضرات غسيل (بما فيهـا محضرات الغسيل المساعدة) ومحضرات تنظيف، وإن احتوت على صـابون، عدا تلك الداخلة في البند 34.01			
					.....			
				3402.90	- غيرها			
					- - - محضرات غواسل:			
					.....			
					.			
					.....			
					.....			
		17			**- - - - غيرها:**			
					.....			
8	90				.....			
8	00	80			- - - محضرات تنظيف.....	40	كلغ	-
		90			.....			
					.....			
			40.16		**مصنوعات أخر من مطاط مبركن غير مقسى**			
					.....			
		00		4016.93	- - حلقات وفواصل (جوانات)			
8	10				- - - دائرية من الأصناف المستعملة في صناعة مرشحات العربات، ذات قطر أقصاه 160 مم.....	17،5	كلغ	-
8	90				- - - غيرها.....	40	كلغ	-
					.....			
8	00	00		4016.94	.....			
			48.10		**ورق وورق مقوى، مطلي على وجه واحد أو وجهين بالكاولين (غضار صيني) أو بمواد غير عضوية أخر، بدون أي مواد طلاء أخر، بمادة رابطة أو بدونها، وإن كان ملون السطح أو مزخرف السطح أو مطبوعا، بشكل لفات أو صفائح مستطيلة أو مربعة، بأي قياس كان**			
					.....			
				4810.92	**- ورق وورق مقوى اخر :**			
		00			- - متعدد الطبقات			
5	10				- - - ورق دوبليكس.....	10	كلغ	-
5	90				- - - غيرها	17,5	كلغ	-
5	00	00		4810.99	.....			
					.....			
			48.11		**ورق وورق مقوى وحشو السيليولوز وطبقات من ألياف سيليولوزية، مطلية أو مشربة أو مغطاة، أو ملونة السطح أو مزخرفة السطح أو مطبوعة، بشكل لفات أو صفائح، مستطيلة أو مربعة، بأي قياس كان، عدا الأصناف الداخلة في البنود 48.03 و 48.09 و 48.11**			
					.....			
		00		4811.59	**- - غيرها**			
					.....			
5	80				- - - - ورق مشرب براتنجات أكريليكية أو فينولية بسمك لا يتجاوز 1مم، معد على بكرات ذات قطر يتراوح بين 370 و 1100 مم و ذات ارتفاع يتراوح بين 100 و 1100 مم	2,5	كلغ	-
5	99				- - - - غيره بما في ذلك ورق لنقل الرسم المشرب	17,5	كلغ	-
					.....			
				4811.60	.....			

				84.21	أجهزة طرد مركزي، بما فيها أجهزة التجفيف بالطرد المركزي؛ آلات وأجهزة ترشيح أو تنقية السوائل أو الغازات			
					.....			
			8421.99		- - غيرها			
		21			----لمحركات العربات :			
7	10				----- قاعدة من معادن عادية على شكل أسطواني بسمك يتراوح بين 2,5 مم و 4 مم و بقطر خارجي يتجاوز 95 مم.....	17,5	كلغ	-
7	90							
7	00	29			----- غيرها.....	40	كلغ	-
					.....			
					.....			
				85.43	آلات وأجهزة كهربائية ذات وظائف قائمة بذاتها، غير مذكورة ولا داخلة في مكان آخر من هذا الفصل			
					.....			
					.....			
7	00	00	8543.30		.....			
7	00	00	8543.40		- سجائر إلكترونية وأجهزة كهربائية شخصية مماثلة للتدخين.....	40	وحدة	-
			8543.70		.....			
					.....			

الضرائب الداخلية على الاستهلاك

المادة 5

I. - ابتداء من فاتح يناير 2023، تغير أو تتمم على النحو التالي أحكام الفصول الأول و 9 و 10 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي وكذا المقتضيات الخاصة بهذه البضائع والمصوغات، كما تم تغييره و تتميمه :

«الفصل الأول. - تكلف إدارة الجمارك .....

«التراب الخاضع :

«1 - أنواع الليموناذا .....

« .....

«8 - التبغ المصنع ؛

«9 - سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة الأجهزة الإلكترونية المسماة «"السجائر الإلكترونية" والأجهزة المماثلة، وكذا ملحقات تبغ الشيشة «أو الأركيله (معسل بدون تبغ) ؛

«.....

«.....

«13 - البطاريات المخصصة للمركبات ؛

«14 - المنتجات المحتوية على السكر.

«الفصل 9 . - تحدد وفقا للجداول أ- ت – ح- ط- ظ- ع- ف- «ص- ض بعده..... والمفصلة في هذا الفصل :

«أ).....

«ت) المكوس الداخلية على الاستهلاك المفروضة على بعض منتجات «الطاقة والزفت.

بيان المنتجات	وحدة التحصيل	المقادير (بالدراهيم)
الزيوت الخام.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
- محضرات غير مذكورة .....و تكون هذه الزيوت		
العنصر الأساسي فيها.....	.....	.....
- غاز البترول ومواد الهيدروكاربور الغازية الأخرى :		
-- على حالتها السائلة :		
--- غاز طبيعي.....	100 كلغ	0,00
--- غيرها.....	كذلك	4,60
-- على حالتها الغازية :		
--- غاز طبيعي.....	1000م^3	0,00
--- غيرها.....	كذلك	2,00
- وقود ممتاز من NGP 27 -07	.....	.....
.....	.....	.....

«ح).....

«.....

«ظ) الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على سوائل تعبئة «أو إعادة تعبئة الأجهزة الإلكترونية المسماة "السجائر الإلكترونية" «والأجهزة المماثلة وكذا ملحقات تبغ الشيشة أو الأركيله (معسل بدون تبغ):

بيان المنتجات	وحدة التحصيل	المقادير (بالدرهم)
I.- سوائل تعبئة أو إعادة تعبئة الأجهزة الإلكترونية المسماة "السجائر الإلكترونية" و الأجهزة المماثلة :		
أ)	.....	.....
ب)	.....	.....
II.- ملحقات تبغ الشيشة أو الأركيله (معسل بدون تبغ)	1 كيلوغرام	675

« .....

«ص) .....

«.....

«ض) الضرائب الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المنتجات «المحتوية على السكر:

بيان المنتجات	السكر المضاف ب غرام/100غرام أو ب غرام/100مل	وحدة التحصيل	المقادير بالدرهم
1- بسكويت.....	نسبة تفوق 50	100 كلغ	70
2 - حلويات.....	نسبة تفوق 70	كذلك	300
3 - شوكولاتة :			
-- كتل و ألواح و مسحوق الشوكولاتة.....	نسبة تفوق 60	100كلغ	200
--غيرها (محشوة وعجينة الدهن).....	نسبة تفوق 50	كذلك	150
4 - منتجات الألبان :			
-لبن رائب " زبادي" مهيأ على شكل مشروب.....	نسبة تفوق 10	100 كلغ	40
-- حلوى لبنية.....	نسبة تفوق 20	كذلك	40
-- حليب مركز.....	نسبة تفوق 50	كذلك	40
5- مربى وخبيص (مرملاد).....	نسبة تفوق 60	100 كلغ	50
6 - مشروبات محضرة من الماء وعصير الفواكه أو مركز عصير الفواكه والتي تحتوي على نسبة عشرة بالمئة (10 %) أو أكثر من عصير الفواكه أو ما يعادلها من العصير المركز، باستثناء المشروبات المذكورة في ه) من 1 من الجدول أ)	نسبة تفوق 9	100 كلغ	12,5

«الفصل 10. - لا يمكن أن تعرض للاستهلاك المشروبات «والمشروبات المرتكزة على الكحول وكذا التبغ المصنع، المبينة في «الجداول أ - وط - وض - 6 من الفصل 9 أعلاه، ..... أي «طريقة أخرى تقوم مقامها.»

II - ابتداء من فاتح يناير2023، تنسخ ب) من 1 من الجدول أ) من الفصل 9 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي وكذا المقتضيات الخاصة بهذه البضائع والمصوغات كما وقع تغييره وتتميمه.

III - يتم تحصيل الضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على المنتوجات المحتوية على السكر المنصوص عليها في الجدول "ض" من الفصل 9 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.340 السالف الذكر حسب المقادير والمحتوى من السكر طبقا للبيانات الواردة في الجدول بعده كما تمت إضافته بالبند (I) أعلاه :

بيان المنتجات	تاريخ التطبيق		المقادير بالدرهم	
	فاتح يناير 2024	فاتح يناير 2025	فاتح يناير 2024	فاتح يناير 2025
	السكر المضاف ب غرام/100غرام أو ب غرام/100مل		بالدرهم/100كيلوغرام	
1 - بسكويت	نسبة تفوق 40	نسبة تفوق 30	140	210
2 - حلويات	نسبة تفوق 60	نسبة تفوق 50	600	900
3 - شوكولاتة :				
- - كتل وألواح ومسحوق الشوكولاتة	نسبة تفوق 50	نسبة تفوق 40	400	600
- - غيرها (محشوة وعجينة الدهن)	نسبة تفوق 40	نسبة تفوق 30	300	450
4 - منتجات الألبان:				
- - لبن رائب "زبادي" مهيأ على شكل مشروب	نسبة تفوق 09	نسبة تفوق 08	80	120
- - حلوى لبنية	نسبة تفوق 15	نسبة تفوق 10	80	120
- - حليب مركز	نسبة تفوق 40	نسبة تفوق 30	80	130
5 - مربى وخبيص (مرملاد)	نسبة تفوق 50	نسبة تفوق 40	100	150
6 - مشروبات محضرة من الماء وعصير الفواكه أو مركز عصير الفواكه والتي تحتوي على نسبة عشرة بالمئة (10 %) أو أكثر من عصير الفواكه أو ما يعادلها من العصير المركز، باستثناء المشروبات المذكورة في ه) من 1 من الجدول أ)	نسبة تفوق 7	نسبة تفوق 5	25	37,5

المدونة العامة للضرائب

المادة 6

I. - ابتداء من فاتح يناير 2023، تغير وتتمم أحكام المواد 4 و 6 و 13 و 19 و 28 و 31 و 40-I و 42 المكررة و47 و 57 و 58 و 59 و 60 و 61 و 63 و 64 و 66 - I و 68 و 73 و 82-I و 82 المكررة ثلاث مرات - I و 86 و 99 و 124 و 139-VI و 144-I - (جيم ودال) و 146 و 151 و 152 و 156 و 157 و 160 المكررة و 165 و 170 و 171 و 173 و 174 و179-II و 184 و191 و194 و222 و224 و228 و232-VIII و241 المكررة و 247 (XXXVII و XXXVIII و XXXIX) و 268 و 270 و 273 من المدونة العامة للضرائب المحدثة بموجب المادة 5 من قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006) كما تم تغييرها وتتميمها :

«المادة 4. - **الحاصلات الخاضعة للضريبة المحجوزة في المنبع**

«تخضع للحجز في المنبع برسم الضريبة على الشركات أو الضريبة «على الدخل كما هو منصوص عليه في المواد 157-I و 158و 159 «و 160 أدناه :

«I. - .....

«II. -.....

«III. - ..... غير المقيمين ؛

«IV. - المكافآت المخولة للغير المشار إليها في المادة 15 المكررة أدناه «المدفوعة أو الموضوعة رهن التصرف أو المقيدة في حساب الأشخاص «الاعتباريين أو الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية «الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، المتوفرين في المغرب «على مقر اجتماعي أو موطن ضريبي أو مؤسسة ترتبط بها الحاصلات «المدفوعة.

«يراد بالتقييد في الحساب المشار إليه في البنود I و II «و III و IV أعلاه، التقييد .....

«.....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 6.- **الإعفاءات**

«I. - الإعفاءات الدائمة من الضريبة

«.....

«باء - (تنسخ)

«جيم - الإعفاءات الدائمة من الضريبة المحجوزة في المنبع

«تعفى من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع :

«1° - عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في «حكمها التالية :

« - الربائح .....

«..... بالضريبة على الشركات.

«وتدخل .....

«..... تخفيض نسبته 100%.

«وتقلص نسبة هذا التخفيض إلى 40% عندما تتأتى العائدات «المذكورة من الأرباح المتعلقة بكراء العقارات المبنية الموزعة من طرف «هيئات التوظيف الجماعي العقاري التي تفتح رأس مالها لمشاركة «العموم عن طريق بيع الأسهم الموجودة بنسبة لا تقل عن 40%.

«غير أنه لا يطبق أي تخفيض على العائدات المذكورة المتأتية من «الأرباح الموزعة من طرف باقي هيئات التوظيف الجماعي العقاري.

« - المبالغ المقتطعة من الأرباح والموزعة لاهتلاك .....

«.....

«.....

«..... بالقانون رقم 41.05 السالف الذكر ؛

« - الربائح المقبوضة من لدن هيئات التوظيف الجماعي العقاري «السالفة الذكر ؛

« - الرباح وغيرها من عوائد المساهمة المماثلة ذات مصدر أجنبي «المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في حساب أشخاص «غير مقيمين من لدن الشركات المقامة في مناطق التسريع الصناعي «الخاضعة للقانون رقم 19.94 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف «رقم 1.95.1 بتاريخ 24 من شعبان 1415 (26 يناير 1995) ؛

« - الربائح وغيرها من عوائد المساهمة المماثلة ذات مصدر أجنبي
«المدفوعة أو الموضوعة رهن الإشارة أو المقيدة في حساب
«أشخاص غير مقيمين من قبل الشركات المكتسبة لصفة "القطب
«المالي للدار البيضاء" طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية
«الجاري بها العمل، باستثناء المقاولات المالية المشار إليها في
«البندين 1 و 2 من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665
«الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق
«بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء، كما تمت المصادقة
«عليه بموجب القانون رقم 70.20 الصادر بتنفيذه الظهير
«الشريف رقم 1.20.102 بتاريخ 16 من جمادى الأولى 1442
«(31 ديسمبر 2020) ؛

« - الأرباح .....

«.....

«.....

«..... الطائرات المخصصة للنقل الدولي.

«دال - (تنسخ)

«II. - الإعفاءات المؤقتة من الضريبة

«.....

«باء - الإعفاءات المؤقتة

«.....

«.....

«.....

«4° - تستفيد من الإعفاء الكلي من .....

«..... والتنظيمية الجاري بها العمل.

«5° - تتمتع المنشآت الفندقية، عن مؤسساتها الفندقية، فيما
«يخص جزء الأساس المفروضة عليه الضريبة المطابق لرقم أعمالها
«الذي تم تحقيقه بعملات أجنبية محولة إلى المغرب بصفة فعلية
«مباشرة أو لحسابها عن طريق وكالات للأسفار بالإعفاء من مجموع
«الضريبة على الشركات طوال مدة خمس (5) سنوات متتالية تبتدئ
«من السنة المحاسبية التي أنجزت خلالها عملية الإيواء الأولى بعملات
«أجنبية.

«تستفيد كذلك من الإعفاء السالف الذكر، بالنسبة لجزء
«الأساس المفروضة عليه الضريبة المطابق لرقم أعمالها الذي تم
«تحقيقه بعملات أجنبية محولة إلى المغرب بصفة فعلية مباشرة
«أو لحسابها عن طريق وكالات الأسفار :

« - شركات تدبير الإقامات العقارية للإنعاش السياحي، كما هي
«محددة في القانون رقم 01.07 القاضي بسن إجراءات خاصة
«تتعلق بالإقامات العقارية للإنعاش السياحي وبتغيير وتتميم
«القانون رقم 61.00 بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات
«السياحية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.60 بتاريخ
«17 من جمادى الأولى 1429 (23 ماي 2008) ؛

« - مؤسسات التنشيط السياحي المحددة أنشطتها بنص تنظيمي.

«ويمنح هذا الإعفاء بشرط أن تدلي المنشآت الفندقية ومؤسسات
«التنشيط السياحي المعنية في نفس الوقت مع الإقرارات المنصوص
«عليها في المواد 20 و 82 و 85 و 150 أدناه ببيان يبرز ما يلي :

« - مجموع العائدات المطابقة للأساس المفروضة عليه الضريبة ؛

« - رقم الأعمال المحقق بعملات أجنبية عن كل مؤسسة فندقية
«وكذا جزء رقم الأعمال المذكور المعفى من الضريبة.

«يترتب على عدم مراعاة الشروط المشار إليها أعلاه سقوط الحق
«في الإعفاء دون الإخلال بتطبيق الذعيرة والزيادات المنصوص عليها
«في المادتين 186 و 208 أدناه.

«6° - تستفيد شركات الخدمات المكتسبة لصفة "القطب المالي
«للدار البيضاء"، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري
«بها العمل، باستثناء المقاولات المالية المشار إليها في البندين 1 و 2
«من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665 السالف الذكر من
«الإعفاء من مجموع الضريبة على الشركات طوال مدة خمس (5)
«سنوات محاسبية متتالية تبتدئ من السنة المحاسبية الأولى التي تم
«فيها الحصول على الصفة المذكورة.

«7° - تستفيد الشركات الرياضية المؤسسة طبقا لأحكام القانون «رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، الصادر بتنفيذه «الظهير الشريف رقم 1.10.150 بتاريخ 13 من رمضان 1431 «(24 أغسطس 2010) من الإعفاء من مجموع الضريبة على الشركات «طوال مدة خمس (5) سنوات محاسبية متتالية تبتدئ من السنة «المحاسبية الأولى للاستغلال.

«8° - تتمتع المنشآت التي تزاول أنشطتها في مناطق التسريع «الصناعي الخاضعة للقانون رقم 19.94 السالف الذكر بالإعفاء من «مجموع الضريبة على الشركات طوال الخمس (5) سنوات المحاسبية «الأولى المتتالية تبتدئ من تاريخ الشروع في الاستغلال.

«غير أنه واستثناء من جميع الأحكام المخالفة، لا يطبق هذا «الإعفاء على المنشآت التالية :

« - الشركات التي تزاول أنشطتها في هذه المناطق في إطار ورش أشغال «البناء أو التركيب ؛

« - مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها المكتسبة لهذه «الصفة وفقا للتشريع الجاري به العمل ؛

« - مقاولات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين المكتسبة لهذه «الصفة وفقا للتشريع الجاري به العمل.

«9° - تستفيد الوكالة الخاصة طنجة - البحر الأبيض المتوسط «وكذا الشركات المتدخلة في إنجاز وتهيئة واستغلال وصيانة مشروع «المنطقة الخاصة للتنمية طنجة - البحر الأبيض المتوسط والمقامة «في مناطق التسريع الصناعي المشار إليها في المادة الأولى من المرسوم «بقانون رقم 2.02.644 السالف الذكر من الإعفاء من مجموع «الضريبة على الشركات طوال الخمس (5) سنوات المحاسبية الأولى «الممنوح للمنشآت المقامة في المناطق المذكورة.

« جيم - (تنسخ)

«III. - .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 13. - **عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة «في حكمها**

«يراد بعوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في «حكمها الخاضعة .....

«I. - .....

«II. - العوائد المتأتية من توزيع أرباح الشركات المقامة في مناطق «التسريع الصناعي والشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي «للدار البيضاء"، باستثناء الربائح وعوائد المساهمات الأخرى المماثلة «ذات المصدر الأجنبي المدفوعة للأشخاص غير المقيمين المشار إليهم «في المادة 6 (I - جيم - 1°) أعلاه.

«III. - الدخول والمكافآت الأخرى .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 19. - **سعر الضريبة**

«I. - السعر العادي للضريبة

«مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في البند XXXVII - ألف من «المادة 247 أدناه، يحدد سعر الضريبة على الشركات كما يلي :

«ألف - 20% ؛

«باء - 35%، فيما يخص الشركات التي يساوي أو يفوق ربحها «الصافي مائة مليون (100.000.000) درهم.

«غير أنه عندما يقل الربح الصافي المحقق من طرف هذه الشركات «عن مائة مليون (100.000.000) درهم، لا يطبق عليها سعر 20% «إلا إذا ظل الربح الصافي المذكور يقل عن هذا المبلغ لمدة ثلاث (3) «سنوات محاسبية متتالية ؛

«جيم - 40%، فيما يخص مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة «في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين «وإعادة التأمين.

«يراد بمقاولات التأمين .....

«.....التكافلي.

«II. - (ينسخ)

«III. - .....

«IV. - أسعار الضريبة المحجوزة في المنبع

«تحدد أسعار الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع كما يلي :

«.....

«باء - 10% من :

« - المبالغ الإجمالية، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، «المقبوضة من لدن الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين غير «المقيمين والمبينة في المادة 15 أعلاه ؛

« - مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في «حكمها المبينة في المادة 13 أعلاه مع مراعاة الأحكام المنصوص «عليها في البند XXXVII - «جيم» من المادة 247 أدناه ؛

« - مبلغ المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون «احتساب الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص «الاعتباريين الخاضعين للضريبة على الشركات؛

«جيم - 20%، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، من «مبلغ الحاصلات من التوظيفات .....

«بالضريبة على الشركات.

«دال - (تنسخ)»

«المادة 28. - **خصوم من مجموع الدخل الخاضع للضريبة**

«يخصم من مجموع الدخل ..... المادة 25 أعلاه :

«ا. - .....

«II. - .....

«III. - ألف - في حدود 10% .....

«.....

«.....

«..... المادة 200 أدناه.

«عندما يقوم المؤمن له باسترداد اشتراكاته قبل انتهاء مدة «ثماني (8) سنوات أو قبل بلوغه سن الخمسين، تفرض الضريبة على «مجموع مبلغ الاسترداد عن ..... المعني بالأمر «وفق السعر المنصوص عليه في المادة 73 (II - زاي - 8°) أدناه، من غير «أي طرح، وذلك دون الإخلال .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 31. - **الإعفاءات وتخفيض الضريبة**

«ا. - الإعفاءات

«ألف - .....

«باء - الإعفاءات المؤقتة

« .....

«2° - تتمتع المنشآت الفندقية ومؤسسات التنشيط السياحي «بالإعفاء من مجموع الضريبة على الدخل طوال مدة خمس (5) «سنوات، وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 6 (II - باء - 5°) أعلاه.

«3° - تستفيد المنشآت التي تزاول أنشطتها داخل مناطق التسريع «الصناعي من الإعفاء الكلي طوال السنوات الخمس (5) الأولى المتتالية «ابتداء من تاريخ الشروع في استغلالها.

«غير أنه تخضع للضريبة على الدخل وفق شروط القواعد «العامة، المنشآت التي تزاول أنشطتها في هذه المناطق في إطار ورش «أشغال البناء أو التركيب وكذا وسطاء التأمين المتوفرين على هذه «الصفة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

«جيم - (ينسخ)

«II. - (ينسخ)

«III. - .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 40. - I - يخضع الأشخاص .....

«.....

«..... أو نشاط.

«غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات «المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم، «يخضع ما زاد عن هذا المبلغ للضريبة على الدخل عن طريق الحجز «في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر المنصوص عليه في «المادة 73 (II - زاي - 9°) أدناه.»

«المادة 42 المكررة. - **تحديد أساس فرض الضريبة**

«يخضع الأشخاص .....

«..... المادة 73-III أدناه، على رقم الأعمال السنوي المحصل عليه.

«غير أنه عندما يفوق رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات «المقدمة لفائدة نفس الزبون مبلغ خمسين ألف (50.000) درهم، «يخضع ما زاد عن هذا المبلغ للضريبة على الدخل عن طريق الحجز «في المنبع من طرف الزبون المذكور وفق السعر المنصوص عليه في «المادة 73 (II - زاي -9°) أدناه.

«يظل صافي زائد القيمة الناتج عن تفويت أو سحب الأموال «المجسدة أو غير المجسدة المخصصة للاستغلال خاضعا للضريبة

«.....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 47. - **الإعفاء الدائم وتخفيض الضريبة**

«I. - .....

«II. - (ينسخ)

«III. - .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 57. - **الإعفاءات**

«تعفى من الضريبة على الدخل :

«1° - .....

«.....

«.....

«7° - وبصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة، في حدود مليون «(1.000.000) درهم بالنسبة لمجموع مبلغ التعويضات التالية :

«أ) التعويض عن الفصل عن العمل ؛

«ب) التعويض عن المغادرة الطوعية للعمل ؛

«ج) وجميع التعويضات عن الضرر الممنوحة في حالة الفصل عن «العمل.

«وفي حالة الجمع بين أكثر من تعويض لا يمكن، بأي حال من «الأحوال، أن يتعدى مجموع مبلغ التعويضات المعفى من الضريبة «على الدخل مليون (1.000.000) درهم المشار إليه أعلاه ؛

«8° - .....

« .....

« .....

«20° - الأجر الإجمالي الشهري .....

«..... إلى 31 ديسمبر 2026 في حدود عشرة (10) أجراء.

«يمنح الإعفاء المشار إليه .....

(الباقي لا تغيير فيه)

«المادة 58. - **تحديد الدخل الإجمالي المفروضة عليه الضريبة**

«I. - .....

«II. - حالات خاصة :

«ألف - .....

«.....

«جيم - المكافآت والتعويضات الطارئة أو غير الطارئة

«تحجز في المنبع .....

«..... ليسوا من مأجوريها.

«تحجز هذه الضريبة المستحقة في المنبع بالسعر المشار إليه أعلاه «من المبلغ الإجمالي للمكافآت .....

«..... في المادة 174 - I أدناه.

«لا يعفي الحجز في المنبع بالسعر المشار إليه أعلاه مستحقي «المكافآت السالفة الذكر من الإدلاء بالإقرار المنصوص عليه في «المادة 82 أدناه.

«المادة 59. - **الخصوم**

«تخصم ..... المادة 57 أعلاه :

«I. - المصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل مقدرة بالنسب «الجزافية التالية :

«ألف - 35% فيما يتعلق بالأشخاص غير المنتمين إلى الفئات المهنية «المشار إليها في "باء" و"جيم" بعده، الذين يقل أو يساوي دخلهم «الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين ألف «(78.000) درهم.

«وتحدد هذه النسبة في 25% بالنسبة للأشخاص الذين يفوق «دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين «ألف (78.000) درهم، على ألا يتجاوز المبلغ المخصوم خمسة وثلاثين «ألف (35.000) درهم ؛

«باء - بالنسب المبينة بعده على ألا يتجاوز المبلغ المخصوم خمسة «وثلاثين ألف (35.000) درهم فيما يخص الأشخاص المنتمين إلى «الفئات التالية :

« - 25% بالنسبة إلى مستخدمي .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 60. - الخصوم الجزافية

«ا. - لتحديد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة .....

«..... تخفيض جزافي نسبته :

« - 70% من المبلغ الإجمالي السنوي الذي يساوي أو يقل .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 61. - **التعريف بالدخول والأرباح العقارية**

«ا. - تعتبر دخولا عقارية لأجل تطبيق الضريبة على الدخل، ما لم «تكن مندرجة في صنف الدخول المهنية :

«ألف - .....

«باء - .....

«جيم - التعويضات ..... الذين يشغلونها.

«دال- العوائد المتأتية من الأرباح الموزعة من طرف هيئات «التوظيف الجماعي العقاري.

«II. - تعتبر أرباحا عقارية .....

«.....

«..... ببورصة القيم.

«تعتبر شركات يغلب عليها الطابع العقاري كل شركة يتكون إجمالي «أصولها بنسبة 50% على الأقل من قيمتها .....

«..... كل عملية من العمليات المشار إليها أعلاه.»

«المادة 63. - **الإعفاءات**

«يعفى من الضريبة :

«ا. - (ينسخ)

«II. - ألف - .....

«باء - .....

«..... مساحته المغطاة خمس (5) مرات.

«جيم - الربح المحصل .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 64. - **تحديد الدخل العقاري المفروضة عليه الضريبة**

«ا. - .....

«.....لحساب المستأجرين.

«II. - يحدد صافي الدخل المفروضة عليه الضريبة فيما يخص «العقارات المشار إليها في المادة 61 (I - ألف - (1°) وباء وجيم ودال) «أعلاه بتخفيض نسبة 40% من مبلغ إجمالي الدخل العقاري كما هو «محدد في I أعلاه.

«III. - يتكون إجمالي الدخل المفروضة عليه الضريبة .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 66. - I . - تعد دخولا ناشئة عن رؤوس أموال منقولة :

«ألف- عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في «حكمها المشار إليها في المادة 13 أعلاه، ماعدا العوائد المتأتية من «الأرباح الموزعة من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري على «الأشخاص الخاضعين للضريبة على الدخل.

«باء - الحاصلات من .....

«.....عمليات الاستحفاظ.»

«المادة 68. - **الإعفاءات**

«تعفى من الضريبة :

«ا. - .....

«.....

«.....

«III. - الربائح وغيرها من عوائد المساهمة المماثلة لها ذات المصدر
«الأجنبي المدفوعة لأشخاص غير مقيمين أو الموضوعة رهن إشارتهم
«أو المقيدة في حسابهم من لدن الشركات المقامة في مناطق التسريع
«الصناعي والشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"
«المشار إليها في المادة 6 (I - جيم - 1°) أعلاه ؛

«IV. - الفوائد .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 73. - **سعر الضريبة**

«I. - .....

«II. - أسعار خاصة

«يحدد سعر .....

«باء - 10% :

«1° - .....

«.....

«6° - .....

«7° - فيما يخص مبلغ عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول
«المعتبرة في حكمها المبينة في المادة 13 أعلاه، مع مراعاة أحكام
«البند XXXVII - جيم من المادة 247 أدناه.

«جيم - 15% فيما يخص :

«1° - .....

«2° - الدخول ..... ذات المنشأ الأجنبي ؛

«3° - (ينسخ)

«4° - المبلغ .....

«..... (120.000) درهم ؛

«5°- المكافآت المشار إليها في المادة 15 المكررة أعلاه، دون احتساب
«الضريبة على القيمة المضافة، المخولة للأشخاص الخاضعين
«للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام
«النتيجة الصافية المبسطة.

«دال - (ينسخ)

«واو - 20% :

«1° - .....

«.....

«.....

«7° - (ينسخ)

«9° - فيما يخص المرتبات والمكافآت والأجور الإجمالية المدفوعة
«للأجراء الذين يشغلون مناصب عمل لحساب الشركات المكتسبة
«لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"، وفق النصوص التشريعية
«والتنظيمية الجاري بها العمل، باستثناء المقاولات المالية المشار
«إليها في البندين1 و 2 من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665
«السالف الذكر، وذلك لمدة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداء من
«تاريخ توليهم لمهامهم.

«غير أنه بإمكان الأجراء .....

«..... المنصوص عليه في I أعلاه ؛

«10° - .....

«11° - ..... 40 - II أعلاه.

«زاي - 30% :

«1° - فيما يخص المكافآت .....

«..... لا ينتمون لمستخدمي المشغل الدائمين ؛

«2° - (ينسخ)

«3° - فيما يخص الحاصلات .....

«.....

«.....

«7° - بالنسبة للأرباح ..... 144-II أدناه ؛

«8° - فيما يخص المبلغ الإجمالي لاسترداد الاشتراكات والأقساط «قبل انتهاء مدة ثماني(8) سنوات أو قبل بلوغ سن الخمسين، «المنصوص عليه في المادة 28-III - ألف أعلاه ؛

«9° - فيما يخص ما زاد عن مبلغ رقم الأعمال المشار إليه في «المادة 45 المكررة - II أعلاه.

«III. - .....

«..... تنظيمي.

«تبرئ الاقتطاعات بالأسعار المحددة في «باء» (1° و 6° و 7°) «و«جيم» (1° و 2°) و «واو» ..... و«زاي» (3° و 7° و 9°) من البند II «والبند III أعلاه من الضريبة على الدخل.»

«المادة 82. - I. - يجب على الخاضعين للضريبة .....

«.....

«..... الإقامة الاعتيادية.

«بالنسبة لأصحاب الدخول العقارية، يجب أن يتضمن هذا «الإقرار المعلومات التالية :

«1° - الاسم العائلي والشخصي أو العنوان التجاري لكل مستأجر «أو لهيئة التوظيف الجماعي العقاري بالنسبة للدخول المشار إليها في «المادة 61 - I-دال أعلاه ؛

«2° - موقع كل عقار مؤجر ومحتواه ورقم قيده في رسم الخدمات «الجماعية ؛

«3° - المبالغ الإجمالية والصافية للدخول العقارية.

«زيادة على ما ذكر .....

«..... بالبيانات التالية :

«أ) .....

«ب) .....

«ج) الاسم العائلي للمشغل أو المدين بالإيراد أو أي شخص مكلف «بحجز ..... الضريبي.

«يجب أن يشفع .....

«..... وفق نموذج تعده الإدارة.

«وبالنسبة للمحامين، يجب أن يتضمن كذلك هذا الإقرار «الدفعات المقدمة على الحساب المؤداة برسم الضريبة على الدخل «خلال السنة المحاسبية المختتمة وفق أحكام المادة 173 - III أدناه.»

«المادة 82 المكررة ثلاث مرات. - I. - يجب على الخاضع للضريبة.....

«.....

«7° - ..... 41-II - باء أعلاه، إن اقتضى الحال ؛

«8° - مبلغ رقم الأعمال السنوي برسم الخدمات المقدمة لفائدة «نفس الزبون والذي يفوق خمسين ألف (50.000) درهم.»

«المادة 86. - **الإعفاء من الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل**

«لا يلزم .....

«.....74 أعلاه :

«1° - (ينسخ)

«2° - الخاضعون للضريبة .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 99. - **الأسعار المخفضة**

«تخضع للضريبة بالسعر المخفض :

«1° - البالغ 7% مع الحق في الخصم :

«.....

«.....

«2° - البالغ 10% مع الحق في الخصم :

« - عمليات الإيواء .....

«.....

«.....

« - العمليات المتعلقة ..... الظهير الشريف المعتبر بمثابة «قانون رقم 1.93.213 الآنف الذكر ؛

« - (تنسخ)

« - المنتجات والمعدات التالية .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 124. - **إجراءات الإعفاءات**

«ا. - تحدد الإعفاءات المنصوص عليها بالمواد 91 (ا - «هاء» - 2°) «و 92 - ا (5° و 6° .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 139. - VI. - يتعين على الموثقين .....

«..... أن يطلعوا الأطراف على أحكام المواد 83 و 173 - ا «و186 - باء - 2° و 187 و 208 و 217 و 234 المكررة أربع مرات من «هذه المدونة.»

«المادة 144. - ا. - جيم - **الإعفاء من الحد الأدنى للضريبة**

« 1° - .....

« 2° - .....

«3° - يعفى الأشخاص ..... الحد الأدنى للضريبة المشار إليه «في «دال» (الفقرة الثانية) أدناه والمستحق برسم السنوات المحاسبية «المعنية بهذا الإقرار.

«دال - سعر الحد الأدنى للضريبة

«يحدد سعر الحد الأدنى للضريبة في :

« - 0,25% ؛

« - 4% بالنسبة للمهن التي تم تعريفها .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 146. - **أوراق إثبات النفقات**

«يجب أن تكون عمليات شراء .....

«.....

«..... المادة 231 أدناه.

«وعلاوة على ذلك، عندما تعاين الإدارة أنه تم إصدار فاتورة «من قبل منشأة غير نشيطة حسب مدلول المادة 228 المكررة أدناه «أو باسمها فإنه لا يتم قبول الخصم المطابق لهذه الفاتورة.

«ويجب أن تتضمن الفاتورة أو الوثيقة .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 151. - **الإقرار المتعلق بالمكافآت المخولة للغير**

«ا. - يجب على كل منشأة .....

«.....

«يحرر الإقرار .....

«1° - .....

«.....

«5° - مجموع المبالغ المخولة المدرجة في المحاسبة، بحسب كل «صنف، برسم :

«.....

« - التخفيضات ..... الفاتورات ؛

«6° - مبلغ المكافآت المدفوعة أو الموضوعة رهن التصرف أو المقيدة «في الحساب ، حسب كل صنف، الخاضعة للحجز في المنبع وكذا مبلغ «الضريبة المحجوزة في المنبع.

«II. - (ينسخ)

«III. - (ينسخ)

«IV. - يجب على المنشآت التي تدفع مكافآت إلى الأشخاص الذاتيين «المحددة دخولهم المهنية وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة أو نظام «المقاول الذاتي، مقابل الخدمات التي يقدمونها، أن يرفقوا بالإقرار «المنصوص عليه في البند ا من هذه المادة بيانا مفصلا لهذه المكافآت «وفق نموذج تعده الإدارة.

«المادة 152. - **الإقرار بعوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول «المعتبرة في حكمها**

«ا. - يجب على الخاضعين للضريبة .....

«..... يتضمن ما يلي :

«1° - .....

«2° - .....

«3° - عناصر فرض الضريبة بالأرقام :

« - تاريخ دفع ..... في الحساب ؛

« - المبلغ الإجمالي للعوائد الموزعة والسنوات المحاسبية التي تم «برسمها اقتطاع هذه العوائد ؛

« - تاريخ الحجز .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 156. - **حجز الضريبة في المنبع من طرف أرباب العمل «والمدينين بالإيرادات**

«I. - يقوم رب العمل .....

«.....

«.....

«تحجز في المنبع بالسعر ..... أشخاص «ليسوا من أجرائها.

«تحجز الضريبة المستحقة في المنبع على التعويضات المشار إليها «في الفقرة السابقة من هذه المادة وفق المبلغ الإجمالي .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 157. - **حجز الضريبة في المنبع على المكافآت المخولة للغير**

«I. - تخضع الأتعاب أو العمولات أو أجور السمسرة أو المكافآت «الأخرى من نفس النوع المنصوص عليها في المادة 15 المكررة أعلاه، «للضريبة عن طريق حجزها في المنبع لحساب الخزينة من لدن «الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام أو الخاص «والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية «الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، الذين يدفعون هذه «المكافآت إلى مستحقيها أو يضعونها رهن إشارتهم أو يقيدونها في «حساباتهم.

«يتم استنزال الضريبة المحجوزة في المنبع السالفة الذكر من مبلغ «الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل مع الحق في الاسترجاع.

«II. - يخضع ما زاد عن مبلغ رقم الأعمال المنصوص عليه في «المادة 45 المكررة - II أعلاه، للضريبة عن طريق الحجز في المنبع «لحساب الخزينة من لدن الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون «العام أو الخاص والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام «النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.»

«المادة 160 المكررة. - **الحجز في المنبع برسم الدخول العقارية التي «يدفعها الأشخاص الاعتباريون الخاضعون للقانون العام أو الخاص «والأشخاص الذاتيون المحددة دخولهم المهنية وفق نظام النتيجة «الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة لأشخاص «ذاتيين**

«تحجز الضريبة .....

«..... المادة 198 أدناه.

«غير أنه، يعفى ..... في المنبع المشار إليها أعلاه، عندما «لا يتجاوز المبلغ الإجمالي السنوي للدخول العقارية المفروضة عليه «الضريبة المدفوع إلى المالك ثلاثين ألف (30.000) درهم.

«كما تعفى هيئات التوظيف الجماعي العقاري من إلزامية الحجز «في المنبع على العوائد المتأتية من الأرباح الموزعة على الأشخاص «الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية «الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، شريطة أن يقدم هؤلاء «الأشخاص شهادة بملكية السندات تتضمن رقم تعريفهم بالضريبة «على الدخل.»

«المادة 165. - **عدم الجمع بين الامتيازات**

«I. - لا يجوز الجمع بين الامتيازات المخولة للمنشآت المقامة «في مناطق التسريع الصناعي عملا بأحكام المواد 6 (I - جيم - 1° و II - «باء - 8°) و 31 (I - باء - 3°) و 68-III و 92-I-36° و 129-IV-5° أعلاه «وبين أي .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 170. - **التحصيل عن طريق الأداء التلقائي**

«I. - تؤدى الضريبة على الشركات عن السنة المحاسبية .....

«.....

«..... المقدمة على الحساب المستحقة خلال السنة «المحاسبية الأولى لفرض الضريبة.

«II.- .....

.....»

«III.- فيما يتعلق بالشركات .....

«..... عملا بالمادة 6 - II - «باء» أعلاه،

«تكون السنة المحاسبية المرجعية .....

«.....

«.....

«VIII.- يجب أن يكون أداء الضريبة .....

«..... في المادتين 184 و 208 أدناه.

«وتحتسب الضريبة المفروضة على أساس زائد القيمة المحقق «بالسعر المنصوص عليه في المادة 19-I أعلاه.

«وتشفع كل دفعة .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 171.- **التحصيل عن طريق الحجز في المنبع**

«I. - ألف - تدفع الضريبة المحجوزة في المنبع على العوائد المشار «إليها في المواد 13 و14 و14 المكررة و15 و15 المكررة أعلاه، خلال «الشهر ..... القيام بالحجز في المنبع.

«باء - .....

«II.- يرافق كل دفع ورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة.»

«المادة 173.- **التحصيل بواسطة الأداء التلقائي**

«I.- يدفع بطريقة تلقائية ..... الضرائب :

« - مبلغ ..... سنة ؛

«- الضريبة المستحقة على البائع والمتعلقة بالأرباح الملاحظة «أو المحققة بمناسبة تفويت ممتلكات عقارية أو حقوق عينية «مرتبطة بها، داخل أجل الإقرار المنصوص عليه في المادة 83 «أعلاه، لقابض إدارة الضرائب.

«يجب على الأشخاص الذين لم يقدموا إقرارا على أساس عناصر «شهادة تصفية الضريبة وكذا الأشخاص الذين لم يطلبوا الرأي «المسبق لإدارة الضرائب، المشار إليهما في المادة 234 المكررة أربع مرات «أدناه، أن يدفعوا، بصفة مؤقتة، لدى قابض إدارة الضرائب الفرق بين «مبلغ الضريبة المصرح به و 5% من ثمن التفويت، باستثناء الأشخاص «الذين يقومون بالعمليات التالية :

« • العمليات المعفاة المشار إليها في المادة 63 (II وIII) أعلاه ؛

« • عمليات المساهمة بعقارات أو بحقوق عينية عقارية أو هما معا في «أصل شركة أو هيئة التوظيف الجماعي العقاري، المنصوص «عليها في المادتين 161 المكررة - II و161 المكررة أربع مرات أعلاه ؛

« - الضريبة المستحقة على البائع والمتعلقة بالأرباح الملاحظة «أو المحققة بمناسبة تفويت قيم منقولة وغيرها من سندات «رأس المال والدين داخل أجل الإقرار المنصوص عليه في المادة 84 «أعلاه، لقابض إدارة الضرائب ؛

« - الضريبة المستحقة على الخاضع للضريبة برسم إجمالي ..... «.....

«..... في حسابه ؛

« - الضريبة المستحقة على الخاضعين للضريبة الذين يودعون «الإقرارات المنصوص عليها في المواد 82 و82 المكررة ثلاث «مرات - II و85 و150 أعلاه، في نفس الآجال المنصوص عليها على «التوالي بالنسبة للإقرارات السالفة الذكر ؛

« - الضريبة المستحقة على .....الآجال التالية :

«• في حالة اختيار ..... تحقيق رقم الأعمال ؛

«• في حالة اختيار الدفع السنوي .....

«..... أبريل من السنة الموالية للسنة التي «تم خلالها تحقيق رقم الأعمال.

«ويباشر دفع الضريبة .....المدفوع.

«II. - ..... المادة 82 المكررة أعلاه.

«III.- يؤدي المحامون تلقائيا بطريقة اختيارية دفعات مقدمة على «الحساب برسم الضريبة على الدخل عن السنة المحاسبية الجارية، «وفق أحد النظامين التاليين :

«ألف- الأداء تلقائيا للدفعات المذكورة لدى كاتب الضبط «بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب.

«يحدد مبلغ كل دفعة مقدمة على الحساب في ثلاثمائة (300) درهم، «يؤديه كل محام مرة واحدة عن كل قضية عند إيداع أو تسجيل مقال «أو طلب أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة أمام محاكم المملكة، «ويشمل أداء هذا المبلغ جميع مراحل التقاضي.

«يتحقق كاتب الضبط من استيفاء هذه الدفعات عند القيام «بالإجراءات السالفة الذكر.

«وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب :

«- المقالات المتعلقة بالأوامر المبنية على الطلب والمعاينات المقدمة «وفق أحكام الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية ؛

«- القضايا المعفاة من الرسوم القضائية أو المستفيدة من المساعدة «القضائية، وفي هذه الحالة لا يتم الأداء عن هذه القضايا إلا عند «تنفيذ الحكم الصادر بشأنها.

«ويعفى من أداء الدفعات المقدمة على الحساب المشار إليها أعلاه «المحامون طوال الستة وثلاثين (36) شهرا الأولى ابتداء من شهر «الحصول على رقم التعريف الجبائي.

«ويشفع كل أداء للدفعات بورقة إعلام وفق نموذج تعده الإدارة «يتضمن البيانات التالية :

«• الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه «الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية ؛

«• الرقم الوطني المهني ؛

«• رقم التعريف الضريبي ؛

«• نوع القضية ورقم الملف ؛

«• المحكمة المختصة ومقرها ؛

«• المبلغ المدفوع ؛

«• تاريخ الأداء.

«ويجب على كاتب الضبط أن يدفع بطريقة إلكترونية لإدارة «الضرائب مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب المذكور، الذي يتعين «تحصيله عند القيام بالإجراءات السالفة الذكر، خلال الشهر «الموالي للشهر الذي تم فيه التحصيل، مصحوبا ببيان وفق نموذج «تعده الإدارة.

«يتم استنزال مبلغ الدفعات المقدمة على الحساب التي تم أداؤها «من طرف المحامي خلال السنة من مبلغ الحد الأدنى للضريبة على «الدخل المشار إليه في المادة 144 - I أعلاه، المستحق برسم هذه السنة.

«غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال «المبلغ الكلي للدفعات المقدمة على الحساب المدفوعة برسم الضريبة «على الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على «الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا «للخزينة.

«باء - الأداء تلقائيا لدى قابض إدارة الضرائب لدفعتين مقدمتين «على الحساب بطريقة إلكترونية قبل انقضاء الشهر الموالي للشهر «السادس وللشهر الثاني عشر من السنة المحاسبية المعنية.

«ويحدد مبلغ كل دفعة مقدمة على الحساب باعتبار عدد القضايا «المسجلة باسم المحامي خلال مدة الستة أشهر السالفة الذكر، عند «إيداع أو تسجيل مقال أو طلب أو طعن أو عند تسجيل نيابة «أو مؤازرة أمام محاكم المملكة، المضروب في ثلاثمائة (300) درهم، «وذلك على أساس لوائح الملفات التي تدلي بها السلطة الحكومية «المكلفة بالعدل لإدارة الضرائب وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن «البيانات المتعلقة خصوصا بهوية المحامي المعني وتعريفه الوطني «والضريبي وعدد القضايا المسجلة باسمه.

«وتستثنى من واجب أداء الدفعة المقدمة على الحساب، الملفات «والقضايا والمحامون المشار إليهم في الفقرتين الرابعة والخامسة من «ألف أعلاه وفق نفس الأحكام.

«وتشفع كل دفعة بإعلام وفق نموذج تعده الإدارة يتضمن «البيانات التالية :

«• الاسم العائلي والشخصي للمحامي المعني وعنوان موطنه «الضريبي أو مقر مؤسسته الرئيسية؛

«• الرقم الوطني المهني ؛

«• رقم التعريف الضريبي ؛

«• نوع القضية ورقم الملف ؛

«• المحكمة المختصة ومقرها ؛

«• المبلغ المدفوع ؛

«• تاريخ الأداء.

«يتم استنزال مبلغ مجموع الدفعات المقدمة على الحساب التي تم «أداؤها من طرف المحامي برسم السنة المحاسبية المعنية من مبلغ «الحد الأدنى للضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 144-I أعلاه، «المستحق برسم هذه السنة.

«غير أنه، عندما لا يسمح مبلغ الحد الأدنى للضريبة من استنزال «المبلغ الكلي للدفعات المقدمة على الحساب برسم الضريبة على «الدخل، يظل الفائض قابلا للخصم من جزء مبلغ الضريبة على «الدخل المطابق للدخل المهني. ويظل المبلغ الباقي المحتمل كسبا «للخزينة.

«ويجب على المحامين اختيار أحد النظامين المشار إليهما في ألف «وباء أعلاه عند إيداع الإقرار المنصوص عليه في المادة 148-I أعلاه «أو بناء على طلب عن كل سنة حسب نموذج تعده الإدارة، و ذلك قبل «نهاية شهر ديسمبر من السنة السابقة للسنة المعنية.

«المادة 174. - **التحصيل عن طريق الحجز في المنبع**

«I. - دخول الأجور والدخول المعتبرة في حكمها

«يجب أن تدفع الضرائب المحجوزة في المنبع المنصوص عليها في «المادة 156 أعلاه والمتعلقة بالأداءات .....

«II. -.....

«III. -.....

«IV. -.....

«V.- الأتعاب أو العمولات أو أجور السمسرة أو المكافآت الأخرى

«يجب أن يدفع مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع المنصوص عليها «في المادة 157 أعلاه لدى إدارة الضرائب من طرف الأشخاص المشار «إليهم في المادة المذكورة، قبل انصرام الشهر الموالي للشهر الذي تم «فيه الحجز في المنبع.

«يتم دفع مبلغ الضريبة بواسطة ورقة إعلام وفق نموذج تعده «الإدارة.»

«المادة 179.- II. - **طرق أخرى لتحصيل واجبات التمبر**

«تؤدى على النحو التالي واجبات التمبر :

«1° - .....

«2° - .....

«3° - بطريقة إلكترونية، بواسطة التمبر البديل، الواجبات «المستحقة على :

«أ) .....

«ب) .....

«ج) .....

«د) .....

«هـ) البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية المشار إليها في المادة 252 «(II-واو) أدناه ؛

«و) جذاذات القيس الجسماني المشار إليها في المادة 252 (II- حاء) «أدناه.

«كما يمكن..... الذي يفوض له ذلك.

«غير أنه يتم ..... الضرائب غير المباشرة.»

«المادة 184. - **جزاءات ناتجة عن عدم الإدلاء أو الإدلاء المتأخر «بالإقرارات الضريبية والعقود والاتفاقات**

«تطبق زيادات ..... والدخل العام «والأرباح العقارية ..... التالية :

« - 5 % :

«.....

«.....

«تحتسب الزيادات السالفة الذكر على مبلغ :

«1° - إما ..... أو دخل عام أو زائد «القيمة أو أرباح عقارية .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 191. - **الجزاءات المترتبة على مخالفة الأحكام المتعلقة «بحق المراقبة وبرامج السكن الاجتماعي والسكن المخصص «للطبقة الوسطى**

«I. - .....

«II. - في حالة عدم إنجاز وفق الشروط المنصوص عليها في «المادة 247-XVI أدناه، كل أو جزء من برامج بناء السكن الاجتماعي «المنصوص عليها في إطار الاتفاقية .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 194. - **الجزاءات المترتبة على المخالفات فيما يخص «الإقرارات المتعلقة بالمكافآت المخولة للغير**

«I. - يتعرض الخاضع للضريبة لزيادة قدرها :

« - 5 % :

« • في حالة إيداع الإقرار المنصوص عليه في المادة 151 أعلاه داخل

«.....

«.....

«..... إقرار ناقص أو غير كاف.

«تحتسب هذه الزيادة على مبلغ :

« - الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت المشار إليها في «المادتين 15 المكررة و45 المكررة أعلاه ؛

« - أو الضريبة التي كان من الواجب حجزها بالنسبة للمكافآت غير «الخاضعة للحجز في المنبع المنصوص عليه في المادة 157 أعلاه.

«إذا أدلى الخاضع للضريبة ..... تحتسب على «الضريبة المحجوزة في المنبع أو التي كان من الواجب حجزها المتعلقة «بالمبالغ المعنية بالبيانات غير الكاملة أو على المبالغ الناقصة.

«لا يمكن أن يقل مبلغ الزيادات المنصوص عليها أعلاه عن «خمسمائة (500) درهم.

«II. - (ينسخ)

«III. - (ينسخ)

«IV.- (ينسخ)»

«المادة 222. - **تسوية الضريبة المحجوزة في المنبع**

«ألف - إذا لاحظ مفتش الضرائب .....

«..... عدم الإقرار والمتعلق بما يلي :

«.....

«.....

«..... المنصوص عليه في المادة 174 - IV أعلاه ؛

« - المكافآت المخولة للغير المشار إليها في المادتين 15 المكررة و45 المكررة «أعلاه.

«وفي هذه الحالات، يبلغ المفتش إلى الأشخاص المكلفين بالحجز ..... (الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 224. - **التصحيح فيما يتعلق بالأرباح العقارية**

«مع مراعاة أحكام الفقرة الأخيرة من المادة 234 المكررة أربع مرات «أدناه، إذا لاحظ مفتش الضرائب، فيما يتعلق بالأرباح العقارية .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 228. - **فرض الضريبة بصورة تلقائية لعدم تقديم الإقرار «أو العقود والاتفاقات**

«I. - إذا كان الخاضع للضريبة :

«1° - .....

«.....

«.....

« - ..... المنصوص عليه في المادة 114 أعلاه ؛

« - الإقرار بالدخول العقارية المشار إليه في المادة 154 المكررة أعلاه ؛

« - الإقرار المتعلق بالمكافآت المخولة للغير المنصوص عليه في «المادة 151 أعلاه ؛

«2° - أو قدم إقرارا .....

«3° - أو لم ينجز ..... المواد 79 و154 المكررة و156 «و157 و160 المكررة أعلاه،

«وجب أن توجه .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

«المادة 232. - VIII. - استثناء من الأحكام المتعلقة بآجال التقادم «المشار إليها أعلاه :

«1° - .....

«.....

«.....

«20° - ..... ولو تم انقضاء أجل التقادم ؛

«21° - يصدر ويستحق حالا مبلغ الضريبة على الشركات «والضريبة على الدخل وكذا الذعيرة والزيادات المرتبطة بها المستحقة «على الخاضعين للضريبة المخالفين المشار إليهم في المادة 161 المكررة «أربع مرات أعلاه، ولو تم انقضاء أجل التقادم ؛

«22° - يمكن للإدارة أن تطبق مسطرة فرض الضريبة بصورة «تلقائية المنصوص عليها في المادة 228 أعلاه على المنشآت التي لم تعد «تعتبر غير نشيطة حسب مدلول المادة 228 المكررة أعلاه، ولو تم «انقضاء أجل التقادم.

«غير أنه لا يمكن أن يتجاوز هذا الأجل عشر (10) سنوات.»

«المادة 241 المكررة. - **الاسترداد فيما يتعلق بالضريبة على الدخل**

«I. - استرداد الضريبة المحجوزة في المنبع

«إذا كان مجموع المبالغ المحجوزة في المنبع والمدفوعة إلى الخزينة «من لدن الأشخاص المشار إليهم في المواد 156 و157 - I و159 - II «و160 المكررة أعلاه، يتجاوز مبلغ الضريبة المطابق .....

«..... المشار إليه في المادة 84 أعلاه.

«II. - استرداد الضريبة المدفوعة تلقائيا

«ألف - .....

«باء - (تنسخ)

«جيم - يسترد تلقائيا باقي المبلغ المدفوع بصفة مؤقتة المشار إليه «في المادة 173 - I أعلاه، بعد خصم مبلغ الضريبة الإضافي الذي تم «إصداره بعد مباشرة مسطرة التصحيح المنصوص عليها في المادة 224 «أعلاه.

«يسترد كذلك تلقائيا المبلغ المدفوع بصفة مؤقتة، إذا لم تباشر «الإدارة مسطرة التصحيح المنصوص عليها في المادة 224 أعلاه.»

«المادة 247. - XXXVII. - ألف - ترفع أو تخفض حسب الحالة «تدريجيا وبصفة انتقالية أسعار الضريبة على الشركات المنصوص «عليها في المادة 19 الجاري بها العمل في 31 ديسمبر 2022، برسم «كل سنة من السنوات المحاسبية المفتوحة خلال الفترة الممتدة من «فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026، كما يلي :

«1 - يرفع سعر الجدول 10% المطبق على الشركات التي يقل «أو يساوي ربحها الصافي عن ثلاث مائة ألف (300.000) درهم «كما يلي :

« - 12,5% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023 ؛

« - 15% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2024 ؛

« - 17,5% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025 ؛

« - 20% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026.

«2 - يرفع السعر النوعي المحدد في 15% المطبق على الشركات المقامة «في مناطق التسريع الصناعي والشركات المكتسبة لصفة «القطب «المالي للدار البيضاء» كما يلي :

« • بالنسبة للشركات التي يقل مبلغ ربحها الصافي عن مائة مليون «(100.000.000) درهم :

« - 16,25% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح «يناير 2023 ؛

« - 17,50% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2024 ؛

« - 18,75% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2025 ؛

« - 20% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2026.

« • بالنسبة للشركات التي يساوي أو يفوق مبلغ ربحها الصافي مائة «مليون (100.000.000) درهم :

« - 20% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2023 ؛

« - 25% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2024 ؛

« - 30% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2025 ؛

« - 35% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026.

«3 - يرفع سعر 20% الجاري به العمل في 31 ديسمبر 2022 والمطبق «على الشركات المشار إليها في المادة 6 - I (باء - 3° و 5° ودال - 1° و 3° «و 4°) وII (باء - 4° وجيم - 1° (ب وج) و 2°) بنفس الشروط المنصوص «عليها في المادة 7 (II وIV وVI وX) الجاري بها العمل في نفس هذا التاريخ «والتي يساوي أو يفوق مبلغ ربحها الصافي مائة مليون (100.000.000) «درهم كما يلي :

« - 23,75% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2023 ؛

« - 27,50% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2024 ؛

« - 31,25% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2025 ؛

« - 35 % برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2026.

«غير أنه يظل سعر 20% السالف الذكر مطبقا :

« - على الشركات المشار إليها في المادة 6 [I (باء - 3° و 5° ودال - 1° «و 3° و 4°) وII (باء - 4° وجيم - 1° (ب وج) و 2°)] بنفس الشروط «المنصوص عليها في المادة 7 (II وIV وVI وX) الجاري بها العمل في «31 ديسمبر 2022 والتي يساوي أو يفوق مبلغ ربحها الصافي مليون «(1.000.000) درهم ويقل عن مائة مليون (100.000.000) درهم ؛

« - على الشركات التي يكون مبلغ ربحها الصافي من ثلاثة مائة ألف «وواحد (300.001) درهم إلى مليون (1.000.000) درهم.

«4 - يخفض سعر 26% المطبق على الشركات المزاولة لنشاط «صناعي والتي يقل مبلغ ربحها الصافي عن مائة مليون (100.000.000) «درهم كما يلي :

« - 24,50% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2023 ؛

« - 23% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2024 ؛

« - 21,50% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2025 ؛

« - 20% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2026.

«5 - يرفع أو يخفض، حسب الحالة، سعر الجدول المحدد في 31% «كما يلي :

« • يخفض هذا السعر بالنسبة للشركات التي يفوق مبلغ ربحها «الصافي مليون (1.000.000) درهم ويقل عن مائة مليون «(100.000.000) درهم، كما يلي :

« - 28,25 % برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2023 ؛

« - 25,50% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2024 ؛

« - 22,75% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2025 ؛

« - 20% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2026.

« • يرفع هذا السعر بالنسبة للشركات التي يساوي أو يفوق مبلغ «ربحها الصافي مائة مليون (100.000.000) درهم، كما يلي :

« - 32 % برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2023 ؛

« - 33% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2024 ؛

« - 34% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2025 ؛

« - 35% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2026.

«6 - يرفع سعر 37% المطبق على مؤسسات الائتمان والهيئات «المعتبرة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات «التأمين وإعادة التأمين كما يلي :

« - 37,75 % برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2023 ؛

« - 38,50% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2024 ؛

« - 39,25% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2025 ؛

« - 40% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2026.

«غير أنه لا يمكن للشركات التي تحقق ربحا صافيا يساوي أو يفوق «مائة مليون (100.000.000) درهم أن تستفيد من سعر أدنى من «الأسعار المنصوص عليها أعلاه، ولو حققت ربحا صافيا أقل من «المبلغ المذكور برسم سنة من السنوات المحاسبية المفتوحة خلال «الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026.

«باء - تحتسب بصفة انتقالية الدفعات المقدمة على الحساب «المستحقة برسم كل سنة محاسبية مفتوحة خلال الفترة الممتدة من «فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026 حسب أسعار الضريبة «على الشركات المطبقة في تلك السنة المحاسبية.

«جيم - يخفض تدريجيا وبصفة انتقالية سعر 15% المتعلق «بالضريبة المحجوزة في المنبع الجاري به العمل في 31 ديسمبر 2022 «والمنصوص عليه في المادتين 19 و73 - II - جيم - 3° من المدونة «المذكورة، بالنسبة لعوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول «المعتبرة في حكمها الموزعة والمتأتية من الأرباح المحققة برسم كل «سنة محاسبية مفتوحة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى «غاية 31 ديسمبر 2026 كما يلي :

« - 13,75 % برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2023 ؛

« - 12,50% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2024 ؛

« - 11,25% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2025 ؛

« - 10% برسم السنة المحاسبية المفتوحة ابتداء من «فاتح يناير 2026.

«غير أنه تظل عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة «في حكمها الموزعة والمتأتية من الأرباح المحققة برسم السنوات «المحاسبية المفتوحة قبل فاتح يناير 2023 خاضعة لسعر 15 %.

«تعتبر عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتبرة في «حكمها الموزعة مقتطعة برسم السنوات المحاسبية الأقدم.

«دال- من أجل التطبيق التدريجي للأحكام الواردة في ألف وباء «وجيم من هذا البند، تظل سارية المفعول أحكام المواد 6 (I- باء ودال «وII -باء و جيم) و7 (II وIV وVI وX) و 19 (I وII وIV-"دال") و165-I «و170-III وVIII و 191-II من المدونة العامة للضرائب المعمولة بها في «31 ديسمبر 2022.

«XXXVIII. - بصفة انتقالية وبصرف النظر عن جميع الأحكام «المخالفة، يمكن أن يستفيد من الإعفاء من المراقبة الجبائية «الخاضعون للضريبة الذين لا يحققون أي رقم أعمال أو الذين دفعوا «المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة المشار إليه في المادة 144 - I - «دال» «(الفقرة الثانية) أعلاه، برسم الأربع (4) سنوات المحاسبية الأخيرة، «وذلك وفق الشروط التالية :

« - تقديم الإقرار بالتوقف الكلي عن مزاولة النشاط، المنصوص «عليه في المادة 150 أعلاه، خلال سنة 2023 ؛

« - الدفع التلقائي داخل نفس أجل الإقرار السالف الذكر، لمبلغ «جزافي للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل حسب «الحالة، يحدد في عشرة آلاف (10.000) درهم عن كل سنة «محاسبية غير متقادمة.

«غير أن زائد القيمة الناتج عن تفويت أو سحب العناصر المجسدة «أو غير المجسدة من الأصول الثابتة وكذا التعويضات المقبوضة في «مقابل الانقطاع عن مزاولة المهنة أو نقل الزبناء، يخضعان حسب «الحالة للضريبة على الشركات أو للضريبة على الدخل وفق قواعد «القانون العام.

«عندما تعاين الإدارة عمليات تدليس أو تزوير أو استعمال فواتير «وهمية، يمكنها مباشرة مسطرة المراقبة وفق قواعد القانون العام.

«تستثنى من النظام الانتقالي المنصوص عليه أعلاه، السنة «أو السنوات المحاسبية التي كانت موضوع إحدى مساطر تصحيح «أسس الضريبة المنصوص عليها في المادتين 220 و221 أعلاه.

«XXXIX. - بصفة استثنائية وانتقالية وبصرف النظر عن «جميع الأحكام المخالفة، يمكن لمالكي المركبات الخاضعة للضريبة «الخصوصية السنوية على المركبات الاستفادة من الإعفاء من أداء «هذه الضريبة ومن الإلغاء التلقائي للزيادات والذعائر المنصوص «عليها في هذه المدونة، بالنسبة للمركبات التي مضى على استخدامها «أكثر من عشر سنوات، وفق الشروط التالية :

«- الأداء التلقائي خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى غاية «31 ديسمبر 2023، للضريبة الخصوصية السنوية على المركبات «برسم آخر سنة مستحقة ؛

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

«- الإدلاء خلال نفس الفترة بوثيقة تثبت السحب النهائي للمركبة
«من السير طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري
«بها العمل.»

«المادة 268. - **التصفية**

«تحتسب المساهمة المذكورة بالنسبة للشركات على أساس نفس
«مبلغ الربح الصافي الذي يعتمد لاحتساب الضريبة على الشركات ....
(الباقي لا تغيير فيه)

«المادة 270. - **الالتزامات المتعلقة بالإقرار**

«يجب على الشركات المشار إليها في المادة 267 .....
«..... الموالية لتاريخ اختتام
«كل سنة محاسبية.

«يجب على الأشخاص الذاتيين .....
«..... ومبلغ المساهمة
«المطابق له، قبل فاتح يونيو لكل سنة معنية.»

«المادة 273. - **مدة التطبيق**

«تطبق المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول
«برسم سنوات 2022 و2023 و2024 و2025.»

II. - ابتداء من فاتح يناير 2023، تتمم المدونة العامة للضرائب بالمواد 15 المكررة و45 المكررة و161 المكررة أربع مرات و169 المكررة مرتين و228 المكررة و234 المكررة أربع مرات كالتالي :

«المادة 15 المكررة. - **المكافآت المخولة للغير**

«يراد بالمكافآت المخولة للغير الخاضعة للحجز في المنبع المنصوص
«عليه في المادة 4 - IV أعلاه، الأتعاب والعمولات وأجور السمسرة
«والمكافآت الأخرى من نفس النوع المدفوعة أو الموضوعة رهن
«الإشارة أو المقيدة في حساب الأشخاص الاعتباريين أو الذاتيين
«المحددة دخولهم وفق نظامي النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة
«الصافية المبسطة.»

«المادة 45 المكررة. - **المكافآت المخولة للغير**

«I. - يراد بالمكافآت المخولة للغير المشار إليها في المادة 4 - IV أعلاه،
«الأتعاب أو العمولات أو أجور السمسرة أو المكافآت الأخرى من
«نفس النوع كما هي محددة في المادة 15 المكررة أعلاه.

«II. - يراد بالزائد الخاضع للحجز في المنبع وفقا لأحكام المادتين 40 - I
«و 42 المكررة أعلاه، مبلغ رقم الأعمال المحقق من طرف الأشخاص
«الذاتيين المحدد دخلهم المهني وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة
«أو نظام المقاول الذاتي لحساب نفس الزبون فيما يتعلق بتقديم
«الخدمات والذي يفوق خمسين ألف (50.000) درهم.»

«المادة 161 المكررة أربع مرات. - **النظام التحفيزي المطبق على**
«عمليات المساهمة بعقارات في هيئات للتوظيف الجماعي العقاري

«ألف - استثناء من أحكام المواد 8 و 33 - II و 38 - II أعلاه،
«يستفيد الأشخاص الاعتباريون الخاضعون للضريبة على الشركات
«أو الأشخاص الخاضعون للضريبة على الدخل برسم دخولهم المهنية
«المحددة وفق نظامي النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة الصافية
«المبسطة والذين يساهمون بعقارات مقيدة بأصولهم الثابتة في هيئة
«للتوظيف الجماعي العقاري، من تأجيل أداء الضريبة على الشركات
«أو الضريبة على الدخل المطابق لصافي زائد القيمة الذي تم تحقيقه
«على إثر المساهمة المذكورة، شريطة استيفاء الشروط التالية :

« - أن تدلي المنشأة بطريقة إلكترونية بإقرار وفق نموذج تعده الإدارة
«داخل الستين (60) يوما الموالية لتاريخ عقد المساهمة، مشفوعا
«بعقد المساهمة يتضمن :

« • عدد وطبيعة العقارات المملوكة من طرف المنشأة المعنية ؛

« • ثمن اقتنائها وقيمتها المحاسبية الصافية وقيمتها الحقيقية
«في تاريخ المساهمة ؛

« • صافي زائد القيمة الناتج عن المساهمة ومبلغ الضريبة المطابق له
«والذي تم تأجيل أدائه ؛

« • الاسم العائلي والشخصي أو العنوان التجاري للشخص الذي
«قام بعملية المساهمة ورقم تعريفه الجبائي ؛

« • رقم التعريف الجبائي لهيئة التوظيف الجماعي العقاري التي
«أصبحت مالكة للعقارات المساهم بها ؛

« - أن يتم تقييم العقار المساهم به من قبل مراقب للحصص يتم
«اختياره من بين الأشخاص المخول لهم ممارسة مهام مراقبي
«الحسابات ؛

« - أن تلتزم المنشأة المساهمة في عقد المساهمة بالأداء التلقائي
«للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل برسم صافي زائد
«القيمة الناتج عن عملية المساهمة موضوع تأجيل الأداء، عند
«التفويت اللاحق للسندات الكلي أو الجزئي حسب النسبة المفوتة
«من هذه السندات، وذلك خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم
«فيه التفويت.

«وتحتسب الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل موضوع
«تأجيل الأداء السالف الذكر على أساس صافي زائد القيمة المحقق
«بالأسعار الجاري بها العمل حين إجراء عملية المساهمة.

«وعندما يفوق أو يساوي المبلغ الإجمالي لصافي زائد القيمة
«المترتب عن عمليات المساهمة المحققة برسم نفس السنة المحاسبية
«مائة مليون (100.000.000) درهم، فيتعين على المنشأة المساهمة
«علاوة على ما سبق أن تدلي بطريقة إلكترونية، داخل الثلاثة أشهر
«الموالية لتاريخ اختتام السنة المحاسبية المعنية، بإقرار وفق نموذج
«تعده الإدارة، يتضمن :

« - المبلغ الإجمالي الصافي لزائد القيمة المحقق عن كل عملية
«مساهمة وكذا مبلغ الضريبة موضوع تأجيل الأداء بالنسبة لكل
«عملية،

« - مبلغ الضريبة موضوع الأداء المؤجل الذي تم حسابه على أساس
«المبلغ الإجمالي لزائد القيمة المحقق برسم السنة المحاسبية
«بالأسعار الجاري بها العمل برسم هذه السنة،

« - وعدد السندات المفوتة وكذا مبلغ الضريبة المؤدى تلقائيا
«إن اقتضى الحال.

«عندما تفوت المنشأة المشار إليها في الفقرة السابقة كليا أو جزئيا
«السندات المحصل عليها خلال نفس السنة المحاسبية التي تمت
«فيها المساهمة، يجب عليها أن تسوي وضعيتها وأن تؤدي تلقائيا
«الواجبات التكميلية للضريبة في نفس الوقت مع الإقرار المشار
«إليه أعلاه.

«غير أنه في حالة عدم احترام الشروط المشار إليها أعلاه، يستحق
«حالا مبلغ الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل المتعلقة
«بصافي زائد القيمة الناتج عن عملية المساهمة موضوع الأداء
«المؤجل، دون الإخلال بتطبيق الذعيرة والزيادات المنصوص عليها في
«المادتين 186 و208 أدناه.

«باء - استثناء من أحكام المادتين 61 - II و161 المكررة - II أعلاه،
«لا تفرض الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية المحققة من
«طرف الأشخاص الذاتيين الذين يقومون بعملية المساهمة بعقار في
«ملكيتهم في الأصل الثابت لهيئة التوظيف الجماعي العقاري، شريطة
«استيفاء الشروط التالية :

« - أن يقوم الخاضع للضريبة بالإدلاء بالإقرار المنصوص عليه في
«المادة 83 - II أعلاه ؛

« - أن يتم تقييم العقار المساهم به من قبل مراقب للحصص يتم
«اختياره من بين الأشخاص المخول لهم ممارسة مهام مراقبي
«الحسابات ؛

« - أن يلتزم الخاضع للضريبة في عقد المساهمة بأداء الضريبة
«على الدخل برسم الأرباح العقارية عند التفويت اللاحق الكلي
«أو الجزئي للسندات حسب النسبة المفوتة من هذه السندات،
«وذلك خلال الشهر الموالي للشهر الذي تم فيه التفويت.

«ويحتسب الربح العقاري المفروضة عليه الضريبة على أساس
«الفرق بين ثمن اقتناء هذه العقارات وقيمة تقييدها في الأصل الثابت
«للهيئة مع مراعاة أحكام المادة 224 أدناه.

«غير أنه في حالة عدم احترام الشروط المشار إليها أعلاه، تتم
«تسوية وضعية الخاضع للضريبة وفق قواعد القانون العام.»

«المادة 169 المكررة مرتين. - **تبادل المعلومات**

«يمكن لإدارة الضرائب أن تقوم بتبادل المعلومات مع الإدارات
«والهيئات العمومية الأخرى المخول لها بموجب نصوصها التشريعية
«والتنظيمية أن تقوم بهذا التبادل، وذلك في إطار اتفاقية طبقا
«للتشريع المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات
«ذات الطابع الشخصي مع مراعاة إلزامية كتمان السر المهني وفق
«أحكام التشريع الجنائي الجاري به العمل.»

«المادة 228 المكررة. - **إيقاف مسطرة فرض الضريبة بصورة «تلقائية على المنشآت غير النشيطة**

«تدعى المنشآت التي لا تتقيد بأي التزام من الالتزامات المتعلقة «بالإقرارات وأداء الضرائب المنصوص عليها في هذه المدونة برسم «الثلاث (3) سنوات المحاسبية الأخيرة المختتمة ولم تقم بإنجاز أي «عملية أو مزاولة أي نشاط برسم هذه الفترة، استنادا على المعلومات «المتوفرة لدى الإدارة، بواسطة رسالة وفق الإجراءات المنصوص «عليها في المادة 219 أعلاه، لتقديم الإقرار بالتوقف عن مزاولة النشاط «المنصوص عليه في المادة 150 أعلاه، داخل أجل الثلاثين (30) يوما «الموالية لتاريخ استلام الرسالة المذكورة.

«وبعد انصرام هذا الأجل، تقيد هذه المنشآت في سجل المنشآت «غير النشيطة ويتم إيقاف مسطرة فرض الضريبة بصورة تلقائية «المنصوص عليها في المادة 228 أعلاه.

«عندما تعاين الإدارة أن منشأة غير نشيطة قامت بإنجاز عمليات «أو استأنفت مزاولة نشاط خاضع للضريبة، يتم سحب هذه المنشأة «من سجل المنشآت غير النشيطة وتباشر مسطرة فرض الضريبة «بصورة تلقائية وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة 228 أعلاه.»

«المادة 234 المكررة أربع مرات. - **طلب الرأي المسبق للإدارة فيما «يتعلق بالضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية**

«يمكن للخاضعين للضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية «طلب الرأي المسبق لإدارة الضرائب فيما يخص عناصر تحديد الربح «العقاري الصافي المفروضة عليه الضريبة ومبلغ الضريبة المطابق له «وإن اقتضى الحال فيما يخص حق الاستفادة من الإعفاء من هذه «الضريبة.

«يجب أن يقدم هذا الطلب بطريقة إلكترونية وفق نموذج تعده «الإدارة خلال الثلاثين (30) يوما الموالية لتاريخ إنجاز الوعد بالبيع «مرفقا بما يلي :

« - تقديم للعناصر المتعلقة بعملية البيع المزمع إنجازها ،

« - أوراق الإثبات المتعلقة بتحديد الضريبة أو الإعفاء منها ،

« - وكل وثيقة أخرى أو معلومة تبرر هذا الطلب.

«يجب الإدلاء بجواب الإدارة الذي يعد بمثابة شهادة تصفية «الضريبة أو إعفاء المعني بالأمر منها داخل أجل ستين (60) يوما «الموالية لتاريخ التوصل بالطلب السالف الذكر. ويظل هذا الجواب «ساري المفعول لمدة ستة (6) أشهر.

«إذا قام الخاضع للضريبة بإيداع إقراره بعد التفويت وقام بأداء «الضريبة على أساس عناصر شهادة تصفية الضريبة السالفة الذكر «إن اقتضى الحال، طبقا لأحكام المادتين 83 و173 أعلاه، يعفى من «المراقبة الجبائية فيما يتعلق بالضريبة على الدخل برسم الأرباح «العقارية.

«ويمكن أن يكون الإقرار الذي تم إيداعه موضوع تصحيح فيما «يتعلق بالأرباح العقارية، طبقا لأحكام المادة 224 أعلاه إذا لم يتم «تقديمه على أساس عناصر شهادة تصفية الضريبة السالفة الذكر.»

III. - تنسخ ابتداء من فاتح يناير 2023 البنود II وIV و VI و X من المادة 7 والمادة 82 المكررة مرتين من المدونة العامة للضرائب.

IV. - دخول حيز التطبيق وأحكام انتقالية

1 - تطبق أحكام المواد 4 - IV و 15 المكررة و19 - IV - باء و45 المكررة - I و 73 - II (جيم - 5°) و151 - I و157 - I و 171 و174 - V و194 و222 - ألف و228 - I و241 المكررة - I من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبندين I وII أعلاه، على المكافآت المخولة للغير ابتداء من فاتح يناير 2023.

2 - تطبق أحكام المادة 6 (I - جيم - 1°) من المدونة العامة للضرائب كما تم تغييرها بالبند I أعلاه، على العوائد المتأتية من الأرباح الموزعة من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري ابتداء من فاتح يناير 2023.

3 - تطبق أحكام المواد 6 (I - جيم - 1°) و13 -II و68 - III من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على الربائح وغيرها من عوائد المساهمة المماثلة الموزعة والناتجة عن السنوات المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023.

4 - استثناء من جميع الأحكام المخالفة :

- تطبق أحكام المادتين 6 (II - باء - 8°) و 31- I - باء -3° من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه على المنشآت المقامة في مناطق التسريع الصناعي، برسم السنوات المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023 ؛

- تخضع المنشآت السالفة الذكر المشار إليها في المادتين 6 (II - باء - 8° الفقرة الثانية) و31 (I - باء -3° - الفقرة الثانية) المقامة في مناطق التسريع الصناعي قبل فاتح يناير 2021 للضريبة وفق شروط النظام العام المشار إليه في المواد 19 - I أو 73 - I أو 247 - XXXVII - ألف من المدونة المذكورة، برسم السنوات المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023.

يتم احتساب الدفعات المقدمة على الحساب المستحقة برسم كل سنة محاسبية مفتوحة ابتداء من هذا التاريخ حسب أسعار الضريبة على الشركات المطبقة على هذه السنة المحاسبية.

5 - تطبق أحكام المادتين 82 - I (الفقرة الأخيرة) و 173 - III من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، ابتداء من فاتح يناير 2023.

وبصفة استثنائية وانتقالية، يعتبر الأداء التلقائي لأول دفعة مقدمة على الحساب، المشار إليها في المادة 173 - III - ألف من المدونة العامة للضرائب لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة الضرائب ابتداء من التاريخ السالف الذكر، بمثابة اختيار لنظام هذا الأداء.

6 - تطبق أحكام المادتين 28 - III و 73 - II - زاي - 8° من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على المبالغ الإجمالية لاسترداد الاشتراكات والأقساط المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023.

7 - بصفة انتقالية، يظل السعر الخاص المحدد في 20% المنصوص عليه في المواد 31 (I (باء وجيم) وII - باء) و47 - II و73 - II - واو - 7° و191 - II من المدونة العامة للضرائب، الذي تم حذفه بموجب أحكام البند I أعلاه، ساري المفعول إلى غاية 31 ديسمبر 2024، بالنسبة للمنشآت القائمة إلى غاية 31 ديسمبر 2022. وبعد هذا التاريخ، ستخضع هذه المنشآت لأسعار جدول الضريبة على الدخل المشار إليه في المادة 73 - I من المدونة المذكورة.

8 - تطبق أحكام المواد 40 - I و42 المكررة و45 المكررة - II و 73 - II - زاي - 9° و82 المكررة ثلاث مرات - I و151 - IV و157 - II و 174 - V و194 و222 - ألف و 228 - I من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبندين I وII أعلاه، على مكافآت تقديم الخدمات المدفوعة ابتداء من فاتح يناير 2023.

9 - تطبق أحكام المادة 57-7° من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على التعويضات المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2023.

10 - تطبق أحكام المواد 58 - II - جيم و73 (II - دال والفقرة الأخيرة) و156 - I من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على المكافآت والتعويضات المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2023.

11 - تطبق أحكام المادتين 59 - I و60 - I من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها بالبند I أعلاه، برسم الدخول المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2023.

12 - تطبق أحكام المواد 61-I-دال و64- II و66 - I-ألف و 82- I و 160 المكررة من المدونة العامة للضرائب كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، على العوائد المتأتية من الأرباح الموزعة من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري ابتداء من فاتح يناير 2023.

13 - تطبق أحكام المادة 61 - II من المدونة العامة للضرائب كما تم تغييرها بالبند I أعلاه، على عمليات التفويت أو المشاركة بأسهم أو حصص مشاركة في شركات يغلب عليها الطابع العقاري المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2023.

14 - تطبق أحكام المواد 63 - I و64 و73 (الفقرة الأخيرة) و82 - I و 160 المكررة و173 - I و 184 و 228 - I و241 المكررة - I من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، ابتداء من فاتح يناير 2023.

15 - تطبق أحكام المادتين 63 - II و241 المكررة - II - باء من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها بالبند I أعلاه، على عمليات التفويت المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2023.

16 - تطبق أحكام المادة 73 (II - واو - 9°) من المدونة العامة للضرائب، كما تم تتميمها بالبند I أعلاه، على المرتبات والمكافآت والأجور المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2023.

17 - تطبق أحكام المواد 73 (II - زاي - 2° والفقرة الأخيرة) و 151-III و 157 و 194 - III من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها بالبند I أعلاه على الأتعاب والمكافآت المكتسبة ابتداء من فاتح يناير 2023.

18 - تطبق أحكام المادة 86 من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها بالبند I أعلاه، على السنوات المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023.

19 - تطبق أحكام المادة 144 - I - «دال» من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها بالبند I أعلاه، على السنوات المحاسبية المفتوحة ابتداء من فاتح يناير 2023.

20 - تطبق أحكام المادة 161 المكررة أربع مرات من المدونة العامة للضرائب، كما تمت إضافتها بموجب البند II أعلاه، على عمليات المساهمة بعقارات المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2023.

21 - تطبق أحكام المواد 173 - I و224 و241 المكررة - II - جيم من المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييرها وتتميمها بالبند I أعلاه، وأحكام المادة 234 المكررة أربع مرات، كما تمت إضافتها بالبند II أعلاه، على العمليات المنجزة ابتداء من فاتح يوليو 2023.

22 - استثناء من جميع الأحكام المخالفة، ستخضع للضريبة المنشآت المقامة في مناطق التسريع الصناعي قبل فاتح يناير 2021 والخاضعة للضريبة حسب النظام الجبائي الجاري به العمل قبل هذا التاريخ، باستثناء المنشآت المشار إليها في المادتين 6 (II - باء - 8° الفقرة الثانية) و31 (I - باء - 3° الفقرة الثانية) من المدونة العامة للضرائب، بعد انصرام مدة عشرين (20) سنة المحاسبية المتتالية الموالية لمدة الإعفاء الكلي من الضريبة، حسب الأسعار التالية :

- بالنسبة للمنشآت الخاضعة للضريبة على الشركات :

• الأسعار المنصوص عليها في المادة 247 - XXXVII - ألف من المدونة المذكورة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 ديسمبر 2026 ؛

• السعر المنصوص عليه في المادة 19 - I (ألف أو باء) من المدونة المذكورة حسب الحالة ابتداء من فاتح يناير 2027 ؛

- بالنسبة للمنشآت الخاضعة للضريبة على الدخل :

• السعر المنصوص عليه في المادة 73 (II - واو - 7°) من المدونة المذكورة برسم سنتي 2023 و 2024 ؛

• أسعار جدول الضريبة على الدخل المنصوص عليها في المادة 73-I من المدونة المذكورة برسم السنوات الموالية.

تحفيز التشغيل

المادة 7

تغير على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام المادة 7 من قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.195 بتاريخ فاتح ربيع الأول 1436 (24 ديسمبر 2014)، كما وقع تغييرها وتتميمها :

«المادة 7.- I.- تستفيد المقاولات ..... التاليين :

« - أن تحدث المقاولة..... 2015 و31 ديسمبر 2026 ؛

« - أن يتم تشغيل .....

(الباقي لا تغيير فيه.)

إعانة الدولة لدعم السكن

المادة 8

تحدث إعانة الدولة لدعم السكن لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي وتحدد بنص تنظيمي أشكال هذه الإعانة وكيفيات منحها.

يستفيد مقتنو هذه المساكن من إعانة الدولة لدعم السكن وفق الشروط التالية :

1 - أن يكون المقتني حاملا للجنسية المغربية، ولم يسبق له أن استفاد من أي امتياز ممنوح من طرف الدولة فيما يخص السكن وأن لا يكون مالكا، عند تاريخ الاقتناء، لعقار مخصص للسكن ؛

2 - أن يتم إبرام الوعد بالبيع وعقد البيع النهائي لدى موثق ؛

3 - أن يتضمن العقد النهائي التزام المقتني بأن :

• يخصص السكن لسكنه الرئيسي لمدة أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ إبرام عقد الاقتناء النهائي ؛

• يضع لفائدة الدولة رهنا رسميا من الرتبة الأولى أو من الرتبة الثانية، ضمانا لاسترداد الإعانة الممنوحة في حالة إخلاله بالالتزام الوارد أعلاه.

لا يرفع الرهن إلا بعد أن يدلي المعني بالأمر بالوثائق التي تفيد تخصيص السكن المقتنى كسكن رئيسي لمدة أربع (4) سنوات وتتمثل هذه الوثائق في ما يلي :

- طلب رفع الرهن ؛

- نسخة من عقد البيع ؛

- نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية تحمل عنوان السكن موضوع الرهن أو شهادة إدارية تشير إلى المدة الفعلية للإقامة ؛

- نسخ من إيصالات الأداء لرسم الخدمات الجماعية.

II. - الموارد المرصدة

الموارد المرصدة للجهات

المادة 9

تطبيقا لأحكام المادة 188 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)، ترصد للجهات برسم السنة المالية 2023 نسبة 5 % من حصيلة الضريبة على الشركات.

المادة 10

تطبيقا لأحكام المادة 188 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه رقم 111.14، ترصد للجهات برسم السنة المالية 2023 نسبة 5 % من حصيلة الضريبة على الدخل.

تثبيت المبالغ المرصدة في ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

المادة 11

تثبت خلال السنة المالية 2023 مع مراعاة أحكام قانون المالية هذا، المبالغ المرصدة في ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة المفتوحة بتاريخ 31 ديسمبر 2022.

مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تغيير مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

المادة 12

تغير على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، تسمية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التالية :

- «المستشفى العسكري بالعيون» التابع للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني بـ «المستشفى العسكري الحسن الثاني بالعيون» ؛

- «المستشفى العسكري بالداخلة» التابع للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني بـ «المستشفى العسكري محمد السادس بالداخلة» ؛

- «المستشفى العسكري بكلميم» التابع للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني بـ «المستشفى العسكري مولاي الحسن بكلميم» ؛

- «المركز الطبي الجراحي العسكري بأكادير» التابع للسلطة الحكومية المكلفة بإدارة الدفاع الوطني بـ «المستشفى العسكري وادي الذهب بأكادير».

حذف مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

المادة 13

يحذف، ابتداء من فاتح يناير 2023، مرفقي الدولة المسيرين بصورة مستقلة التاليين :

- «مصلحة تقييم المنتوجات الغابوية» التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ؛

- «المنتزه الوطني لسوس ماسة» التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

يدفع الرصيد الباقي، إلى غاية 31 ديسمبر 2022، المسجل في ميزانية كل مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة إلى الميزانية العامة ويدرج في المداخيل بالفصل 1.1.0.0.0.13.000، المصلحة 8100، طبيعة المورد 70 «موارد متنوعة».

الحسابات الخصوصية للخزينة

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات»

المادة 14

I.- تغير وتتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام المادة 29 من قانون المالية رقم 26.99 للسنة المالية 1999-2000، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.99.184 بتاريخ 16 من ربيع الأول 1420 (30 يونيو 1999)، كما وقع تغييرها وتتميمها :

«المادة 29.- I.- رغبة في التمكن من ضبط حسابات العمليات «المتعلقة بتحمل الدولة لتكلفة المنافع الممنوحة للمستثمرين في إطار «أنظمة دعم الاستثمار والتدابير المتعلقة بالتحفيز على الاستثمار «وكذا بتحمل كل النفقات الأخرى المتعلقة بدعم وإنعاش الاستثمارات، «يحمل الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق التنمية «الصناعية والاستثمارات»، تسمية «صندوق إنعاش الاستثمارات».

«يعين..... بها العمل.

«II. - يتضمن هذا الحساب :

«في الجانب الدائن :

«1 - المبالغ المدفوعة ..... العامة ؛

«2 - المبالغ .....في إطار دعم وإنعاش «الاستثمارات ؛

«3 - المبالغ ..... الدعم المقدم للمستثمرين والقطاع الخاص ؛

«4 - كل الموارد ..... اتفاقي ؛

«5 - الموارد ..... ؛

«6 - الهبات .....

«في الجانب المدين :

« .....

«.....

« - المبالغ ..... الفاعلين ؛

« - النفقات المتعلقة بإنجاز الدراسات حول النفايات المنزلية «والمماثلة لها ؛

« - المبالغ المدفوعة للجماعات الترابية ومجموعاتها ومؤسسات «التعاون بين الجماعات لإنجاز الدراسات والمشاريع المتعلقة «بالنفايات المنزلية والمماثلة لها. وتكون هذه المبالغ المدفوعة «موضوع اتفاقية شراكة بين الدولة والجماعات الترابية «ومجموعاتها ومؤسسات التعاون بين الجماعات ؛

« - المبالغ المدفوعة لفائدة الفاعلين العموميين والخواص برسم «المشاريع المتعلقة بالنفايات المنزلية والمماثلة لها. وتكون هذه المبالغ «المدفوعة موضوع اتفاقية شراكة بين الدولة وهؤلاء الفاعلين ؛

« - المبالغ المرجعة من الأموال المقيدة في الحساب بغير حق .»

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية

المسمى «الصندوق الوطني لتنمية الرياضة»

المادة 17

تتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام البند II من المادة 32 من قانون المالية لسنة 1987 رقم 29.86، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.86.352 بتاريخ 28 من ربيع الآخر 1407 (31 ديسمبر 1986) ، كما وقع تغييرها وتتميمها :

«المادة 32. - II. - يتضمن هذا الحساب :

«في الجانب الدائن :

«.....

«.....

«7) القسط ..... 2006 ؛

«8) موارد متنوعة.

«في الجانب المدين :

«.....

«.....

«5 - النفقات ..... الأشغال المذكورة ؛

«6 - النفقات المتعلقة بخدمات الحراسة والنظافة وأعمال صيانة «المنشآت الرياضية ؛

«7 - المبالغ المدفوعة إلى الميزانية العامة ؛

«8 - المبالغ المرجعة من الأموال المقيدة في الحساب بغير حق.»

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية

المسمى «صندوق تحديث الإدارة العمومية»

المادة 18

I. - تنسخ وتعوض على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام المادة 36 من قانون المالية رقم 26.04 للسنة المالية 2005، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.255 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1425 (29 ديسمبر 2004)، كما تم تغييرها وتتميمها :

«المادة 36. - I. - رغبة في التمكن من ضبط حسابات العمليات «المتعلقة بتحديث المرافق العمومية والتحول الرقمي واستعمال «الأمازيغية الرامية إلى دعم :

«1 - المشاريع والحلول المبتكرة المرتبطة بتحديث المرافق العمومية «المدرجة ضمن مجالات تطوير منظومة تنظيم المرافق العمومية، «لاسيما الرفع من جودة الخدمات المقدمة للعموم، وتكريس النزاهة «والشفافية بالمرفق العام، ودعم اللاتمركز الإداري، واعتماد «أساليب وأنماط فعالة وناجعة لتدبير الموارد البشرية، وتعزيز «نجاعة المرافق العمومية في تدبير مواردها ؛

«2 - المبادرات والمشاريع المرتبطة ببرامج التحول الرقمي المندرجة «أساسا ضمن مجالات الإدارة الإلكترونية، وتبسيط المساطر «والمسارات الإدارية ورقمنتها وترحيل الخدمات وكذا المقاولات «العاملة في مجال التحول الرقمي ورقمنة مقاولات القطاع الخاص «والإدماج الرقمي ودعم التأطير والتكوين وتقوية القدرات والمهارات ؛

«3 - البرامج والمشاريع والعمليات المتعلقة باستعمال الأمازيغية «لا سيما بالإدارات والمرافق العمومية والفضاءات العمومية بالإضافة «إلى إدماجها بمجالات أخرى تتعلق خصوصا بمنظومة التربية «والتكوين، والتشريع والتنظيم، والإعلام والاتصال، والإبداع «الثقافي والفني، والتقاضي، يحمل الحساب المرصد لأمور خصوصية «المسمى «صندوق تحديث الإدارة العمومية» تسمية «صندوق تحديث «الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية».

«تكون السلطة الحكومية المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة «هي الآمر بقبض موارد الصندوق وصرف نفقاته.

«II . - يتضمن هذا الحساب :

«في الجانب الدائن :

«1 - المبالغ المدفوعة من الميزانية العامة ؛

«2 - المبالغ المدفوعة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات، «والجماعات الترابية، والمؤسسات والمقاولات العمومية، لإنجاز «مشاريع وعمليات مشتركة متعلقة بتحديث المرافق العمومية «والتحول الرقمي واستعمال الأمازيغية ؛

«3 - المبالغ التي يدفعها الشركاء بالقطاعين العام والخاص «والجمعيات والتعاونيات ومؤسسات ومعاهد التكوين في إطار «التحول الرقمي واستعمال الأمازيغية ؛

«4 - مساهمات المنظمات والهيئات الدولية ؛

«5 - استرجاع المبالغ المدفوعة التي لم يتم استعمالها ؛

«6 - الهبات والوصايا ؛

«7 - الموارد المختلفة.

«في الجانب المدين :

«1 - النفقات المرتبطة بإنجاز العمليات المتعلقة بتحديث المرافق «العمومية والتحول الرقمي واستعمال الأمازيغية ؛

«2 - النفقات المرتبطة بإنجاز مشاريع مشتركة، في إطار اتفاقي، بين «القطاعات الوزارية والمؤسسات، والجماعات الترابية، والمؤسسات «والمقاولات العمومية، والمتعلقة بتحديث المرافق العمومية والتحول «الرقمي واستعمال الأمازيغية ؛

«3 - المبالغ المدفوعة لفائدة الميزانية العامة للمساهمة في «النفقات المرتبطة بعمليات تحديث المرافق العمومية والتحول «الرقمي واستعمال الأمازيغية، المقترحة من لدن القطاعات الوزارية «والمؤسسات. وتنجز هذه العمليات في إطار اتفاقي ؛

«4 - المبالغ المدفوعة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية، «والجماعات الترابية، والمؤسسات الدولية، وفاعلين آخرين لإنجاز «عمليات متعلقة بتحديث المرافق العمومية والتحول الرقمي «واستعمال الأمازيغية، في إطار اتفاقي ؛

«5 - المبالغ المدفوعة لفائدة القطاع الخاص والجمعيات «والتعاونيات ومؤسسات ومعاهد التكوين في شكل إعانات للمساهمة «في إنجاز عمليات التحول الرقمي واستعمال الأمازيغية، في إطار «اتفاقي ؛

«6 - المبالغ المدفوعة إلى متعهد عمومي أو خاص لتدبير مساهمات «الدولة وللإشراف على عمليات الدعم والتأطير والمواكبة والمساندة «وتتبع تنفيذ المشاريع المقترحة من طرف القطاع الخاص والجمعيات «والتعاونيات ومؤسسات ومعاهد التكوين لإنجاز مبادرات ومشاريع «التحول الرقمي واستعمال الأمازيغية وفق الشروط المقررة في إطار «اتفاقي ؛

«7 - المبالغ المدفوعة إلى الميزانية العامة ؛

«8 - المبالغ المرجعة من الأموال المقيدة في الحساب بدون حق.

«III. - تحدد أشكال وكيفيات دفع المبالغ وتقديم الدعم الواردة في «الجانب المدين بالبنود 3 و 4 و5 و6 أعلاه بنص تنظيمي.»

II.- يستمر تنفيذ الاتفاقيات، المبرمة قبل فاتح يناير 2023، بنفس الشروط ويتم احتسابها في الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية».

تغيير الحساب المرصد لأمور خصوصية

المسمى «صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري»

المادة 19

تغير وتتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام المادة 24 من قانون المالية رقم 44.01 للسنة المالية 2002، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.01.346 بتاريخ 15 من شوال 1422 (31 ديسمبر 2001)، كما وقع تغييرها وتتميمها :

«المادة 24. - I. - رغبة ..... المتعلقة بإعانة الدولة لدعم «السكن وبمشاريع .....يسمى «صندوق التضامن لدعم «السكن وللسكنى والاندماج الحضري» ويكون ..... «نفقاته.

«II. - يتضمن هذا الحساب :

«في الجانب الدائن :

«.....

«.....

«في الجانب المدين :

«.....

«.....

« - النفقات ..... للتعمير ؛

« - النفقات المتعلقة بإعانة الدولة لدعم السكن المحدثة بموجب «المادة 8 من قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 ؛

« - المبالغ ..... حق ؛

« - النفقات ..... الضريبية.»

تغيير حساب النفقات من المخصصات

المسمى «اقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية»

المادة 20

تغير وتتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام الفصل 43 من قانون المالية لسنة 1969، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1012.68 بتاريخ 11شوال 1388 (31 ديسمبر 1968) :

«الفصل 43. - I. - رغبة في التمكن من إنجاز النفقات المرتبطة «بالعمليات المتعلقة باقتناء، وإصلاح معدات القوات المسلحة «الملكية، وبإنجاز مختلف التجهيزات والأدوات وتقديم الخدمات «اللازمة للقوات المسلحة الملكية من جهة، وتحمل تكاليف نظام «الدعم الخاص الرامي إلى تطوير صناعة الدفاع من جهة أخرى، «يحمل حساب النفقات من المخصصات المسمى «اقتناء وإصلاح «معدات القوات المسلحة الملكية»، تسمية «اقتناء وإصلاح معدات «القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع». ويكون «الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني هو «الآمر بقبض موارده وصرف نفقاته.

«II. - يتضمن هذا الحساب :

«في الجانب الدائن :

« - المبالغ المدفوعة من الميزانية العامة ؛

« - المبالغ المدفوعة، من طرف الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة «المكلف بإدارة الدفاع الوطني، عن طريق الاقتطاع من المبالغ «المرصودة في البنود المطابقة من ميزانية إدارة الدفاع الوطني ؛

« - الهبات والوصايا ؛

« -الموارد المختلفة والطارئة.

«في الجانب المدين :

« -المبالغ المدفوعة إلى الميزانية العامة ؛

« -النفقات المرتبطة باقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة «الملكية ؛

« - النفقات المرتبطة بالتجهيزات، الأدوات وتقديم الخدمات لفائدة «القوات المسلحة الملكية ؛

« - الدعم الممنوح للمستثمرين في إطار تنمية صناعة الدفاع.

«III. - (تنسخ)

«IV. - فيما يخص اقتناء وإصلاح وإنجاز مختلف التجهيزات «والمعدات والأدوات وتقديم الخدمات لدى الموردين بالخارج، يؤهل «الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، «في نطاق الاتفاقيات والاتفاقات والصفقات ..... بنكية ؛

«V. - تحدد في تعليمات مشتركة للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة «المكلف بإدارة الدفاع الوطني والسلطة الحكومية المكلفة بالمالية «كيفيات .....تسيير هذا الحساب.»

الباب الثاني

أحكام تتعلق بالتكاليف

I. - الميزانية العامة

التأهيل

المادة 21

طبقا لأحكام المادة 60 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، يؤذن للحكومة، في حالة ضرورة ملحة وغير متوقعة ذات مصلحة وطنية، أن تفتح اعتمادات إضافية بمراسيم أثناء السنة.

ويتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا بذلك.

ويجب أن تعرض المراسيم المشار إليها أعلاه على البرلمان للمصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

المصادقة

المادة 22

وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور، يصادق على المرسومين التاليين المتخذين عملا بأحكام المادة 19 من قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 :

- المرسوم رقم 2.22.410 الصادر في 13 من ذي القعدة 1443 (13 يونيو 2022) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة ميزانية التسيير - التكاليف المشتركة ؛

- المرسوم رقم 2.22.780 الصادر في 10 ربيع الأول 1444 (7 أكتوبر 2022) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة.

إحداث مناصب مالية

المادة 23

يتم إحداث 28.212 منصبا ماليا برسم الميزانية العامة للسنة المالية 2023.

1 - 27.662 منصبا ماليا لفائدة الوزارات والمؤسسات التالية :

الوزارات والمؤسسات	عدد المناصب المالية
وزارة الداخلية	7.544
إدارة الدفاع الوطني	7.000
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	5.500
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	2.349
وزارة الاقتصاد والمالية	1.200
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	1.000
وزارة العدل	505
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	400
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	374
وزارة التجهيز والماء	250
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	210
البلاط الملكي	200
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	125
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	110
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	100
وزارة النقل واللوجيستيك	80
رئيس الحكومة	75
المحاكم المالية	60
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	60
المندوبية السامية للتخطيط	60
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	50
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	50
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	50
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	50
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	40
وزارة الصناعة والتجارة	40
مجلس النواب	30
مجلس المستشارين	30
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	30
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	30
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	15
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	15
الأمانة العامة للحكومة	10
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	10
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	10
المجموع	**27.662**

2 - يؤهل رئيس الحكومة لتوزيع 550 منصبا ماليا على مختلف الوزارات أو المؤسسات، وتخصص 200 منها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

3 - علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يناير 2023، 4.300 منصبا ماليا لفائدة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تخصص حصريا للقضاة الذين يشغلون مناصب مالية على مستوى وزارة العدل وكذا القضاة الموجودين في وضعية إلحاق.

وتحذف، ابتداء من نفس التاريخ، المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر بوزارة العدل، باستثناء المناصب المالية التي يشغلها القضاة الموجودون في وضعية إلحاق بهذه الوزارة.

4 - علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يناير 2023، لدى المجلس الأعلى للسلطة القضائية 150 منصبا ماليا، لتسوية الوضعية الإدارية للملحقين القضائيين الناجحين في امتحان نهاية التمرين والمعينين كقضاة في السلك القضائي. وتتحمل ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية النفقات الناتجة عن هذه التسوية.

وتحذف، ابتداء من تاريخ هذه التسوية، المناصب المالية التي كان يشغلها المعنيون بالأمر بوزارة العدل.

5 - تحذف، ابتداء من فاتح يناير 2023، المناصب المالية التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والتي يشغلها الموظفون المرسمون والمتدربون وكذا المستخدمون المتعاقدون، العاملون بالمصالح المركزية واللاممركزة التابعة لإدارة المياه والغابات، وذلك بالموازاة مع إلحاقهم التلقائي، ابتداء من نفس التاريخ، بالوكالة الوطنية للمياه والغابات.

6 - علاوة على المناصب المالية المحدثة بموجب الجدول الوارد في البند 1 من هذه المادة، يحدث ابتداء من فاتح يناير 2023، لدى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، 49 منصبا ماليا، تخصص للموظفين والمستخدمين والأعوان المتعاقدين العاملين بالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة والذين يتم نقلهم تلقائيا، ابتداء من نفس التاريخ، إلى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

وتحذف، ابتداء من نفس التاريخ، المناصب المالية التي كان يشغلها المعنيون بالأمر لدى رئيس الحكومة.

حذف المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغلونها على التقاعد

المادة 24

تتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام الفقرة الثالثة من المادة 43 من القانون المالي رقم 8.96 للسنة المالية 1996-1997، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.77 بتاريخ 12 من صفر 1417 (29 يونيو 1996)، كما وقع تغييرها وتتميمها :

«المادة 43 (الفقرة 3). - ولا تطبق ..... للوقاية المدنية والمناصب المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.»

ترشيد استعمال المناصب المالية التي أصبحت شاغرة خلال السنة المالية

المادة 25

تتمم على النحو التالي، ابتداء من فاتح يناير 2023، أحكام المادة 22 من قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.115 بتاريخ 26 من صفر 1435 (30 ديسمبر 2013)، كما وقع تغييرها وتتميمها :

«المادة 22.- تستعمل ..... القضائية.

«لا تطبق ..... رقم 48.09 المذكورة أعلاه.

«لا تطبق كذلك ..... للوقاية المدنية والمناصب المالية الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.»

إلغاء اعتمادات الأداء التي لم تكن محل التزام

المادة 26

I. - تلغى اعتمادات الأداء المفتوحة بموجب قانون المالية عن السنة المالية 2022 فيما يتعلق بنفقات الاستثمار من الميزانية العامة التي لم تكن إلى تاريخ 31 ديسمبر 2022 محل التزامات بالنفقات مؤشر عليها من قبل مصالح الخزينة العامة للمملكة.

II. - لا تطبق أحكام البند I أعلاه على اعتمادات الأداء برسم السنة المالية 2022 لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة.

III. - لا يطبق سقف 30%، المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 63 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، على اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية العامة وأرصدة الالتزام لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة، المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها.

IV. - تلغى بقوة القانون اعتمادات الاستثمار المرحلة والمتعلقة :

- بالصفقات المنتهية الإنجاز وتلغى كذلك الالتزامات المتعلقة بهذه الاعتمادات ؛
- بالمشاريع المنتهية الإنجاز المستفيدة من أموال المساعدة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

II. - مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

التأهيل

المادة 27

طبقا لأحكام الفصل 70 من الدستور يؤذن للحكومة أن تحدث بمراسيم مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة خلال السنة المالية 2023.

ويجب أن تعرض المراسيم المشار إليها أعلاه على البرلمان للمصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

III. - الحسابات الخصوصية للخزينة

التأهيل

المادة 28

طبقا لأحكام المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، يؤذن للحكومة، في حالة الاستعجال والضرورة الملحة وغير المتوقعة، أن تحدث خلال السنة المالية 2023 حسابات خصوصية للخزينة بموجب مراسيم.

ويتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا بذلك.

ويجب أن تعرض المراسيم المشار إليها أعلاه على البرلمان للمصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»

المادة 29

يحدد بمليار (1.000.000.000) درهم مبلغ النفقات المأذون لرئيس الحكومة الالتزام بها مقدما خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد له في السنة المالية 2024 فيما يتعلق بالحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية».

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني»

المادة 30

يحدد بمائة مليون (100.000.000) درهم مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية الالتزام بها مقدما خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2024 فيما يتعلق بالحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني».

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر»

المادة 31

يحدد بستمائة مليون (600.000.000) درهم مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية الالتزام بها مقدما خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2024 فيما يتعلق بالحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر».

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «الحساب الخاص بالصيدلية المركزية»

المادة 32

يحدد بخمسمائة مليون (500.000.000) درهم مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة الالتزام بها مقدما خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2024 فيما يتعلق بالحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «الحساب الخاص بالصيدلية المركزية».

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «الصندوق الخاص بالطرق»

المادة 33

يحدد بمليارين وخمسمائة مليون (2.500.000.000) درهم مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالتجهيز الالتزام بها مقدما خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2024 فيما يتعلق بالحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «الصندوق الخاص بالطرق».

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية»

المادة 34

يحدد بملياري (2.000.000.000) درهم مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالتنمية القروية الالتزام بها مقدما خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2024 فيما يتعلق بالحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية».

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «الصندوق الوطني لتنمية الرياضة»

المادة 35

يحدد بمليار (1.000.000.000) درهم مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالرياضة الالتزام بها مقدما خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2024 فيما يتعلق بالحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «الصندوق الوطني لتنمية الرياضة».

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «الصندوق الوطني للعمل الثقافي»

المادة 36

يحدد بخمسين مليون (50.000.000) درهم مبلغ النفقات المأذون للسلطة الحكومية المكلفة بالثقافة الالتزام بها مقدما خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد لها في السنة المالية 2024 فيما يتعلق بالحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «الصندوق الوطني للعمل الثقافي».

الالتزام مقدما بالنفقات من الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون»

المادة 37

يحدد بثمانمائة مليون (800.000.000) درهم مبلغ النفقات المأذون للمندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج الالتزام بها مقدما خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد له في السنة المالية 2024 فيما يتعلق بالحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون».

الالتزام مقدما بالنفقات من حساب النفقات من المخصصات المسمى «اقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع»

المادة 38

يحدد بمائة وتسعة عشرة مليارا وسبعمائة وستة وستين مليون (119.766.000.000) درهم مبلغ النفقات المأذون للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني الالتزام بها مقدما خلال السنة المالية 2023 من الاعتمادات التي سترصد له في السنة المالية 2024 فيما يتعلق بحساب النفقات من المخصصات المسمى «اقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع».

عمليات الحسابات الخصوصية للخزينة

المادة 39

استثناء من أحكام الفقرة السادسة من المادة 28 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، يظل العمل جاريا خلال السنة المالية 2023 بأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها إلى غاية 31 ديسمبر 2022 فيما يتعلق بتنفيذ عمليات الحسابات الخصوصية للخزينة المفتوحة في هذا التاريخ وكذا باستنزال النفقات الناتجة عن صرف المرتبات أو الأجور أو التعويضات من بعض الحسابات المذكورة.

الباب الثالث

أحكام تتعلق بتوازن موارد وتكاليف الدولة

المادة 40

تحدد خلال السنة المالية 2023 بالمبالغ المثبتة في الجدول التالي، الموارد المرصدة في الميزانية العامة وفي ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وفي الحسابات الخصوصية للخزينة كما هي مقدرة في الجدول «أ» الملحق بقانون المالية هذا وكذا المبالغ القصوى للتكاليف والتوازن العام الناتج عن ذلك (بالدرهم) :

المداخيل العادية للميزانية العامة (1) :	**294.719.508.000**
- المداخيل الضريبية :	**264.899.244.000**
- الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.....	113.295.829.000
- الضرائب غير المباشرة.....	120.620.920.000
- الرسوم الجمركية.....	14.849.849.000
- رسوم التسجيل والتمبر.....	16.132.646.000
- المداخيل غير الضريبية :	**29.820.264.000**
- حصيلة تفويت مساهمات الدولة.....	5.000.000.000
- حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة.....	19.463.940.000
- عائدات أملاك الدولة.....	354.500.000
- موارد مختلفة.....	3.501.824.000
- موارد الهبات والوصايا.....	1.500.000.000
النفقات العادية للميزانية العامة (2) :	**302.106.125.000**
- نفقات التسيير:	**271.139.576.000**
- نفقات الموظفين.....	155.750.296.000
- نفقات المعدات والنفقات المختلفة.....	64.866.867.000
- التكاليف المشتركة.....	38.674.400.000
- النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية.....	9.648.013.000
- النفقات الطارئة والمخصصات الإحتياطية.....	2.200.000.000
- نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي.....	**30.966.549.000**
الرصيد العادي (3)=(2)-(1).....	**-7.386.617.000**
- نفقات الإستثمار للميزانية العامة (4).....	**106.027.304.000**
رصيد الميزانية العامة (دون حصيلة الإقتراضات واستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل) (5)=(4)-(3).....	**-113.413.921.000**
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :	
- موارد ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**2.299.703.000**
- نفقات ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :	**2.299.703.000**

- نفقات الإستغلال.....	2.016.918.000
- نفقات الإستثمار.....	282.785.000
رصيد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (6).....	-
الحسابات الخصوصية للخزينة :	
- موارد الحسابات الخصوصية للخزينة.....	110.374.805.000
- نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة.....	111.786.619.000
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة (7).....	**-1.411.814.000**
رصيد ميزانية الدولة (دون حصيلة الإقتراضات واستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل) (8)=(7)+(6)+(5).....	**-114.825.735.000**
استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل (9) :	**78.253.012.000**
- الداخلي.....	70.784.700.000
- الخارجي.....	7.468.312.000
الحاجيات الإجمالية لتمويل ميزانية الدولة (10)=(9)-(8).....	**-193.078.747.000**
موارد الإقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل (11) :	**129.041.300.000**
- الداخلية.....	69.041.300.000
- الخارجية.....	60.000.000.000
الحاجيات المتبقية لتمويل ميزانية الدولة (11)+(10).....	**-64.037.447.000**

الإذن في التمويل بالاقتراض وبكل أداة مالية أخرى

المادة 41

يؤذن للحكومة في إصدار اقتراضات وكل أداة مالية أخرى خلال السنة المالية 2023، من الخارج في حدود المبلغ المقدر للمداخيل المسجلة بالفصل 1.1.0.0.0.13.000، المصلحة 8500، طبيعة المورد 22 من الميزانية العامة : «حصيلة الاقتراض - مقابل قيمة الاقتراضات الخارجية».

المادة 42

يؤذن للحكومة في التمويل عبر إصدار اقتراضات داخلية واللجوء إلى كل أداة مالية أخرى لمواجهة جميع تكاليف الخزينة خلال السنة المالية 2023.

التدبير الفعال للدين الداخلي

المادة 43

يؤذن للحكومة في إصدار اقتراضات داخلية واللجوء إلى كل أداة مالية أخرى قصد إنجاز عمليات التدبير الفعال للدين الداخلي عبر استرجاع وتبادل واستحفاظ سندات الخزينة وكل أداة مالية أخرى.

التدبير الفعال لنفقات الاستثمار

المادة 44

يؤذن للحكومة، خلال السنة المالية 2023، في تطبيق احتياطات اعتراضية لاعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار من الميزانية العامة.

تحدد نسبة الاحتياطات للاعتمادات المذكورة في 15%.

الجزء الثاني

وسائل المصالح

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

I. - الميزانية العامة

المادة 45

يحدد مبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2023 فيما يتعلق بنفقات التسيير من الميزانية العامة بمائتين وواحد وسبعين مليارا ومائة وتسعة وثلاثين مليونا وخمسمائة وستة وسبعين ألف (271.139.576.000) درهم.

وتوزع الاعتمادات المذكورة على الفصول وفقا للبيانات الواردة في الجدول «ب» الملحق بقانون المالية هذا.

المادة 46

يحدد مبلغ اعتمادات الأداء واعتمادات الالتزام المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار من الميزانية العامة بمائة وثمانية وسبعين مليارا ومائة وأربعة وستين مليونا وثمانمائة وثلاثة وتسعين ألف (178.164.893.000) درهم، منها مائة وستة ملايير وسبعة وعشرون مليونا وثلاثمائة وأربعة آلاف (106.027.304.000) درهم اعتمادات الأداء.

وتوزع اعتمادات الأداء واعتمادات الالتزام المذكورة على الفصول وفقا للبيانات الواردة في الجدول «ج» الملحق بقانون المالية هذا.

المادة 47

يحدد بمائة وتسعة ملايير ومائتين وتسعة عشر مليونا وخمسمائة وواحد وستين ألف (109.219.561.000) درهم مبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2023 فيما يتعلق بنفقات الدين العمومي من الميزانية العامة.

وتوزع الاعتمادات على الفصول وفقا للبيانات الواردة في الجدول «د» الملحق بقانون المالية هذا.

II. - ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

المادة 48

يحدد مبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2023 فيما يتعلق بنفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بمليارين وستة عشر مليونا وتسعمائة وثمانية عشر ألف (2.016.918.000) درهم.

وتوزع الاعتمادات المذكورة حسب الوزارة أو المؤسسة وحسب المرفق وفقا للبيانات الواردة في الجدول «هـ» الملحق بقانون المالية هذا.

المادة 49

يحدد مبلغ اعتمادات الأداء واعتمادات الالتزام المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بثلاثمائة وثمانية وسبعين مليونا وسبعمائة وخمسة وثمانين ألف (378.785.000) درهم، منها مائتان واثنان وثمانون مليونا وسبعمائة وخمسة وثمانون ألف (282.785.000) درهم اعتمادات الأداء.

وتوزع اعتمادات الأداء واعتمادات الالتزام المذكورة حسب الوزارة أو المؤسسة وحسب المرفق وفقا للبيانات الواردة في الجدول «و» الملحق بقانون المالية هذا.

III. - الحسابات الخصوصية للخزينة

المادة 50

يحدد مبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم السنة المالية 2023 فيما يتعلق بنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة بمائة وأحد عشر مليارا وسبعمائة وستة وثمانين مليونا وستمائة وتسعة عشرة ألف (111.786.619.000) درهم.

وتوزع الاعتمادات المذكورة على الأصناف والحسابات وفقا للبيانات الواردة في الجدول «ز» الملحق بقانون المالية هذا.

*
* *

الجدول (أ)

(المادة 40)

جدول التقييم الإجمالي لمداخيل الميزانية العامة و ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2023

(بالدرهم)

I- الميزانية العامة

الفصل	المصلحة	طبيعة المورد	بيان الموارد	تقديرات سنة 2023
1.1.0.0.0.02.000			**البلاط الملكي**	
	0000		**الادارة العامة**	
		10	الرسوم المستوفاة عن الشعارات والشارات	للتذكرة
		20	الرسوم المستوفاة عن أوسمة المملكة	50 000
		30	موارد متنوعة	للتذكرة
			مجموع موارد الادارة العامة	**50 000**
			مجموع موارد البلاط الملكي	**50 000**
1.1.0.0.0.05.000			**المحاكم المالية**	
	0000		**الإدارة العامة**	
		10	مديونية المحاسبين	للتذكرة
		20	أحكام بإرجاع الأموال الصادرة عن المحاكم المالية	للتذكرة
		30	الغرامات والغرامات التهديدية والعقوبات الأخرى الصادرة عن المحاكم المالية	للتذكرة
		40	فوائد التاخير المتعلقة بالعقوبات المالية الصادرة عن المحاكم المالية	للتذكرة
		50	نسخ الملفات قصد الاطلاع	للتذكرة
			مجموع موارد الإدارة العامة	**للتذكرة**
			مجموع موارد المحاكم المالية	**للتذكرة**
1.1.0.0.0.06.000			**وزارة العدل**	
	9400		**المصالح المشتركة للقطاع القضائي**	
		10	الغرامات والعقوبات المالية الصادرة عن المحاكم	40 000 000
		20	الغرامات التصالحية ما عدا الغرامات المحكوم بها قضائيا	400 000 000
		30	موارد متنوعة	2 000 000
			مجموع موارد المصالح المشتركة للقطاع القضائي	**442 000 000**
			مجموع موارد وزارة العدل	**442 000 000**
1.1.0.0.0.07.000			**وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج**	
	9100		**البعثات الدبلوماسية والقنصلية**	
		10	الرسوم القنصلية	310 000 000
		20	الرسوم التي يستوفيها الأعوان الدبلوماسيون والقنصليون على العقود المتعلقة بالملاحة والتجارة ومختلف الشهادات المثبتة لمنشأ البضائع وتفريغها ومصدرها والشهادات الجمركية	200 000

الفصل	المصلحة	طبيعة المورد	بيان الموارد	تقديرات سنة 2023
		30	موارد متنوعة	2 500 000
			مجموع موارد البعثات الدبلوماسية والقنصلية	**312 700 000**
			مجموع موارد وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	**312 700 000**
1.1.0.0.0.08.000			**وزارة الداخلية**	
	0000		**الإدارة العامة**	
		10	حصيلة المصادرات والمصالحات والعقوبات من أجل المخالفات لنظام الأسعار	100 000
		20	موارد متنوعة	5 500 000
			مجموع موارد الإدارة العامة	**5 600 000**
	3100		**الإدارة العامة للأمن الوطني**	
		10	الأتاوي المستوفاة عن تسليم نسخ المحاضر المتعلقة بحوادث السير	300 000
		20	التعويضات عن خدمات الشرطة المؤداة عنها أجرة	للتذكرة
		30	موارد متنوعة	1 000 000
			مجموع موارد الإدارة العامة للأمن الوطني	**1 300 000**
			مجموع موارد وزارة الداخلية	**6 900 000**
1.1.0.0.0.10.000			**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار**	
	7100		**الإدارة العامة**	
		10	رسوم التسجيل	للتذكرة
		20	موارد متنوعة	200 000
			مجموع موارد الإدارة العامة	**200 000**
			مجموع موارد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	**200 000**
1.1.0.0.0.11.000			**وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة**	
	0000		**الإدارة العامة**	
		10	موارد متنوعة	1 000 000
			مجموع موارد الإدارة العامة	**1 000 000**
			مجموع موارد وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	**1 000 000**
1.1.0.0.0.12.000			**وزارة الصحة والحماية الاجتماعية**	
	0000		**الإدارة العامة**	
		10	رسوم المراقبة الصحية والفحص الصحي	12 000
		20	استرداد مبالغ التوريدات الصيدلية والمعدات ومصاريف العلاج والمقام في المؤسسات الصحية	10 000
		30	الرسوم المستوفاة عن التحاليل بالمختبرات	للتذكرة

الفصل	المصلحة	طبيعة المورد	بيان الموارد	تقديرات سنة 2023
1.1.0.0.0.13.000	8100	40	موارد متنوعة	2 000 000
			مجموع موارد الإدارة العامة	**2 022 000**
			مجموع موارد وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	**2 022 000**
			وزارة الاقتصاد والمالية	
			الإدارة العامة	
		10	العقوبات والغرامات غير الجبائية	50 000
		20	المبالغ التى ترجعها الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية من الاعتمادات الغير المستعملة المرصدة لشراء السيارات	للتذكرة
		30	ديون الخزينة المتقادمة	100 000 000
		40	الاقتطاع من نتاج العاب الرهان	للتذكرة
		50	الاقتطاع من رهان سباق الخيول والكلاب السلوقية	للتذكرة
		60	مساهمة الجماعات الترابية فى النفقات الملقاة على عاتق الميزانية العامة	للتذكرة
		70	موارد متنوعة	150 000 000
			مجموع موارد الإدارة العامة	**250 050 000**
	8200		**مديرية الشؤون الإدارية والعامة**	
		10	موارد متنوعة	100 000
			مجموع موارد مديرية الشؤون الإدارية والعامة	**100 000**
	8300		**إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة**	
		10	**الرسوم الجمركية**	
		11	رسوم الاستيراد	14 849 649 000
		12	الاقتطاع الجبائي عند الاستيراد	للتذكرة
		13	الاتاوة على استغلال الفوسفاط	للتذكرة
		14	الرسم الموحد	200 000
		15	رسوم التمبر المستوفاة من لدن ادارة الجمارك	176 000 000
		16	الرسوم القنصلية	18 420 000
		17	الرسوم المفروضة على النقل الخاص	3 604 000
		20	**الرسوم الداخلية على الاستهلاك**	
		21	الرسوم المفروضة على الخمور والكحول	859 215 000
		22	الرسم المفروض على أنواع الجعة	1 110 287 000
		23	الرسوم المفروضة على المشروبات الغازية والليموناذا	655 083 000

الفصل	المصلحة	طبيعة المورد	بيان الموارد	تقديرات سنة 2023
		24	الرسم المفروض على المنتجات المحتوية على السكر	للتذكرة
		25	الرسوم المستوفاة على اختبار وضمان مواد الذهب والفضة والبلاتين	86 455 000
		26	الرسوم المفروضة على الاغشية المطاطية والاوعية الهوائية وإطارات العجلات	للتذكرة
		27	الرسوم المفروضة على منتوجات الطاقة	16 857 162 000
		28	الرسم المفروض على التبغ المصنع	12 500 020 000
		30	**الضريبة على القيمة المضافة**	
		31	الضريبة على القيمة المضافة للاستيراد	54 238 444 000
		32	الضريبة على القيمة المضافة في الداخل	10 341 000
		40	حصيلة المصادرات	48 000 000
		50	**رسوم المراقبة**	
		51	الرسم المفروض على المراقبة الصحية للنباتات وأجزاء النباتات والمنتجات النباتية عند الاستيراد والتصدير	للتذكرة
		52	الرسم المفروض على المراقبة الصحية للحيوانات والمنتجات الحيوانية عند الاستيراد والتصدير	للتذكرة
		60	الزيادات المترتبة على السندات الاقتراضية والفوائد الناتجة عن التأخير	15 600 000
		70	حصيلة الخدمات المقدمة فيما يتعلق باستعمال المرتفقين للنظم المعلوماتية الخاصة بادارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة	104 000 000
		80	اتاوي انبوب الغاز	للتذكرة
		90	موارد متنوعة	104 603 000
	8400		**مجموع موارد إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة**	**101 637 083 000**
			المديرية العامة للضرائب	
		10	**الضرائب المباشرة**	
		11	الضريبة على الشركات	61 544 795 000
		12	الضريبة على الدخل	48 068 719 000
		20	**رسوم مماثلة**	
		21	الرسوم المفروضة على الرخص الممنوحة لبيع المشروبات	29 607 000
		22	الضريبة المهنية	128 076 000
		23	ضريبة السكن	13 718 000
		24	الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة	800 000 000
		30	الرسوم المفروضة على التبغ	للتذكرة
		40	**الضريبة على القيمة المضافة**	
		41	الضريبة على القيمة المضافة في الداخل	33 503 913 000

الفصل	المصلحة	طبيعة المورد	بيان الموارد	تقديرات سنة 2023
		50	**رسوم التسجيل**	
		51	رسوم نقل الملكية	8 800 107 000
		52	الرسوم المفروضة على العقود الأخرى	417 262 000
		53	الرسوم المفروضة على العقود القضائية وغير القضائية	للتذكرة
		54	الرسوم القضائية	للتذكرة
		55	الرسم المفروض على العقود والإتفاقات	للتذكرة
		56	المساعدة القضائية	للتذكرة
		57	الرسوم المفروضة على عقود التأمينات	1 227 917 000
		58	رسوم متنوعة وموارد تبعية	للتذكرة
		60	**رسوم التمبر**	
		61	التمبر الفريد والورق المدموغ	241 000
		62	التمبر على الاوامر بالأداء	760 402 000
		63	بطاقة التعريف	للتذكرة
		64	جوازات السفر	602 715 000
		65	تسجيل الأجانب	للتذكرة
		66	رخص الصيد وحمل السلاح	27 044 000
		67	التمبر المفروض على الوثائق المتعلقة بالسيارات	1 179 673 000
		68	رسم التمبر الخاص بسندات الاستيراد	28 089 000
		70	**الضريبة الخصوصية السنوية على المركبات**	
		71	الرسم الأساسي ورسم النسخة	2 913 196 000
		80	**الزيادات المترتبة على التأخير والغرامات**	
		81	الزيادة المترتبة عن عدم الإقرارأوالتأخير أوالنقص في الإقرار	1 098 861 000
		82	الغرامات المترتبة عن التأخير في الأداء	806 737 000
		83	الزيادات المترتبة عن التأخير	1 605 316 000
		84	حصيلة المصالحات في المخالفات الجبائية	للتذكرة
		90	**موارد متنوعة و استثنائية**	
		91	موارد جبائية استثنائية	للتذكرة
		92	حصيلة مساهمة التسوية الطوعية لمجموع الوضعية الضريبية المتعلقة بتقييم نفقات الخاضعين للضريبة	للتذكرة
		93	المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح	للتذكرة
		94	حصيلة مساهمة التسوية التلقائية برسم الموجودات و السيولة المملوكة بالخارج	للتذكرة

الفصل	المصلحة	طبيعة المورد	بيان الموارد	تقديرات سنة 2023
		95	موارد متنوعة	للتذكرة
			مجموع موارد المديرية العامة للضرائب	**163 556 388 000**
	8500		**مديرية الخزينة والمالية الخارجية**	
		10	**الموارد العادية**	
		11	الموارد الاتية من بنك المغرب	660 000 000
		12	الموارد الاتية من صندوق الايداع والتدبير	للتذكرة
		13	الموارد الاتية من مكتب الصرف	130 000 000
		14	الموارد الاتية من القرض الفلاحي المغربي	100 000 000
		15	الموارد الأتية من صندوق التجهيز الجماعي	100 000 000
		16	الموارد المتأتية من الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة ش.م	للتذكرة
		17	الفوائد المترتبة على القروض و السلفات	4 729 000
		18	فوائد عن عمليات تدبير الخزينة العمومية	100 000 000
		20	**حصيلة الاقتراض**	
		21	الاقتراضات الداخلية المتوسطة والطويلة الأجل	69 041 300 000
		22	مقابل قيمة الإقتراضات الخارجية	60 000 000 000
		23	حصيلة أذون التجهيز المتعلقة بمدخر الإستثمار	للتذكرة
		24	الموارد الاتية من القرض الإجباري	للتذكرة
		30	**الهبات و الوصايا**	
		31	هبات	1 500 000 000
		32	الاقتطاع من صندوق مقابل قيمة السلع التى تمنحها حكومات البلدان الصديقة والمنظمات الدولية	للتذكرة
		40	الموارد الناتجة عن تخفيف نفقات الدين القابل للاستهلاك والدين العائم	1 000 000 000
		50	عمولات على القروض المرجعة	للتذكرة
		60	عمولات الضمان الخاصة بالاقتراضات الداخلية والخارجية	للتذكرة
		70	الأرباح الناتجة عن مساهمات الدولة في الشركات والهيئات الدولية	للتذكرة
		80	استرجاع التسبيق الممنوح من طرف الدولة لفائدة موظفيها ومستخدميها لأجل تملك مساكن اجتماعية	للتذكرة
		90	**موارد مختلفة**	
		91	الموارد الأتية من الشركة المركزية لإعادة التأمين	54 000 000
		92	تسديدات برسم استحقاقات القروض الممنوحة لفائدة بعض الراغبين في إنجاز مشاريع	للتذكرة
		93	الموارد برسم شهادات الصكوك	للتذكرة

الفصل	المصلحة	طبيعة المورد	بيان الموارد	تقديرات سنة 2023
		94	موارد أخرى	للتذكرة
			مجموع موارد مديرية الخزينة والمالية الخارجية	**132 690 029 000**
	8600		**مديرية المنشآت العامة والخوصصة**	
		10	**عوائد الاحتكار وحصص الأرباح ومساهمات المؤسسات العامة**	
		11	الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	3 500 000 000
		12	الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	100 000 000
		13	الموارد الآتية من المكتب الوطني للمطارات	للتذكرة
		14	الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للموانئ	60 000 000
		15	الموارد الآتية من الهيئة المغربية لسوق الرساميل	14 000 000
		16	الموارد الآتية من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية	14 940 000
		17	الموارد الآتية من المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات	15 000 000
		18	الموارد الآتية من المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن	للتذكرة
		19	الموارد الآتية من المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني	60 000 000
		20	**عوائد الاحتكار وحصص الأرباح ومساهمات المؤسسات العامة الأخرى**	
		21	الموارد الآتية من مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك	2 000 000
		22	الموارد الآتية من المختبر الرسمي للتحليلات والبحوث الكيميائية بالدار البيضاء	2 000 000
		23	الموارد الآتية من المكتب الوطني للصيد	10 000 000
		29	الموارد الآتية من المؤسسات العامة الأخرى	للتذكرة
		30	**الأرباح الآتية من الشركات ذات المساهمة العمومية**	
		31	الأرباح الآتية من شركة "المجمع الشريف للفوسفاط" "م ش ف" ش.م	10 160 000 000
		32	الأرباح الآتية من مجموعة التهيئة العمران	121 000 000
		33	الأرباح الآتية من الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	40 000 000
		34	الأرباح الناتجة عن بريد المغرب	100 000 000
		35	الأرباح الآتية من شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية	للتذكرة
		36	الأرباح الآتية من الوكالة الخاصة طنجة المتوسط	12 000 000
		37	الأرباح الآتية من السلطة المينائية طنجة المتوسط	46 000 000
		40	**الأرباح الآتية من شركات أخرى**	
		41	الأرباح الآتية من شركة الإنتاجات البيولوجية والصيدلية البيطرية	2 000 000
		42	الأرباح الآتية من الشركة الملكية لتشجيع الفرس	25 000 000
		43	الأرباح الآتية من الشركة الوطنية لتسويق البذور	للتذكرة

الفصل	المصلحة	طبيعة المورد	بيان الموارد	تقديرات سنة 2023
		44	الارباح الآتية من المساهمات المالية للدولة في مختلف الشركات	906 000 000
		50	**أتاوي احتلال الاملاك العامة وموارد أخرى**	
		51	أتاوى احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة متعهدي الشبكات العامة للمواصلات	للتذكرة
		52	اتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة المكتب الوطني للمطارات	120 000 000
		53	أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة الوكالة الوطنية للموانئ	110 000 000
		54	أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن اشارة هيئات اخرى	للتذكرة
		55	الموارد الآتية من فاعلين في ميدان الاتصالات	للتذكرة
		56	موارد متنوعة	3 000 000 000
		60	الموارد الآتية من تفويت مساهمات الدولة	5 000 000 000
		70	موارد الرخص الآتية من فاعلين في ميدان الاتصالات	للتذكرة
			مجموع موارد مديرية المنشآت العامة والخوصصة	**23 419 940 000**
	8800		**مديرية أملاك الدولة**	
		10	بيع عقارات مخزنية قروية	5 000 000
		20	دخول أملاك الدولة ـ الايجار والتكاليف الايجارية الخ ـ	300 000 000
		30	التركات الشاغرة	للتذكرة
		40	النسبة المائوية المتحصلة من البيوعات والايجارات العامة	500 000
		50	حصيلة بيع المنقولات والحطام والمعدات الغير المستعملة	47 000 000
		60	موارد متنوعة	2 500 000
			مجموع موارد مديرية أملاك الدولة	**355 000 000**
			مجموع موارد وزارة الاقتصاد والمالية	**421 908 590 000**
1.1.0.0.0.14.000			**وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني**	
	6100		**الإدارة العامة**	
		10	رسم وضع الطابع	للتذكرة
		20	رسم التفتيش	للتذكرة
		30	موارد متنوعة	للتذكرة
			مجموع موارد الإدارة العامة	**للتذكرة**
			مجموع موارد وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**للتذكرة**
1.1.0.0.0.17.000			**وزارة التجهيز والماء**	
	8100		**مديرية الشؤون الإدارية والقانونية**	
		10	الأتاوة المفروضة على استخراج المواد	3 000 000

الفصل	المصلحة	طبيعة المورد	بيان الموارد	تقديرات سنة 2023
		20	الأتاوة المستحقة على استعمال المياه البرية التابعة للأملاك العامة	للتذكرة
		30	الأتاوة المستحقة على احتلال الأملاك العامة	25 000 000
		40	موارد متنوعة	10 000 000
			مجموع موارد مديرية الشؤون الإدارية والقانونية	**38 000 000**
	8200		**مديرية الموانىء والملك العمومي البحري**	
		10	**رسوم الميناء**	
		11	رسوم الميناء المفروضة على السفن	للتذكرة
		12	ارشاد البواخر و قطرها	للتذكرة
		13	رسوم الميناء المفروضة على الركاب و السياح الذين يقومون برحلة بحرية	للتذكرة
		14	رسوم الميناء المفروضة على البضائع	للتذكرة
		20	**الرسوم المستوفاة من التفريغ**	
		21	الرسوم المستوفاة من تفريغ انواع الوقود السائلة غير المعباة	للتذكرة
		22	الرسوم المستوفاة من تفريغ الاسماك	للتذكرة
		30	القسط الراجع للدولة من ارباح شركات التسيير	للتذكرة
		40	بيع معدات الميناء التي صارت غير صالحة	للتذكرة
		50	رسوم المرور على شبكة السكة الحديدية بالميناء	للتذكرة
		60	الموارد الاتية من استعمال الالات	للتذكرة
		70	موارد متنوعة	200 000
			مجموع موارد مديرية الموانىء والملك العمومي البحري	**200 000**
			مجموع موارد وزارة التجهيز والماء	**38 200 000**
1.1.0.0.0.18.000			**وزارة النقل واللوجيستيك**	
	0000		**الإدارة العامة**	
		10	الرسوم المفروضة على النقل الخاص	12 000 000
		20	موارد متنوعة	للتذكرة
			مجموع موارد الإدارة العامة	**12 000 000**
	7200		**المديرية العامة للطيران المدني**	
		10	الرسوم المستوفاة في المطارات	للتذكرة
		20	موارد متنوعة	للتذكرة
			مجموع موارد المديرية العامة للطيران المدني	**للتذكرة**
			مجموع موارد وزارة النقل واللوجيستيك	**12 000 000**

الفصل	المصلحة	طبيعة المورد	بيان الموارد	تقديرات سنة 2023
1.1.0.0.0.20.000			**وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات**	
	0000		**الادارة العامة**	
		10	موارد ضيعات التجارب والبساتين التجريبية	50 000
		20	المبالغ التي يؤديها الملاك أو المستغلون الفلاحيون في نطاق قانون الاستثمارات الفلاحية	للتذكرة
		30	الرسوم المستوفاة عن التحاليل بالمختبرات	50 000
		40	اداء التقييد فى السجل الرسمى لانواع واصناف النباتات القابلة للزراعة بالمغرب	للتذكرة
		50	موارد مراكز تناسل الخيل	للتذكرة
		60	موارد متنوعة	10 000 000
			مجموع موارد الادارة العامة	**10 100 000**
	9100		**الإدارة العامة**	
		10	الاتاوى المفروضة على الإمتياز الممنوح لاستغلال الأماكن المخصصة للصيد داخل الاملاك العامة البحرية	7 300 000
		20	رسوم الرخص المؤداة من طرف سفن الصيد	38 877 000
		30	إيتاوات الصيد البحري	158 374 000
		40	المساهمة المتعلقة بالصيد البحري	231 871 000
		50	المصالحات المبرمة قبل صدور الحكم في الجنح المتعلقة بالصيد البحري	4 000 000
		60	الاتاوي السنوية المستحقة برسم اتفاقيات الامتياز لمزارع تربية الاحياء البحرية	1 184 000
		70	موارد متنوعة	190 000
			مجموع موارد الإدارة العامة	**441 796 000**
			مجموع موارد وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	**451 896 000**
1.1.0.0.0.27.000			**وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة**	
	0000		**الادارة العامة**	
		10	الرسم المفروض على رخص التنقيب عن المناجم ورخص الاستغلال ورسم نقل ملكية الرخص	1 000 000
		20	الرسوم المستوفاة عن التحاليل بالمختبرات	4 000 000
		30	الموارد المتعلقة بالتنقيب عن الهيدروكاربورات واستغلالها	للتذكرة
		40	موارد متنوعة	7 000 000
			مجموع موارد الادارة العامة	**12 000 000**
			مجموع موارد وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	**12 000 000**
1.1.0.0.0.28.000			**وزارة الصناعة والتجارة**	
	0000		**الإدارة العامة**	
		10	رسم معايرة الموازين والمقاييس	13 000 000

الفصل	المصلحة	طبيعة المورد	بيان الموارد	تقديرات سنة 2023
		20	الموارد المتعلقة ببراءات الاختراع وايداع الرسوم وعلامات الصنع وغيرها	للتذكرة
		30	الموارد المتعلقة بالخدمات المقدمة من طرف مصلحة السجل التجاري المركزي	للتذكرة
		40	موارد متنوعة	للتذكرة
			مجموع موارد الإدارة العامة	**13 000 000**
			مجموع موارد وزارة الصناعة والتجارة	**13 000 000**
1.1.0.0.0.29.000			**وزارة الشباب والثقافة والتواصل**	
	8100		**مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية**	
		10	مساهمة المتدربين الداخليين والشبان في مصاريف التغذية والإيواء داخل المراكز والمخيمات	للتذكرة
		20	موارد متنوعة	للتذكرة
			مجموع موارد مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية	**للتذكرة**
			مجموع موارد وزارة الشباب والثقافة والتواصل	**للتذكرة**
1.1.0.0.0.34.000			**إدارة الدفاع الوطني**	
	0000		**الإدارة العامة**	
		10	موارد متنوعة	4 000 000
			مجموع موارد الإدارة العامة	**4 000 000**
			مجموع موارد إدارة الدفاع الوطني	**4 000 000**
1.1.0.0.0.46.000			**وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة**	
	0000		**الإدارة العامة**	
		10	موارد متنوعة	200 000
			مجموع موارد الإدارة العامة	**200 000**
			مجموع موارد وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	**200 000**
1.1.0.0.0.51.000			**المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج**	
	0000		**الإدارة العامة**	
		10	موارد متنوعة من مصلحة السجون	150 000
		20	موارد متنوعة	500 000
			مجموع موارد الإدارة العامة	**650 000**
			مجموع موارد المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	**650 000**
1.1.0.0.0.00.000			**إدارات متنوعة**	
	0000		**الإدارة العامة**	
		10	الخرائط و الوثائق المختلفة التي تنشرها الوزارات	400 000

الفصل	المصلحة	طبيعة المورد	بيان الموارد	تقديرات سنة 2023
		20	المسترجعات من الأجور والمرتبات	300 000 000
		30	المبالغ المرجعة من نفقات الميزانية	180 000 000
		40	**مبالغ المساعدة**	
		41	مبالغ المساعدة - التعاون الدولي -	للتذكرة
		42	مبالغ المساعدة المرتبطة بمختلف المصالح	للتذكرة
		50	حصيلة الوصايا والهبات الممنوحة للدولة ولمختلف الادارات العمومية	للتذكرة
		60	الموارد الاستثنائية الشكلية	للتذكرة
		70	ترحيل الاعتمادات المتوفرة في ميزانية السنة السابقة	للتذكرة
		80	موارد متنوعة ناتجة عن تخفيف النفقات	5 000 000
		90	**موارد مختلفة**	
		91	مداخيل برسم التسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	للتذكرة
		92	مداخيل برسم التسديدات من ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	للتذكرة
		93	موارد أخرى	70 000 000
			مجموع موارد الإدارة العامة	**555 400 000**
			مجموع موارد إدارات متنوعة	**555 400 000**
			مجموع موارد الميزانية العامة	**423 760 808 000**

II- مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
(بالدرهم)

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
	الجزء الأول : موارد الإستغلال	
	رئيس الحكومة	
4.1.1.0.0.04.001	الكولف الملكي دار السلام	18 000 000
	مجموع	**18 000 000**
	وزارة العدل	
4.1.1.0.0.06.002	مركز النشر و التوثيق القضائي بمحكمة النقض	900 000
	مجموع	**900 000**
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	
4.1.1.0.0.07.002	مديرية الشؤون القنصلية والإجتماعية	20 000 000
	مجموع	**20 000 000**
	وزارة الداخلية	
4.1.1.0.0.08.018	مديرية تنمية الكفاءات والتحول الرقمي	80 000 000
	مجموع	**80 000 000**
	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	
4.1.1.0.0.11.003	قسم استراتيجيات التكوين	5 000 000
4.1.1.0.0.11.004	المركب الرياضي محمد الخامس الدار البيضاء والقاعدة البحرية بالمحمدية	15 000 000
4.1.1.0.0.11.005	مصلحة مراقبة المؤسسات و القاعات الرياضية	20 000 000
4.1.1.0.0.11.006	المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة - الرباط	12 000 000
	مجموع	**52 000 000**
	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	
4.1.1.0.0.12.001	المركز الإستشفائي الإقليمي بورزازات	11 000 000
4.1.1.0.0.12.002	المركز الإستشفائي بعمالة إنزكان-آيت ملول	10 000 000
4.1.1.0.0.12.003	المركز الإستشفائي الإقليمي بتارودانت	12 500 000
4.1.1.0.0.12.004	المركز الإستشفائي الإقليمي بتيزنيت	13 000 000
4.1.1.0.0.12.005	المركز الإستشفائي الإقليمي بقلعة السراغنة	13 500 000
4.1.1.0.0.12.006	المركز الإستشفائي الإقليمي بالصويرة	9 000 000
4.1.1.0.0.12.007	المركز الإستشفائي الإقليمي بالجديدة	21 000 000
4.1.1.0.0.12.008	المركز الإستشفائي الاقليمي بآسفي	17 500 000
4.1.1.0.0.12.009	المركز الإستشفائي الإقليمي بخريبكة	18 000 000
4.1.1.0.0.12.010	المركز الإستشفائي الإقليمي بسطات	16 000 000

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
4.1.1.0.0.12.012	المركز الإستشفائي الإقليمي ببولمان	7 000 000
4.1.1.0.0.12.013	المركز الإستشفائي الإقليمي بصفرو	6 000 000
4.1.1.0.0.12.014	المركز الإستشفائي الإقليمي بالقنيطرة	25 000 000
4.1.1.0.0.12.015	المركز الإستشفائي الإقليمي بسيدي قاسم	16 000 000
4.1.1.0.0.12.016	المركز الإستشفائي الإقليمي بشفشاون	8 000 000
4.1.1.0.0.12.017	المركز الإستشفائي الإقليمي بالعرائش	15 500 000
4.1.1.0.0.12.018	المركز الإستشفائي الجهوي بطنجة	28 000 000
4.1.1.0.0.12.019	المركز الإستشفائي الإقليمي بتطوان	20 000 000
4.1.1.0.0.12.020	المركز الإستشفائي الجهوي بالرشيدية	21 000 000
4.1.1.0.0.12.021	المركز الإستشفائي الإقليمي بإفران	6 500 000
4.1.1.0.0.12.022	المركز الإستشفائي الإقليمي بخنيفرة	13 500 000
4.1.1.0.0.12.023	المركز الإستشفائي الإقليمي بالحسيمة	23 000 000
4.1.1.0.0.12.024	المركز الإستشفائي الإقليمي بتازة	13 000 000
4.1.1.0.0.12.025	المركز الإستشفائي الإقليمي بفجيج	6 800 000
4.1.1.0.0.12.026	المركز الإستشفائي الإقليمي بالناضور	24 000 000
4.1.1.0.0.12.027	المركز الإستشفائي الإقليمي ببركان	9 500 000
4.1.1.0.0.12.028	المركز الإستشفائي الجهوي بوادي الذهب	7 500 000
4.1.1.0.0.12.029	المركز الإستشفائي الجهوي بالعيون	15 000 000
4.1.1.0.0.12.030	المركز الإستشفائي الإقليمي بطانطان	6 500 000
4.1.1.0.0.12.031	المركز الإستشفائي الجهوي ببني ملال	27 000 000
4.1.1.0.0.12.032	المركز الإستشفائي الجهوي بأكادير	23 000 000
4.1.1.0.0.12.033	المركز الإستشفائي الجهوي بمراكش	16 000 000
4.1.1.0.0.12.035	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات عين السبع-الحي المحمدي	14 000 000
4.1.1.0.0.12.036	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات الفداء-مرس السلطان	13 000 000
4.1.1.0.0.12.037	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات مولاي رشيد	15 000 000
4.1.1.0.0.12.038	المركز الإستشفائي الجهوي بالدار البيضاء	14 000 000
4.1.1.0.0.12.039	المركز الإستشفائي بعمالة المحمدية	9 000 000
4.1.1.0.0.12.040	المركز الإستشفائي بعمالة سلا	20 000 000
4.1.1.0.0.12.041	المركز الإستشفائي بعمالة الصخيرات - تمارة	20 000 000
4.1.1.0.0.12.042	المركز الإستشفائي الإقليمي بالخميسات	15 000 000

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
4.1.1.0.0.12.045	المركز الإستشفائي بعمالة مكناس	31 000 000
4.1.1.0.0.12.046	المركز الإستشفائي الجهوي بوجدة	27 000 000
4.1.1.0.0.12.047	المركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم	44 000 000
4.1.1.0.0.12.048	المركز الجهوي لتحاقن الدم -الدار البيضاء	23 000 000
4.1.1.0.0.12.049	المعهد الوطني للصحة	6 000 000
4.1.1.0.0.12.050	المركز الوطني للوقاية من الاشعاعات	2 500 000
4.1.1.0.0.12.051	مديرية الأدوية و الصيدلة	20 000 000
4.1.1.0.0.12.052	المركز الاستشفائي الإقليمي بشيشاوة	8 000 000
4.1.1.0.0.12.053	المركز الاستشفائي بعمالة مقاطعة الحي الحسني	7 500 000
4.1.1.0.0.12.054	المركز الإستشفائي الإقليمي بتاونات	7 000 000
4.1.1.0.0.12.055	المركز الاستشفائي الجهوي بالرباط	28 000 000
4.1.1.0.0.12.056	المركز الاستشفائي الإقليمي بتاوريرت	8 000 000
4.1.1.0.0.12.057	المركز الاستشفائي الإقليمي بشتوكة-آيت باها	7 500 000
4.1.1.0.0.12.058	المركز الاستشفائي بعمالة مقاطعة عين الشق	9 000 000
4.1.1.0.0.12.059	المركز الاستشفائي الاقليمي ببنسليمان	5 000 000
4.1.1.0.0.12.060	المركز الاستشفائي الإقليمي بطاطا	4 500 000
4.1.1.0.0.12.061	المركز الاستشفائي الإقليمي بالحوز	7 500 000
4.1.1.0.0.12.062	المركز الاستشفائي الإقليمي بزاكورة	6 700 000
4.1.1.0.0.12.063	المركز الإستشفائي الإقليمي ببوجدور	5 500 000
4.1.1.0.0.12.064	المركز الإستشفائي الإقليمي بأساـالزاك	6 000 000
4.1.1.0.0.12.065	المركز الإستشفائي الجهوي بكلميم	11 000 000
4.1.1.0.0.12.066	المركز الإستشفائي الإقليمي بالسمارة	7 000 000
4.1.1.0.0.12.067	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات سيدي البرنوصي	12 000 000
4.1.1.0.0.12.068	المركز الإستشفائي الإقليمي بالنواصر	10 000 000
4.1.1.0.0.12.069	المركز الإستشفائي الإقليمي بأزيلال	8 500 000
4.1.1.0.0.12.070	المركز الإستشفائي الإقليمي بالحاجب	6 000 000
4.1.1.0.0.12.071	المركز الإستشفائي بعمالة المضيق الفنيدق	11 000 000
4.1.1.0.0.12.072	المدرسة الوطنية للصحة العمومية	4 000 000
4.1.1.0.0.12.073	المركز الاستشفائي الإقليمي بجرادة	9 500 000
4.1.1.0.0.12.074	المركز الاستشفائي بعمالة مقاطعات بن مسيك	6 000 000

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
4.1.1.0.0.12.075	المركز الاستشفائي الجهوي بفاس	32 000 000
4.1.1.0.0.12.076	المركز الاستشفائي الإقليمي بتنغير	6 500 000
4.1.1.0.0.12.077	المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي إفني	6 000 000
4.1.1.0.0.12.078	المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي سليمان	6 500 000
4.1.1.0.0.12.079	المركز الاستشفائي الإقليمي بوزان	7 000 000
4.1.1.0.0.12.080	المركز الاستشفائي الإقليمي ببرشيد	10 000 000
4.1.1.0.0.12.081	المركز الاستشفائي الإقليمي بالرحامنة	6 500 000
4.1.1.0.0.12.082	المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي بنور	6 000 000
4.1.1.0.0.12.083	المركز الاستشفائي الإقليمي باليوسوفية	5 500 000
4.1.1.0.0.12.084	المركز الاستشفائي الإقليمي بالفقيه بن صالح	8 500 000
4.1.1.0.0.12.085	المركز الاستشفائي الإقليمي بميدلت	7 000 000
4.1.1.0.0.12.086	المركز الاستشفائي الإقليمي بجرسيف	6 000 000
4.1.1.0.0.12.087	المركز الاستشفائي الإقليمي بمديونة	6 000 000
	مجموع	**1 061 500 000**
	وزارة الاقتصاد والمالية	
4.1.1.0.0.13.003	مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المكلف بالخوصصة	-
4.1.1.0.0.13.005	الخزينة العامة للمملكة	50 000 000
4.1.1.0.0.13.006	القسم الإداري	-
4.1.1.0.0.13.007	إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة	55 000 000
	مجموع	**105 000 000**
	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	
4.1.1.0.0.14.001	المعهد العالي الدولي للسياحة طنجة	11 016 000
4.1.1.0.0.14.008	المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية و السياحية - ورززات	1 542 000
4.1.1.0.0.14.011	المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية - طنجة	1 315 000
4.1.1.0.0.14.015	مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بتواركة- الرباط	865 000
4.1.1.0.0.14.018	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية فاس	375 000
4.1.1.0.0.14.019	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية مراكش	400 000
4.1.1.0.0.14.020	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية مكناس	375 000
4.1.1.0.0.14.021	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية الرباط	300 000
4.1.1.0.0.14.022	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية ورزازات	300 000

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
4.1.1.0.0.14.023	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية إنزكان	400 000
	مجموع	**16 888 000**
	الأمانة العامة للحكومة	
4.1.1.0.0.16.001	مديرية المطبعة الرسمية	24 000 000
	مجموع	**24 000 000**
	وزارة التجهيز والماء	
4.1.1.0.0.17.002	المركز الوطني للدراسات و الأبحاث الطرقية	5 000 000
4.1.1.0.0.17.003	مصلحة شبكات مصالح السوقيات والمعدات	3 500 000
4.1.1.0.0.17.004	مصلحة السوقيات و المعدات- فاس	9 000 000
4.1.1.0.0.17.005	مصلحة السوقيات و المعدات -الرباط	5 500 000
4.1.1.0.0.17.006	مصلحة السوقيات و المعدات - مراكش	7 000 000
4.1.1.0.0.17.007	مصلحة السوقيات و المعدات -مكناس	-
4.1.1.0.0.17.008	مصلحة السوقيات و المعدات-وجدة	4 500 000
4.1.1.0.0.17.009	مصلحة السوقيات و المعدات -الدار البيضاء	3 500 000
4.1.1.0.0.17.010	مصلحة السوقيات و المعدات- أكادير	7 000 000
4.1.1.0.0.17.011	معهد التكوين على الآليات و إصلاح الطرق	2 500 000
4.1.1.0.0.17.014	مصلحة التكوين المستمر	1 000 000
4.1.1.0.0.17.019	مصلحة السوقيات والمعدات بالعيون	2 700 000
4.1.1.0.0.17.020	مصلحة السوقيات والمعدات بطنجة	3 000 000
4.1.1.0.0.17.021	مصلحة السوقيات والمعدات ببني ملال	2 800 000
4.1.1.0.0.17.022	المديرية العامة للأرصاد الجوية	40 000 000
4.1.1.0.0.17.023	مصلحة تسيير الأوراش	5 000 000
	مجموع	**102 000 000**
	وزارة النقل واللوجيستيك	
4.1.1.0.0.18.001	المعهد العالي للدراسات البحرية	6 000 000
4.1.1.0.0.18.002	مديرية الملاحة التجارية	2 500 000
4.1.1.0.0.18.003	المديرية العامة للطيران المدني	10 000 000
	مجموع	**18 500 000**
	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	
4.1.1.0.0.20.001	معهد التقنيين المتخصصين في الميكنة الفلاحية والتجهيز القروي ببوقنادل - سلا	3 200 000

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
4.1.1.0.0.20.002	المعهد الملكي للتقنيين المتخصصين في تربية المواشي بالفوارات - إقليم القنيطرة	3 200 000
4.1.1.0.0.20.003	المعهد التقني الفلاحي بالشاوية	1 750 000
4.1.1.0.0.20.004	المعهد التقني الفلاحي بتيفلت	2 100 000
4.1.1.0.0.20.005	المعهد التقني الفلاحي بالساهل بوطاهر	2 100 000
4.1.1.0.0.20.006	المدرسة الفلاحية بتمارة	2 650 000
4.1.1.0.0.20.007	قسم استدامة وتهيئة المواردالبحرية	19 400 000
4.1.1.0.0.20.008	معهد التكنولوجيا للصيد البحري-الحسيمة	2 400 000
4.1.1.0.0.20.009	معهد التكنولوجيا للصيد البحري -آسفي	2 759 000
4.1.1.0.0.20.010	المعهد العالي للصيد البحري	5 073 000
4.1.1.0.0.20.011	معهد التكنولوجيا للصيد البحري-طانطان	2 600 000
4.1.1.0.0.20.012	معهد التكنولوجيا للصيد البحري - العرائش	2 657 000
4.1.1.0.0.20.013	معهد التكنولوجيا للصيد البحري -العيون	2 426 000
4.1.1.0.0.20.014	المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين	5 600 000
4.1.1.0.0.20.015	مصلحة الثانويات الفلاحية	11 800 000
	مجموع	**69 715 000**
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
4.1.1.0.0.23.001	قسم الحج	20 000 000
4.1.1.0.0.23.002	متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب	500 000
	مجموع	**20 500 000**
	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	
4.1.1.0.0.27.001	معهد المعادن بتويسيت	2 500 000
4.1.1.0.0.27.002	معهد المعادن بمراكش	3 000 000
4.1.1.0.0.27.004	المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث	800 000
	مجموع	**6 300 000**
	وزارة الشباب والثقافة والتواصل	
4.1.1.0.0.29.001	مطبعة دار المناهل	1 000 000
4.1.1.0.0.29.007	مجمع مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة	8 000 000
4.1.1.0.0.29.008	المعهد العالي للإعلام و الإتصال	4 080 000
4.1.1.0.0.29.009	المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما	8 060 000
	مجموع	**21 140 000**

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
	وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	
4.1.1.0.0.31.004	قسم التكوين	400 000
	مجموع	**400 000**
	إدارة الدفاع الوطني	
4.1.1.0.0.34.001	المركز الملكي للإستكشاف الفضائي عن بعد	5 000 000
4.1.1.0.0.34.002	المستشفى العسكري الدراسي محمد الخامس بالرباط	170 000 000
4.1.1.0.0.34.003	المستشفى العسكري ابن سيناء بمراكش	52 000 000
4.1.1.0.0.34.004	المستشفى العسكري مولاي اسماعيل بمكناس	50 000 000
4.1.1.0.0.34.005	المستشفى العسكري الحسن الثاني بالعيون	12 000 000
4.1.1.0.0.34.006	المستشفى العسكري محمد السادس بالداخلة	10 000 000
4.1.1.0.0.34.007	المستشفى العسكري مولاي الحسن بكلميم	21 000 000
4.1.1.0.0.34.008	المستشفى العسكري وادي الذهب بأكادير	33 000 000
4.1.1.0.0.34.009	المركز الطبي الجراحي العسكري بالسمارة	3 000 000
4.1.1.0.0.34.010	وحدة الدرك الملكي لتصنيع الأقنعة	2 474 000
4.1.1.0.0.34.011	المؤسسة المركزية لتدبير وتخزين العتاد	-
4.1.1.0.0.34.012	المركز الطبي الجراحي العسكري بالراشيدية	4 000 000
	مجموع	**362 474 000**
	المندوبية السامية للتخطيط	
4.1.1.0.0.42.001	المعهد الوطني للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي	13 850 000
4.1.1.0.0.42.002	المركز الوطني للتوثيق	2 161 000
4.1.1.0.0.42.003	مدرسة علوم المعلومات	2 736 000
	مجموع	**18 747 000**
	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	
4.1.1.0.0.46.001	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط	8 732 000
4.1.1.0.0.46.002	المعهد الوطني للتهيئة و التعمير	1 330 000
4.1.1.0.0.46.005	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بمراكش	2 920 000
4.1.1.0.0.46.006	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بوجدة	186 000
4.1.1.0.0.46.007	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بأكادير	186 000
	مجموع	**13 354 000**

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	
4.1.1.0.0.51.001	مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي	5 500 000
	مجموع	**5 500 000**
	مجموع موارد الاستغلال	**2 016 918 000**

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
	الجزء الثاني : موارد الإستثمار	
	رئيس الحكومة	
4.1.2.0.0.04.001	الكولف الملكي دار السلام	-
	مجموع	-
	وزارة العدل	
4.1.2.0.0.06.002	مركز النشر و التوثيق القضائي بمحكمة النقض	-
	مجموع	-
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	
4.1.2.0.0.07.002	مديرية الشؤون القنصلية والإجتماعية	-
	مجموع	-
	وزارة الداخلية	
4.1.2.0.0.08.018	مديرية تنمية الكفاءات والتحول الرقمي	-
	مجموع	-
	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	
4.1.2.0.0.11.003	قسم استراتيجيات التكوين	-
4.1.2.0.0.11.004	المركب الرياضي محمد الخامس الدار البيضاء والقاعدة البحرية بالمحمدية	3 000 000
4.1.2.0.0.11.005	مصلحة مراقبة المؤسسات و القاعات الرياضية	5 000 000
4.1.2.0.0.11.006	المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة - الرباط	3 000 000
	مجموع	**11 000 000**
	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	
4.1.2.0.0.12.001	المركز الإستشفائي الإقليمي بورزازات	800 000
4.1.2.0.0.12.002	المركز الإستشفائي بعمالة إنزكان-آيت ملول	600 000
4.1.2.0.0.12.003	المركز الإستشفائي الإقليمي بتارودانت	600 000
4.1.2.0.0.12.004	المركز الإستشفائي الإقليمي بتيزنيت	900 000
4.1.2.0.0.12.005	المركز الإستشفائي الإقليمي بقلعة السراغنة	700 000
4.1.2.0.0.12.006	المركز الإستشفائي الإقليمي بالصويرة	400 000
4.1.2.0.0.12.007	المركز الإستشفائي الإقليمي بالجديدة	500 000
4.1.2.0.0.12.008	المركز الإستشفائي الاقليمي بآسفي	900 000
4.1.2.0.0.12.009	المركز الإستشفائي الإقليمي بخريبكة	700 000

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
4.1.2.0.0.12.010	المركز الإستشفائي الإقليمي بسطات	600 000
4.1.2.0.0.12.012	المركز الإستشفائي الإقليمي ببولمان	500 000
4.1.2.0.0.12.013	المركز الإستشفائي الإقليمي بصفرو	400 000
4.1.2.0.0.12.014	المركز الإستشفائي الإقليمي بالقنيطرة	800 000
4.1.2.0.0.12.015	المركز الإستشفائي الإقليمي بسيدي قاسم	600 000
4.1.2.0.0.12.016	المركز الإستشفائي الإقليمي بشفشاون	500 000
4.1.2.0.0.12.017	المركز الإستشفائي الإقليمي بالعرائش	800 000
4.1.2.0.0.12.018	المركز الإستشفائي الجهوي بطنجة	900 000
4.1.2.0.0.12.019	المركز الإستشفائي الإقليمي بتطوان	900 000
4.1.2.0.0.12.020	المركز الإستشفائي الجهوي بالرشيدية	900 000
4.1.2.0.0.12.021	المركز الإستشفائي الإقليمي بإفران	300 000
4.1.2.0.0.12.022	المركز الإستشفائي الإقليمي بخنيفرة	-
4.1.2.0.0.12.023	المركز الإستشفائي الإقليمي بالحسيمة	700 000
4.1.2.0.0.12.024	المركز الإستشفائي الإقليمي بتازة	800 000
4.1.2.0.0.12.025	المركز الإستشفائي الإقليمي بفجيج	400 000
4.1.2.0.0.12.026	المركز الإستشفائي الإقليمي بالناضور	700 000
4.1.2.0.0.12.027	المركز الإستشفائي الإقليمي ببركان	400 000
4.1.2.0.0.12.028	المركز الإستشفائي الجهوي بوادي الذهب	400 000
4.1.2.0.0.12.029	المركز الإستشفائي الجهوي بالعيون	900 000
4.1.2.0.0.12.030	المركز الإستشفائي الإقليمي بطانطان	400 000
4.1.2.0.0.12.031	المركز الإستشفائي الجهوي ببني ملال	700 000
4.1.2.0.0.12.032	المركز الإستشفائي الجهوي بأكادير	800 000
4.1.2.0.0.12.033	المركز الإستشفائي الجهوي بمراكش	700 000
4.1.2.0.0.12.035	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات عين السبع-الحي المحمدي	600 000
4.1.2.0.0.12.036	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات الفداء-مرس السلطان	600 000
4.1.2.0.0.12.037	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات مولاي رشيد	600 000
4.1.2.0.0.12.038	المركز الإستشفائي الجهوي بالدار البيضاء	800 000
4.1.2.0.0.12.039	المركز الإستشفائي بعمالة المحمدية	400 000
4.1.2.0.0.12.040	المركز الإستشفائي بعمالة سلا	-
4.1.2.0.0.12.041	المركز الإستشفائي بعمالة الصخيرات - تمارة	-

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
4.1.2.0.0.12.042	المركز الإستشفائي الإقليمي بالخميسات	700 000
4.1.2.0.0.12.045	المركز الإستشفائي بعمالة مكناس	900 000
4.1.2.0.0.12.046	المركز الإستشفائي الجهوي بوجدة	800 000
4.1.2.0.0.12.047	المركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم	10 000 000
4.1.2.0.0.12.048	المركز الجهوي لتحاقن الدم -الدار البيضاء	-
4.1.2.0.0.12.049	المعهد الوطني للصحة	16 000 000
4.1.2.0.0.12.050	المركز الوطني للوقاية من الاشعاعات	3 500 000
4.1.2.0.0.12.051	مديرية الأدوية و الصيدلة	9 500 000
4.1.2.0.0.12.052	المركز الاستشفائي الإقليمي بشيشاوة	400 000
4.1.2.0.0.12.053	المركز الاستشفائي بعمالة مقاطعة الحي الحسني	500 000
4.1.2.0.0.12.054	المركز الإستشفائي الإقليمي بتاونات	400 000
4.1.2.0.0.12.055	المركز الاستشفائي الجهوي بالرباط	400 000
4.1.2.0.0.12.056	المركز الاستشفائي الإقليمي بتاوريرت	400 000
4.1.2.0.0.12.057	المركز الاستشفائي الإقليمي بشتوكة-آيت باها	400 000
4.1.2.0.0.12.058	المركز الاستشفائي بعمالة مقاطعة عين الشق	400 000
4.1.2.0.0.12.059	المركز الاستشفائي الاقليمي ببنسليمان	400 000
4.1.2.0.0.12.060	المركز الاستشفائي الإقليمي بطاطا	400 000
4.1.2.0.0.12.061	المركز الاستشفائي الإقليمي بالحوز	400 000
4.1.2.0.0.12.062	المركز الاستشفائي الإقليمي بزاكورة	400 000
4.1.2.0.0.12.063	المركز الإستشفائي الإقليمي ببوجدور	400 000
4.1.2.0.0.12.064	المركز الإستشفائي الإقليمي بأسا-الزاك	400 000
4.1.2.0.0.12.065	المركز الإستشفائي الجهوي بكلميم	500 000
4.1.2.0.0.12.066	المركز الإستشفائي الإقليمي بالسمارة	400 000
4.1.2.0.0.12.067	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات سيدي البرنوصي	400 000
4.1.2.0.0.12.068	المركز الإستشفائي الإقليمي بالنواصر	400 000
4.1.2.0.0.12.069	المركز الإستشفائي الإقليمي بأزيلال	400 000
4.1.2.0.0.12.070	المركز الإستشفائي الإقليمي بالحاجب	400 000
4.1.2.0.0.12.071	المركز الإستشفائي بعمالة المضيق الفنيدق	400 000
4.1.2.0.0.12.072	المدرسة الوطنية للصحة العمومية	5 000 000
4.1.2.0.0.12.073	المركز الاستشفائي الإقليمي بجرادة	400 000

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
4.1.2.0.0.12.074	المركز الاستشفائي بعمالة مقاطعات بن مسيك	400 000
4.1.2.0.0.12.075	المركز الاستشفائي الجهوي بفاس	1 200 000
4.1.2.0.0.12.076	المركز الاستشفائي الإقليمي بتنغير	400 000
4.1.2.0.0.12.077	المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي إفني	400 000
4.1.2.0.0.12.078	المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي سليمان	400 000
4.1.2.0.0.12.079	المركز الاستشفائي الإقليمي بوزان	400 000
4.1.2.0.0.12.080	المركز الاستشفائي الإقليمي ببرشيد	600 000
4.1.2.0.0.12.081	المركز الاستشفائي الإقليمي بالرحامنة	400 000
4.1.2.0.0.12.082	المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي بنور	400 000
4.1.2.0.0.12.083	المركز الاستشفائي الإقليمي باليوسوفية	400 000
4.1.2.0.0.12.084	المركز الاستشفائي الإقليمي بالفقيه بن صالح	400 000
4.1.2.0.0.12.085	المركز الاستشفائي الإقليمي بميدلت	-
4.1.2.0.0.12.086	المركز الاستشفائي الإقليمي بجرسيف	400 000
4.1.2.0.0.12.087	المركز الاستشفائي الإقليمي بمديونة	-
	مجموع	**84 000 000**
	وزارة الاقتصاد والمالية	
4.1.2.0.0.13.003	مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المكلف بالخوصصة	-
4.1.2.0.0.13.005	الخزينة العامة للمملكة	-
4.1.2.0.0.13.006	القسم الإداري	9 000 000
4.1.2.0.0.13.007	إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة	-
	مجموع	**9 000 000**
	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	
4.1.2.0.0.14.001	المعهد العالي الدولي للسياحة طنجة	1 000 000
4.1.2.0.0.14.008	المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية و السياحية - ورززات	788 000
4.1.2.0.0.14.011	المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية - طنجة	750 000
4.1.2.0.0.14.015	مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بتواركة- الرباط	875 000
4.1.2.0.0.14.018	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية فاس	60 000
4.1.2.0.0.14.019	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية مراكش	60 000
4.1.2.0.0.14.020	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية مكناس	60 000
4.1.2.0.0.14.021	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية الرباط	60 000

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
4.1.2.0.0.14.022	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية ورزازات	60 000
4.1.2.0.0.14.023	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية إنزكان	60 000
	مجموع	**3 773 000**
	الأمانة العامة للحكومة	
4.1.2.0.0.16.001	مديرية المطبعة الرسمية	-
	مجموع	**-**
	وزارة التجهيز والماء	
4.1.2.0.0.17.002	المركز الوطني للدراسات و الأبحاث الطرقية	4 000 000
4.1.2.0.0.17.003	مصلحة شبكات مصالح السوقيات والمعدات	1 000 000
4.1.2.0.0.17.004	مصلحة السوقيات و المعدات- فاس	1 000 000
4.1.2.0.0.17.005	مصلحة السوقيات و المعدات -الرباط	1 000 000
4.1.2.0.0.17.006	مصلحة السوقيات و المعدات - مراكش	1 500 000
4.1.2.0.0.17.007	مصلحة السوقيات و المعدات -مكناس	-
4.1.2.0.0.17.008	مصلحة السوقيات و المعدات-وجدة	1 000 000
4.1.2.0.0.17.009	مصلحة السوقيات و المعدات -الدار البيضاء	1 000 000
4.1.2.0.0.17.010	مصلحة السوقيات و المعدات- أكادير	3 500 000
4.1.2.0.0.17.011	معهد التكوين على الآليات و إصلاح الطرق	1 000 000
4.1.2.0.0.17.014	مصلحة التكوين المستمر	300 000
4.1.2.0.0.17.019	مصلحة السوقيات والمعدات بالعيون	500 000
4.1.2.0.0.17.020	مصلحة السوقيات والمعدات بطنجة	500 000
4.1.2.0.0.17.021	مصلحة السوقيات والمعدات ببني ملال	500 000
4.1.2.0.0.17.022	المديرية العامة للأرصاد الجوية	48 000 000
4.1.2.0.0.17.023	مصلحة تسيير الأوراش	3 000 000
	مجموع	**67 800 000**
	وزارة النقل واللوجيستيك	
4.1.2.0.0.18.001	المعهد العالي للدراسات البحرية	10 000 000
4.1.2.0.0.18.002	مديرية الملاحة التجارية	4 500 000
4.1.2.0.0.18.003	المديرية العامة للطيران المدني	35 000 000
	مجموع	**49 500 000**

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	
4.1.2.0.0.20.001	معهد التقنيين المتخصصين في الميكنة الفلاحية والتجهيز القروي ببوقنادل - سلا	-
4.1.2.0.0.20.002	المعهد الملكي للتقنيين المتخصصين في تربية المواشي بالفوارات - إقليم القنيطرة	-
4.1.2.0.0.20.003	المعهد التقني الفلاحي بالشاوية	-
4.1.2.0.0.20.004	المعهد التقني الفلاحي بتيفلت	-
4.1.2.0.0.20.005	المعهد التقني الفلاحي بالساهل بوطاهر	-
4.1.2.0.0.20.006	المدرسة الفلاحية بتمارة	-
4.1.2.0.0.20.007	قسم استدامة وتهيئة المواردالبحرية	2 000 000
4.1.2.0.0.20.008	معهد التكنولوجيا للصيد البحري-الحسيمة	300 000
4.1.2.0.0.20.009	معهد التكنولوجيا للصيد البحري -آسفي	650 000
4.1.2.0.0.20.010	المعهد العالي للصيد البحري	4 200 000
4.1.2.0.0.20.011	معهد التكنولوجيا للصيد البحري-طانطان	300 000
4.1.2.0.0.20.012	معهد التكنولوجيا للصيد البحري - العرائش	535 000
4.1.2.0.0.20.013	معهد التكنولوجيا للصيد البحري -العيون	2 315 000
4.1.2.0.0.20.014	المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين	4 500 000
4.1.2.0.0.20.015	مصلحة الثانويات الفلاحية	10 400 000
	مجموع	**25 200 000**
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
4.1.2.0.0.23.001	قسم الحج	-
4.1.2.0.0.23.002	متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب	-
	مجموع	**-**
	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	
4.1.2.0.0.27.001	معهد المعادن بتويسيت	380 000
4.1.2.0.0.27.002	معهد المعادن بمراكش	1 380 000
4.1.2.0.0.27.004	المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث	1 500 000
	مجموع	**3 260 000**
	وزارة الشباب والثقافة والتواصل	
4.1.2.0.0.29.001	مطبعة دار المناهل	-
4.1.2.0.0.29.007	مجمع مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة	3 000 000
4.1.2.0.0.29.008	المعهد العالي للإعلام و الإتصال	3 610 000

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
4.1.2.0.0.29.009	المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما	6 500 000
	مجموع	**13 110 000**
	وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	
4.1.2.0.0.31.004	قسم التكوين	200 000
	مجموع	**200 000**
	إدارة الدفاع الوطني	
4.1.2.0.0.34.001	المركز الملكي للإستكشاف الفضائي عن بعد	3 000 000
4.1.2.0.0.34.002	المستشفى العسكري الدراسي محمد الخامس بالرباط	-
4.1.2.0.0.34.003	المستشفى العسكري ابن سيناء بمراكش	-
4.1.2.0.0.34.004	المستشفى العسكري مولاي اسماعيل بمكناس	-
4.1.2.0.0.34.005	المستشفى العسكري الحسن الثاني بالعيون	-
4.1.2.0.0.34.006	المستشفى العسكري محمد السادس بالداخلة	-
4.1.2.0.0.34.007	المستشفى العسكري مولاي الحسن بكلميم	-
4.1.2.0.0.34.008	المستشفى العسكري وادي الذهب بأكادير	-
4.1.2.0.0.34.009	المركز الطبي الجراحي العسكري بالسمارة	-
4.1.2.0.0.34.010	وحدة الدرك الملكي لتصنيع الأقنعة	-
4.1.2.0.0.34.011	المؤسسة المركزية لتدبير وتخزين العتاد	-
4.1.2.0.0.34.012	المركز الطبي الجراحي العسكري بالراشيدية	-
	مجموع	**3 000 000**
	المندوبية السامية للتخطيط	
4.1.2.0.0.42.001	المعهد الوطني للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي	2 942 000
4.1.2.0.0.42.002	المركز الوطني للتوثيق	3 000 000
4.1.2.0.0.42.003	مدرسة علوم المعلومات	2 700 000
	مجموع	**8 642 000**
	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	
4.1.2.0.0.46.001	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط	2 100 000
4.1.2.0.0.46.002	المعهد الوطني للتهيئة و التعمير	700 000
4.1.2.0.0.46.005	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بمراكش	1 300 000
4.1.2.0.0.46.006	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بوجدة	100 000

الرمز	بيان المرافق	موارد سنة 2023
4.1.2.0.0.46.007	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بأكادير	100 000
	مجموع	**4 300 000**
	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	
4.1.2.0.0.51.001	مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي	-
	مجموع	**-**
	مجموع موارد الاستثمار	**282 785 000**
	مجموع موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**2 299 703 000**

III-الحسابات الخصوصية للخزينة
(بالدرهم)

الرقم	بيان الحسابات	موارد سنة 2023
	3.1-الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	
3.1.0.0.1.00.001	الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	90 000 000
3.1.0.0.1.00.002	الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها	للتذكرة
3.1.0.0.1.00.003	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الإحتياطية	5 000 000
3.1.0.0.1.00.005	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	3 209 100 000
3.1.0.0.1.00.006	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	2 914 000 000
3.1.0.0.1.04.005	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	200 000 000
3.1.0.0.1.04.006	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	3 600 000 000
3.1.0.0.1.04.007	صندوق التأهيل الإجتماعي	10 000 000
3.1.0.0.1.04.008	صندوق إنعاش الاستثمارات	3 353 000 000
3.1.0.0.1.06.001	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	400 000 000
3.1.0.0.1.06.002	صندوق التكافل العائلي	160 000 000
3.1.0.0.1.07.001	الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	25 000 000
3.1.0.0.1.08.004	حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	37 608 299 000
3.1.0.0.1.08.005	الصندوق الخاص بانعاش و دعم الوقاية المدنية	200 000 000
3.1.0.0.1.08.006	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	9 000 000 000
3.1.0.0.1.08.008	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	1 500 000 000
3.1.0.0.1.08.009	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30 000 000
3.1.0.0.1.08.010	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية و وثائق السفر	463 927 000
3.1.0.0.1.08.011	صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها	1 500 000 000
3.1.0.0.1.08.012	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	400 000 000
3.1.0.0.1.08.013	صندوق التضامن بين الجهات	1 000 000 000
3.1.0.0.1.10.001	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	22 500 000
3.1.0.0.1.11.003	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	800 000 000
3.1.0.0.1.12.001	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	1 900 000 000
3.1.0.0.1.13.003	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1 500 000 000
3.1.0.0.1.13.004	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	80 000 000
3.1.0.0.1.13.008	مرصدات المصالح المالية	350 000 000
3.1.0.0.1.13.009	صندوق الاصلاح الزراعي	5 000 000
3.1.0.0.1.13.012	الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة الى عملات أجنبية	للتذكرة

الرقم	بيان الحسابات	موارد سنة 2023
3.1.0.0.1.13.017	الصندوق الخاص بالزكاة	للتذكرة
3.1.0.0.1.13.018	صندوق تضامن مؤسسات التأمين	600 000 000
3.1.0.0.1.13.021	صندوق دعم اسعار بعض المواد الغذائية	600 000 000
3.1.0.0.1.13.022	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	89 960 000
3.1.0.0.1.13.024	صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي	10 000 000 000
3.1.0.0.1.13.025	الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	350 000 000
3.1.0.0.1.13.026	صندوق محاربة الغش الجمركي	800 000 000
3.1.0.0.1.13.027	صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة	360 000 000
3.1.0.0.1.13.028	صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية	500 000 000
3.1.0.0.1.13.030	الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"	للتذكرة
3.1.0.0.1.17.001	الصندوق الخاص بالطرق	2 700 000 000
3.1.0.0.1.17.003	صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والميناتي	16 000 000
3.1.0.0.1.20.005	صندوق التنمية الفلاحية	4 000 000 000
3.1.0.0.1.20.006	صندوق تنمية الصيد البحري	80 000 000
3.1.0.0.1.20.007	صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية	4 132 000 000
3.1.0.0.1.20.008	الصندوق الوطني الغابوي	700 000 000
3.1.0.0.1.20.009	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	30 000 000
3.1.0.0.1.27.002	الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	150 000 000
3.1.0.0.1.27.003	صندوق التنمية الطاقية	للتذكرة
3.1.0.0.1.29.001	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	20 000 000
3.1.0.0.1.29.004	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي	370 000 000
3.1.0.0.1.33.001	صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية	1 179 500 000
3.1.0.0.1.34.001	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي	200 000 000
3.1.0.0.1.34.002	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	50 000 000
3.1.0.0.1.46.001	صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري	2 000 000 000
3.1.0.0.1.51.001	الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون	150 000 000
	مجموع موارد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	**99 403 286 000**
	3.4-حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	
3.1.0.0.4.13.021	حساب الإنخراط في مؤسسات بروتن وودس	للتذكرة

الرقم	بيان الحسابات	موارد سنة 2023
3.1.0.0.4.13.022	حساب الإنخراط في الهيئات العربية والإسلامية	للتذكرة
3.1.0.0.4.13.023	حساب الإنخراط في المؤسسات المتعددة الاطراف	للتذكرة
	مجموع موارد حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	**للتذكرة**
	3.5-حسابات العمليات النقدية	
3.1.0.0.5.13.001	فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية	100 000 000
3.1.0.0.5.13.003	حساب عمليات تبادل أسعار الفائدة والعملات المستحقة على الاقتراضات الخارجية	للتذكرة
	مجموع موارد حسابات العمليات النقدية	**100 000 000**
	3.7-حسابات التمويل	
3.1.0.0.7.13.017	القروض الممنوحة للجماعات الترابية	للتذكرة
3.1.0.0.7.13.059	القروض الممنوحة للشركة المغربية للتأمين عند التصدير	3 019 000
3.1.0.0.7.13.064	القروض الممنوحة للمؤسسات البنكية	6 429 000
3.1.0.0.7.13.066	القروض الممنوحة لشركة التمويل "جيدة"	61 571 000
	مجموع موارد حسابات التمويل	**71 019 000**
	3.9-حسابات النفقات من المخصصات	
3.1.0.0.9.04.002	النفقات الخاصة بتنمية الأقاليم الصحراوية	للتذكرة
3.1.0.0.9.34.001	اقتناء واصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع	10 800 000 000
3.1.0.0.9.34.002	صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق	للتذكرة
3.1.0.0.9.42.001	الصندوق الخاص بالعلاقات العامة	500 000
	مجموع موارد حسابات النفقات من المخصصات	**10 800 500 000**
	مجموع موارد الحسابات الخصوصية للخزينة	**110 374 805 000**

الجدول - ب -
(المادة 45)
الباب الأول
التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للإعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2023
(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2023
	جلالة الملك	
1.2.1.1.0.01.000	- القوائم المدنية	26 292 000
1.2.1.2.0.01.000	- مخصصات السيادة	517 164 000
	البلاط الملكي	
1.2.1.1.0.02.000	- الموظفون و الأعوان	577 257 000
1.2.1.2.0.02.000	- المعدات و النفقات المختلفة	1 514 183 000
	مجلس النواب	
1.2.1.1.0.03.000	- الموظفون و الأعوان	433 410 000
1.2.1.2.0.03.000	- المعدات و النفقات المختلفة	142 860 000
	مجلس المستشارين	
1.2.1.1.0.43.000	- الموظفون و الأعوان	288 440 000
1.2.1.2.0.43.000	- المعدات و النفقات المختلفة	137 180 000
	رئيس الحكومة	
1.2.1.1.0.04.000	- الموظفون و الأعوان	150 690 000
1.2.1.2.0.04.000	- المعدات و النفقات المختلفة	698 100 000
	المحاكم المالية	
1.2.1.1.0.05.000	- الموظفون و الأعوان	372 640 000
1.2.1.2.0.05.000	- المعدات و النفقات المختلفة	95 000 000
	وزارة العدل	
1.2.1.1.0.06.000	- الموظفون و الأعوان	3 189 941 000
1.2.1.2.0.06.000	- المعدات و النفقات المختلفة	333 949 000
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	
1.2.1.1.0.07.000	- الموظفون و الأعوان	2 613 081 000
1.2.1.2.0.07.000	- المعدات و النفقات المختلفة	1 396 600 000
	وزارة الداخلية	
1.2.1.1.0.08.000	- الموظفون و الأعوان	31 221 521 000
1.2.1.2.0.08.000	- المعدات و النفقات المختلفة	4 480 657 000

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2023
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	
1.2.1.1.0.10.000	- الموظفون و الأعوان	8 795 874 000
1.2.1.2.0.10.000	- المعدات و النفقات المختلفة	4 416 081 000
	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	
1.2.1.1.0.11.000	- الموظفون و الأعوان	40 856 209 000
1.2.1.2.0.11.000	- المعدات و النفقات المختلفة	21 202 187 000
	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	
1.2.1.1.0.12.000	- الموظفون و الأعوان	13 455 252 000
1.2.1.2.0.12.000	- المعدات و النفقات المختلفة	6 675 000 000
	وزارة الاقتصاد والمالية	
1.2.1.1.0.13.000	- الموظفون و الأعوان	3 199 876 000
1.2.1.2.0.13.000	- المعدات و النفقات المختلفة	584 278 000
1.2.1.3.0.13.000	- التكاليف المشتركة	38 674 400 000
1.2.1.5.0.13.000	- التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	9 648 013 000
	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	
1.2.1.1.0.14.000	- الموظفون و الأعوان	297 131 000
1.2.1.2.0.14.000	- المعدات و النفقات المختلفة	228 476 000
	الأمانة العامة للحكومة	
1.2.1.1.0.16.000	- الموظفون و الأعوان	95 709 000
1.2.1.2.0.16.000	- المعدات و النفقات المختلفة	27 541 000
	وزارة التجهيز والماء	
1.2.1.1.0.17.000	- الموظفون و الأعوان	1 064 128 000
1.2.1.2.0.17.000	- المعدات و النفقات المختلفة	608 997 000
	وزارة النقل واللوجيستيك	
1.2.1.1.0.18.000	- الموظفون و الأعوان	184 064 000
1.2.1.2.0.18.000	- المعدات و النفقات المختلفة	102 770 000
	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	
1.2.1.1.0.20.000	- الموظفون و الأعوان	963 850 000
1.2.1.2.0.20.000	- المعدات و النفقات المختلفة	3 389 046 000

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2023
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
1.2.1.1.0.23.000	- الموظفون و الأعوان	1 079 540 000
1.2.1.2.0.23.000	- المعدات و النفقات المختلفة	3 591 943 000
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	
1.2.1.1.0.24.000	- الموظفون و الأعوان	16 535 000
1.2.1.2.0.24.000	- المعدات و النفقات المختلفة	122 565 000
	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	
1.2.1.1.0.27.000	- الموظفون و الأعوان	240 099 000
1.2.1.2.0.27.000	- المعدات و النفقات المختلفة	322 572 000
	وزارة الصناعة والتجارة	
1.2.1.1.0.28.000	- الموظفون و الأعوان	256 376 000
1.2.1.2.0.28.000	- المعدات و النفقات المختلفة	288 188 000
	وزارة الشباب والثقافة والتواصل	
1.2.1.1.0.29.000	- الموظفون و الأعوان	836 102 000
1.2.1.2.0.29.000	- المعدات و النفقات المختلفة	2 066 496 000
	وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	
1.2.1.1.0.31.000	- الموظفون و الأعوان	362 377 000
1.2.1.2.0.31.000	- المعدات و النفقات المختلفة	1 161 482 000
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	
1.2.1.1.0.32.000	- الموظفون و الأعوان	41 815 000
1.2.1.2.0.32.000	- المعدات و النفقات المختلفة	45 811 000
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	
1.2.1.1.0.33.000	- الموظفون و الأعوان	71 842 000
1.2.1.2.0.33.000	- المعدات و النفقات المختلفة	187 297 000
	إدارة الدفاع الوطني	
1.2.1.1.0.34.000	- الموظفون و الأعوان	39 480 914 000
1.2.1.2.0.34.000	- المعدات و النفقات المختلفة	7 530 010 000
	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	
1.2.1.1.0.35.000	- الموظفون و الأعوان	74 655 000
1.2.1.2.0.35.000	- المعدات و النفقات المختلفة	75 912 000

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2023
	النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	
1.2.1.4.0.36.000	- النفقات الطارئة و المخصصات الاحتياطية	2 200 000 000
	المندوبية السامية للتخطيط	
1.2.1.1.0.42.000	- الموظفون و الأعوان	349 666 000
1.2.1.2.0.42.000	- المعدات و النفقات المختلفة	173 459 000
	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	
1.2.1.1.0.46.000	- الموظفون و الأعوان	385 622 000
1.2.1.2.0.46.000	- المعدات و النفقات المختلفة	759 970 000
	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	
1.2.1.1.0.48.000	- الموظفون و الأعوان	79 379 000
1.2.1.2.0.48.000	- المعدات و النفقات المختلفة	580 000 000
	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	
1.2.1.1.0.51.000	- الموظفون و الأعوان	1 829 701 000
1.2.1.2.0.51.000	- المعدات و النفقات المختلفة	966 433 000
	المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي	
1.2.1.1.0.52.000	- الموظفون و الأعوان	71 985 000
1.2.1.2.0.52.000	- المعدات و النفقات المختلفة	50 980 000
	المجلس الأعلى للسلطة القضائية	
1.2.1.1.0.53.000	- الموظفون و الأعوان	2 670 963 000
1.2.1.2.0.53.000	- المعدات و النفقات المختلفة	263 080 000
	المجلس الوطني لحقوق الإنسان	
1.2.1.1.0.54.000	- الموظفون و الأعوان	91 360 000
1.2.1.2.0.54.000	- المعدات و النفقات المختلفة	84 000 000
	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	
1.2.1.1.0.55.000	- الموظفون و الأعوان	26 000 000
1.2.1.2.0.55.000	- المعدات و النفقات المختلفة	46 600 000
	مجموع نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة	**271 139 576 000**

الجدول -ج-
(المادة 46)
الباب الثاني
التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للإعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الإستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2023
(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الإلتزام 2024 و ما يليها	المجموع
1.2.2.2.0.02.000	البلاط الملكي	131 608 000	-	131 608 000
1.2.2.2.0.03.000	مجلس النواب	20 000 000	20 000 000	40 000 000
1.2.2.2.0.43.000	مجلس المستشارين	45 000 000	10 000 000	55 000 000
1.2.2.2.0.04.000	رئيس الحكومة	675 300 000	7 000 000	682 300 000
1.2.2.2.0.05.000	المحاكم المالية	85 000 000	67 000 000	152 000 000
1.2.2.2.0.06.000	وزارة العدل	230 550 000	263 000 000	493 550 000
1.2.2.2.0.07.000	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	305 000 000	60 000 000	365 000 000
1.2.2.2.0.08.000	وزارة الداخلية	4 062 092 000	3 877 690 000	7 939 782 000
1.2.2.2.0.10.000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	1 853 080 000	1 247 000 000	3 100 080 000
1.2.2.2.0.11.000	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	8 966 871 000	5 277 000 000	14 243 871 000
1.2.2.2.0.12.000	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	8 000 000 000	6 000 000 000	14 000 000 000
1.2.2.2.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية	136 493 000	87 325 000	223 818 000
1.2.2.3.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة	33 861 000 000	-	33 861 000 000
1.2.2.2.0.14.000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	841 977 000	56 500 000	898 477 000
1.2.2.2.0.16.000	الأمانة العامة للحكومة	10 353 000	-	10 353 000
1.2.2.2.0.17.000	وزارة التجهيز والماء	13 530 816 000	43 836 049 000	57 366 865 000
1.2.2.2.0.18.000	وزارة النقل واللوجيستيك	1 831 620 000	198 000 000	2 029 620 000
1.2.2.2.0.20.000	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	14 352 407 000	5 852 670 000	20 205 077 000
1.2.2.2.0.23.000	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1 037 239 000	900 000 000	1 937 239 000
1.2.2.2.0.24.000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	3 369 213 000	2 000 000	3 371 213 000
1.2.2.2.0.27.000	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	186 827 000	25 500 000	212 327 000
1.2.2.2.0.28.000	وزارة الصناعة والتجارة	1 338 594 000	120 000 000	1 458 594 000
1.2.2.2.0.29.000	وزارة الشباب والثقافة والتواصل	2 196 751 000	365 000 000	2 561 751 000
1.2.2.2.0.31.000	وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	912 260 000	127 000 000	1 039 260 000
1.2.2.2.0.32.000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	24 460 000	-	24 460 000
1.2.2.2.0.33.000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1 249 225 000	10 000 000	1 259 225 000

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الإلتزام 2024 و ما يليها	المجموع
1.2.2.2.0.34.000	إدارة الدفاع الوطني	5 146 690 000	3 400 000 000	8 546 690 000
1.2.2.2.0.35.000	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	6 664 000	3 000 000	9 664 000
1.2.2.2.0.42.000	المندوبية السامية للتخطيط	20 319 000	8 000 000	28 319 000
1.2.2.2.0.46.000	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	940 495 000	67 855 000	1 008 350 000
1.2.2.2.0.48.000	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	225 000 000	-	225 000 000
1.2.2.2.0.51.000	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	160 700 000	250 000 000	410 700 000
1.2.2.2.0.52.000	المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي	11 500 000	-	11 500 000
1.2.2.2.0.53.000	المجلس الأعلى للسلطة القضائية	224 200 000	-	224 200 000
1.2.2.2.0.54.000	المجلس الوطني لحقوق الإنسان	13 000 000	-	13 000 000
1.2.2.2.0.55.000	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	25 000 000	للتذكرة	25 000 000
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بالميزانية العامة	**106 027 304 000**	**72 137 589 000**	**178 164 893 000**

الجدول -د-
(المادة 47)
الباب الثالث
التوزيع على الفصول للإعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي للسنة المالية 2023
(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2023
1.2.3.1.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية - فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي	30 966 549 000
1.2.3.2.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية - استهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الأجل	78 253 012 000
	مجموع النفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي	**109 219 561 000**

الجدول - هـ -

(المادة 48)

التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2023

(بالدرهم)

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023
	رئيس الحكومة	
4.2.1.1.0.04.001	الكولف الملكي دار السلام	18 000 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة	**18 000 000**
	وزارة العدل	
4.2.1.1.0.06.002	مركز النشر و التوثيق القضائي بمحكمة النقض	900 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل	**900 000**
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	
4.2.1.1.0.07.002	مديرية الشؤون القنصلية والإجتماعية	20 000 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	**20 000 000**
	وزارة الداخلية	
4.2.1.1.0.08.018	مديرية تنمية الكفاءات والتحول الرقمي	80 000 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية	**80 000 000**
	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	
4.2.1.1.0.11.003	قسم استراتيجيات التكوين	5 000 000
4.2.1.1.0.11.004	المركب الرياضي محمد الخامس الدار البيضاء والقاعدة البحرية بالمحمدية	15 000 000
4.2.1.1.0.11.005	مصلحة مراقبة المؤسسات و القاعات الرياضية	20 000 000
4.2.1.1.0.11.006	المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة - الرباط	12 000 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	**52 000 000**
	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	
4.2.1.1.0.12.001	المركز الإستشفائي الإقليمي بورزازات	11 000 000
4.2.1.1.0.12.002	المركز الإستشفائي بعمالة إنزكان-آيت ملول	10 000 000
4.2.1.1.0.12.003	المركز الإستشفائي الإقليمي بتارودانت	12 500 000
4.2.1.1.0.12.004	المركز الإستشفائي الإقليمي بتيزنيت	13 000 000
4.2.1.1.0.12.005	المركز الإستشفائي الإقليمي بقلعة السراغنة	13 500 000
4.2.1.1.0.12.006	المركز الإستشفائي الإقليمي بالصويرة	9 000 000
4.2.1.1.0.12.007	المركز الإستشفائي الإقليمي بالجديدة	21 000 000
4.2.1.1.0.12.008	المركز الإستشفائي الاقليمي بآسفي	17 500 000
4.2.1.1.0.12.009	المركز الإستشفائي الإقليمي بخريبكة	18 000 000

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023
4.2.1.1.0.12.010	المركز الإستشفائي الإقليمي بسطات	16 000 000
4.2.1.1.0.12.012	المركز الإستشفائي الإقليمي ببولمان	7 000 000
4.2.1.1.0.12.013	المركز الإستشفائي الإقليمي بصفرو	6 000 000
4.2.1.1.0.12.014	المركز الإستشفائي الإقليمي بالقنيطرة	25 000 000
4.2.1.1.0.12.015	المركز الإستشفائي الإقليمي بسيدي قاسم	16 000 000
4.2.1.1.0.12.016	المركز الإستشفائي الإقليمي بشفشاون	8 000 000
4.2.1.1.0.12.017	المركز الإستشفائي الإقليمي بالعرائش	15 500 000
4.2.1.1.0.12.018	المركز الإستشفائي الجهوي بطنجة	28 000 000
4.2.1.1.0.12.019	المركز الإستشفائي الإقليمي بتطوان	20 000 000
4.2.1.1.0.12.020	المركز الإستشفائي الجهوي بالرشيدية	21 000 000
4.2.1.1.0.12.021	المركز الإستشفائي الإقليمي بإفران	6 500 000
4.2.1.1.0.12.022	المركز الإستشفائي الإقليمي بخنيفرة	13 500 000
4.2.1.1.0.12.023	المركز الإستشفائي الإقليمي بالحسيمة	23 000 000
4.2.1.1.0.12.024	المركز الإستشفائي الإقليمي بتازة	13 000 000
4.2.1.1.0.12.025	المركز الإستشفائي الإقليمي بفجيج	6 800 000
4.2.1.1.0.12.026	المركز الإستشفائي الإقليمي بالناضور	24 000 000
4.2.1.1.0.12.027	المركز الإستشفائي الإقليمي ببركان	9 500 000
4.2.1.1.0.12.028	المركز الإستشفائي الجهوي بوادي الذهب	7 500 000
4.2.1.1.0.12.029	المركز الإستشفائي الجهوي بالعيون	15 000 000
4.2.1.1.0.12.030	المركز الإستشفائي الإقليمي بطانطان	6 500 000
4.2.1.1.0.12.031	المركز الإستشفائي الجهوي ببني ملال	27 000 000
4.2.1.1.0.12.032	المركز الإستشفائي الجهوي بأكادير	23 000 000
4.2.1.1.0.12.033	المركز الإستشفائي الجهوي بمراكش	16 000 000
4.2.1.1.0.12.035	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات عين السبع-الحي المحمدي	14 000 000
4.2.1.1.0.12.036	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات الفداء-مرس السلطان	13 000 000
4.2.1.1.0.12.037	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات مولاي رشيد	15 000 000
4.2.1.1.0.12.038	المركز الإستشفائي الجهوي بالدار البيضاء	14 000 000
4.2.1.1.0.12.039	المركز الإستشفائي بعمالة المحمدية	9 000 000
4.2.1.1.0.12.040	المركز الإستشفائي بعمالة سلا	20 000 000
4.2.1.1.0.12.041	المركز الإستشفائي بعمالة الصخيرات - تمارة	20 000 000

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023
4.2.1.1.0.12.042	المركز الإستشفائي الإقليمي بالخميسات	15 000 000
4.2.1.1.0.12.045	المركز الإستشفائي بعمالة مكناس	31 000 000
4.2.1.1.0.12.046	المركز الإستشفائي الجهوي بوجدة	27 000 000
4.2.1.1.0.12.047	المركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم	44 000 000
4.2.1.1.0.12.048	المركز الجهوي لتحاقن الدم -الدار البيضاء	23 000 000
4.2.1.1.0.12.049	المعهد الوطني للصحة	6 000 000
4.2.1.1.0.12.050	المركز الوطني للوقاية من الاشعاعات	2 500 000
4.2.1.1.0.12.051	مديرية الأدوية و الصيدلة	20 000 000
4.2.1.1.0.12.052	المركز الاستشفائي الإقليمي بشيشاوة	8 000 000
4.2.1.1.0.12.053	المركز الاستشفائي بعمالة مقاطعة الحي الحسني	7 500 000
4.2.1.1.0.12.054	المركز الإستشفائي الإقليمي بتاونات	7 000 000
4.2.1.1.0.12.055	المركز الاستشفائي الجهوي بالرباط	28 000 000
4.2.1.1.0.12.056	المركز الاستشفائي الإقليمي بتاوريرت	8 000 000
4.2.1.1.0.12.057	المركز الاستشفائي الإقليمي بشتوكة-آيت باها	7 500 000
4.2.1.1.0.12.058	المركز الاستشفائي بعمالة مقاطعة عين الشق	9 000 000
4.2.1.1.0.12.059	المركز الاستشفائي الاقليمي ببنسليمان	5 000 000
4.2.1.1.0.12.060	المركز الاستشفائي الإقليمي بطاطا	4 500 000
4.2.1.1.0.12.061	المركز الاستشفائي الإقليمي بالحوز	7 500 000
4.2.1.1.0.12.062	المركز الاستشفائي الإقليمي بزاكورة	6 700 000
4.2.1.1.0.12.063	المركز الإستشفائي الإقليمي ببوجدور	5 500 000
4.2.1.1.0.12.064	المركز الإستشفائي الإقليمي بأسا-الزاك	6 000 000
4.2.1.1.0.12.065	المركز الإستشفائي الجهوي بكلميم	11 000 000
4.2.1.1.0.12.066	المركز الإستشفائي الإقليمي بالسمارة	7 000 000
4.2.1.1.0.12.067	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات سيدي البرنوصي	12 000 000
4.2.1.1.0.12.068	المركز الإستشفائي الإقليمي بالنواصر	10 000 000
4.2.1.1.0.12.069	المركز الإستشفائي الإقليمي بأزيلال	8 500 000
4.2.1.1.0.12.070	المركز الإستشفائي الإقليمي بالحاجب	6 000 000
4.2.1.1.0.12.071	المركز الإستشفائي بعمالة المضيق الفنيدق	11 000 000
4.2.1.1.0.12.072	المدرسة الوطنية للصحة العمومية	4 000 000
4.2.1.1.0.12.073	المركز الاستشفائي الإقليمي بجرادة	9 500 000

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023
4.2.1.1.0.12.074	المركز الاستشفائي بعمالة مقاطعات بن مسيك	6 000 000
4.2.1.1.0.12.075	المركز الاستشفائي الجهوي بفاس	32 000 000
4.2.1.1.0.12.076	المركز الاستشفائي الإقليمي بتنغير	6 500 000
4.2.1.1.0.12.077	المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي إفني	6 000 000
4.2.1.1.0.12.078	المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي سليمان	6 500 000
4.2.1.1.0.12.079	المركز الاستشفائي الإقليمي بوزان	7 000 000
4.2.1.1.0.12.080	المركز الاستشفائي الإقليمي ببرشيد	10 000 000
4.2.1.1.0.12.081	المركز الاستشفائي الإقليمي بالرحامنة	6 500 000
4.2.1.1.0.12.082	المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي بنور	6 000 000
4.2.1.1.0.12.083	المركز الاستشفائي الإقليمي باليوسوفية	5 500 000
4.2.1.1.0.12.084	المركز الاستشفائي الإقليمي بالفقيه بن صالح	8 500 000
4.2.1.1.0.12.085	المركز الاستشفائي الإقليمي بميدلت	7 000 000
4.2.1.1.0.12.086	المركز الاستشفائي الإقليمي بجرسيف	6 000 000
4.2.1.1.0.12.087	المركز الاستشفائي الإقليمي بمديونة	6 000 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية	**1 061 500 000**
	وزارة الاقتصاد والمالية	
4.2.1.1.0.13.003	مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المكلف بالخوصصة	-
4.2.1.1.0.13.005	الخزينة العامة للمملكة	50 000 000
4.2.1.1.0.13.006	القسم الإداري	-
4.2.1.1.0.13.007	إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة	55 000 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية	**105 000 000**
	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	
4.2.1.1.0.14.001	المعهد العالي الدولي للسياحة طنجة	11 016 000
4.2.1.1.0.14.008	المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية و السياحية - ورززات	1 542 000
4.2.1.1.0.14.011	المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية - طنجة	1 315 000
4.2.1.1.0.14.015	مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بتواركة- الرباط	865 000
4.2.1.1.0.14.018	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية فاس	375 000
4.2.1.1.0.14.019	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية مراكش	400 000
4.2.1.1.0.14.020	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية مكناس	375 000
4.2.1.1.0.14.021	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية الرباط	300 000

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023
4.2.1.1.0.14.022	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية ورزازات	300 000
4.2.1.1.0.14.023	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية إنزكان -	400 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**16 888 000**
	الأمانة العامة للحكومة	
4.2.1.1.0.16.001	مديرية المطبعة الرسمية	24 000 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة	**24 000 000**
	وزارة التجهيز والماء	
4.2.1.1.0.17.002	المركز الوطني للدراسات و الأبحاث الطرقية	5 000 000
4.2.1.1.0.17.003	مصلحة شبكات مصالح السوقيات والمعدات	3 500 000
4.2.1.1.0.17.004	مصلحة السوقيات و المعدات- فاس	9 000 000
4.2.1.1.0.17.005	مصلحة السوقيات و المعدات -الرباط	5 500 000
4.2.1.1.0.17.006	مصلحة السوقيات و المعدات - مراكش	7 000 000
4.2.1.1.0.17.007	مصلحة السوقيات و المعدات -مكناس	-
4.2.1.1.0.17.008	مصلحة السوقيات و المعدات-وجدة	4 500 000
4.2.1.1.0.17.009	مصلحة السوقيات و المعدات -الدار البيضاء	3 500 000
4.2.1.1.0.17.010	مصلحة السوقيات و المعدات- أكادير	7 000 000
4.2.1.1.0.17.011	معهد التكوين على الآليات و إصلاح الطرق	2 500 000
4.2.1.1.0.17.014	مصلحة التكوين المستمر	1 000 000
4.2.1.1.0.17.019	مصلحة السوقيات والمعدات بالعيون	2 700 000
4.2.1.1.0.17.020	مصلحة السوقيات والمعدات بطنجة	3 000 000
4.2.1.1.0.17.021	مصلحة السوقيات والمعدات ببني ملال	2 800 000
4.2.1.1.0.17.022	المديرية العامة للأرصاد الجوية	40 000 000
4.2.1.1.0.17.023	مصلحة تسيير الأوراش	5 000 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والماء	**102 000 000**
	وزارة النقل واللوجيستيك	
4.2.1.1.0.18.001	المعهد العالي للدراسات البحرية	6 000 000
4.2.1.1.0.18.002	مديرية الملاحة التجارية	2 500 000
4.2.1.1.0.18.003	المديرية العامة للطيران المدني	10 000 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة النقل واللوجيستيك	**18 500 000**

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023
	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	
4.2.1.1.0.20.001	معهد التقنيين المتخصصين في الميكنة الفلاحية والتجهيز القروي ببوقنادل - سلا	3 200 000
4.2.1.1.0.20.002	المعهد الملكي للتقنيين المتخصصين في تربية المواشي بالفوارات - إقليم القنيطرة	3 200 000
4.2.1.1.0.20.003	المعهد التقني الفلاحي بالشاوية	1 750 000
4.2.1.1.0.20.004	المعهد التقني الفلاحي بتيفلت	2 100 000
4.2.1.1.0.20.005	المعهد التقني الفلاحي بالساهل بوطاهر	2 100 000
4.2.1.1.0.20.006	المدرسة الفلاحية بتمارة	2 650 000
4.2.1.1.0.20.007	قسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية	19 400 000
4.2.1.1.0.20.008	معهد التكنولوجيا للصيد البحري-الحسيمة	2 400 000
4.2.1.1.0.20.009	معهد التكنولوجيا للصيد البحري -آسفي	2 759 000
4.2.1.1.0.20.010	المعهد العالي للصيد البحري	5 073 000
4.2.1.1.0.20.011	معهد التكنولوجيا للصيد البحري-طانطان	2 600 000
4.2.1.1.0.20.012	معهد التكنولوجيا للصيد البحري - العرائش	2 657 000
4.2.1.1.0.20.013	معهد التكنولوجيا للصيد البحري -العيون	2 426 000
4.2.1.1.0.20.014	المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين	5 600 000
4.2.1.1.0.20.015	مصلحة الثانويات الفلاحية	11 800 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	**69 715 000**
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
4.2.1.1.0.23.001	قسم الحج	20 000 000
4.2.1.1.0.23.002	متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب	500 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	**20 500 000**
	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	
4.2.1.1.0.27.001	معهد المعادن بتويسيت	2 500 000
4.2.1.1.0.27.002	معهد المعادن بمراكش	3 000 000
4.2.1.1.0.27.004	المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث	800 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	**6 300 000**
	وزارة الشباب والثقافة والتواصل	
4.2.1.1.0.29.001	مطبعة دار المناهل	1 000 000
4.2.1.1.0.29.007	مجمع مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة	8 000 000

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023
4.2.1.1.0.29.008	المعهد العالي للإعلام و الإتصال	4 080 000
4.2.1.1.0.29.009	المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما	8 060 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل	**21 140 000**
	وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	
4.2.1.1.0.31.004	قسم التكوين	400 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	**400 000**
	إدارة الدفاع الوطني	
4.2.1.1.0.34.001	المركز الملكي للإستكشاف الفضائي عن بعد	5 000 000
4.2.1.1.0.34.002	المستشفى العسكري الدراسي محمد الخامس بالرباط	170 000 000
4.2.1.1.0.34.003	المستشفى العسكري ابن سيناء بمراكش	52 000 000
4.2.1.1.0.34.004	المستشفى العسكري مولاي اسماعيل بمكناس	50 000 000
4.2.1.1.0.34.005	المستشفى العسكري الحسن الثاني بالعيون	12 000 000
4.2.1.1.0.34.006	المستشفى العسكري محمد السادس بالداخلة	10 000 000
4.2.1.1.0.34.007	المستشفى العسكري مولاي الحسن بكلميم	21 000 000
4.2.1.1.0.34.008	المستشفى العسكري وادي الذهب بأكادير	33 000 000
4.2.1.1.0.34.009	المركز الطبي الجراحي العسكري بالسمارة	3 000 000
4.2.1.1.0.34.010	وحدة الدرك الملكي لتصنيع الأقنعة	2 474 000
4.2.1.1.0.34.011	المؤسسة المركزية لتدبير وتخزين العتاد	-
4.2.1.1.0.34.012	المركز الطبي الجراحي العسكري بالراشيدية	4 000 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني	**362 474 000**
	المندوبية السامية للتخطيط	
4.2.1.1.0.42.001	المعهد الوطني للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي	13 850 000
4.2.1.1.0.42.002	المركز الوطني للتوثيق	2 161 000
4.2.1.1.0.42.003	مدرسة علوم المعلومات	2 736 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط	**18 747 000**
	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	
4.2.1.1.0.46.001	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط	8 732 000
4.2.1.1.0.46.002	المعهد الوطني للتهيئة و التعمير	1 330 000
4.2.1.1.0.46.005	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بمراكش	2 920 000

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023
4.2.1.1.0.46.006	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بوجدة	186 000
4.2.1.1.0.46.007	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بأكادير	186 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	**13 354 000**
	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	
4.2.1.1.0.51.001	مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي	5 500 000
	مجموع نفقات الإستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	**5 500 000**
	مجموع نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**2 016 918 000**

الجدول -و-

(المادة 49)

التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2023

(بالدرهم)

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الإلتزام 2024 و ما يليها	المجموع
	رئيس الحكومة			
4.2.2.2.0.04.001	الكولف الملكي دار السلام	-	-	-
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة	-	-	-
	وزارة العدل			
4.2.2.2.0.06.002	مركز النشر و التوثيق القضائي بمحكمة النقض	-	-	-
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل	-	-	-
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج			
4.2.2.2.0.07.002	مديرية الشؤون القنصلية والإجتماعية	-	-	-
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	-	-	-
	وزارة الداخلية			
4.2.2.2.0.08.018	مديرية تنمية الكفاءات والتحول الرقمي	-	-	-
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية	-	-	-
	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة			
4.2.2.2.0.11.003	قسم استراتيجيات التكوين	-	-	-
4.2.2.2.0.11.004	المركب الرياضي محمد الخامس الدار البيضاء والقاعدة البحرية بالمحمدية	3 000 000	-	3 000 000
4.2.2.2.0.11.005	مصلحة مراقبة المؤسسات و القاعات الرياضية	5 000 000	-	5 000 000
4.2.2.2.0.11.006	المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة - الرباط	3 000 000	-	3 000 000
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	**11 000 000**	-	**11 000 000**
	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية			
4.2.2.2.0.12.001	المركز الإستشفائي الإقليمي بورزازات	800 000	-	800 000
4.2.2.2.0.12.002	المركز الإستشفائي بعمالة إنزكان-آيت ملول	600 000	-	600 000
4.2.2.2.0.12.003	المركز الإستشفائي الإقليمي بتارودانت	600 000	-	600 000
4.2.2.2.0.12.004	المركز الإستشفائي الإقليمي بتيزنيت	900 000	-	900 000
4.2.2.2.0.12.005	المركز الإستشفائي الإقليمي بقلعة السراغنة	700 000	-	700 000
4.2.2.2.0.12.006	المركز الإستشفائي الإقليمي بالصويرة	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.007	المركز الإستشفائي الإقليمي بالجديدة	500 000	-	500 000

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الإلتزام 2024 و ما يليها	المجموع
4.2.2.2.0.12.008	المركز الإستشفائي الاقليمي بآسفي	900 000	-	900 000
4.2.2.2.0.12.009	المركز الإستشفائي الإقليمي بخريبكة	700 000	-	700 000
4.2.2.2.0.12.010	المركز الإستشفائي الإقليمي بسطات	600 000	-	600 000
4.2.2.2.0.12.012	المركز الإستشفائي الإقليمي ببولمان	500 000	-	500 000
4.2.2.2.0.12.013	المركز الإستشفائي الإقليمي بصفرو	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.014	المركز الإستشفائي الإقليمي بالقنيطرة	800 000	-	800 000
4.2.2.2.0.12.015	المركز الإستشفائي الإقليمي بسيدي قاسم	600 000	-	600 000
4.2.2.2.0.12.016	المركز الإستشفائي الإقليمي بشفشاون	500 000	-	500 000
4.2.2.2.0.12.017	المركز الإستشفائي الإقليمي بالعرائش	800 000	-	800 000
4.2.2.2.0.12.018	المركز الإستشفائي الجهوي بطنجة	900 000	-	900 000
4.2.2.2.0.12.019	المركز الإستشفائي الإقليمي بتطوان	900 000	-	900 000
4.2.2.2.0.12.020	المركز الإستشفائي الجهوي بالرشيدية	900 000	-	900 000
4.2.2.2.0.12.021	المركز الإستشفائي الإقليمي بإفران	300 000	-	300 000
4.2.2.2.0.12.022	المركز الإستشفائي الإقليمي بخنيفرة	-	-	-
4.2.2.2.0.12.023	المركز الإستشفائي الإقليمي بالحسيمة	700 000	-	700 000
4.2.2.2.0.12.024	المركز الإستشفائي الإقليمي بتازة	800 000	-	800 000
4.2.2.2.0.12.025	المركز الإستشفائي الإقليمي بفجيج	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.026	المركز الإستشفائي الإقليمي بالناضور	700 000	-	700 000
4.2.2.2.0.12.027	المركز الإستشفائي الإقليمي ببركان	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.028	المركز الإستشفائي الجهوي بوادي الذهب	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.029	المركز الإستشفائي الجهوي بالعيون	900 000	-	900 000
4.2.2.2.0.12.030	المركز الإستشفائي الإقليمي بطانطان	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.031	المركز الإستشفائي الجهوي ببني ملال	700 000	-	700 000
4.2.2.2.0.12.032	المركز الإستشفائي الجهوي بأكادير	800 000	-	800 000
4.2.2.2.0.12.033	المركز الإستشفائي الجهوي بمراكش	700 000	-	700 000
4.2.2.2.0.12.035	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات عين السبع-الحي المحمدي	600 000	-	600 000
4.2.2.2.0.12.036	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات الفداء-مرس السلطان	600 000	-	600 000
4.2.2.2.0.12.037	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات مولاي رشيد	600 000	-	600 000
4.2.2.2.0.12.038	المركز الإستشفائي الجهوي بالدار البيضاء	800 000	-	800 000

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الإلتزام 2024 و ما يليها	المجموع
4.2.2.2.0.12.039	المركز الإستشفائي بعمالة المحمدية	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.040	المركز الإستشفائي بعمالة سلا	-	-	-
4.2.2.2.0.12.041	المركز الإستشفائي بعمالة الصخيرات - تمارة	-	-	-
4.2.2.2.0.12.042	المركز الإستشفائي الإقليمي بالخميسات	700 000	-	700 000
4.2.2.2.0.12.045	المركز الإستشفائي بعمالة مكناس	900 000	-	900 000
4.2.2.2.0.12.046	المركز الإستشفائي الجهوي بوجدة	800 000	-	800 000
4.2.2.2.0.12.047	المركز الوطني لتحاقن الدم ومبحث الدم	10 000 000	-	10 000 000
4.2.2.2.0.12.048	المركز الجهوي لتحاقن الدم -الدار البيضاء	-	-	-
4.2.2.2.0.12.049	المعهد الوطني للصحة	16 000 000	-	16 000 000
4.2.2.2.0.12.050	المركز الوطني للوقاية من الاشعاعات	3 500 000	-	3 500 000
4.2.2.2.0.12.051	مديرية الأدوية و الصيدلة	9 500 000	-	9 500 000
4.2.2.2.0.12.052	المركز الاستشفائي الإقليمي بشيشاوة	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.053	المركز الاستشفائي بعمالة مقاطعة الحي الحسني	500 000	-	500 000
4.2.2.2.0.12.054	المركز الإستشفائي الإقليمي بتاونات	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.055	المركز الاستشفائي الجهوي بالرباط	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.056	المركز الاستشفائي الإقليمي بتاوريرت	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.057	المركز الاستشفائي الإقليمي بشتوكة-آيت باها	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.058	المركز الاستشفائي بعمالة مقاطعة عين الشق	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.059	المركز الاستشفائي الاقليمي ببنسليمان	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.060	المركز الاستشفائي الإقليمي بطاطا	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.061	المركز الاستشفائي الإقليمي بالحوز	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.062	المركز الاستشفائي الإقليمي بزاكورة	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.063	المركز الإستشفائي الإقليمي ببوجدور	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.064	المركز الإستشفائي الإقليمي بأسا-الزاك	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.065	المركز الإستشفائي الجهوي بكلميم	500 000	-	500 000
4.2.2.2.0.12.066	المركز الإستشفائي الإقليمي بالسمارة	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.067	المركز الإستشفائي بعمالة مقاطعات سيدي البرنوصي	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.068	المركز الإستشفائي الإقليمي بالنواصر	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.069	المركز الإستشفائي الإقليمي بأزيلال	400 000	-	400 000

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الإلتزام 2024 و ما يليها	المجموع
4.2.2.2.0.12.070	المركز الإستشفائي الإقليمي بالحاجب	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.071	المركز الإستشفائي بعمالة المضيق الفنيدق	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.072	المدرسة الوطنية للصحة العمومية	5 000 000	-	5 000 000
4.2.2.2.0.12.073	المركز الاستشفائي الإقليمي بجرادة	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.074	المركز الاستشفائي بعمالة مقاطعات بن مسيك	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.075	المركز الاستشفائي الجهوي بفاس	1 200 000	-	1 200 000
4.2.2.2.0.12.076	المركز الاستشفائي الإقليمي بتنغير	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.077	المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي إفني	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.078	المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي سليمان	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.079	المركز الاستشفائي الإقليمي بوزان	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.080	المركز الاستشفائي الإقليمي ببرشيد	600 000	-	600 000
4.2.2.2.0.12.081	المركز الاستشفائي الإقليمي بالرحامنة	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.082	المركز الاستشفائي الإقليمي بسيدي بنور	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.083	المركز الاستشفائي الإقليمي باليوسوفية	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.084	المركز الاستشفائي الإقليمي بالفقيه بن صالح	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.085	المركز الاستشفائي الإقليمي بميدلت	-	-	-
4.2.2.2.0.12.086	المركز الاستشفائي الإقليمي بجرسيف	400 000	-	400 000
4.2.2.2.0.12.087	المركز الاستشفائي الإقليمي بمديونة	-	-	-
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية	**84 000 000**	**-**	**84 000 000**
	وزارة الاقتصاد والمالية			
4.2.2.2.0.13.003	مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المكلف بالخوصصة	-	-	-
4.2.2.2.0.13.005	الخزينة العامة للمملكة	-	-	-
4.2.2.2.0.13.006	القسم الإداري	9 000 000	-	9 000 000
4.2.2.2.0.13.007	إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة	-	-	-
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية	**9 000 000**	**-**	**9 000 000**
	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني			
4.2.2.2.0.14.001	المعهد العالي الدولي للسياحة طنجة	1 000 000	-	1 000 000
4.2.2.2.0.14.008	المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية و السياحية - ورزازات	788 000	-	788 000

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الإلتزام 2024 و ما يليها	المجموع
4.2.2.2.0.14.011	المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية - طنجة	750 000	-	750 000
4.2.2.2.0.14.015	مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بتواركة- الرباط	875 000	-	875 000
4.2.2.2.0.14.018	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية فاس	60 000	-	60 000
4.2.2.2.0.14.019	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية مراكش	60 000	-	60 000
4.2.2.2.0.14.020	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية مكناس	60 000	-	60 000
4.2.2.2.0.14.021	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية الرباط	60 000	-	60 000
4.2.2.2.0.14.022	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية ورزازات	60 000	-	60 000
4.2.2.2.0.14.023	المعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية إنزكان	60 000	-	60 000
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**3 773 000**	**-**	**3 773 000**
	الأمانة العامة للحكومة			
4.2.2.2.0.16.001	مديرية المطبعة الرسمية	-	-	-
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة	**-**	**-**	**-**
	وزارة التجهيز والماء			
4.2.2.2.0.17.002	المركز الوطني للدراسات و الأبحاث الطرقية	4 000 000	2 000 000	6 000 000
4.2.2.2.0.17.003	مصلحة شبكات مصالح السوقيات والمعدات	1 000 000	-	1 000 000
4.2.2.2.0.17.004	مصلحة السوقيات و المعدات- فاس	1 000 000	-	1 000 000
4.2.2.2.0.17.005	مصلحة السوقيات و المعدات -الرباط	1 000 000	-	1 000 000
4.2.2.2.0.17.006	مصلحة السوقيات و المعدات - مراكش	1 500 000	-	1 500 000
4.2.2.2.0.17.007	مصلحة السوقيات و المعدات -مكناس	-	-	-
4.2.2.2.0.17.008	مصلحة السوقيات و المعدات-وجدة	1 000 000	-	1 000 000
4.2.2.2.0.17.009	مصلحة السوقيات و المعدات -الدار البيضاء	1 000 000	-	1 000 000
4.2.2.2.0.17.010	مصلحة السوقيات و المعدات- أكادير	3 500 000	-	3 500 000
4.2.2.2.0.17.011	معهد التكوين على الآليات و إصلاح الطرق	1 000 000	-	1 000 000
4.2.2.2.0.17.014	مصلحة التكوين المستمر	300 000	-	300 000
4.2.2.2.0.17.019	مصلحة السوقيات والمعدات بالعيون	500 000	-	500 000
4.2.2.2.0.17.020	مصلحة السوقيات والمعدات بطنجة	500 000	-	500 000
4.2.2.2.0.17.021	مصلحة السوقيات والمعدات ببني ملال	500 000	-	500 000
4.2.2.2.0.17.022	المديرية العامة للأرصاد الجوية	48 000 000	62 000 000	110 000 000

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الإلتزام 2024 و ما يليها	المجموع
4.2.2.2.0.17.023	مصلحة تسيير الأوراش	3 000 000	-	3 000 000
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والماء	**67 800 000**	**64 000 000**	**131 800 000**
	وزارة النقل واللوجيستيك			
4.2.2.2.0.18.001	المعهد العالي للدراسات البحرية	10 000 000	20 000 000	30 000 000
4.2.2.2.0.18.002	مديرية الملاحة التجارية	4 500 000	-	4 500 000
4.2.2.2.0.18.003	المديرية العامة للطيران المدني	35 000 000	10 000 000	45 000 000
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة النقل واللوجيستيك	**49 500 000**	**30 000 000**	**79 500 000**
	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات			
4.2.2.2.0.20.001	معهد التقنيين المتخصصين في الميكنة الفلاحية والتجهيز القروي ببوقنادل - سلا	-	-	-
4.2.2.2.0.20.002	المعهد الملكي للتقنيين المتخصصين في تربية المواشي بالفوارات - إقليم القنيطرة	-	-	-
4.2.2.2.0.20.003	المعهد التقني الفلاحي بالشاوية	-	-	-
4.2.2.2.0.20.004	المعهد التقني الفلاحي بتيفلت	-	-	-
4.2.2.2.0.20.005	المعهد التقني الفلاحي بالساحل بوطاهر	-	-	-
4.2.2.2.0.20.006	المدرسة الفلاحية بتمارة	-	-	-
4.2.2.2.0.20.007	قسم استدامة وتهيئة الموارد البحرية	2 000 000	-	2 000 000
4.2.2.2.0.20.008	معهد التكنولوجيا للصيد البحري-الحسيمة	300 000	-	300 000
4.2.2.2.0.20.009	معهد التكنولوجيا للصيد البحري -أسفي	650 000	-	650 000
4.2.2.2.0.20.010	المعهد العالي للصيد البحري	4 200 000	-	4 200 000
4.2.2.2.0.20.011	معهد التكنولوجيا للصيد البحري-طانطان	300 000	-	300 000
4.2.2.2.0.20.012	معهد التكنولوجيا للصيد البحري - العرائش	535 000	-	535 000
4.2.2.2.0.20.013	معهد التكنولوجيا للصيد البحري -العيون	2 315 000	-	2 315 000
4.2.2.2.0.20.014	المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين	4 500 000	2 000 000	6 500 000
4.2.2.2.0.20.015	مصلحة الثانويات الفلاحية	10 400 000	-	10 400 000
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	**25 200 000**	**2 000 000**	**27 200 000**
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية			
4.2.2.2.0.23.001	قسم الحج	-	-	-
4.2.2.2.0.23.002	متحف محمد السادس لحضارة الماء بالمغرب	-	-	-
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	-	-	-

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الإلتزام 2024 و ما يليها	المجموع
	وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة			
4.2.2.2.0.27.001	معهد المعادن بتويسيت	380 000	-	380 000
4.2.2.2.0.27.002	معهد المعادن بمراكش	1 380 000	-	1 380 000
4.2.2.2.0.27.004	المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث	1 500 000	-	1 500 000
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	**3 260 000**	**-**	**3 260 000**
	وزارة الشباب والثقافة والتواصل			
4.2.2.2.0.29.001	مطبعة دار المناهل	-	-	-
4.2.2.2.0.29.007	مجمع مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة	3 000 000	-	3 000 000
4.2.2.2.0.29.008	المعهد العالي للإعلام و الإتصال	3 610 000	-	3 610 000
4.2.2.2.0.29.009	المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما	6 500 000	-	6 500 000
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل	**13 110 000**	**-**	**13 110 000**
	وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات			
4.2.2.2.0.31.004	قسم التكوين	200 000	-	200 000
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	**200 000**	**-**	**200 000**
	إدارة الدفاع الوطني			
4.2.2.2.0.34.001	المركز الملكي للإستكشاف الفضائي عن بعد	3 000 000	-	3 000 000
4.2.2.2.0.34.002	المستشفى العسكري الدراسي محمد الخامس بالرباط	-	-	-
4.2.2.2.0.34.003	المستشفى العسكري ابن سيناء بمراكش	-	-	-
4.2.2.2.0.34.004	المستشفى العسكري مولاي اسماعيل بمكناس	-	-	-
4.2.2.2.0.34.005	المستشفى العسكري الحسن الثاني بالعيون	-	-	-
4.2.2.2.0.34.006	المستشفى العسكري محمد السادس بالداخلة	-	-	-
4.2.2.2.0.34.007	المستشفى العسكري مولاي الحسن بكلميم	-	-	-
4.2.2.2.0.34.008	المستشفى العسكري وادي الذهب بأكادير	-	-	-
4.2.2.2.0.34.009	المركز الطبي الجراحي العسكري بالسمارة	-	-	-
4.2.2.2.0.34.010	وحدة الدرك الملكي لتصنيع الأقنعة	-	-	-
4.2.2.2.0.34.011	المؤسسة المركزية لتدبير وتخزين العتاد	-	-	-
4.2.2.2.0.34.012	المركز الطبي الجراحي العسكري بالراشيدية	-	-	-
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني	**3 000 000**	**-**	**3 000 000**

الرمز	بيان المرافق	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الإلتزام 2024 و ما يليها	المجموع
	المندوبية السامية للتخطيط			
4.2.2.2.0.42.001	المعهد الوطني للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي	2 942 000	-	2 942 000
4.2.2.2.0.42.002	المركز الوطني للتوثيق	3 000 000	-	3 000 000
4.2.2.2.0.42.003	مدرسة علوم المعلومات	2 700 000	-	2 700 000
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط	**8 642 000**	**-**	**8 642 000**
	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة			
4.2.2.2.0.46.001	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط	2 100 000	-	2 100 000
4.2.2.2.0.46.002	المعهد الوطني للتهيئة و التعمير	700 000	-	700 000
4.2.2.2.0.46.005	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بمراكش	1 300 000	-	1 300 000
4.2.2.2.0.46.006	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بوجدة	100 000	-	100 000
4.2.2.2.0.46.007	المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بأكادير	100 000	-	100 000
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	**4 300 000**	**-**	**4 300 000**
	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج			
4.2.2.2.0.51.001	مصلحة وحدات التكوين الفني والحرفي	-	-	-
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	**-**	**-**	**-**
	مجموع نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**282 785 000**	**96 000 000**	**378 785 000**

الجدول -ز-
(المادة 50)
نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2023
(بالدرهم)

الرقم	بيان الحسابات	نفقات سنة 2023
	3.1-الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	
3.2.0.0.1.00.001	الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	90 000 000
3.2.0.0.1.00.002	الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها	للتذكرة
3.2.0.0.1.00.003	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الإحتياطية	5 000 000
3.2.0.0.1.00.005	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	3 209 100 000
3.2.0.0.1.00.006	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	2 914 000 000
3.2.0.0.1.04.005	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	200 000 000
3.2.0.0.1.04.006	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	3 600 000 000
3.2.0.0.1.04.007	صندوق التأهيل الإجتماعي	10 000 000
3.2.0.0.1.04.008	صندوق إنعاش الاستثمارات	3 353 000 000
3.2.0.0.1.06.001	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	400 000 000
3.2.0.0.1.06.002	صندوق التكافل العائلي	160 000 000
3.2.0.0.1.07.001	الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	25 000 000
3.2.0.0.1.08.004	حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	37 608 299 000
3.2.0.0.1.08.005	الصندوق الخاص بانعاش و دعم الوقاية المدنية	200 000 000
3.2.0.0.1.08.006	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	9 000 000 000
3.2.0.0.1.08.008	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	1 500 000 000
3.2.0.0.1.08.009	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30 000 000
3.2.0.0.1.08.010	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية و وثائق السفر	463 927 000
3.2.0.0.1.08.011	صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها	1 500 000 000
3.2.0.0.1.08.012	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	400 000 000
3.2.0.0.1.08.013	صندوق التضامن بين الجهات	1 000 000 000
3.2.0.0.1.10.001	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	22 500 000
3.2.0.0.1.11.003	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	800 000 000
3.2.0.0.1.12.001	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	1 900 000 000
3.2.0.0.1.13.003	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1 500 000 000
3.2.0.0.1.13.004	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	80 000 000
3.2.0.0.1.13.008	مرصدات المصالح المالية	350 000 000
3.2.0.0.1.13.009	صندوق الاصلاح الزراعي	5 000 000

الرقم	بيان الحسابات	نفقات سنة 2023
3.2.0.0.1.13.012	الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة الى عملات أجنبية	للتذكرة
3.2.0.0.1.13.017	الصندوق الخاص بالزكاة	للتذكرة
3.2.0.0.1.13.018	صندوق تضامن مؤسسات التأمين	600 000 000
3.2.0.0.1.13.021	صندوق دعم اسعار بعض المواد الغذائية	600 000 000
3.2.0.0.1.13.022	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	89 960 000
3.2.0.0.1.13.024	صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي	10 000 000 000
3.2.0.0.1.13.025	الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	للتذكرة
3.2.0.0.1.13.026	صندوق محاربة الغش الجمركي	800 000 000
3.2.0.0.1.13.027	صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة	360 000 000
3.2.0.0.1.13.028	صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية	500 000 000
3.2.0.0.1.13.030	الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"	للتذكرة
3.2.0.0.1.17.001	الصندوق الخاص بالطرق	2 700 000 000
3.2.0.0.1.17.003	صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والميناني	16 000 000
3.2.0.0.1.20.005	صندوق التنمية الفلاحية	4 000 000 000
3.2.0.0.1.20.006	صندوق تنمية الصيد البحري	80 000 000
3.2.0.0.1.20.007	صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية	4 132 000 000
3.2.0.0.1.20.008	الصندوق الوطني الغابوي	700 000 000
3.2.0.0.1.20.009	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	30 000 000
3.2.0.0.1.27.002	الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	150 000 000
3.2.0.0.1.27.003	صندوق التنمية الطاقية	للتذكرة
3.2.0.0.1.29.001	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	20 000 000
3.2.0.0.1.29.004	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي	370 000 000
3.2.0.0.1.33.001	صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية	1 179 500 000
3.2.0.0.1.34.001	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي	200 000 000
3.2.0.0.1.34.002	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	50 000 000
3.2.0.0.1.46.001	صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري	2 000 000 000
3.2.0.0.1.51.001	الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون	150 000 000
	مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	**99 053 286 000**
	3.4-حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	
3.2.0.0.4.13.021	حساب الإنخراط في مؤسسات بروتن وودس	107 401 000

الرقم	بيان الحسابات	نفقات سنة 2023
3.2.0.0.4.13.022	حساب الإنخراط في الهيئات العربية والإسلامية	137 362 000
3.2.0.0.4.13.023	حساب الإنخراط في المؤسسات المتعددة الاطراف	1 688 070 000
	مجموع نفقات حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	**1 932 833 000**
	3.5-حسابات العمليات النقدية	
3.2.0.0.5.13.001	فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية	للتذكرة
3.2.0.0.5.13.003	حساب عمليات تبادل أسعار الفائدة والعملات المستحقة على الاقتراضات الخارجية	للتذكرة
	مجموع نفقات حسابات العمليات النقدية	**للتذكرة**
	3.7-حسابات التمويل	
3.2.0.0.7.13.017	القروض الممنوحة للجماعات الترابية	للتذكرة
3.2.0.0.7.13.059	القروض الممنوحة للشركة المغربية للتأمين عند التصدير	للتذكرة
3.2.0.0.7.13.064	القروض الممنوحة للمؤسسات البنكية	للتذكرة
3.2.0.0.7.13.066	القروض الممنوحة لشركة التمويل "جيدة"	للتذكرة
	مجموع نفقات حسابات التمويل	**للتذكرة**
	3.9-حسابات النفقات من المخصصات	
3.2.0.0.9.04.002	النفقات الخاصة بتنمية الأقاليم الصحراوية	للتذكرة
3.2.0.0.9.34.001	اقتناء واصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع	10 800 000 000
3.2.0.0.9.34.002	صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق	للتذكرة
3.2.0.0.9.42.001	الصندوق الخاص بالعلاقات العامة	500 000
	مجموع نفقات حسابات النفقات من المخصصات	**10 800 500 000**
	مجموع نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة	**111 786 619 000**